

كتاب العبد في بيان النفس

المؤلف
أبو القاسم العبد
المؤلف والمؤلف
المؤلف والمؤلف

كتاب العبد في بيان النفس

كتاب العبد في بيان النفس

نفحاتُ العبير

في مُهمّات التفسير

المؤلف



محمّد شعيب (الله خما) المفتاحي (الهندي)

(المؤسس والمدرّس)

للجامعة الإسلامية مسيح العلوم ، بنغلور ، الهند

اسم الكتاب: نفحات العبير في مهمات التفسير
مؤلف الكتاب: محمد شعيب الله خان المفتاحي الهندي
صفحات : ٣٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

العلامة العالم الربّاني المُفسّر المُحقّق الشيخ محمّد علي الصّابوني

أدام الله علينا ظلّه وامتعنا بفيوضه

(الأساذ بجامعة أن) (القرى بكنة) (المكرمة سابقاً، وصاحب (الصحائف) (الجليلة)

أحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء سيدنا محمّدٍ واله وصحبه أجمعين، وبعد: فقد اطلّعتُ على الكتاب الجميل الجديد، الموسوم باسم ”نفحات العبير في مهمّات التفسير“ لمؤلفه الأخ العالم الجليل الفاضل الشيخ محمّد شُعيب الله خان المُفتاحي، فألفيته كتاباً جامعاً مفيداً جمّع فيه مؤلفه بين فنون علوم التفسير، فأجاد فيها وأفاد، جزاه الله خير الجزاء، وقد أخرج الدرر، والنفائس من بُحور علماء سلفنا الصالح في التفسير، والحديث، والقراءات، وسائر العلوم الشرعية، المُتعلّقة بالكتاب العزيز، في هذا السّفر القيم الذي اطلّعتُ عليه.

وللحقّ أقول: إنني لم أقرء جميع ما كتبه في هذا المؤلّف لكثرة أشغالي التي منعتني من قراءته من أوّله إلى آخره، ولكنني تصفّحتُ منه أبحاثاً دقيقة عميقة، حقّق فيها بأسلوبه البارِع وجه الحقّ الناصع، ووجه بعد ذكر الأدلّة الوجه الأقوى والأصحّ فيها، كما فعّل في بحث ”أحاديث التفسير في الميزان“ حيث نقل عن الإمام الزركشي قوله: ”يجب الحذر من الحديث الضعيف منه والموضوع، فإنّه كثير، وإنّ سواد الأوراق سواد القلب، الخ“ ثم قال أخونا الكريم محمّد شُعيب:

”كلمة الإنصاف في هذا الموضوع: أنَّ أحاديث التفسير نوعان :
 منها ما هو صحيحٌ أو حسنٌ، ومنها ما هو ضعيفٌ أو باطلٌ، فما توافرت
 الأدلة على صحته وقبوله، فهذا يُقبل ويُفسر القرآن على وفقه، ولا يليق
 ردهُ، ولا إغفاله وإهماله، وأمّا ما لم يصحّ فهذا يجب ردهُ، ولا يجوز
 قبوله ولا الاشتغال به“.

وفي بحث هامٍّ وهو: ”هل في القرآن كلمات غير عربيةٍ مثل (القسطاس)،
 و(قسورة)، و(كفّلين)“ ذكرَ نظريةً يطمئنُّ إليها القلبُ، وتتفق مع ما جاء في
 وصف القرآن ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ، فقال جزاهُ الله خيرَ
 الجزاء: إن الألفاظ التي تُنسبُ إلى العجمية اسعملتها العربُ وعربتها، فهي
 عربيّةٌ بهذا الوجه، أخذتها فغيّرت بعضها بالنقص من حروفها، وجرت إلى
 تخفيف ثقل العجمة، واستعملتها في أشعارها، وفي مُحاوراتها، حتّى جرت
 مَجْرَى العربي الصحيح، ووقع بها البيان، وبهذا الوصف نَزَلَ بها القرآن.
 وبإيجازٍ فإنّه كتابٌ جامعٌ نافعٌ نسألُ الله تعالى أن يُثيبَ مؤلّفه خيرَ الجزاء
 على ما أسدى للأمّة الإسلامية من نفعٍ علميٍّ دقيقٍ، وأن يُوفّقنا لخدمة الإسلام
 والمسلمين.

محمد علي الصابوني

(خادم الكتاب والسنة، مكة المكرمة)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

العالم الجليل والأديب البارِع المُفسِّر المُحدِّث العلامة

سلمان الحسنِي الندوي حفظه الله تعالى

(سَنَادُ الْحَرَمِيِّ وَالنَّفْسِ بِرَأْسِ الْعِلْمِ نَزْوَةُ الْعُلَمَاءِ / لَهْنُؤُ / الرَّهْنِ)

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين مُحَمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين، أمَّا بعدُ :

فإنَّ كتاب ”نَفَحَاتِ الْعَبِيرِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ“ الذي بين يديّ، للعالم الداعية النبيه النبيل المُفسِّر المُحدِّث الفقيه فضيلة الشيخ محمد شُعَيْبُ اللَّهِ حَان، من أَجْمَعَ مَا أُلْفَ فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فِي أُسْلُوبٍ سَهْلٍ مُبَسَّطٍ، يُرَاعِي أَذْوَاقَ الطَّلَابِ لِلْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَغَامَةِ الْقُرَّاءِ الْمُتَوَسِّطِينَ لِكُتُبِهَا، وَقَدْ حَاوَلَ الْمُؤَلِّفُ - وَكَانَ التَّوْفِيقُ حَلِيفَهُ وَالنَّجَاحُ رَفِيقَهُ - أَنْ يَسْتَوْعِبَ الْمَوَاضِيعَ الْمُتَعَلِّقَةَ مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مِنَ التَّعْرِيفِ بِمَعَانِي التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، وَحَاجَةِ الطَّالِبِ الشَّرْعِيِّ إِلَى عِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَالتَّعْرِيفِ بِالْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ فِي التَّفْسِيرِ وَعِلْمِهِ، وَمَوْقِفِ الْمُفَسِّرِ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَبْدُو مُتَعَارِضَةً فِي ظَاهِرِهَا، وَالْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَبَيَانِ شُرُوطِ وَآدَابِ الْمُفَسِّرِ، وَتَارِيخِ التَّفْسِيرِ، وَطَبَقَاتِ الْمَفْسَرِينَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعَنَاوِينِ الْمُهِمَّةِ الَّتِي تَنَاوَلَهَا قَلَمُ الْمُؤَلِّفِ الرَّصِينِ فِي بَسْطٍ وَتَفْصِيلٍ، وَقَدْ وَفَّى حَقَّ الْمَوْضُوعِ، وَصَدَقَ إِذْ قَالَ فِي وَصْفِ كِتَابِهِ هَذَا:

”إني جَمَعْتُ من الفرائد والفوائد، ومن اللآلي والدُرر ما كان أشتاتاً في كلام العلماء المتقدمين والفضلاء المتأخرين، من مظانها وغير مظانها“.

وقد رأى المؤلف أنَّ أكثر الكتب الموجودة في علوم التفسير لا يُلبّي جميعَ حاجات الطلاب في الجامعات الشرعية، وفي قسم التفسير، وأنَّ الحاجة ماسّةٌ إلى إفراد كتاب على نسق و ترتيب جديد، وهو يقول: ”قد ابتكرتُ في عملي هذا ترتيباً لطيفاً ومنهاجاً جديداً“. فكان تأليفه هذا سداً لفراغ في الكتب الدراسية المقرّرة في مدارس شبه القارة الهندية .

ونحن إذ نُبارِكُ له هذا العمل الجليل في خدمة كتاب الله عزّ وجلّ، ونُهنّئُه على ذلك، ندعو له بمزيد من التوفيق والإنتاج والابتكار، ونُهيّبُ بالمعنيين بالتعليم، والمناهج الدراسية في الجامعات الإسلامية، أن يدرسوا هذا الكتاب لتقريره في المقرّرات الدراسية، والعناية به، وإعطائه حقّه من الاستفادة والاستنارة .

والله أسأل أن يتقبّله، وينفع به، ويبارك فيه، إنّه قريبٌ مجيبٌ .

كتبه:

سلمان الحسنی الندوي

(استاذ الحديث بدار العلوم ندوة العلماء، لكهنو)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

الأديب الشهير، العالم النحرير، الفاضل اللوذعي ، فضيلة الشيخ
 نور عالم خليل الأميني دامت فيوضهم
 (رئيس تحرير "الدرع" و"أساف الأوب" العربي بالجامعة الإسلامية دار العلم / روبرنر / الهند)

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل آخر كتبه على نبيه خاتم النبيين، والصلاة والسلام على عبده ورَسُوله مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وعلى آله وصحبه أجمعين .
 وبعد : فإنَّ علم التفسير أجَلُّ العلوم الشرعية الثلاثة : التفسير، والحديث، والفقه ، كما صرَّح بذلك العالم الموسوعي العلامة جلال الدين السيوطي في كتابه : "الإتقان في علوم القرآن" ، ومن هنا عكف عليه العلماء عبر التاريخ الإسلامي تدويناً وتوصيلاً ، وكتابةً وتأليفاً ، ونشراً وتدریساً ، فَتَكُونَتْ في الموضوع مكتبة غنية ثرَّةٌ ، وكثُرَت الكتبُ والمؤلفات ، وتَعَدَّدَتْ أساليبُ التأويل والتفسير، واختلفت المذاهبُ ، وتنوعت طرقُ الطرح ومناهج التأليف حسب الأغراض التي وضعها المؤلفون نُصِبَ أَعْيُنُهُمْ لَدَى تَأْلِيفِهِمْ ؛ لَكِنَّهَا جَمِيعًا دَلَّتْ على عنايتهم بهذا العلم الشريف الذي يُماسُّ كتابَ الله عزَّ وجلَّ مباشرةً ، والذي بدونه لا يمكن التوصلُ إلى مرادات الله تعالى من ألفاظه في كتابه، وإلى معانيها المقصودة ، ومراميها القريبة والبعيدة ، وإلى تبيين وجوه الإعجاز ، ومحاسن التعبير الإلهي ، وبالتالي إلى السعادة العظمى الأبدية ، وإلى التذكُّر والإعتبار بما في كتاب الله من الآيات البينات والقصص التي تفيض درساً وعبرةً

وعظمةً، وإلى معرفة هداية الله تعالى في كل من العبادات والمعاملات، وفيما يتعلق بالدين والدنيا، لكي يتحقق الغرض بفهم مرادات الله، وهو العمل الصالح النابع من الفهم الصحيح لما فيه من التعليمات التي تهدف إلى بناء الإنسان بناءً يجعله رضىً لدى ربه .

بين يديّ مُسَوِّدَةٌ كِتَابٍ وَضَعَهُ الْأَخُ الْفَاضِلُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ شُعَيْبُ اللَّهِ خَانٍ / مدير الجامعة الإسلامية "مسيح العلوم" بمدينة "بنغالور" عاصمة "كرناتكا" إحدى الولايات الهندية، باسم "نفحات العبير في مهمّات التفسير". والكتاب - كما يدلُّ عنوانه - يتحدّث عن علم التفسير: معناه ومصطلحه، ووجه تسميته بعلم التفسير، وحُكمه وشرفه، وموضوعه وغرضه وفوائده، وسبب الحاجة إليه، والعلوم التي يحتاج إليه المفسّر، وأنواع علم التفسير، ومصادر التفسير، وأسباب نزول القرآن، والاختلاف في التفسير وأسبابه وأحكامه، والاتجاهات المنحرفة في التفسير وأسبابها، ومعنى المُحْكَمِ والمُتَشَابِه، ومعنى الناسخ والمنسوخ، ومناسبة الآيات والسُور، ومعنى كون السُور مكيّةً أو مدنيّةً، والتكرار في القرآن: حقيقته وفوائده، والشروط التي يجب توفُّرها في المُفسّر، وتدوين التفسير ومراحلها، وطبقات المُفسِّرين، وأشهر وأوثق التفاسير من القديم إلى الحديث، وغير ذلك من الموضوعات المُهمّة الكثيرة المُفيدّة التي لم نُشرْ ههنا إلّا إلى بعض منها.

وقد تصفّحتُ الكتابَ، وقرأته من مواضع شتّى، وأمّعتُ النظر في بعض المباحث، فوجدته كتاباً قد استوعبَ بإيجاز ما انتشر ممّا يتّصل بالموضوع في أمّهات الكُتب والمؤلّفات الموثوق بها التي أُلْفِتْ قديماً وحديثاً، وشكرتُ الأخ المُؤلّفَ على ما بذّله من وقتٍ وجهدٍ في دراسة كثير من الكتب التي مسّت الموضوع من قريب أو بعيد - وقد أثبتَ فهرساً لبعض منها في آخر كتابه فبلغ عددها ١٣٤ - فجمع منها خلاصةً مصطفىاً بين دَفْتِي كتابه الذي جاء شاملاً

لجميع المواد التي يمكن أن يتطَّلَع إليها درّاسٌ حريصٌ أو طالبٌ مُجِدُّ أو معلِّمٌ مستزيدٌ ؛ فلا يحتاج إلى التطواف على المكتبات، والتجول في صفحات كثير من الكتب التي قد يسأم منها لكونها قد لا تقع على هواه من التنسيق، وأسلوب العرض، ومنهج التأليف، وسهولة اللغة، وما إلى ذلك .

فالكتاب - لحدّ علمي - أسهل وأجمع الكتب المؤلّفة باللغة العربيّة في هذا الموضوع في العصر الحاضر، وإن كان لكلّ منها فضلٌ ومزيّة يختلف بها عن غيره، الأمر الذي يُشكِّلُ مُبرِّراً لمؤلّفٍ لاحقٍ يضع كتاباً في موضوع سَبَقَهُ فيه غيره، ولمست فيه من جوانب الإفادة ونواحي النفع ما يجعلني أتأكّد أنّه سيدعو كلّ من يتسامع به لإقتنائه، وقراءته، والاستفادة منه، والإحتفاظ بها لديه ليرجع إليها كلّما مسّت به الحاجة إليها . وقد قلتُ - خلال أكثر من محاضرة ومقال - : إنّ الكتاب المُفيد بذاته بما يحويه من المواد، ويمتاز به من سهولة العرض، وعذوبة الأسلوب، يكون ذاتي الانتشار وعفويّ الجذب للقراء، ولا يحتاج إلى مدحٍ مادحٍ، وتقريظٍ عالمٍ، ومقدمةٍ كاتبٍ.

وهنيئاً للشيخ خان أن وفّق للتأليف في هذا الموضوع المُشرف الذي تُعنى به المدارس والجامعات الإسلاميّة الأهلية في شبه القارة الهندية عنايةً لائقةً، كما تُعنى بغيره من علوم الكتاب والسنة عنايةً تفوق عناية المسلمين بها في أقطار الدنيا الأخرى، كما شهد بذلك عددٌ من أعلام العرب المعاصرين الذين زاروا بلاد الله وعلموا أحوال الشعوب والأمم . وكتابُه بمحتوياته كأنّه حاجة الوقت وطلبة الطلاب والمُعَلِّمين، فجزاه الله خيراً .

وحديثاً بالذکر أنّ الشيخ خان صدرت بقلمه باللغة الأردية عددٌ من الكتب في الموضوعات الإسلاميّة المُلحّة، ونالت قبولاً واستحساناً بالغين في الأوساط الإسلاميّة والمُجتمعات المدرسيّة، وعرفه القُراء من خلالها مؤلّفاً قديراً وكاتباً مُوفّقاً، وهذا كتابٌ بالعربيّة يُؤكّد أنّ قلمه يسير على خطّ مُستقيمٍ، وأهليّته التأليفية

تُعَسَّلُ بما ينفع الأمة، ويخدم الدين، ويُحَقَّقُ نتائج سارّة في موضوعات التعليم، ويسدّ حاجاتٍ في علوم الكتاب والسنة تمسّ الدارسين والباحثين والمُعَلِّمين والمُتَعَلِّمين، فجعله الله ذخرًا في ميزان حسناته، وألهمه حسن العمل والإخلاص، ووفّقه لمزيدٍ من الأعمال التأليفية والتدريسية. والحمد لله أولاً وآخراً.

نور عالم خليل الأميني
رئيس تحرير "الداعي" و أستاذ الأدب العربي
الجامعة الإسلامية الأهلية الأم: دار العلوم
ديوبند / يوبي / الهند

تحريراً في الساعة ١٢ /
من ضحى يوم الاثنين
٢٩ / جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ
٢٦ / يونيو ٢٠٠٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم المُحدِّث الجليل والفقير النبيل المحقق الناقد العلامة المفتي

سعيد أحمد البالنوري حفظه الله تعالى

(السناء الحديث بالجامعة الإسلامية دار العلوم / دوبرنر / الهند)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على أك.رم رُسُلِهِ وأشرف خلقه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فإنَّ القرآن الكريم هو الكتاب المنزل الأخير، البالغ ذروة الفصاحة والبلاغة، المُيسِّر للحفظ والتذكُّر والاعتناء، قال تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الزخرف: ٢]، وقال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣]. قال الراغب: "العربي الفصيح المبين من الكلام". وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ، فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧]، وهو يحوي بين طياته من دُرر المعاني، وجواهر الحكم، وغرر الأسرار، ما لا يُدرِّكه كلُّ واحدٍ من الناس.

فتكفَّلَ الله تعالى ببيان ما في كتابه من المعاني، والحكم، والأسرار، وكشف القناع عنها؛ لأنَّ القرآن كتابُ الله، وهو أعلم وأدرى بما في دَفْتِهِ، حيث قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩]

كما وسَّدَ الله تعالى مسؤولية بيان مراد كلامه، وتفسيره، إلى نبيِّنا مُحَمَّدٍ ا نائِباً عنه؛ لأنَّ وزراء المَلِكِ ومُقَرَّبِيهِ أَكْثَرُ مَعْرِفَةً بِأُمُورِ المَمْلَكَةِ وشُؤُونِهَا، حيث قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْكُمْ﴾

[النحل: ٤٤]

ثم آتَتْ مسؤولية التبيين والتفسير إلى أساطين الأُمَّة من الصحابة،

والتابعين، والعلماء الربانيين؛ وذلك لأن نبينا محمداً ﷺ بُعِثَ بُعْثَيْنِ: إحداهما بُعِثَتْهُ إِلَى النَّاسِ، وثانيهما بُعِثَتْهُ أَمَّتِهِ إِلَى الْأُمَمِ الْأُخْرَى، حيث قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال النبي ﷺ: "إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَشِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ"، وقال أفي آخر حديث معاذ ﷺ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِهِ لِمَا يَرْضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ".

فإذا كانت الأمة مبعوثة إلى الأمم الأخرى كانت نائبة عن رسولها في تفسير كلام الله، وأحاديث رسول الله، وأحكام الشرع، حيث قال الله تعالى ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. وإنما يُفِيدُ التفكير إذا جاز لهم التفسير والتبيين.

والتفسير: هو بيان مراد كلام الله تعالى بالقطع. وقديماً كان التأويل والتفسير بمعنى، ثم توسع استعمالهما؛ فأصبح التفسير عبارة عن بيان مراد كلام الله تعالى بالقطع، كما صار التأويل عبارة عن بيان مراد كلامه تعالى بالاحتمال.

كان التفسير والتأويل كلاهما - بالمصطلح القديم - من الله تعالى، حيث قال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ ﴿كَمَا أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ كَانُوا يَفْسَرُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾؛ لأنهم كانوا يعرفون مرضاة الله ومراده، حيث قال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣-٤]

فلما جاءت مسؤولية التفسير والتبيين إلى الأمة، وهي ليست كالأنبياء في التقرب إلى الله والصلاح والتقوى، مسست الحاجة إلى وضع شروط وضوابط لتفسير كلام الله، وتأويله تفادياً من الانحراف، وصوناً عن الضلال. فمن توافرت فيه شروط التفسير فله أن يُفسر، ويُؤخذ تفسيره ويؤتق به، ومن لم تتوافر فيه هذه الشروط لا يجزأ على تفسير كلام الله، فإن فعلَ يرفض تفسيره ويرد.

لقد اصطاح العلماء- سلفهم وخلفهم- على هذه الشروط والضوابط، وسَمَّوها فنَّ "أصول التفسير" وألَّفُوا فيه كُتُباً كثيرةً . وللشيخ الإمام الشاه ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي كتاب في هذا الفن لم ينسج على منواله ، وهو "الفوزالكبير في أصول التفسير" الذي هو مدرج في المقررات الدراسية في الجامعات والمدارس الإسلامية في شبه القارة الهندية.

وأشبه شيء بهذ الفن فنَّ "علوم القرآن" وهو يُعالج ما جاء في القرآن من العلوم المتنوعة والمعارف المختلفة . وقد ألَّفَ العلماء في هذا الفن كُتُباً غالية كذلك ، كـ "البرهان في علوم القرآن" للزركشي ، و"الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي ، و"مناهل العرفان في علوم القرآن" للزرقاني ، وغيرها من الكتب.

وهذا الكتاب: "نَفَحَاتُ الْعَبِيرِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ" لمؤلفه فضيلة المفتي محمد شبيب الله خان المفتاحي (مدير الجامعة الإسلامية مسيح العلوم، بنغالور، الهند) كتابٌ قيِّمٌ حافلٌ بالمعلومات الغزيرة والمعارف الغالية، وهو يبحث عن كلا الفئتين: أصول التفسير، وعلوم القرآن.

ومباحثه كالتالي

الباب الأول : في معنى التفسير لغةً واصطلاحاً، والفرق بين التأويل والتفسير، وتحقيق المصطلحات ذات الصلة بالتفسير، وموضوع التفسير وغرضه ، والاحتياج إليه.

الباب الثاني : في علوم القرآن ، كعلم الأحكام، وعلم الجدل والمناظرة، وعلم التذكير بآلاء الله، وعلم التذكير بأيام الله، وفي العلوم التي يحتاج إليها المُفسِّر، وأقسام التفسير ومصادره.

الباب الثالث: في المُحكَّم والمُتشابه ، والناسخ والمنسوخ، ومعنى النسخ وأقسامه ، واختلاف اليهود فيه ، وفي فوائد مُهمَّةٍ أخرى .

الباب الرابع : في شروط المُفسِّرو آدابه ، ومنهج التفسير .
 الخاتمة : في تدوين التفسير ، وأدواره ، وطبقات المُفسِّرين ، والتعريف
 بأهم وأشهر كُتب التفسير الموثوق بها .
 لقد تصفَّحتُ هذا الكتاب ، فوجدته مليئاً بالمعلومات والمعارف ، مُقنِعاً
 للعقول والقلوب ، وأرى أنه إضافة قيِّمة إلى المكتبة الإسلامية العامرة .
 وأدعو الله أن يتقبَّله ، وينفع به الأمة ، ويجعله ذخراً لمؤلِّفه . وما ذلك على
 الله بعزیز .

كتبه
 سعيد أحمد يوسف البالنوري
 مدرس الحديث الشريف
 بدار العلوم ديوبند (الهند)

تحريراً في ٥١٤٢٧/٥/٤
 الموافق ٢٠٠٦/٥/٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه العظيم، وكمال وصفه القديم، حمد عبد ضارع أوّاهٍ لئيمٍ، على ما أنعم به علينا من فضله العميم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد رسول رب العالمين، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد فإن أشرف الأشغال التي يعكف عليها الإنسان في حياته القصيرة هو - لا شك - خدمة كتاب الله، وسنة رسوله، وما يتعلق بهما من العلوم والمعارف. وقد كانت لي أمنية من أحلى الأمنيات تتعرّع في قلبي منذ سنين، وهو أن أولّف كتاباً حافلاً، أودعه ما يمسُّ طلاب علم التفسير من الحاجة الملحة إلى القواعد، والأصول، التي لا بدّ منها في هذا المضمّار، وإلى الآداب والفصول التي تلائم الموضوع. وهي التي أجزها فيما يلي:

- ١ - تعريف التفسير والتأويل، وما يتصل بهما من ألفاظ، لغة واصطلاحاً.
- ٢ - بيان وجه الحاجة إلى التفسير، وبيان العلوم التي يحتاج إليها المفسّر، وبيان القواعد المهمّة في هذا الصدد.
- ٣ - بيان المآخذ المعتبرة في التفسير، والمآخذ التي لا عبرة لها في هذا الخصوص، عند الأئمة من أهل التفسير.
- ٤ - موقف المفسّر عند التعارض بين الآيات، وعند الآيات المتشابهات، وفي صورة النسخ، وغير ذلك.
- ٥ - بيان آداب المفسّر، ومنهاج التفسير، وأسباب الانحراف في التفسير

بشرح و بسط، وبكل دقة و تحقيق .

٦- تدوين التفسير، ومراحله، وميزات التفسير في تلك المراحل ، وطبقات المُفسِّرين من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، والتعريفُ بالتفسير المعروفة ومكانتها لدى العلماء، و ما إلى ذلك من المهمّات .

ولكنّه لم تيسر لي الأسباب لتحقيق تلك الأمنية لصوارف صرَفْتَنِي، و شواغل شَغَلْتَنِي ، وكانت السنون والشهور تمرُّ، وأنا في غمرة الشواغل والصوارف؛ حتّى وفّقني الله تعالى لتدريس مادّة ”أصول التفسير“ بالجامعة الإسلامية مسيح العلوم / بينغلور / الهند . وكان من المقرّر الدراسي كتاب ”الفوز الكبير في أصول التفسير“ للشيخ المحدّث الشاه ولي الله الدهلوي. وهو وإن كان عديم النظير نظراً إلى ما يحتوي عليه من الأبحاث اللطيفة، والمعارف البديعة، والنكات الغريبة، ونظراً إلى ما يشمله من غزارة موادّه، و دقائق أسرارهِ، إلّا أنّه - كما لمستُ خلال تدريسه - لا يكفي لسدّ حاجة الطلاب، التي أشرتُ إليها آنفاً .

فهُناك تحرّكتُ تلك الأمنية مرةً أخرى ، فعزمتُ على تحقيقها مع قصور باعي، و قلة بضاعتي في هذا الميدان مُستعيناً بالله تعالى، فجعمتُ الأشتات من الثراث العلمي الذي تركه العلماء الفحول ، ثم هدّبتُها وربّتها بترتيب خاص يُفيد - كما أرى - لسدّ حاجة الطلاب، و يوافق هدفهم ومرماهم على الأغلب، إن شاء الله تعالى .

والّذي أهدف إليه في عملي هذا أن أضع في صورة الكتاب بين أيدي الطلاب والباحثين ما يُيسّرُ عليهم فهم ما يُطالعون و يدرسون من التفاسير القديمة والجديدة، و يُميّزُ لهم منها ما هو الصحيح من الفاسد، والحق من الباطل؛ لكي يتعرّفوا على طريق مضبوط صحيح، ومنهج مستند مقبول يُرشّدُهم

إلى تفهيم وتفسير القرآن الكريم، على وجه يأخذ مأخذ الثقة والاعتبار لدى العلماء والأئمة، ولكي يتجنبوا الاتجاهات المنحرفة في التفسير، ويتجنبوا الخلط بين الرطب واليابس، وبين الحابل والنابل، والغث والسمين .

هذا، ومن الجدير بالذكر أنّ قُصارى ما عملتُ في هذا الخصوص هو أنني جمعتُ من الفرائد والفوائد، ومن اللآلي والدُرر ما كان أشتاتاً في كلام العلماء المتقدمين، والفضلاء المتأخرين، من مظانها وغير مظانها، بكل جهدٍ وكفاح، ثم شرحتُ بعض كلامهم إذا احتاج إليه، أو لخصته إذا دعت الحاجة إليه . والفضلُ - لا شك - في ذلك لهؤلاء العلماء الذين تركوا لنا ثروةً علميةً حتى ارتوينا من مناهلهم العذبة التي تمّ نبوغها.

نعم ! إنني ابتكرتُ في عملي هذا ترتيباً لطيفاً، ومنهاجاً جديداً، مع ما أضفت إلى ذلك من الأبحاث التي لا ينبغي الإعراض عنها في هذا الصدد.

ولا يفوتني أن أذكر أنني لستُ من فرسان هذا الميدان، ولا من خيالة هذا المضمّار، ولكنني دفعني لتأليف ذلك أولاً: ما رأيْتُ من الحاجة الملحة الشديدة إلى مثل هذا الكتاب لسدّ حاجة طلاب التفسير في المدارس والجامعات، وثانياً: ما كان من أمنية في قلبي من خدمة العلوم الإسلامية لا سيما الكتاب والسنة لأنال من نورهما وبركتهما.

وإنني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع لإخواننا الباحثين، ولأبنائنا الطالبين أعتزّ بقصور علمي، وقلة بضاعتي في إعطاء هذا العلم حقّه، وبناءً على ذلك لا عجب في وجود ما يحتاج إلى التعديل، أو الزيادة، أو الترميم، أو غير ذلك فيه . لذلك فأرجو من أساتذتي وإخواني المشتغلين بالتفسير وعلومه أن يُفيدوني بتوجيهاتهم وملاحظاتهم إن رأوا ما يحتاج إليها في كتابي هذا، لعلّي أتمكن من أتممها في الطبعة القادمة .

ومن الكفران للجميل أن لا أذكر وأشكر في هذا الخصوص إخواني الأفاضل الذين أعطوني من جميل أوقاتهم فرصةً للمراجعة وإعادة النظر في مسودة الكتاب ، وأكرموني بتوجيهاتهم المفيدة وآرائهم الغالية ، وبذلوا في ذلك مجهوداتهم القيّمة ومحاولاتهم الجادّة . منهم محبي المكرّم صاحب الفضيلة فهيم الدين القاسمي حفظه الله تعالى / المدرس بالجامعة الإسلامية مسيح العلوم، فإنه أعاد النظر في مسودة الكتاب عن تبصر عميق، وتفكر دقيق، وأكرمني بإبداء ملاحظاته وتوجيهاته . ومنهم محبي المولوي محمد زبير أحمد القاسمي، و محبي المولوي محمد ياسين القاسمي حفظهما الله تعالى . فإنهما أيضاً أطلقا وبذلا محاولتهما في تبييض المسودة، ثم في تخريج النصوص ومراجعة الكتب . فأدعو الله تعالى لهم أن يجزيهم بأحسن ما عملوا ، كما أدعو أن يوفقنا وإياهم للإيمان الكامل ، والعلم النافع ، والعمل الصالح ، والفوز بالجنة، والنجاة من النار .

وأخيراً أسأله تعالى أن أكون قد وُفِّقْتُ بما يَسُدُّ حاجة الطلاب، والباحثين في هذا الخصوص، وأن ينفع به أبناءنا الطالبين، وإخواننا المشتغلين بالتفسير وعلومه ، وأن يجعله نافعا للمسلمين ، وخالصاً لوجهه الكريم ، وذخراً لي في يوم الدين ، ولله الحمد أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء .

محمد شعيب الله خان المفتاحي

(مدير الجامعة الإسلامية مسيح العلوم / بنغلور / الهند)

١٥ / صفر ١٤٢٧ هـ

١٤ / مارس ٢٠٠٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الأول في المبادئ

فصل

التفسير في اللغة و الاصطلاح

ما هو التفسير من حيث اللغة والاصطلاح؟ ومن أي مادة اشتقاقه؟ وما هو معنى التأويل في اللغة والاصطلاح؟ وما هو مادته؟ وهل بينهما من فرق؟ وإن كان فما هو الفرق؟ هذه أسئلة ذات خطورة تقتضي أن يبحث عنها، لاسيما حينما نحن بصدد البحث عما لا بد منه للتفسير والمفسر.

لأجل ذلك فإنني أرى من الواجب - بادئ ذي بدء - أن أسترعي انتباه القارئ إلى الخوض فيها و البحث عنها لكي نكون على بصيرة، فأقول:

التفسير في اللغة

التفسير من باب التفعيل، ماخوذ من الفسر، وهو لغة: البيان و الكشف، وقيل: هو ماخوذ من السفر، وهو بمعنى الظهور و الوضوح، كما يقال: "أسفر الصبح" إذا ظهر و أضاء، ويقال: "سفرت المرأة" إذا ألفت حمارها عن وجهها وهي سافرة (١).

قلت: على هذا فهو مشتق منه اشتقاقاً كبيراً، والاشتقاق الكبير هو أن يكون بين اللفظين مناسبة في اللفظ و المعنى فقط دون ملاحظة الترتيب، وقيل: هو ماخوذ من التفسيرة، وهي آلة الطبيب يعرف بها الأمراض (٢).

(١) البرهان للزركشي: ١٤٨ / ٢، الإتيان: للسيوطي: ٢٢١ / ٢

(٢) ذكره في الإتيان: ٢٢١ / ٢، والبرهان: ١٤٧ / ٢

وفي لسان العرب : الفسر نظر الطبيب إلى الماء، وكذلك التفسرة. قال الجوهري : أظنه مولداً، وقيل : التفسرة البول الذي يُسْتَدَلُّ به على المرض و ينظر فيه الأطباء ، يستدلون بلونه على علّة العليل ، وكل شيء يُعَرَّفُ به تفسيرُ الشيء ومعناه فهو تفسرته (١).

التفسير في الاصطلاح

وأما التفسير اصطلاحاً فقد اختلفت التعبيرات في تعريفه ، فقال الإمام العلامة أبو حيان :

”التفسير علم يُبْحَثُ فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تُحْمَلُ عليها حالة التركيب، وتتمّات لذلك“.

ثم بيّن فوائد القيود في هذا التعريف، فقال:

”فقولنا: ”علم“ جنس ، وقولنا : ”يُبْحَثُ فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن“ هو علم القراءة ، وقولنا: ”ومدلولاتها“ أي مدلولات تلك الألفاظ، وهذا متن علم اللغة الذي يُحْتَاجُ إليه في هذا العلم ، وقولنا : ”وأحكامها الإفرادية والتركيبية“ هذا يشمل علم التصريف والبيان والبديع ، وقولنا: ”ومعانيها التي تُحْمَلُ عليها حالة التركيب“ يشمل ما دلّته بالحقيقة وما دلّته بالمجاز ؛ فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ويصدّ عن الحمل عليه صادّ، فيحمل على غيره وهو المجاز ، وقولنا : ”وتتمّات لذلك“ هو مثل معرفة النسخ و سبب النزول وقصة توضّح بعض ما أُبْهِمَ في القرآن ونحو ذلك“ (٢).

وقال الزركشي في البرهان :

”التفسير علم يُعَرَّفُ به فهمُ كتاب الله المنزّل على نبيّه مُحمّد صلى الله عليه وسلم، و بيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويُحْتَاجُ لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ“ (٣).

(١) لسان العرب : ٥٥ / ٥ (٢) الإتقان: ٢/ ٢٢٢، وأبجد العلوم : ١٤٧ / ٢ (٣) البرهان : ١٣ / ١

وقال في كشف اصطلاحات الفنون :

” علم التفسير علم يُعرَفُ به نزولُ الآيات، وشؤونها، وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومحملها ومفسرها، وحلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها، وغيرها“ (١).

قلت: وهذا الخلاف في تعريف التفسير يمكن أن يُجعلَ خلافاً لفظياً؛ لأنه ليس في الحقيقة خلاف فيه، وإنما هو اختلاف تعبير وأسلوب. فمنهم من ذهب طريق التفصيل والتوضيح، ففصل ما أجمَله الآخرون؛ وبعضهم سلكوا سبيل الاختصار والإيجاز، فأجمَلوا ما فصله غيرهم.

معنى التأويل

وقد يُستعملُ في هذا الباب لفظُ التأويل، وأصله من ”الأول“ وهو لغةٌ: الرجوع، كما يقال: آل الأمر إلى كذا أي صار إليه، وقيل: هو من الإيالة بمعنى السياسة. أما على كونه مأخوذاً من الأول، فكأنه صرف الآية إلى معانيها التي تحتملها. وأما على كونه من الإيالة فكأن المؤول للكلام يسوس الكلام، ويضع المعنى فيه موضعه (٢).

وقال الجرجاني في ”التعريفات“: التأويل في الأصل الترجيع، وفي الشرع صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٦] إن أراد به المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل كان تأويلاً (٣).

(١) نقله العلامة صديق حسن خان القنوجي في أبجد العلوم: ١٤٧/٢ وكذا ذكره الزركشي في البرهان: ١٤٨/٢، والسيوطي في الإتقان: ٢٢١/٢

(٢) البرهان: ١٤٨/٢ و١٤٩، الإتقان: ٢٢١/٢

(٣) التعريفات للجرجاني: ٧٢/١

الفرق بين التفسير والتأويل

و تشبَّعت آراءُ أهل العلم في التفسير والتأويل ، هل هما مترادفان أو متباينان أو غيرهما ؟ على أقوال عديدة:

يرى بعض العلماء أن التفسير والتأويل مترادفان، وهذا ما يظهر من صنيع المفسرين القدماء ، كما يقول ابن جرير الطبري في تفسيره: ”القول في تأويل قوله تعالى كذا“ و ”اختلف أهل التأويل في معنى الآية“ يريد بذلك التفسير وأهل التفسير، ومنه قول مجاهد: ”إن العلماء يعلمون تأويله“ يعني القرآن ، وهو قول أبي عبيد، كما في الإتقان .

وأما الذين فرقوا بينهما فمنهم:

- ١- من قال: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعمال التفسير في الألفاظ و مفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني و الجُمَل ، قاله الإمام الراغب .
 - ٢- ومنهم من قال: التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل توجيه لفظ يحتمل معاني مُختلفةً ، و وجوهاً متعدّدةً إلى واحد منها بحسب الدليل.
 - ٣- وقال الماتريدي: التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا ، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون القطع .
 - ٤- وقيل: التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية.
 - ٥- وقيل: التفسير ما وقع مُبيناً في كتاب الله، أو مُعيناً في صحيح السُّنة ، و التأويل ما استنبطه العلماء و الفضلاء .
 - ٦- وقيل : التفسير بيان المعاني التي تُستفاد من وضع العبارة، والتأويل بيان المعاني التي تُستفاد من وضع الإشارة، وقيل غير ذلك (١).
- و الأخير هو اصطلاح مشهور عند المتأخرين ، وإليه جنح العلامة الآلوسي البغدادي حيث قال في مقدمة تفسيره:

(١) انظر لهذا المبحث: الإتقان للسيوطي: ٢٢١/٢، و البرهان للزركشي: ١٤٩/٢، و مناهل العرفان للشيخ عبد العظيم الزرقاني: ٦/٢

”قد تعارف من غير نكير أنّ التأويل إشارةٌ قُدسيةٌ، و معارفٌ سُبحانيةٌ
تَنكُشُفُ من سَجَفِ العباراتِ للسالكين، وَ تَنهَلُ من سحب الغيبِ على
قلوب العارفين، و التفسير غير ذلك“ (١).

وجه التسمية

أما وجه تسمية هذا العلم بالتفسير على كونه مأخوذاً من السفر أو الفسر؛
فلأن التفسير يكشف القناع عن وجه المراد بآيات الله تعالى حتى يظهر ما أراد
رُبنا بهذه الآيات، و أما على كونه من التفسير؛ فلأن التفسير هي الة تُعرَفُ بها
أحوال القلوب صحةً و فساداً، وَ تُعرَفُ بها طُرُقُ إصلاحها، و التدبير لإزالة
فسادها و أمراضها .

و أما اختصاص هذا العلم بهذا الاسم دون بقية العلوم، مع أنها كلها مشتملة
على الكشف والإيضاح والبيان والإفصاح؛ فلأنه لجلالة قدره ولشدة حاجته، كان
كأنه هو التفسير دون ما عداه من العلوم .

تحقيق ألفاظ ذات صلة

لابدّ لمن يطالع التفاسير من العلم بمعاني ألفاظ تُستعمل في التفاسير، ونحن
نذكر منها ما لا بدّ منه .

القرآن

أُختِلِفَ في لفظ القرآن على أقوال :

١ - فقال جماعة : هو اسم علم غير مشتق، خاص بكلام الله تعالى، كالطّورة
والإنجيل، وهو غير مهموز . قال السيوطي: و به قرأ ابن كثير، وهو مروي عن
الشافعي، وقال : وهو المختار عندي .

٢ - وقال الأشعري وغيره: هو مشتق من ”قرنْتُ الشيءَ بالشيء“ إذا ضُمَّتْ
أحدُهُما إلى الآخر، و سُمِّيَ القرآن به لقران السُّور والآيات والحروف فيه .

٣ - وقال الفراء: هو مشتق من القرائن، وإنَّما سُمِّيَ به ؛ لأن آياته يصدق بعضها بعضاً ويشبه بعضها بعضاً فهي قرائن .

٤ - وقال جماعة منهم اللحياني وإليه يشير كلام ابن عباس رضي الله عنه: القرآن مصدر "لقرأتُ" ، ونظيره من الأسماء: الخُسران من خسرت، والغُفران من غفر الله لك، والكفران من كفرتك ، فالقرآن هنا بمعنى المقروء من باب تسمية المفعول بالمصدر، وسُمِّيَ به لأنه ليس في العالم كتاب يُقرأ أكثر من القرآن الكريم ، وهذا القول هو مختار ابن جرير الطبري.

٥ - وقال الزجاج وآخرون: هو مشتق من القرء الذي هو بمعنى الجمع ، كما يقال: "قرأتُ الماء في الحوض" أي جمعته . على هذا فهو وصف على وزن فُعْلان . وفي وجه تسميته بهذا أقوال: قال أبو عبيد: سُمِّيَ بذلك لأنه جمع السُور بعضها إلى بعض . وقال الراغب: قال بعض العلماء: تسمية هذا الكتاب قرآناً لكونه جامعاً لثمره كتبه ؛ بل لجمعه ثمرة جميع العلوم ^(١).

وأما القرآن اصطلاحاً فهو كلام الله المنزَّل على مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم ، المنقول إلينا نقلاً متواتراً بلا شبهة ، (وزاد بعضهم) المكتوب في المصاحف، المحفوظ في القلوب، المقروء بالأسنة، المسموع بالأذان ^(٢).

السُورة

إن لفظ السُورة قرأها بعضُ الأئمة بالهمزة ، وبعض آخر بلا همزة . فمن قرأها بالهمزة جعلها مشتقةً من "أسارت" أي أفضلت من السُور بمعنى ما بقي من الشراب في الإناء ، وإنَّما سُمِّيَتْ بهذا الاسم ؛ لأن السورة أيضاً قطعة من القرآن . ومن قرأها بلا همزة فمنهم من قال: إنها بمعنى المنزلة ، وخصَّ بعضهم بالمنزلة الرفيعة ، كما قال النابغة :

(١) انظر لهذا المبحث: روح المعاني: ٨/١، والإتقان: ٦٨/١ وتفسير الطبري: ٦٧/١ وما بعده ، ومفردات القرآن للراغب: ٤٠٠

(٢) إرشاد الفحول: ٦٢/١ ، وشرح الفقه الأكبر: ٢٩ ، والإحكام للآمدي: ٢١٢/١

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً ﴿٢٥﴾ تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَدَّبُ

أراد بالسُورة "المنزلة الرفيعة والدرجة العالية"، وُسِّمَتْ السورة بها لارتفاعها وشرفها لكونها من كلام الله تعالى. وقيل: إنها مأخوذة من سور البلد، وُسِّمَتْ بذلك لإحاطتها بآياتها. وقيل: من التسوّر بمعنى التصاعد والتركيب، كما في القرآن: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] فعلى هذا سُمِّيت بها لتركيب بعضها على بعض (١).

وفي الاصطلاح هي طائفة متميزة من آيات القرآن ذات مطلع وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات (٢).

الآية

اختلفت النحاة في أصل الآية ووزنها على أقوال: فقال سيبويه والخليل: أصلها "آيَّة" بفتحات على وزن فَعَلَة مثل أَكَمَة و شَجَرَة، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها انقلبت الياء ألفاً، فصارت آيَة على خلاف القياس كراية و غايَة إذ المطّرد عند اجتماع حرفي علة إعلال الآخر؛ لأنه محل التغير. وقال الكسائي: أصلها "آيَّة" على وزن فاعلة مثل آمِنَة، وكان القياس أن تُدْغَم كدابة إلا أنه ترك ذلك تخفيفاً، فحذفوا عينها. وقال الفراء: أصلها "آيَّة" بتشديد الياء الأولى، فقلبت ألفاً كراهةً للتشديد، فصارت آيَة، وجمعها آي و آيات و آياء (٣).

ثم إنهم اختلفوا في معناها، فقال بعضهم: معنى الآية علامة، وُسِّمَتْ بها لأنها علامة على انقطاع الكلام السابق من الكلام اللاحق. وقال ابن

(١) تفسير القرطبي: ٦٥/١، الإتيان: ٦٩/١، مفردات القرآن: ٢٥٤

(٢) الإتيان: ٦٩/١، الموسوعة الفقهية: ٢٨٧/٢٥

(٣) روح المعاني: ٣٨٢/١، تفسير القرطبي: ٦٦/١ لسان العرب: ٦١-٦٢

حمزة : سُمِّيَتْ بها لأنها العلامة التي يفضي منها إلى غيرها كأعلام الطريق المنصوبة للهداية ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ الْخُ ﴾ [البقرة : ٢٤٨] ومنه قول النابغة:

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ❀ لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعٍ

وقيل: الآية بمعنى الجماعة، كما يقال: خرج القوم بأيّتهم أي بجماعتهم، ومنه قول برج بن مسهر الطائي:

خَرَجْنَا مِنَ النَّقْبَيْنِ لَا حَيُّ مِثْلُنَا ❀ بِآيَتِنَا نُزْجِي اللَّقَاحَ الْمَطَافِلَا

وَسُمِّيَتْ بِذَاكَ لأنها جماعة من حروف القرآن. وقيل: الآية عجيب معجز، وسُمِّيَتْ بها لأن كلام الله تعالى يعجز البشر عن التكلم بمثله (١).

وأما معناه الاصطلاحي فقال الجرجاني: هي طائفة من القرآن يتصل بعضها ببعض إلى انقطاعها، طويلة كانت أو قصيرة. وقال الإمام المناوي: قيل لكل جملة من القرآن دالة على حكم، آية، سورة كانت أو فصلاً أو فصلاً من سورة، ويقال لكل كلام منه منفصل بفصل لفظي، آية (٢).

الطوال والمئون والمثنى والمفصل:

قسّم العلماء سُورَ القرآن الكريم إلى أربعة أقسام: الطوال، والمئين، والمثنى، والمفصل:

أما الطوال فهي سبع سُور: البقرة، وال عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، فهذه ستة. واختلفوا في السابعة، فقال بعضهم: والسابعة هي الأنفال والتوبة، وكلتاها تُعَدَّانِ واحدة لعدم الفصل بينهما بالبسملة. وقال البعض: والسابعة هي سورة يونس.

وأما المئون فهي السُور التي تزيد آياتها على مائة أو تُقَارِبُهَا، وسُمِّيَتْ

(١) روح المعاني: ٣٨٢/١، تفسير القرطبي: ٦٦/١ لسان العرب: ٦١-٦٢

(٢) انظر تعريفات الجرجاني: ٥٨/١، والتوقيف في مهمات التعاريف للمناوي: ١٠٧/١

بالمئين؛ لأنها تشتمل على مائة آية فصاعداً .

وأما المثنائي فهي السُّور تلي المئين في عدد الآيات ، وقال الفراء : هي السُّور التي آيها أقل من مائة آية، وسُمِّيَتْ به لأنها تُثْنَى أي تُكْرَرُ أكثر مما يُثْنَى غيرها من الطوال والمئين . وقيل: المثنائي هي السبع الطوال، وقيل على اصطلاح آخر: القرآن كُلُّه مثنائي، وقيل: هي سورة الفاتحة .

وأما المفصل فهي أواخر القرآن ، وأجمعوا على أن آخره سورة الناس ، واختلفوا في تعيين أوله على اثني عشر قولاً ، كما ذكرها السيوطي في الإِتقان، قيل أوله سورة ق ، وقيل: الحجرات ، وهو الصحيح عند النووي ، قيل : سورة محمد، وقيل وقيل وقيل..... إلى غير ذلك من الأقوال، وسُمِّيَ به لكثرة الفصل بين هذه السُّور بالبسملة، وقيل : سُمِّيَ به لقلة المنسوخ منه ، ولهذا يُسَمَّى بالمُحْكَم.

ثم المفصل على ثلاثة أقسام: طوال، وأوساط، وقصار. فالطوال من ق أو الحجرات أو محمد على اختلاف الأقوال إلى سورة عم، والأوساط منها إلى الضحى، والقصار منها إلى الناس (١).

فصل

حكم التفسير، و شرفه، وموضوعه،

وغرضه، و فوائده

حكم علم التفسير

إن علم التفسير فرض من فروض الكفايات على حسب ما تقتضيه ناحية فقهية، وعلى ذلك انعقد إجماع العلماء. قال العلامة الجلال السيوطي: وقد أجمع العلماء: أن التفسير من فروض الكفايات، وأجلُّ العلوم الثلاثة الشرعية (أي التفسير والحديث والفقه) (٢).

(١) انظر تفسير الثعالبي : ٢٩٩/٢ والبيهقي: ٥٧/٣ وزاد المسير : ٤٥٢/٧، ومناهل العرفان :

٢٤٣/١، والإِتقان : ٨٤/١ (٣) الإِتقان: ٢٢٤/٢

وقال ابن جرير الطبري بعد سرد الآيات والأحاديث والآثار في الحث على تحصيل التفسير ما نصه: وفي حث الله عز وجل عباده على الاعتبار بما في آي القرآن من المواعظ والبيانات ما يدل على أن عليهم معرفة تأويل ما لم يحجب عنهم تأويله من آية (١).

وقال ابن كثير بعد إيراد الآيات في صدد التفسير: فالواجب على العلماء الكشف عن معاني كلام الله، وتفسير ذلك، وطلبه من مظانه، وتعلم ذلك وتعليمه (٢).

ويمكن أن يُستدل على وجوبه بوجوه:

❁ الأول: بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] حيث أن فيه إنكاراً شديداً على ترك التدبر في القرآن الكريم، وهذا يدل على وجوب التدبر في القرآن. فإنه لو لم يجب التدبر لما أنكر على تركه، ومن المعلوم أنه لا يمكن التدبر في القرآن إلا بالاستمداد من التفسير.

❁ الثاني: بحديث النبي ﷺ أنه قال: إن هذا القرآن مأدبة الله، فتعلموا من مأدبته ما استطعتم. (الحديث) (٣).

هذا الحديث يُرشدنا إلى أن التعليم القرآني وهو التفسير من الواجب علينا؛ فإن الأمر - على ما هو أصله - للوجوب.

❁ الثالث: بإجماع الأمة كما مر في عبارة السيوطي.

(١) تفسير الطبري: ٦١/١

(٢) تفسير ابن كثير: ٣/١

(٣) قلت: روي هذا الحديث عن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً، فقد رواه عنه مرفوعاً البيهقي في السنن الصغرى: ٥٤١/١، وابن أبي شيبة في مصنفه: ١٢٥/٦، والبيهقي في شعب الإيمان: ٣٢٤/٢، ورواه موقوفاً عليه الدارمي: ٥٢٣/٢، والحاكم: ٧٤١/١، والطبراني في المعجم الكبير: ١٢٩/٩، و١٣٠/١، وعبد الرزاق في مصنفه: ٣٧٥/٣، وابن المبارك في الزهد

❁ والرابع : بالقياس فإن القرآن أنزلَ على نبيِّنا ﷺ هُدىً لحياتنا، وشفاءً لما في صدورنا، ودواءً لأدوائنا، وإصلاحاً لما فسد من أوضاعنا . إذاً فعلينا أن نتعلَّمَهُ تلاوةً و تفسيراً ، وأن نعمل به حسبةً لله تعالى؛ فإنه هو السبيل القويم للصالح والفلاح في الدنيا، والطريق الوحيد للنجاة والفوز في الآخرة . و لذا قال العلماء : إن التفسير هو أساس العلوم الشرعية، ويحتاجُ إليه لكل كمال ديني و دنيوي، عاجلي و آجلي . فعُلمَ بطريق القياس والمعقول أنَّ على المسلمين أن يتعلَّمُوا تفسير القرآن ، فهو واجب و لازم عليهم إلا أنه من قبيل طلب الكفايات بمعنى أنه إذا قام به بعضُهم سقط عن الباقي .

شرف التفسير

و شرف هذا العلم لا يخفى، وهو واضح كضوء الشمس في رائعة النهار، وقد ذكروا في الباب وجوهاً كثيرةً تدلُّ على فضل هذا العلم، بعضها سمعية، وبعضها عقلية، ونحن نشير إلى طرف منها بإيجاز و اختصار:

أما من ناحية السمع، فهي كالتالي :

❁ قال الله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]

قال ابن عباس في تفسير الحكمة: هي معرفة القرآن، وناسخه، و منسوخه، و محكمه، و متشابهه، و مقدمه، ومؤخره، و حلاله، و حرامه، و أمثاله (١).

وقال أبو الدرداء ؓ: الحكمة قراءة القرآن و الفكرة فيه، وكذا قال قتادة ومجاهد: الحكمة القرآن، والفقہ في القرآن. و عن أبي العالية: الحكمة القرآن والفهم به (٢).

❁ وقال النبي ﷺ: وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يقرءون ويتعلَّمون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة،

(١) تفسير الطبري: ٨٩/٣، البغوي: ٢٥٦/١، القرطبي: ٣٣٠/٣، الدر المنثور: ٦٦/٢

(٢) تفسير الطبري: ٨٩/٣، البغوي: ٢٥٦/١، القرطبي: ٣٣٠/٣، الدر المنثور: ٦٦/٢

وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ الْخ (١).

✽ وقال النبي ﷺ: الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة الخ (٢).

✽ وقال أيضاً: أهل القرآن أهلُ الله وخاصَّته (٣).

قلتُ: والمراد بالماهر بالقرآن وأهله مَنْ يحسن قراءته، ويعلم تفسيره، و
يعمل به .

وأما من ناحية العقل فما قاله الأصهباني: أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان
تفسير القرآن، وبيان ذلك: أن شرف الصناعة إما بشرف موضوعها مثل الصياغة،
فإنها أشرف من الدباغة؛ لأن موضوع الصياغة الذهب والفضة، وهما أشرف من
موضوع الدباغة الذي هو جلد الميتة. وإما بشرف غرضها مثل صناعة الطب،
فإنها أشرف من صناعة الكناسة؛ لأن غرض الطب إفادة الصحة، وغرض
الكناسة تنظيف المستراح. وإما بشدة الحاجة إليها كالفقه؛ فإن الحاجة إليه أشدَّ
من الحاجة إلى الطب. إذا عُرِفَ ذلك فصناعة التفسير قد حازت الشرف من
الجهات الثلاث: أما من جهة الموضوع فلأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو
ينبوع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة. وأما من جهة الغرض فلأن الغرض منه
هو الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تَفْنَى. وأما
من جهة شدة الحاجة فلأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجل أو آجل مفتقر إلى
العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى (٤).

فهذه الأدلة السمعية والعقلية تدلُّ دلالة واضحة على فضل هذا العلم و
شرفه. كيف لا وهو كتاب نزل من عند الله تعالى لبناء الإنسان المنشود الكامل

(١) رواه أحمد: ٨٩٠٦ واللفظ له، ومسلم: ٤٨٦٨، والترمذي: ٢٨٦٩، وأبو داود: ١٢٤٣، وابن ماجه: ٢٢١

(٢) رواه مسلم: ١٣٢٩، وابن ماجه: ٣٧٦٩، وأحمد: ٢٣٥٢٦

(٣) الجامع الصغير للسيوطي، حديث رقم: ٢٧٦٨

(٤) الإتيقان: ٢/٢٢٢

المتكامل، ولتهيئة المجتمع الصالح، المستجمع للمعاني الإنسانية الكاملة،
المستشرف للقيم العليا المباركة .

موضوع علم التفسير

كلام الله تعالى الذي هو معدن العلوم والمعارف، ومخزن الأسرار و
الحقائق، ومنجم اللطائف والدقائق، هو موضوع علم التفسير من حيث أنه
يهدي الإنسان إلى صراط مستقيم .

غرض علم التفسير

وأما الغرض من هذا العلم فهو الاعتصام بالعمارة الوثيقة، والوصول إلى
السعادة الحقيقية، والاجتناب عن الشقاوة كليا. قال تعالى: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ
إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [سورة ص: ٢٩] وقال
تعالى: ﴿ وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا
خَسَارًا ﴾ [الاسراء: ٨٢]

فوائد علم التفسير

و فوائد هذا العلم كثيرة، و نذكر منها البعض :

الأولى: التذكُّر، وهو الهدف المنشود المطلوب بإنزال الكتاب، قال الله
تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾
[سورة النور: ١]، وقال تعالى: ﴿ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ
يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة إبراهيم: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ
لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [سورة ص: ٢٩]، وقال: ﴿ وَيُبَيِّنُ
آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا
لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الزمر: ٢٧] وقال
تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الدخان: ٥٨] وقال
تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا ﴾ [الاسراء: ٤١]

والآيات في ذلك كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية، ومن البديهي أن هذا التدبر إنما يحصل كما هو حقه باستمداد علم التفسير؛ لأن القرآن الكريم معدن العلوم والحقائق، ومخزن الحكم والمعارف. فليس من المستطاع أن يفتح باب هذه الخزائن إلا بمفتاح التفسير.

الثانية: الاعتبار، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]

والعبرة هو الاتعاظ، وهي من العبور بمعنى التجاوز، ومنه عبرت النهر، وسمي الاتعاظ عبرة لأن المتعظ يعبر الجهل إلى العلم، ومن الهلاك إلى النجاة، قاله الألوسي في روح المعاني (١).

وقال الراغب الأصفهاني: الاعتبار العبرة بالحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد (٢).

الثالثة: معرفة هداية الله تعالى في مختلف مجالات الحياة البشرية من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والأخلاق، والشؤون الاقتصادية، والسياسية، والعلاقات الدولية، وغير ذلك. وهذه الفائدة أهم وأعظم من السابقتين؛ بل هي المقصودة من نزول القرآن الكريم. قال الله تبارك وتعالى: ﴿الَمْ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢] وقال: ﴿قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧] وقال: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [ال عمران: ١٠٣] وقال: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [ال عمران: ١٣٨] وقال: ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢] وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]

وهذه الآيات كلها تدلّ دلالة واضحة على أن القرآن الكريم إنما أنزل لهداية الخلق إلى ما فيه صلاح لهم في كافة نواحي حياتهم من الفردية

(١) روح المعاني: ٣ / ٩٨

(٢) مفردات القرآن: ٣٢٣

والجماعية، ثم من الثقافية، والتعليمية، والتشريعية، والأخلاقية، وغير ذلك. ومن الواضح أن من أهم العوامل التي يستمد منها لتحقيق هذه الفائدة هو التفسير، وأنها لا تكاد تحصل إلا به، كما لا يخفى.

الرابعة: ومن فوائد التفسير كشف الأستار عن وجه معاني القرآن الغامضة، وشرح ما فيه من الألفاظ الغريبة؛ لكي يتوصل الإنسان إلى مغزاه و مرماه، وليتمكن من فهم المراد بتلك الآيات الغامضة والغريبة، ثم من العمل بها على وجه صحيح، ولا يخفى على أرباب البصائر أن هذه لا يمكن حصولها إلا بالتفسير.

الخامسة: ومن الفوائد للتفسير إبراز محاسنه الرائعة، وإظهار وجوه الإعجازية، التي أعجزت العرب العرباء عن الإتيان بمثل القرآن، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً. وهذا أيضاً لا يتأتى إلا بعلم التفسير الذي وقعت على كواوله المسئولية بإبراز هذه الوجوه الإعجازية.

وما إلى ذلك من الفوائد الكثيرة العظيمة التي لا يمكن ولا يجوز لأحد صرف النظر عنها.

فصل

ما هي الحاجة إلى علم التفسير؟

لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعلم أن كل علم وفن يحتاج غالباً إلى شرح وتفصيل، لا سيما إذا كان مشتملاً على أصول وقوانين، وعلى أسرار وحقائق. وبالأخص إذا كان حاوياً على الفروع المختلفة وجامعاً للفصول العديدة. وهذا أمر لا يشك فيه عاقل، ولا يختلف فيه اثنان. ومع ذلك فقد ظهر في عصرنا الراهن قوم جهّالون يدّعون أنه لا حاجة إلى تفسير القرآن أصلاً، ولا إلى تفهيمه قطعاً؛ لأنهم يزعمون أن الله تعالى إنما خاطب بهذا القرآن بما

يفهمونه. و لذلك أرسل كل رسول بلسان قومه، و أنزل كتبه بلغتهم. فليس لفهم القرآن حاجة إلى التفسير ولا إلى مُفسِّرٍ يفسِّره .

قلتُ : و هذا ظنٌّ باطل، بل خرق للإجماع ؛ لأن الأمة من أولها إلى آخرها، و من سلفها إلى خلفها مجمعةٌ على أن فهم القرآن لا بدَّ له من التفسير و علومه. و لذا فسَّره النبي ﷺ و احتاج إليه أصحابه الذين هم من فصحاء العرب و بلغائهم. فإذا كان الصحابة يحتاجون إلى التفسير و التفهيم لفهم المراد بآيات الله، فما ظنُّك بأمثال هؤلاء الذين لا يعلمون لغة العرب ولا أسرارها . وإنما مبلغ علمهم هو بعض تراجم القرآن فقط؟

فمست الحاجةُ إلى بيان وجه الحاجة إلى التفسير، فأقول: إن القرآن نزل لهداية الإنسان في جميع شُعبه و أبوابه؛ وفي مختلف مجالات حياته، و بديهي أن هذه الشعب و الأبواب، و مجالات الحياة متنوعة و كثيرة . ومع ذلك فإن القرآن الكريم مشتمل عليها طباقاً كلياً، بحيث لا يفوته شيء منها، و السرُّ فيه هو أن القرآن جاء بأسلوب بديع رائع لطيف، يذكر أشياء بالتفصيل و التوضيح و الصراحة ؛ و يتناول أشياء بالإجمال و الإشارة و الكناية، ولا يهتدي إلى مراداته ولا يصل إلى حقائقه كلُّ أحد على السواء ، فليس النبي ﷺ الذي أنزل عليه القرآن كغيره ، و كذا لا يستوي فيه العامي و العالم، فمست الحاجة لفهم القرآن إلى التفسير من النبي ﷺ و من الصحابة الذين شاهدوا الأوضاع و الظروف، التي أنزل فيها القرآن، و أخذوا العلمَ عن النبي ﷺ مباشرةً .

ولقد أجاد العلامة عبد العظيم الزرقاني في ”مناهل العرفان“ حيث قال: ”نهضة الأفراد و الأمم لا يمكن أن تكون صحيحةً عن تجربة، ولا سهلةً متيسرةً ولا رائعةً مُدْهشةً إلا عن طريق الاسترشاد بتعاليم القرآن، و نظمه الحكمة التي رُوِّعِيَتْ فيها جميع عناصر السعادة للنوع البشري على ما أحاط به علم خالقه الحكيم ، و بدهي أن العمل بهذه التعاليم لا

يكون إلا بعد فهم القرآن و تدبره ، والوقوف على ما حوى من نصح و رشد ، والإلمام بمبادئه عن طريق تلك القوة الهائلة، التي يحملها أسلوبه البارع المعجز . وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الكشف والبيان لما تدل عليه ألفاظ القرآن، وهو نُسَمِّيهِ ” بعلم التفسير “، فالتفسير هو مفتاح هذه الكنوز والذخائر التي احتواها هذا الكتاب المجيد النازل لإصلاح البشر وإنقاذ الناس و إعزاز العالم، و بدون التفسير لا يمكن الوصول إلى هذه الكنوز والذخائر“ (١).

ثم ليعلم: أن التفسير و الشرح إنما يُحْتَاجُ إليه لأُمُور ثلاثة :

الأول: كمال المصنف فإنه لقوته العلمية، وقابليته الفائقة، يجمع المعاني الدقيقة، و النفائس البديعة، في ألفاظ وجيزة . فربما عُسِرَ على القارئ فهم مراده، فيحتاج إلى التفسير والشرح، لإظهار تلك المعاني الخفية.

والثاني: إهماله بعض تنمات المسئلة أو شروط لها اعتماداً على وضوحها، أو لكونها من علم آخر، فيحتاج إلى التفسير والشرح لبيان ما أهمله من تنمات المسئلة أو شروطها ليكون القارئ على بصيرة .

والثالث: احتمال اللفظ لمعان، كما يكون في المجاز، و المشترك، ودلالة الالتزام، فيقصد إلى الشرح والتفسير لبيان غرض المصنف، أو لترجيح أحد المعاني المحتملة (٢).

فإذا تقرّر هذا فأقول: إن القرآن كلام الله تعالى، وهو مصداق ما قيل: كلام الملوك ملوك الكلام، وهو يجمع المعاني الدقيقة في ألفاظ وجيزة فصيحة، وبأسلوب رائع معجز، ثم هو يستعمل من الألفاظ ما هو محتمل لمعان، وأيضاً يستخدم المجازات، والاستعارات، والتشبيهات، والكنايات. وأيضاً هو من البلاغة في غاية ليس ورائها غاية؛ ومن المعارف والعلوم بمنزلة قاصية لا يصل إليها إلا من رسخ قدمه في الكمال، و سَبَحَ فهمه في بحار العلم بالتفصيل والإجمال؛ ومن الأحكام، و نوااميس النظام، و تربية النفوس، و تهذيب

(١) مناهل العرفان: ٨/٢ (٢) هذه خلاصة ما في كشف الظنون: ٢٦-٢٧

الأخلاق، و تزكية القلوب في مدى كمال لا يبلغ إليه إلا من له بصيرة تامة في العلوم الشرعية، و رسوخ كامل في الفنون الأدبية. وأيضاً هو من علو الشأن، و سمو المكان، و نهاية الغموض و الإعضال، و صعوبة المأخذ، و غزوة المنال في غاية الغايات القاصية و نهاية النهايات النائية، فالقرآن الكريم يحتاج إلى شرحه و تفسيره من هذه الناحية .

وقد احتاج الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين إلى التفسير لفهم القرآن، كما هو مروي في الأحاديث و الأخبار:

❁ منه ما جاء في الأخبار أنه لما نزل قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ الْخ ﴾ [الأنعام: ٨٣] سأل الصحابة رضي الله عنهم النبي ﷺ ، فقالوا: أيُّنا لم يظلم نفسه؟ ففسره النبي ﷺ بالشرك ، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣] (١).

❁ ومنه ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : من نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ ، قلتُ : أليس يقول الله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق: ٨] قال: ليس ذلك بالحساب، ولكن ذلك العرض . وفي رواية: ولكن من نوقش الحساب يهلك (٢).

❁ ومنه ما جاء أنه لما نزل قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال عدي بن حاتم : يا رسول الله ! إني أجعل تحت و سادتي عقالين : عقلاً أبيض، و عقلاً أسود ، أعرف الليل من النهار ، فقال رسول الله ﷺ : إن و سادتك لعريض ، إنما هو سواد الليل، و بياض النهار (٣).

(١) رواه البخاري: ٣١١٠، و مسلم: ١٧٨، و الترمذي: ٢٩٩٣، و أحمد: ٣٤٠٨

(٢) رواه البخاري: ١٠٠، و مسلم: ٥١٢٢، و الترمذي: ٢٣٥، و أحمد: ٢٣٠٦٩، و أبو داود:

: ٢٦٨٩ (٣) رواه البخاري: ١٧٨٣، و مسلم: ١٨٢٤ و اللفظ له، و الترمذي: ٢٨٩٨، و

أحمد: ١٨٥٦١، و أبو داود: ٢٠٠٢، و النسائي: ٢١٤٠، و الدارمي: ١٦٣٣

والأمثلة في الباب أكثر من أن تستقصى، والمقصود هنا الإشارة إليها فقط لا الاستقصاء، وفي المذكور دلالة كافية على أن الصحابة كانوا يحتاجون إلى التفسير، مع أن لسانهم هو لسان القرآن، وهم أعرف بأساليب كلام العرب من غيرهم . فإذا كان الصحابة يحتاجون إليه، فنحن أشد احتياجاً إليه منهم لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة، وأساليب كلام العرب .

ثم يحذر بنا أن نذكر ما قال الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي في بيان وجوه الخفاء في معاني نظم القرآن، فقال في كتابه ” الفوز الكبير في أصول التفسير “:

” إن عدم الوصول إلى المراد من اللفظ يكون :

- ✽ أحياناً بسبب استعمال لفظ غريب ، وعلاجه نقل معنى اللفظ عن الصحابة، والتابعين، وسائر أهل المعاني .
- ✽ وأحياناً لقلة الاطلاع على الناسخ والمنسوخ .
- ✽ وأحياناً للغفلة عن أسباب النزول .
- ✽ وأحياناً بسبب حذف المضاف ، أو الموصوف ، أو غيرهما .
- ✽ وأحياناً لإبدال شيء بشيء، أو إبدال حرف بحرف، أو اسم باسم، أو فعل بفعل، أو لذكر الجمع مكان المفرد، أو بالعكس، أو للالتفات من الخطاب إلى الغيبة .
- ✽ وأحياناً لتقديم ما حقه التأخير، أو بالعكس .
- ✽ وأحياناً بسبب انتشار الضمائر ، أو تعدد المراد من اللفظة الواحدة .
- ✽ وأحياناً بسبب التكرار، والإطناب .
- ✽ وأحياناً بسبب الاختصار، والإيجاز .
- ✽ وأحياناً بسبب استعمال الكناية، والتعريض، والمتشابه، والمجاز العقلي (١) .

(١) الفوز الكبير في أصول التفسير: ٤٩

الباب الثاني في المقاصد

فصل

علوم القرآن

وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ كِتَابَهُ الْعَظِيمَ عَلَى نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ ﷺ لِيَكُونَ هِدَايَةً لِلخَلْقِ، وَدُسْتُورًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَمُنْهَاجًا لِلْمُتَّقِينَ؛ وَبِالتَّالِي كَانَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مَنَبَعَ الْحَضَارَةِ الْإِنْسَانِيَةِ الْكَامِلَةِ، وَمَنْهَجَ الْحَيَاةِ الشَّامِلِ، وَجَاءَ يُمَثِّلُ الْقَصْدَ وَالْإِتِّزَانَ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْعَقِيدَةِ، وَالسُّلُوكِ، وَالْعِبَادَاتِ، وَالْمُعَامَلَاتِ، بِحَيْثُ لَا مَغَالَاةَ فِي جَانِبٍ، وَلَا إِخْلَالَ فِي جَانِبٍ آخَرَ، وَيَدْعُو إِلَى حَيَاةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالْقَلْبِ، وَبَيْنَ الْجَسَدِ وَالرُّوحِ، وَبَيْنَ الدِّينِ وَالدُّنْيَا؛ لِكَيْ يُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى أَنْوَارِهِ، وَيَسْتَضِيئُوا بِأَضْوَائِهِ، وَيَهْتَدُوا بِهَدَايَاتِهِ، وَيَقْتَبِسُوا بِتَعَالِيمِهِ وَأَحْكَامِهِ؛ وَلِكَيْ يَصْبُغُوا أَحْوَالَهُمُ الْمُتَبَايِنَةَ بِصَبْغَتِهِ الثَّابِتَةِ؛ وَلِكَيْ يَظِلَّ هُوَ مَعَهُمْ فِي صَحْوَاتِهِمْ وَغَفَوَاتِهِمْ، فِي بَيْعِهِمْ وَشُرَائِهِمْ، فِي صِدَاقَتِهِمْ وَخُصُومَتِهِمْ، فِي تَرْجِيهِمْ وَفَرَجِهِمْ، وَفِي وَحْدَتِهِمْ وَعَشْرَتِهِمْ.

فَالْقُرْآنُ بِتِلْكَ الْخَصَائِصِ وَالْمِيزَاتِ يَعَالِجُ مَا تَوَاجَهَهُ الْإِنْسَانِيَّةُ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ فِي شَتَّى مُرَافِقِ الْحَيَاةِ: الرُّوحِيَّةِ، وَالْبَدَنِيَّةِ، وَالْعَقْلِيَّةِ، وَالْعِلْمِيَّةِ، وَالفَرْدِيَّةِ، وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ، وَالسِّيَاسِيَّةِ عِلَاجًا حَكِيمًا تَامًا، فَهُوَ نِظَامٌ شَامِلٌ يَتَنَاوَلُ مَظَاهِرَ الْحَيَاةِ جَمِيعًا؛ وَبِرِوَاغٍ كَامِلٍ يَضُمُّ فِي أَطْوَائِهِ جَمِيعَ الْمَعَارِفِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا النَّاسُ؛ وَهُوَ رِسَالَةٌ خَالِدَةٌ تَضُمُّ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالْأَحْكَامِ مَا لَا حَاجَةَ لِلنَّاسِ بَعْدَهُ إِلَى إِضَافَةِ أُخْرَى تُصْلِحُ بِهَا النُّفُوسُ أَوْ الْمُجْتَمَعَاتُ أَوْ الدُّوَلُ.

فَفِيهِ التَّشْرِيعُ الْمُتَعَلِّقُ تَارَةً بِالْعُقَائِدِ، وَتَارَةً بِالْعِبَادَاتِ، وَتَارَةً بِالْمَوَارِيثِ، وَتَارَةً بِالْمُعَامَلَاتِ، وَتَارَةً بِالْحُرُوبِ، وَتَارَةً بِالْآدَابِ الْعَامَةِ؛ وَفِيهِ الْوَعْدُ الْزَاجِرُ، وَالْمَثَلُ السَّائِرُ، وَالْبَيَانُ الْعَالِي، وَالْإِقْنَاعُ الْعِلْمِي؛ وَفِيهِ الْقِصَصُ الْمُتَحَدِّثَةُ عَمَّا مَضَى

عن الأولين؛ كي يعتبر بها أولوا الأبصار؛ وفيه الكلام الوصاف لما يأتي من الحوادث، فأودع من العلوم والحقائق ما لا يحصى، ومن الحكم والمعارف ما لا ينتهي؛ حتى قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه "قانون التأويل" على ما حكاه السيوطي: علوم القرآن خمسون علماً، وأربع مائة علم، وسبعة آلاف علم، وسبعون ألف علم، على عدد كلم القرآن مضروبة في أربعة، إذ لكل كلمة ظهر و بطن و حدّ و مطلع (١).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: من أراد العلم فعليه بالقرآن، فإن فيه خبر الأولين والآخريين (٢). قال البيهقي: يعني أصول العلم، كما حكاه عنه السيوطي في الإتيان (٣).

ولذا فإننا نرى ونلاحظ في وضوح وجلاء أن العلماء من الطبقات المختلفة قام كل طبقة منهم بفنّ من فنونه، وعلم من علومه. فالمحدثون قاموا بتحقيق الأحاديث، والأخبار، والآثار المروية في تفسير الآيات؛ والفقهاء المجتهدون دخلوا في غمار الاستنباط، واستخراج الأحكام من الحلال والحرام، والمندوب والمكروه، وغير ذلك، وأسّسوا قواعده وأصوله، وفرّعوا عليها أحكامه وفروعه؛ والقراء المجودون أولعوا بمعرفة مخارجه، ورعاية أوقافه؛ والنحويون غاصوا في وجوه إعرابه، وطرق تراكيبه، وتركيب أساليبه؛ والبيانون سبحوا في بحار إعجازه، فأبرزوا من دُرر محاسنه في مقاطعه، و مطالعته، وانتخبوا من لآلي بدائعه وروائعه؛ والمتكلمون الأصوليون جالوا فيما فيه من أصول الدين من وحدانية الله، ووجوده، وبقائه، وقدمه، وقدرته، وعلمه، وتنزيهه عما لا يليق بشأنه مع إقامة الأدلة العقلية، والشواهد الأصلية على ذلك؛ والأخباريون ضبطوا ما ذكر فيه من قصص القرون السالفة، والأمم الماضية، وفصلوا ما أبهم منها بالأحاديث، والآثار، والأخبار؛ والعارفون الصوفية استنبطوا.

(١) الإتيان: ١٦٤ / ٢

(٢) السنن لسعيد بن منصور: ٧/١، وشعب الإيمان للبيهقي: ٣٣٢/٢

(٣) الإتيان: ١٦٠ / ٢

ما فيه من أصول فضائل الأخلاق من الإخلاص، والشكر، والصبر، والرضا، والخوف، والرجاء، والتواضع، والتوكل، والتفويض، والتسليم، والمحبة، والمعرفة، وغير ذلك، كما نبّهوا على أصول رذائل الأخلاق التي هي أضداد ما ذُكر؛ والخطباء والوعاظ تأملوا في حِكْمِهِ، وأمثاله، التي تُرَقِّقُ القلوبَ، وفي مواعظه التي توقظ النفوس، وفي نصائحه التي تروق العقول؛ والمناطقَة أخذوا منه ما فيه من العلوم العقلية وأصولها؛ وعلماء الفرائض دوّنوا منه أحكام المواريث والفرائض وما يتعلق بها.

فالحاصل أن كل طائفة من العلماء المهرة قامت بفن من فنونه، وبعلم من علومه، وخاضت كل منهم فيما شُغِفَ به فوائده، وأُغْرِمَ به خاطرُه .

ولقد صدق فيما وصف به نبيّنا محمد ﷺ هذا الكتاب المجيد الخالد حيث قال :

” كتاب الله فيه نَبَأٌ مَنْ قَبْلَكُمْ، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم . هو الفصل ليس بالهزل وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، هو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلبس به الألسنة، ولا يشبع به العلماء، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه الخ“ (١).

ومن الجدير بالذكر أنه اختلفت عبارات العلماء في تحليل علوم القرآن: فقال بعضهم: إن علوم القرآن ثلاثة: التوحيد، والتذكير، والأحكام، فالتوحيد يشمل معرفة المخلوقات، ومعرفة الخالق بأسمائه، وصفاته، وأفعاله؛ والتذكير منه الوَعْدُ، والوَعِيدُ، والجنة، والنار، وتصفية الظاهر، والباطن؛ والأحكام منها التكاليفُ كلها، وتبيينُ المنافع، والمضار، والأمر، والنهي، والندب .

وقال ابن جرير: القرآن يشتمل على ثلاثة أشياء: التوحيد والأخبار والديانات.

(١) رواه الترمذي: ٢٨٣١، والحديث ضعيف كما قال الإمام الترمذي

وقال علي بن عيسى : القرآن يشتمل على ثلاثين شيئاً: الإعلام، والتشبيه، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، ووصف الجنة والنار، وتعليم الإقرار باسم الله وصفاته وأفعاله، وتعليم الاعتراف بإنعامه، والاحتجاج على المخالفين، والرد على الملحدين، والبيان عن الرغبة والرغبة، والخير والشر، والحسن والقبح، ونعت الحكمة، وفضل المعرفة، ومدح الأبرار، وذم الفجار، والتسليم، والتحسين، والتوكيد، والتفريع، والبيان عن ذم الأخلاق، وشرف الآداب (١).

وما قاله علي بن عيسى هو على التحقيق داخل في الثلاثة التي ذكرها ابن جرير، كما لا يخفى.

قلت: وأحسن ما وقفت عليه في تحليل علوم القرآن ما قاله الشيخ الأجل المحدث الكبير الشاه ولي الله الدهلوي في كتابه "الفوز الكبير في أصول التفسير" وحاصل ما قاله : إن معاني القرآن المنصوصة لا تخرج عن خمسة علوم :

علم الأحكام .

علم الجدل .

علم التذكير بآلاء الله .

علم التذكير بأيام الله .

علم التذكير بالموت وما بعد الموت (٢) .

وها أنا أتحدث عن هذه العلوم الخمسة بإيجاز واختصار، وأذكر نبذة من الفوائد والفرائد، في هذا الخصوص ملتقطاً مما ذكره العلماء الفحول، لكي نكون على بصيرة.

(١) ذكر هذه الأقوال السيوطي في الإتقان : ١٦٣ / ٢ - ١٦٤

(٢) الفوز الكبير في أصول التفسير: ١٩

علم الأحكام

علم الأحكام علمٌ يبحث عن الأحكام الواردة في كلام الله تعالى من الحلال، والحرام، والفرض، والواجب، والمندوب، والمكروه، وغير ذلك، في شُعَبٍ مُخْتَلِفَةٍ من حياة البشر، وحقوق شتى من الإيمان والعقيدة، والأعمال والعبادة، والأخلاق والسلوك، وشؤون الاجتماع والاقتصاد، والحكومة والسياسة، والتعليم والتربية، والسلم والحرب، والجدل والمناظرة، وغير ذلك من حقوق الحياة. وهذا العلم هو أساس الشريعة والدين، وعليه يبتني الصلاح والفلاح في الدنيا، وعليه مدار الفوز والنجاح في الآخرة.

والمشهور بين العلماء: أنه يشتمل خمس مائة آية على الأحكام. قال الإمام الغزالي وغيره، كما حكاه السيوطي في الإِتْقَان، والمَلَّا جِيُونَ في "التفسيرات الأحمدية": "آيات الأحكام خمس مائة آية (١)".

وعند البعض آيات الأحكام مائة وخمسون آية فقط، كما ذكره السيوطي أيضاً.

قلتُ: والأحرى أن يُرَادَ في هذا الكلام بالأحكام هي الأحكام الصريحة، وأما الأحكام التي تُسْتَنْبَطُ من الآيات فغير مقصورة على مائة وخمسين آيةً، وكذا ما قاله الإمام الغزالي وغيره من "أن آيات الأحكام خمس مائة آية" فيكون المراد بها الآيات التي ذُكِرَتْ فيها الأحكام صراحةً، أو التي ذُكِرَتْ إشارةً واضحةً. وأما الأحكام التي تُسْتَنْبَطُ بإشارات لطيفة فهي لا تتوقف على خمس مائة آية، فإن كثيراً من آيات القصص، والأمثال، وغير ذلك يُسْتَنْبَطُ منها كثيرٌ من الأحكام. ولذا قال الإمام عز الدين بن عبد السلام: معظم آي القرآن لا تخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة، وأخلاق جميلة (٢).

(١) الإِتْقَان: ٢/ ١٦٥، والبرهان: ٣/ ٤-٤، والتفسيرات الأحمدية: ص: ٤

(٢) الإمام لأدلة الأحكام: ١/ ٢٨٤

نعم لا ينكر أن من الآيات ما صرح فيه بالأحكام، ومنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط، كما هو غير خافٍ على أحد.

علم الجدل والمناظرة

علم الجدل والمناظرة علم باحث عن طرق إيراد البراهين والأدلة، بمقابلة الخصم . وقيل : هو العلم الباحث عن طرق إيراد الكلام بين المناظرين . وقال ابن خلدون في " المقدمة " : وهو معرفة آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية، وغيرهم (١) .

ويراد بعلم الجدل في القرآن المُحاجة الواقعة مع الفرق الضالة المضلّة، وهم : اليهود، والنصارى، والمشركون، والمنافقون .

قال الإمام السيوطي^{رح} في الإتيان : قال العلماء : قد اشتمل القرآن الكريم على جميع أنواع البراهين، والأدلة . وما من برهان، ودلالة، وتقسيم، وتحذير تُبنى من كليات المعلومات العقلية، والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به ، ولكن أوردته على عادات العرب دون دقائق طرق المتكلمين :

لأمرين : أحدهما : بسبب ما قاله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤] ، والثاني : أن المائل إلى دقيق المُحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام ؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون، ولم يكن ملغزاً، فأخرج تعالى مخاطباته في مُحاجة خلقه في أجلى صورة ليفهم العامة من جليتها ما يقنعهم وتلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أنبائها ما يربى^(٢) على ما أدركه فهم الخطباء (٣) .

وقال الشيخ المحدث الدهلوي^{رح} : قد وقعت المحاجة في القرآن مع الفرق الأربع الضالة، وهذه المخاصمة على طريقتين : الأولى : أن يذكر سبحانه

(١) انظر المقدمة لابن خلدون : ٤٥٧ ، و أبجد العلوم لصديق حسن : ١٧٧ / ٢

(٢) ربأ يربى من باب فتح ، بمعنى : علا وارتفع

(٣) الإتيان : ١٧٢ / ٢

و تعالٰى العقيدة الباطلة، مع التنصيص على شناعتها، و يذكر استنكارها فحسبُ، والثاني: أن يبين شبهاتهم الواهية، و يذكر حلّها بالأدلة البرهانية، و الخطابية (١).

قال الرّاقم: والمُحاجةُ في القرآن ليست بمقصورة على المسائل الاعتقادية، كما توهم عبارة الشيخ هذه؛ بل المحاجة معهم واقعة في أعمالهم الشنيعة، و أخلاقهم القبيحة أيضاً، كالمحاجة مع قوم لوط في اللواط، و مع قوم عاد، و ثمود، في إترافهم بتعمير المساكن، و نحت الجبال بيوتاً، و مع قوم شعيب في تطفيف المكيال، و إفسار الميزان، و غير ذلك، كما يظهر لمن يتدبر في القرآن .

ثم ليعلم أن الشيخ الدهلوي أطال ههنا البحث في المحاجة الواقعة في القرآن مع الفرق الأربع الضالة وهو بحث نفيس .

علم التذكير بآلاء الله

علم التذكير بآلاء الله، هو علم يُذكر فيه من آلاء الله الشاملة، و نعمائه الكاملة على خلقه و عباده، و من عجائب قدرته، و بدائع صنعته، كخلق السموات والأرض وما فيهما وما بينهما، و اختلاف الليل و النهار، و إنزال الأمطار، و تفجير العيون والبحار، و إخراج النباتات والأثمار، و تصريف الرياح، و إزجاء السحاب، و تسخير الشمس و القمر والنجوم، و غير ذلك من نعمائه التي تقصر الأبواب البشرية عن إحصائها والآلات الدنيوية عن استقصائها، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [سورة إبراهيم: ٣٤]

ومن هذا العلم ما ذكر في بعض الآيات من الإشارات الدقيقة اللطيفة إلى بعض العلوم الكونية التي اكتشفها العلم الحديث من الحقائق الطبيعية، والطبية، والجغرافية، إلى غير ذلك . وإليك من أمثلته:

قال الله تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦]

فقد أخبر تعالى أن الجنين يُخْلَقُ في بطن أمّه في ظلمات ثلاث. ففيه إشارة إلى ما أثبتته علماء الطب الحديث من أن الجنين في بطن أمّه محاط بثلاثة أغشية. قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ، هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [سورة الفرقان: ٥٣] وقال: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ، بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ [سورة الرحمن: ١٩-٢٠]

فأخبر الله تعالى أنه مرج البحرين بحيث يلتقيان، أحدهما عذب فرات، والآخر ملح أجاج، وجعل بين هذين البحرين حاجزاً وبرزخاً بحيث لا يبغيان، ولا يختلطان. وهذا المرج والالتقاء مع عدم البغي والاختلاط من عظيم مظاهر قدرته عز وجل. وقد انكشف هذا كله من تحريّات عصرية، فإن كيستو الفرنسي شاهده عند ملتقى البحر الأحمر {RED-SEA} وُبَحِيرَةِ الرّوم {MEDITERRANEAN-SEA}، وهذا وقع في عام ١٩٨٦م، ثم قرأ هو الآية المذكورة، وأسلم بعده قائلاً: إن القرآن هو كتاب ليس من تصنيف البشر؛ لأنه أظهر حقيقة علمية قبل قرون كثيرة، حيث لم تكن علوم ولا معارف، فهذا والله كتاب الله.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل: ٨]

فأخبر الله تعالى أنه خلق الخيل، والبغال، والحُمير، للركوب والزينة، ثم أخبر أنه يخلق فيما يأتي من الزمان ما لا يعلم الإنسان. ففيه إشارة إلى ما ظهر في العصر الحاضر بمجهودات العلوم الطبيعية من المخترعات البديعة المفيدة: مثل السيارات، والطائرات، والقطارات، وغير ذلك. وكذا فيه إشارة إلى ما لم يظهر بعد، وسيظهر فيما يأتي من الزمان.

والآيات الكثيرة تشتمل على مثل هذه الإشارات، بينما العلوم الكونية، والمعارف العصرية، لم تكن معلومة في عهد نزول القرآن الكريم، وإنما

اكتشفها العلم الحديث منذ زمن قريب . وهذا العلم (أي علم التذكير بآلاء الله تعالى) منتشر في أكثر سور القرآن الكريم؛ بل يكاد يوجد في جميع سُورِهِ .

والمقصود من هذا العلم أمور :

١ - معرفة الله تعالى شأنه، ومعرفة أنه يُعَلِّم وجوده، و وحدانيته في ذاته و صفاته وأفعاله، بمعنى أنه تعالى واحد في ذاته وفي صفاته، من الخلق ، و التدبير، والقدرة، و العلم، والحياة، والسمع، والبصر. فآلاء الله تعالى تُورث في القلب معرفته، وهذه المشاهد تُوحى إليه أن لها خالقاً ورباً لا شريك له في خلقه وتدبيره . وهذا هو توحيد الربوبية، ويقال له : التوحيد الخبري والعلمي .

٢ - العبودية لله، والخضوع له. وهذا الخضوع، والعبودية من نتائج معرفة الله. فإن من يعرف ذات الله وصفاته، يخشع له قلبه و تخضع له أعضائه . وهو توحيد الألوهية، ويسمى أيضاً بالتوحيد الطلبي والقصدي . وهذا هو السر في أن الله تعالى استدل في كتابه المجيد على توحيد الألوهية بتوحيد الربوبية .

قال تعالى مجده: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَ الْأَرْضِ وَ سَخَّرَ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ ج فَاَنۡرِيۡوُفَكُوۡنَ﴾ [العنكبوت : ٦١]

و قال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ نَّزْلِ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَآخِيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لِيَقُولَنَّ اللَّهُ ، قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣]

إلى غير ذلك من الآيات الكريمة ، فالمعرفة بالله، و صفاته، يجلب قلب الإنسان إلى الخضوع له .

٣ - الإيمان به . وهو مسبب عما سبق من المعرفة والخضوع ؛ لأن من يخضع لأحد ويخشع له - فبالضرورة - يؤمن به ويصدق به. والإيمان هو التصديق لغةً و شرعاً، وهو مشتمل على الإيمان بالله، ورُسْله، و كُتُبِه، و ملائكته، والبعث بعد الموت، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره من الله تعالى .

٤ - الإطاعة له ، وهي ثمرة الإيمان واليقين .

فالحاصل أن الله تعالى ذكر عباده بآلائه، و نعمائه عليهم؛ لتحصل لهم المعرفة به، و تنتج هذه المعرفة الخضوع، والعبودية له، وهذا يورث الإيمان به، وهو يُثْمِرُ الإِطاعة له حسب ما يقتضيه تشريعه .

❁ علم التذكير بأيام الله:

وأما علم التذكير بأيام الله تعالى فالمراد به علم تُعَرَّفُ به أحوال القرون الماضية، والأيام السالفة، وما وقع فيها من الحوادث، والوقائع، وما جرى فيها من الأقايس، والحقائق، سواء كانت قصص الأنبياء والأبرار، والمؤمنين الأخيار، أو كانت قصص المشركين، والكفار، والمنافقين الأشرار، والفساق والفجار.

والغرض منه العبرة بتلك الأحوال، والكوائف، والتنصيح بتلك الوقائع، و الحوادث؛ ليحترز الإنسان عما عِلِمَ من أعمال الكفرة، والفسقة، والفجرة، كالكفر، والشرك، والعصيان، والتهالك في الدنيا، والإعراض عن الآخرة، و الإستهزاء بالله تعالى، وبأنبيائه، وكتبه، ودينه، وتشريع، وغير ذلك من الأعمال القبيحة، والأخلاق الرذيلة، وليختار ما عِلِمَ من أحوال الأنبياء، والأولياء، و الصديقين، والشهداء، والصالحين، كالإيمان، والأعمال الصالحة، والأخلاق الحميدة، والإستعداد للموت، والإنابة إلى دار الخلود، والتجافي عن دار الغرور، وغير ذلك.

ومما لا بدّ من العلم به أن الله تعالى يذكر في القرآن من القصص لا على طريقة الأخباريين، هم يسردون كل ما وقع من الحوادث، سواء كان ذكره ضرورياً أو لا، وكذا يوردون القصص حسب ترتيب وقوعها، وبالعكس من ذلك نجد في القرآن أن الله تعالى يسرد من القصص، والواقعات، ما يحتاج إليه الإنسان، وما دعت إليه الحاجة، وما هو مفيد له. وكذا هو لا يهتم في سرد القصص بترتيب وقوعها، فإن الهدف المنشود من ذكر القصص هي العبرة بها لا العلم بها فقط، كما هو هدف الأخباريين .

علم التذكير بالموت وما بعد الموت :

وهو علم يبحث عن أمور الآخرة، ومقدماتها، من الموت، وأحوال البرزخ، والبعث بعد الموت، والحشر والنشر، والحساب والجزاء، والجنة وما أُعِدَّ فيها من النعيم، والنار وما أُعِدَّ فيها من العذاب، وغير ذلك .

وهذا العلم من العلوم التي تُحدِث الثَّوْرَةَ الإصْلاحية التَّوجيهية في حياة الإنسان، وتُسَـجِّـثُه على تنشئة شخصيته، وتركيز أعماله، وتجلية أخلاقه، وشفية قلبه، كما أن هذا العلم يوفِّره وقفة تأمل، أو نظرة تعديل في حياته التي سُـجِّـثَتْ بالشهوات، والتمنيات؛ وفي مجتمعه الذي مُلِئَ بالجرائم والموبقات؛ وفي بيئته التي سُلِّبَتْ جميع قيمها الخلقية، ثم هو يقوده إلى التحول من هذه الحياة الشهوانية إلى الحياة العفيفة، ومن هذا المجتمع الحيواني إلى المجتمع الإنساني، ومن هذه البيئة الجاهلية إلى البيئة الإيمانية .

وهذا هو المطلوب بهذا العلم، كما أمر به تعالى في مواضع من كتابه العزيز قال :
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ وَآخِشُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ [سورة لقمان: ٣٣] وقال تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] وقال في شأن أوليائه: ﴿رَجُلًا لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور: ٣٧]

وجاء في الحديث : أن أبا بكر ص قال: يا رسول الله ! قد شئت، قال: شِئْتَنِي هود، والمرسلات، والواقعة، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كورت (١).

فثمرة هذا العلم هي الخشية، والخوف، ثم الاستعداد للموت، وما بعد الموت من أحوال الآخرة، وهذا العلم أيضاً منتشر في جميع سور القرآن .

(١) رواه الترمذي: ٣٢١٩

فصل العلوم التي يحتاج إليها المفسر

ومن الملاحظ في صدد دراسة التفسير أن المقصد الأعلى، والهدف الأسمى، بإنزال القرآن الكريم هو هداية العباد إلى سبيل الرشاد، عن طريق التذكر، والتدبر. ولهذا الهدف يَسِّرُ الله تعالى كلامه، وسَهَّلَهُ، بحيث يفهمه الإنسان، وينتفع به، ويتذكر به تذكراً يَهْتَدِي به إلى الحق والصواب، في مجالات الحياة، ومجاري العيش. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ، فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧] ولكن هذا التسهيل، والتيسير، إنما يكون في معانيه العامة من التوحيد، والرسالة، والآخرة، وأحوالها، ومن دلائلها الجليلة، وبراهينها الواضحة، التي يستشعر منها الإنسان معرفة ربه، وعظمة شأنه، وجلالة قدره، والتي تحمله على الإعراض عن الدار الفانية، والإنابة إلى الدار الباقية. وأما المعاني الخفية، والحقائق الدقيقة، والأسرار الغريبة، التي أُودِعَتْ فيه بأسلوب مُعْجِز مُدْهِش، فلا خلاق لعوام الناس منه إلا بواسطة العلماء المهرة، والمحققين البررة. ومن هنا قال العلماء: المفسر يحتاج إلى أنواع من العلوم، والمعارف، فيجب أن تتوفر فيه تلك العلوم حتى يكون أهلاً للتفسير، وهذه المعاني والأسرار هي التي إليها إشارة في هذه الآية: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]

و العلوم التي يحتاج إليها المفسر، التي أشرنا إليها آنفاً، أوصلها بعض العلماء إلى خمسة عشر علماً، وهي ما تلي:

- (١) علم اللغة (٢) علم النحو (٣) علم التصريف (٤) علم الاشتقاق
- (٥) علم البيان (٦) المعاني (٧) البديع (٨) القراءة (٩) أصول الدين
- (١٠) أصول الفقه (١١) الفقه (١٢) أسباب النزول (١٣) النسخ والمنسوخ
- (١٤) الأحاديث المبينة لتفسير المجمل والمبهم (١٥) علم الموهبة .

قلتُ: إن اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم الاشتقاق، والبيان، والمعاني، والبدیع، كلها من العلوم العربية، والباقية من العلوم الشرعية. وتُلخَّصُ من ذلك: أن على المفسّر أن يتَمَهَّر في العلوم العربية في جانب، وفي العلوم الشرعية في جانب آخر، كما يقول المفسّر البيضاوي في مقدمة تفسيره: "لا يليق لتعاطيه، والتصدي لتكلم فيه، إلا مَنْ بَرَعَ في العلوم الدينية كلها، أصولها، وفروعها، وفاق في الصناعات العربية، والفنون الأدبية بأنواعها^(١). وتفصيله ما نذكر فيما يلي:

العلوم العربية

تقدّم أن العلوم العربية من اللغة، والنحو، والتصريف، والاشتقاق، لا بد منها للمفسّر.

❁ أما ضرورة اللغة العربية، فإنها ظاهرة؛ لأن بدون معرفة المعاني اللغوية لا يمكن فهم الآية. قال الإمام مالك: لا أوتي برجل غير عالم بلغات العرب يفسّر ذلك إلا جعلته نكالا^(٢).

وقال مجاهد: لا يحلّ لأحد يؤمن بالله، واليوم الآخر أن يتكلّم في كتاب الله، إذا لم يكن عالماً بلغات العرب^(٣).

وقال الزركشي: "وليس لغير العالم بحقائق اللغة، ومفهوماتها، تفسير شيء من الكتاب العزيز، ولا يكفي في حقّه تعلّم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً، وهو يعلم أحد المعنيين، والمراد الآخر"^(٤).

وقبل أن ننتهي من البحث نذكر في هذا الصدد قصة تكاد تُعدّ من الفكاهة، وتدعو للضحك، وهو أن رجلاً يدّعي العلم جاء في حفلة انعقدت في مدرسة للبنات، وكنّت أيضاً حاضراً في الاحتفال، فخطب على موضوع "الصفات المختارة للبنات"، وقرأ آية من القرآن، وهي: ﴿فَالصُّلِحُتْ

(١) تفسير البيضاوي: ١٠/١

(٢) شعب الايمان للبيهقي: ٤٢٥/٢

(٣) كذا في البرهان: ٢٩٢/١، والإتقان: ٢٣١/٢

(٤) البرهان: ١٦٥/٢

قَبِلْتُ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ إِنْخَ [النساء: ٣٤]، فقال وهو يشرح الآية: إن القانتات من كانت فيهن القناعة، ثم ذكر فضائل القناعة في الإسلام. وهذا - كما هو واضح - خطأ فاحش أوجبه الجهالة باللغة العربية، فإن "القانتات" من القنوت، وليست من القناعة، ولا يمكن أن تكون منها، كيف؟ وهي من مادة "ق ن ت" بينما القناعة من مادة "ق ن ع"، فالخطأ الواقع إنما جاء منه نابعاً من جهله باللغة العربية.

❁ أما النحو فلأن معرفة التراكييب النحوية لازمة، فمثلاً: جاء في القرآن: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] بنصب "إبراهيم" ورفع "ربه" فلو عكس، و قرئ "وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ" يلزم منه الفساد من ناحية المعنى كما لا يخفى.

وقد ذكر الإمام القرطبي^١ في مقدمة تفسيره قصةً طريفةً في هذا الشأن، وهو أنه قدّم أعرابي في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: من يقرئني مما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم؟ فأقرأه رجل "سورة براءة" فقال: "أَلَا اللَّهُ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ" بالجر، فقال الأعرابي: أَوَقَدْ بَرِئَ اللَّهُ مِنْ رَسُولِهِ؟ فَإِنْ يَكُنَ اللَّهُ مِنْ رَسُولِهِ بَرِيءٌ فَأَنَا أَبْرَأُ مِنْهُ. فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه، فقال: يا أعرابي! أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: يا أمير المؤمنين! إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت: من يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة براءة، فقال: "أَلَا اللَّهُ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ" فقلت: إن يكن الله بَرِيءٌ مِنْ رَسُولِهِ، فَأَنَا أَبْرَأُ مِنْهُ. فقال عمر: ليس هذا يا أعرابي؛ قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ قال: "أَلَا اللَّهُ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ" (أي بالرفع)، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أَلَّا يُقَرَأَ النَّاسَ إِلَّا عَالِمٌ بِاللُّغَةِ. وأمر أبا الأسود، فوضع النحو (١).

❁ أما علم التصريف فلأنه تُعَرَّفُ به أبنية الأسماء، والأفعال، وصيغهما الواردة على الألفاظ المفردة الدالة على المعاني المختلفة، وبدون معرفته يخبط

(١) القرطبي: ٢٤ / ١

الإنسان خبط عشواء، كما حكى الزمخشري قول من قال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]: إن الإمام جمع "أم" وأن الناس يدعون يوم القيامة بأسماء أمهاتهم، لا بأسماء آبائهم. قال الزمخشري: وهذا غلط أو جبه جهله بالتصريف فإن "أما" لا تجمع على إمام (١).

✽ أما علم الاشتقاق فإنه أصل لمعرفة الأصول للفروع المأخوذة منها، وبدون معرفته قد يكون المفسر فريسةً للحيرة، وشاردً الفكرة في معنى الآية، لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف معناه باختلافهما، كالمرسح مثلاً يكون من السياحة، ويكون من المسح.

✽ وأما العلوم البلاغية من المعاني، والبيان، والبديع، فلأنه يُعرف بعلم المعاني خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها ما يلزم أصل المعنى الذي يختلف باختلاف مقتضى الحال في تراكيب البلغاء.

فإنك إذا تأملت في كلام البلغاء وجدته على أصناف، وصنف يختلف صنفاً آخر، مثلاً قد يكون الكلام مؤكّداً بأدوات التوكيد، وقد لا يكون كذلك، إذا بحثت عن السرف في ذلك لم تجد لذلك سبباً سوى اختلاف حال المخاطب؛ لأن المخاطب إن كان شاكاً، أو منكراً، يقع الكلام مؤكّداً، ومتضمناً من وسائل التقوية ما يدفع إنكاره وشك المخاطب، ويجب أن يكون ذلك التوكيد بقدر التردد والإنكار قوةً وضعفاً، وإن كان المخاطب غير متردد وغير منكر، لا يؤكّد الكلام.

وكذلك قد يكون الكلام إيجازاً، وقد يكون إطناً، ولكل من الإيجاز والإطناب مواطن، فالذكي اللبيب الذي تكفيه اللمحة لا يحسن له الإطناب، والغبي والمكابري لا يجمل عند خطابه الإيجاز.

✽ وتُعرف بعلم البيان طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة، وخفائها، وباعتبار الحقيقة، والمجازات، والتشبيهات، والاستعارات،

والكنيات، لأن الكلام يستطاع أدائه بأساليب عدّة، و طرائق مختلفة، وإليك بأمثلة:

١- قال الله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] وليس المراد حقيقة اللباس، وإنما هو تشبيه، فشبه كل واحد من الزوجين باللباس؛ لأن كل واحد منهما يستر عيب الآخر، كما يستر اللباس عيب الإنسان، أو لأن كل واحد منهما يزيّن صاحبه، ويجمّله، أو لأنهما يتعانقان، ويشتمل كل منهما على صاحبه كاللباس.

٢- وكذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] فشبه القلوب، أو قسوة القلوب بالحجارة، أو بقسوة الحجارة.

٣- وقال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩] شبه القمر في أواخر سيره بالعرجون العتيق، والعرجون أصل العذق الذي يعوج، وتقطع منه الشماريخ، فيبقى على النخل يابساً، إلى غير ذلك من الأمثلة.

وكذا قد يقع المجاز في الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] فيه نسبة الزيادة في الإيمان إلى الآيات، وليست هي على الحقيقة، فإن زيادة الإيمان فعل الله، لا فعل الآيات. وقال الله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧] نسب الفعل إلى اليوم، وهو يوم القيامة، بينما هو فعل الله، واليوم هو ظرفه، وقال: ﴿وَسَأَلَ الْقُرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهل القرية، جعل مفعول "اسئل" القرية، وهو غير مراد به، وإنما المراد "اسئل أهل القرية" وقال: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦] أي مطراً يتسبب في الرزق، واللباس، فأطلق المسبب على السبب.

والآيات في هذا المعنى كثيرة لاتعد ولا تحصى، وإنما اجتزئنا هنا بأمثلة، وإشارات.

✽ ويعرف بالبديع محاسن الكلام، والقرآن هو منجم المحاسن اللفظية، والمعنوية، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ

سَاعَةٌ [الروم: ٥٥] هذه الآية مشتملة على صنعة الجناس التام، والجناس هو أن يتشابه اللفظان في النطق، ويختلفان في المعنى، فإن اتفق اللفظان في الحروف، وشكلها، وعددها، وترتيبها، فهو تام، وإلا فهو غير تام. فالمراد بالساعة الأولى هي القيامة، وبالساعة الثانية هو الوقت القليل، ومثال غير التام قوله تعالى: **﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾** [الأنعام: ٢٦] ففي النهي والنأي جناس غير تام، وقال: **﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيَقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾** [الكهف: ١٨] هذه الآية تشتمل على صنعة الطباق، وهو الجمع بين الشيء وضده، ففي الأيقاظ والرقود صنعة الطباق، وقال: **﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾** [الأنعام: ١٠٤] فيه تشابه الأطراف؛ فاللطيف يناسب له "لا تدركه الأبصار" بينما "الخبير" يناسب له "يدركه الأبصار".

إلى غير ذلك من الآيات التي فيها من المحاسن اللفظية، والمعنوية، ما يدل على بلاغة هذا الكلام وإعجازه.

فقصارى الكلام: أن العلوم البلاغية يظهر بمعرفتها ما في النظم القرآني من المحاسن، ووجوه الإعجاز، وما في المعاني من الأسرار، والمعارف. ولا شك أن هذه لا تُدْرِكُ إلا بالعلوم البلاغية. فهذه العلوم من أعظم أدوات المفسر، ومفتاح كنوز القرآن.

العلوم الشرعية

وقد تقدّم منا أن العلوم الشرعية من أصول الدين، وأصول الفقه، والفقه، والحديث، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ كلها لابد منها لفهم القرآن، ولتفسيره.

وهنا نقف هنيهة لنتساءل: لماذا يجب على المفسر أن يكون خبيراً بالعلوم الشرعية؟ فالجواب يحصل لك فيما يلي:

❁ أما أصول الدين فهو علم يُقْتَدَرُ به على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها. وموضوعه: ذات الله تعالى، وصفاته عند المتقدمين، وأما المتأخرون فقد وسَّعُوا دائرته، وأدخلوا فيه كل ما يتعلق به من إثبات العقائد

الدينية تعلقاً قريباً أو بعيداً^(١).

وفائدة معرفته أنه يُعَلِّمُ به ما يستحيل في الشرع وما لا يستحيل، وما يجب وما يجوز، فتُفسَّرُ الآياتُ الكريمةُ في ضوء ما أفاده هذا العلم. ومن البدهي أنه لا يمكن لأحد أن يفهم القرآن الكريم، ولا يستطيع أن يفسره على وجه صحيح، إن لم يكن عنده علم بأصول الدين. فمثلاً قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فيه إثبات صفة الاستواء لله تعالى، ولكن الاستواء بمعناه الظاهر لا يجوز إطلاقه على الله تعالى لأننا عرفنا بمقتضى العقل، والشرع، أن الله تعالى ليس كمثله شيء، فلا يشبه المخلوقات، ولا يشبهه شيء منها، وقطعنا بذلك، إلا أننا نُثَبِّتُ له تعالى ما أُثْبِتَ له في كلامه. وهذا هو مذهب السلف الصالح في صفاته عز وجل.

وأما المعتزلة الضالَّةُ المُضِلَّةُ فأنكروا صفاته تعالى أصلاً، ولذا يُسَمُّونَ باسم المُعْطَلَّةِ، وكذا الجهمية قالوا: إنه لا يجوز أن يُوصَفَ البارئ تعالى بصفة يُوصَفُ بها خلقه؛ لأن ذلك يقتضي تشبيهاً، وأما المشبهة فقالوا: إن الله تعالى جسم من الأجسام، وله أعضاء، وأعضاء، وأجروا ما ورد في التنزيل من الاستواء، والوجه، واليد، والجنب، والساق، والعين، وغير ذلك على ظاهرها. وهذا كله انحراف عما ثبت في الشرع.

فثبت مما أسلفنا أن العلم بأصول الدين لازم لمن يفسر القرآن الكريم، لكي ينتهج منهاجاً سليماً صحيحاً.

❁ وأما أصول الفقه فلأنه تُعرَفُ بها طرق الاستنباط من الكلام، ووجوه الاستدلال على الأحكام، وبدون معرفتها لا ينتهي أحد إلى مغزى الكلام، فإن من الآيات ما صرح فيها بالأحكام، ومنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط.

قال الإمام الزركشي: ولا بد من معرفة قواعد أصول الفقه، فإنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات. ثم أطلال الكلام في تحقيقه^(٢).

(١) أبجد العلوم: ٣٦٣/٢

(٢) انظر البرهان: ٦/٢

ومما يفيد في هذا المقام ما فصله الشيخ الإمام عز الدين بن عبد السلام في كتابه "الإمام في أدلة الأحكام". و خلاصة ما قاله: إن الاستدلال على الأحكام على صور مختلفة:

- ١- تارة يكون بصيغة وهو ظاهر.
- ٢- تارة يكون بالإخبار مثل قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ الْخُ﴾ [البقرة: ١٨٣] و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ الْخُ﴾ [المائدة: ٣]
- ٣- تارة يكون بما رُتِبَ عليها في العاجل أو الآجل من خير، وشر، أو نفع، أو ضرر. وقد جعل الشارع في ذلك أنواعاً كثيرة، ترغيباً لعباده، وترهيباً لهم، وتقريباً إلى أفهامهم:

❖ **فِيُسْتَدَلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْفِعْلِ جَوَازاً، أَوْ جَوْباً بِأُمُور**

وهي أن يُعْظَمَ الشارعُ الفعلَ، أو يَمْدَحَهُ، أو يَمْدَحَ فاعِلَهُ، أو يُحِبَّهُ، أو يُحِبَّ فاعِلَهُ، أو يَرْضَى به، أو يَرْضَى عن فاعِلِهِ، أو يَصِفُهُ بالاستقامة، أو البركة، أو يُقَسِّمَ به، أو بفاعِلِهِ، أو يَنْصِبُهُ سبباً لذكره لعبده، أو لمحِبَّتِهِ، أو لشوَابِ عاجل أو آجل، أو شكره له، أو لهدايته إياه، أو لمغفرة ذنبه، أو تكفير سيئاته، أو يَصِفَ الفعلَ بكونه معروفاً، أو قرْبَةً، أو ينفي الحُزْنَ والخَوْفَ عن فاعِلِهِ، أو يَعِدُّهُ بالأَمْنِ، أو يَنْصِبُهُ سبباً لولايته.

❖ **وَيُسْتَدَلُّ عَلَى مَمْنُوعِيَّتِهِ بِأُمُور**

وهي أن يَطْلُبَ الشارعُ تركه، أو يذُمَّهُ، أو يذُمَّ فاعِلَهُ، أو يَعْتَبَ عَلَيْهِ، أو يَمَقِّتَ فاعِلَهُ، أو يلعنه، أو ينفي محبته، أو محبة فاعِلِهِ، أو الرضى به، أو عن فاعِلِهِ، أو يُشَبِّهَ فاعِلَهُ بالبهايم أو بالشياطين، أو يجعله مانعاً من الهدى أو من القبول، أو يَصِفُهُ بسوءٍ أو كراهيةٍ، أو يجعل سبباً لنفي الفلاح، أو لعذاب عاجل أو آجل، أو لذمٍّ أو لومٍ أو ضلالةٍ أو معصيةٍ، أو يَصِفُهُ بخبثٍ أو رجسٍ أو نجسٍ، أو بكونه فسقاً أو إثماً أو سبباً للغضب أو لعنٍ، أو زوال نعمةٍ، أو حلول نقمةٍ، أو حدٍّ من الحدود، أو لقسوةٍ، أو عداوة الله و محاربتة، أو لاستهزائه، أو لبغض أنبيائه إلى غير ذلك.

❖ وَيُسْتَفَادُ الْإِبَاحَةُ وَالْجَوَازُ بِأُمُور

من لفظ الإحلال، ونفي الجُناح، والحرَج، والإِثم، والمواخذة، ومن الإِذن فيه، والعفو عنه، ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع، ومن السكوت عن التحريم، ومن الإنكار على من حَرَّمَ الشيء، ومن الإخبار بأنه خُلِقَ، أو جُعِلَ لنا، والإخبار عن فعل مَنْ قبلنا غير ذامٍّ لهم عليه (١).

❖ وأما الأحاديث المبينة للمجمل والمبهم، فضرورتها واضحة، فإنه لا يغيب عنكم أن من الآيات ما هي مجملة، ومنها ما هي مبهمة، ومنها ما هي مختصرة، والنبي عليه السلام هو شارح للقرآن، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]

فإذا كان القرآن الكريم متضمناً للقواعد العامة في التشريع، وللأحكام الكلية في الغالب، فالسنة النبوية غُنِيَتْ بشرح هذه القواعد، وتثبت تلك الأحكام، وتفريع الجزئيات على الكليات.

فالسنة النبوية في الواقع هو أساسٌ لشرح ما أجمل من الآيات، وما أبهم منها، إما بحسب كليات العمل، أو أسبابه، أو شرائطه، أو موانعه، أو لواحقه، وما أشبه ذلك. فهي تفصيلٌ لمجمله، وبيانٌ لمشكله، وبسطٌ لمختصره. قال العلامة يوسف البنوري في مقدمته على "مشكلات القرآن" للإمام العلامة أنور شاه الكشميري:

"إن الأعنى والأهم هو تفسير القرآن في استبصار من حياة نبينا، وهديه، وهداه، قولاً وفعلاً وإشارةً ودلالةً، فإن حياته الطيبة، وسيرته المباركة الزكية، شرحٌ بديعٌ لكتاب الله العزيز مما يُشاهدُ بالأبصار، وتكفي في إبداء الغرض المقصود من كثير من معاناة الأفكار. وقد أَوْضَحَهُ قولُ صديقة الأمة بنت الصديق سيدتنا عائشة ص حيث قالت: كان خُلُقُهُ القرآن، وكان يقول شيخنا إمام العصر (العلامة أنور شاه الكشميري) رحمه الله: إذا تأمل المرءُ بالبصيرة النافذة في حديث

(١) انظر للتفصيل الإمام لأدلة الأحكام: ٧٩ وبعده

رسول الله ﷺ كشف له في كثير من الأحاديث، كأن القرآن عين ثرثرة تنبع منها هذه الأحاديث؛ حتى في كثير منها إشارات لطيفة إلى تعبير القرآن (١).

وروي عن عمران بن الحصين^{رض} أنه قال لرجل: إنك امرؤ أحمق، أتجد في كتاب الله الظاهر أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة، ثم عدّد إليه الصلوة، والزكوة، ونحو هذا، ثم قال: أتجد هذا في كتاب الله مفسراً؟ إن كتاب الله أبهم هذا، وأن السنة تُفسر ذلك (٢).

فوضح - بما قلنا - أن معرفة السنة لازمة لفهم القرآن، وتفسيره، وليس من المستطاع أن تفسر الآيات المجملة، والمبهمة، والمختصرة، بدون معرفته.

✽ وأما معرفة أسباب النزول فلو جهين: الأول: أن معنى معرفة الأسباب هو معنى معرفة الأحوال، والأوضاع، والظروف، التي نزلت الآية فيها، وهي من المهمّات في فهم المراد، إذ بدونها قد يفوت بعض القرائن الدالة على المراد، وبفوتها يفوت فهم الكلام، أو شيء منها، قاله الشاطبي (٣).

والثاني: أن الجهل بأسباب النزول يوقع في الغلط، والاشتباه، والإشكال، وسيأتي البحث في الموضوع في فصله المختص به.

✽ وأما معرفة الناسخ والمنسوخ، فهو نبراس لفهم القرآن؛ لأن به يُعرف المحكم من غيره. ولقد قال الأئمة: إنه لا يجوز لأحد أن يفسر القرآن الكريم إلا بعد أن يعرف الناسخ والمنسوخ من الآيات، وأن من تكلم في شيء من الكتاب الكريم، ولم يعلم الناسخ والمنسوخ كان علمه ناقصاً؛ لأنه يخلط الأمر بالنهي، والإباحة بالحرظ، ولهذا البحث فصل مفرد يأتي في الكتاب.

✽ وأما علم القراءات فهو أيضاً من أدوات المفسر، وينكشف ذلك مما يلي من نواحي البحث العديدة:

(١) يتيمة البيان مقدمة مشكلات القرآن: ٢٢

(٢) الموافقات للشاطبي: ١٥/٤، مفتاح الجنة للسيوطي: ٢٤

(٣) انظر الموافقات: ٢٠١/٣

١ - قال الإمام الزركشي: إن باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس، وعدمه على اختلاف القراءة في "لَمْسْتُمْ وَلَا مَسْتُمْ" أي في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [المائدة: ٦]. وجواز وطى الحائض قبل الغسل وعدمه على الاختلاف في "يطهرن"، أي في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وكذلك آية السجدة في سورة النمل مبنية على القراءتين. قال الفراء: من خفف "ألا" أي في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥] كان الأمر بالسجود، ومن شدد لم يكن فيها أمر به (١).

قلت: إن الأول مثال الاختلاف في الحكم باختلاف القراءة، والثاني مثال التنوع في الحكم باختلاف القراءة، فالإمام أبو حنيفة أخذ من قوله تعالى: "حتى يطهرن" نوعين من الحكم في الحائض، وقال: إن لزوج الحائض أن يقربها بعد انقطاع الدم على أكثر مدة الحيض، وإن لم تغتسل أخذاً من قراءة "يَطْهُرْنَ" بالتخفيف، ومعناه: "حتى ينقطع دمهن"، وقال: لا يجوز له أن يقربها في صورة انقطاع الحيض لأقل مدته، حتى تغتسل بمقتضى قراءة "يَطْهُرْنَ" بالتشديد، فإن معناه: حتى يغتسلن (٢).

٢ - وكذا بمعرفة الأوقاف قد تظهر معاني القرآن أيضاً، وبدونها قد يخاف الوقوع في الغلط في تفسيره، فمثلاً: إذا وقف على "وَأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً" كان المعنى "إنها مُحَرَّمَةٌ عليهم مدة أربعين سنة"، وإذا وقف على "إنها مُحَرَّمَةٌ عليهم" كان المعنى "إنها مُحَرَّمَةٌ عليهم أبداً" وهو غير مراد. وكذا يظهر الاختلاف في الأحكام باختلاف الوقف، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [الحج: ٦] فإذا وقف على "إلا الله" يُستفاد منه أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، وإذا وقف على "والراسخون في العلم" يُستفاد منه أن المتشابه يعلم تأويله "الراسخون في العلم" كما يعلمه الله تعالى. فاختلف حكم المتشابه باختلاف الوقف.

(١) البرهان: ٣٢٦/١

(٢) انظر البناية: ١٩٤/١

فنهاية القول: أن علم القراءات أيضاً من الأدوات المحتاج إليها في التفسير، ولذا قال ابن الأنباري: من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء، وقال النكراوي: باب الوقف عظيم القدر جليل الخطر؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل (١).

❁ وأما العلم الوهبي فهو روح الكل، وبه يهتدي الإنسان إلى معارف كلام الله الدقيقة، وأسراره الخفية، ولطائفه الغريبة، وهذا العلم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم، ورزق قلبه الخشية في السر والعلن، وخلا قلبه عن شوائب الرذائل. ولا ينال هذا العلم من كان في قلبه ميل إلى بدعة، أو كبر، أو معصية.

قال الزركشي: اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي، ولا يظهر له أسرارها، وفي قلبه بدعة، أو كبر، أو هوى، أو حب الدنيا، أو هو مصر على ذنب، أو غير متحقق بالإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم، أو راجع إلى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع، بعضها آكد من بعض (٢).

وقد روي عن عبد الله بن مسعود: ليس العلم عن كثرة الحديث، إنما العلم خشية الله، وعن الإمام مالك: إن العلم ليس بكثرة الرواية؛ ولكنه نور جعله الله في القلوب، وقال: العلم والحكمة نور يهدي به الله من يشاء، وليس بكثرة المسائل (٣).

وهذا هو العلم الذي دعا به الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عباس، وقال: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل (٤).

وهو الذي أشار إليه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حين سأله أبو جحيفة: هل

(١) ذكره في الإتقان: ١١٠/١

(٢) البرهان: ١٨٠/٢

(٣) جامع العلم والعلماء: ٣١/٢-٣٢

(٤) رواه ابن جبان في صحيحه: ٥٣١/٥١، والحاكم: ٦١٥/٣، والضياء في المختارة: ٢٢٢/١٠، واسحاق بن راهويه في مسنده: ٢٣٠/١، والطبراني في الأوسط: ١١٣/٢، وأحمد ٣٣٥/١، وروى شطره الأول البخاري: ١٤٠، ومسلم: ٤٥٢٦

عندكم كتاب؟ فقال: لا، إلا كتابُ الله أو فهمُ أُعْطِيَهُ رجل مسلم (١). وقال أيضاً: والله ما نزلت آية إلا وقد علمتُ فيمَ نزلتُ، وأين نزلتُ، وعلى من نزلتُ، إن ربِّي وَهَبَ لي قلباً عقولاً، ولساناً صادقاً ناطقاً (٢).

وربما يتوجَّه على اشتراط العلم الوهبي إشكال، ولأحد أن يتساءل: هذا شيء ليس في وَسْعِ الإنسان وقدرته، فكيف يصح أن يشترط للتفسير مالم يدخل تحت اختيار العبد، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها؟

فأقول في جوابه أخذاً مما قاله السيوطي: نعم هو علم ليس يدخل تحت اختيار العبد؛ ولكن الطريق المُوَصِّل إليه تحت قدرته واختياره، والطريق في تحصيله اختياراً الأسباب الموجبة له من العلم، والزهد، والإخلاص، والتقوى، والخشية، والإنابة، والخشوع، وغير ذلك من الأعمال الصالحة، والصفات الحميدة. فمن سلك هذا الطريق بلغ المنزل (٣).

واشتراط العلم الوهبي للتفسير هو ما ذهب إليه عامة المفسرين؛ ولكن نازعهم في ذلك الآلوسي البغدادي وقال: وفيه أن علم الموهبة بعد تسليم أنه كسبي، إنما يُحْتَاجُ إليه في الاطلاع على الأسرار، لا في أصل فهم معاني القرآن، كما يفهمه كلام البرهان، وكثير من المفسرين بصدد الثاني (وهو أصل المعنى) والواقفون على الأسرار - وقليل ما هم - لا يستطيعون التعبير عن كثير مما أفيض عليهم، فضلاً عن تحريره وإقامة البرهان عليه، على أن ذلك تأويل لا تفسير (٤).

قال الراقم: فحصل مما قدمنا أنه لا سبيل إلى فهم القرآن وتفسيره إلا باستمداد الأدوات العلمية، وهي ما سبق من العلوم العربية والشرعية.

(١) رواه البخاري واللفظ له: ١٠٨، والترمذي: ١٣٣٢، والنسائي: ٤٦٦٣، وابن ماجه: ٢٦٤٨، وأحمد: ٥٦٥، والدارمي: ٢٢٥٠.

(٢) تاريخ الخلفاء: ١٨٣.

(٣) انظر الإتقان: ٢/٣٣٢.

(٤) روح المعاني: ٦/١.

الانتباه الأول

ويُهمُّنا بعد الذي أسلفنا إليكم أن نلفت الأنظار إلى فتنةٍ حديثةٍ، ظهرت وانتشرت في طبقةٍ مثقفةٍ نحو تفسير القرآن الكريم حيث يزعمون: أن تفسير كتاب الله تعالى لا يحتاج إلى شيء من هذه العلوم، ولذا فإنهم يجترءون على تفسير القرآن بغير علم وهدى، فيضلُّون ويضلُّون، وهذا أمر خطير جداً، وهؤلاء هم أهل الأهواء المتنوّرون الذين أظلم عليهم سبيل الحق المبين، والأسف كل الأسف على من يتبعهم من الطبقة المثقفة، ويدَّعون لأولئك علماً وفضلاً، ويجعلونهم قدوةً لهم، ومع هذا الجهل المركب يُسيئون الظن بالعلماء المهرة؛ حتى سمعتُ بعضهم يقول: إن العلماء لا يعرفون التفسير والحديث، ولا يستطيعون أن يفسروا القرآن على وفق العقول الحاضرة، وهذا كله - كما ترى - جهلٌ بالدين، وانحرافٌ عن الطريق السوي، وعصبيةٌ محضةٌ نحو العلماء.

والحق ما قاله الأئمة من أولهم إلى آخرهم، وإليك بعض كلامهم في هذا الصدد، فقال الإمام النووي في "التيبان في آداب حملة القرآن":

"ويحرم تفسيره بغير علم، والكلام في معانيه لمن ليس من أهلها، والأحاديث في ذلك كثيرة، والإجماع منعقد عليه، وأما تفسيره للعلماء فجائز حسن والإجماع منعقد عليه، فمن كان أهلاً للتفسير جامعاً للأدوات التي يُعرَفُ بها معناه، وغلب على ظنه المراد فسره، إن كان مما يدرك بالاجتهاد كالمعاني، والأحكام الجلية والخفية، والعموم والخصوص، والإعراب وغير ذلك، وإن كان مما لا يدرك بالاجتهاد، كالأمور التي طريقها النقل، وتفسير الألفاظ اللغوية، فلا يجوز الكلام فيه إلا بنقل صحيح من جهة المعتمدين من أهله، وأما إن كان ليس من أهله، لكونه غير جامع لأدواته، فحرامٌ عليه التفسير، لكن له أن ينقل التفسير من المعتمدين من أهله" (١).

(١) التيبان في آداب حملة القرآن: ٨٥-٨٦

وقال العلامة الشاطبي:

”إن الناس في العلم بالأدوات المحتاج إليها في التفسير على ثلاث طبقات: أحدها من بلغ في ذلك مبلغ الراسخين، كالصحابة، والتابعين، ومن يليهم، وهؤلاء قالوا مع التوقي والتحفظ، والهيبة، والخوف من الهجوم، فنحن أولى بذلك منهم، إن ظننا بأنفسنا أننا في العلم، والفهم مثلهم، وهيهات، والثانية: من علم من نفسه أنه لم يبلغ مبالغهم، ولا دناهم، فهذا طرف لا إشكال في تحريم ذلك عليه، والثالثة: من شك في بلوغه مبلغ أهل الاجتهاد، أو ظن ذلك في بعض علومه دون بعض، فهذا أيضاً داخل تحت حكم المنع من القول فيه؛ لأن الأصل عدم العلم، فعند ما يبقى له شك، أو تردد، في الدخول مدخل العلماء الراسخين، فانسحاب الحكم الأول عليه باق بلا إشكال، وكلُّ أحدٍ فقيهٌ بنفسه في هذا المجال، وربما تعدّى بعض أصحاب هذه الطبقة طوره، فحسّن ظنه بنفسه، فدخل في الكلام فيه مع الراسخين، ومن هنا افرقت الفرق، وتباينت النحل، وظهر في تفسير القرآن الخلل“ (١).

الانتباه الثاني

وقد مضى بك الكلام فيما شرطه العلماء للمفسّر من العلوم، ولم يذكروا في تلك العلوم ”العلوم الكونية“ التي ظهرت في هذه العصور التطورية، وفي عدم اشتراطهم ”العلوم الكونية“ للتفسير دليل واضح على أن هذه العلوم ليست من شرط المفسر في شيء، وأن هذه العلوم لا يتوقف فهم القرآن عليها أصلاً، فلو كان القرآن يتوقف فهمه على هذه العلوم، لم يُهمَلُوا ذكرها، ولم يُجْزَلْهم إهمالها قطعاً، ومن المؤسف أن بعض المعاصرين من العلماء - وقليل ما هم - زعموا أن العلوم الكونية، والمعارف الطبيعية، لازمة لتفسير القرآن؛ لأن القرآن الكريم - على ما زعموا - كتاب يبحث عن هذه العلوم بحثاً دقيقاً، ولا يهتدي إلى مغزاه من لا يعلم هذه العلوم، وقالوا: إن إعجاز القرآن العلمي إنما يتنوّر، ويتجلّى بهذه العلوم الكونية.

(١) الموافقات: ٣/ ٢٥٦ - ٢٥٧

ولكن هذا الزعم لا أساس له من الصحة؛ لأنه من المعلوم أن القرآن الكريم هو كتاب هداية نزل بما للناس فيه أدوات الهداية الربانية، وأسباب الحياة الإيمانية، ومواد الأدوية الروحية، ويكفي لهذا الهدف ما يظهر لكل أحد في بادئ الأمر، إذا نظر إلى مظاهر الكون؛ وفتح عينه إلى ما خلق الله فيه من سماء وأرض، وبحر وبر، وشمس وقمر، وإنسان وحيوان، ونبات وجماد، وغير ذلك من المخلوقات التي لا تعد ولا تحصى، وهذه الطريقة الساذجة، السهلة الواضحة، البعيدة عن التدقيقات الفلسفية، والتعقيدات الفنية، هي ما يدعو القرآن إليها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [ال عمران: ١٩٠] وبقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ - ٢٠] وبقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا، وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ، أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠] إلى غير ذلك من الآيات، فإن الإسلام دين سمح ساذج، وأنه لم يكلف الناس إلا ما هو ميسور لهم.

فهل هذا يتوقف على شيء من العلوم الكونية، والمعارف الطبيعية، مثل علم الكيمياء، والفيزياء، والطب، والهندسة، والحساب، والهيئة، والأفلاك، والحيوانات، والنباتات، وغير ذلك مما جدّ ويجدّ في العالم؟ لا، بل يكفي هذا القدر من النظر والتكفر لاستحاشة الوجدان، واستحياء القلب، وتحرك الروح، نحو الخالق المبدع لهذه المشاهد والخلائق، وهو المطلوب، إضافة إلى ذلك أقول: إنا نحن نعلم قطعاً أن القرآن الكريم نزل في زمان لا صلة له بهذه العلوم؛ بل نحن نعلم بالجزم أن هذه العلوم لم تحدث إلا بعد عهد النبوة، وعهد الصحابة بقرؤون وعُصُور، ومع ذلك كله فإننا نعتقد أن الصحابة هم أعلم الناس بتفسير القرآن، فهل يبقى بعد ذلك شك في أن فهم القرآن لا يتوقف على العلوم الكونية؟ وفي أن من زعم وقال: إن فهم القرآن لا بدّ له من هذه العلوم؛ فيعدم وعي وفكر زعم هذا، وبعدم دراسة وإمعان قال به؟ وستأتي تكملة هذا البحث في مقامه إن شاء الله تعالى.

فصل أقسام التفسير

ومن الأمور التي يجدر ذكرها في هذا المقام، أن التفسير على أقسام، وله تقسيمات عديدة، أتناولها بالبيان والتفصيل في السطور التالية:

تفسير معنى وتفسير إعراب

قال الزركشي: قد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما أن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية؛ وتفسير المعنى لا يضر مخالفة ذلك (١).

قلت: وحاصله أن تفسير الإعراب تفسير على جهة القواعد النحوية، وتفسير المعنى هو تحقيق حاصل المعنى.

التفسير على أربعة أنحاء

روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عباس رضي الله عنه: التفسير أربعة: حلال وحرام لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير تُفسرُه العربُ بألسنتها، وتفسير تُفسرُه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله.

وروى ابن جرير بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه: التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره (٢).

وروى ابن جرير أيضاً حديثاً مرفوعاً في هذا المعنى بإسناد فيه نظر، كما قال هو وابن كثير، عن عبد الله بن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يُعذر أحدٌ بالجهالة به، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره، ومن

(١) البرهان: ٣٠٤ / ١

(٢) تفسير الطبري: ٥٧ / ١

ادعى علمه سوى الله فهو كاذب (١).

وقد أطل الكلام الزركشي (٢) في شرح قول ابن عباس، وَلَخَّصَ كَلَامَهُ الشَّيْخُ الزَّرْقَانِي فِي "مَنَاهِلِ الْعَرْفَانِ" تَلْخِيصًا حَسَنًا، وَهُوَ فِيمَا يَلِي :

"هذا تقسيم صحيح، فأما الذي تعرفه العرب بألسنتها فهو ما يرجع إلى لسانهم من اللغة والإعراب، فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها، ومسميات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارئ. ثم إن كان ما يتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم، يكفي فيه خبر الواحد والاثنين، والاستشهاد بالبيت والبيتين. وإن كان يوجب العلم - أي الاعتقاد - لم يكف ذلك؛ بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ، وتكثر شواهد من الشعر؛ وأما الإعراب فما كان اختلافه مُحيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلّمه، ليوصل المفسر إلى معرفة الحكم، ويسلم القارئ من اللحن؛ وإن لم يكن مُحيلاً للمعنى وجب تعلّمه على القارئ ليسلم من اللحن، ولا يجب على المفسر لوصوله إلى المقصود بدونه.

وأما ما لا يُعَدَّرُ أحد بجهله، ما تبادر إلى الأفهام معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد، وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً، يعلم أنه مراد الله. فهذا القسم لا يلتبس تأويله، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] أنه لا شريك له في الألوهية، وإن لم يعلم أن "لا" موضوعة في اللغة للنفي و"إلا" موضوعة للإثبات، وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى "أقيموا الصلوة وآتوا الزكاة" ونحوه طلب إيجاب الأمور به، وإن لم يعلم أن صيغة 'افعل' للوجوب.

وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى فهو ما يجري مجرى الغيوب، كآيات التي تُدَكَّرُ فيها الساعة، والروح، والحروف المقطعة، وكل متشابه في القرآن عند أهل الحق،

(١) الطبري: ٥٧/١، وابن كثير: ٧/١

(٢) انظر البرهان: ١٦٤/٢ - ١٦٧

فلا مساغ للاجتهاد في تفسيره ، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف بنص من القرآن، أو الحديث، أو إجماع الأمة على تأويله.

وأما ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم، فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، وذلك استنباط الأحكام، وبيان المجمل، وتخصيص العموم. وكل لفظ احتمل معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه اعتماداً على الدلائل والشواهد ، دون مجرد الرأي^(١).

التفسير على ثلاثة أنواع

وقسمه بعض العلماء باعتبار آخر إلى ثلاثة أنواع :

- ١ - التفسير بالرواية: وهو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً للمراد بآيات الله تعالى، ويُسمّى هذا التفسير بالمأثور أيضاً.
- ٢ - التفسير بالدراية: وهو ما استنبط من الاجتهاد مستنداً إلى ما يجب الاستناد إليه، فإن كان هذا الاجتهاد مستنداً إلى ما يجب الاستناد إليه، فالتفسير محمود مقبول، وإلا فمذموم مردود، ويسمى بالتفسير بالرأي.
- ٣ - التفسير بالإشارة: وهو ما استنبط من القرآن من الدقائق والأسرار بإشارة خفية، تنكشف على أرباب الحقائق، وأصحاب السلوك بواسطة الإلهام الرباني. وفي جواز التفسير بالإشارة، وقبوله خلاف بين العلماء، وسيأتي البحث فيه في موضعه.

التأويل على قسمين

قال الزركشي : التأويل (أي التفسير) ينقسم إلى منقاد و مستكره، فالأول : ما لا تعرض فيه بشاعة أو استقباح، وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة، إما لاشتراك في اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] هل هو من

(١) مناهل العرفان: ١١ / ٢ - ١٢.

بصر العين أو القلب؟ وإما لأمر راجع إلى النظم كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ [النور: ٥] هل هذا الاستثناء مقصور على المعطوف، أو عائد إلى الجميع؟ وإما لغموض المعنى ووجازة النظم، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ، فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧] وإما لغير ذلك.

وأما المستكره فما يُسْتَبَشَعُ إذا عرض على الحجة، وذلك على أربعة أوجه:
 الأول: أن يكون لفظاً عاماً، فيختص ببعض ما يدخل تحته، كقوله تعالى: ﴿وَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] فحملة بعضهم على علي عليه السلام فقط.
 والثاني: أن يلفق بين اثنين كقول من زعم تكليف الحيوانات في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤] مع قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] أنها مكلفة كما نحن.
 والثالث: ما استعير فيه كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] في حملة على الحقيقة.

والرابع: ما أشعر باشتقاق بعيد، كما قال بعض الباطنية في البقرة: إنه إنسان يقرر عن أسرار العلوم، وفي الهدهد: أنه إنسان موصوف بجودة البحث والتنقيب.
 قال: الأول أكثر ما يروج على المتفقه الذي لم يتبحر في معرفة الأصول، والثاني على المتكلم القاصر في معرفة شرائط النظم، والثالث على صاحب الحديث الذي لم يهذب في شرائط قبول الأخبار، والرابع على الأديب الذي لم يتهذب بشرائط الاستعارات، والاشتقاقات (١).

(١) البرهان: ١٧٨/٢-١٧٩

فصل

مآخذ التفسير

ومما يجب أن يرسخ في ذاكرتنا أن للتفسير مآخذ، يأخذ منه المفسر مواد التفسير، ويجب عليه أن يستند إليها؛ لكي يكون تفسيره محموداً ومقبولاً، نعم هناك مآخذ أخرى غير معتبرة لا يجوز الاعتماد والتعويل عليها في التفسير، إذن فعلينا أن نذكر أولاً المآخذ المعتبرة المستندة في التفسير، وثانياً المآخذ غير المعتبرة التي لا تعويل عليها. وسنحدث حول كل منها تفصيلاً.

المآخذ المعتبرة في التفسير

أولاً نبحت عن المآخذ التي في التفسير لها اعتبار، قال الإمام الزركشي: لناظر في القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة، الأول: النقل عن النبي ﷺ، وهذا هو الطراز المعلم، الثاني: الأخذ بقول الصحابي، والثالث: الأخذ بمطلق اللغة، والرابع: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام، والمقتضب من قوة الشرع (١).

وذكر بعضهم أن مآخذ التفسير خمسة: القرآن الكريم، والسنة النبوية، وآثار الصحابة، وأقوال التابعين، واللغة العربية.

المآخذ الأول : القرآن

المآخذ الأول هو القرآن الكريم، لأن القرآن هو كلام الله، الذي هو وثيقة فائدة جامعة لمعاقد الوحي الإلهي، وهو التبصير الأوحى للأصح لمرات الله بكلامه. فتفسير القرآن بالقرآن من قبيل تفسير الكلام ببيان المتكلم، وهو أحسن الطرق، ولا ريب في قبوله؛ لأن الله تعالى أعلم بمراد كلامه من غيره.

قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية:

(١) ملخصاً من البرهان: ١٦٠/٢ - ١٦١

”إن أصح الطرق في ذلك أن يُفسَّر القرآن بالقرآن ؛ فما أُجْمِلَ في مكان فإنه فُسرَ في موضع آخر، وما اختُصِرَ من مكان فقد بُسِطَ في موضع آخر (١).“

القرآن يُفسَّر القرآن

ومن المُهم أن يُعلم أن تفسير القرآن بالقرآن على أنواع، وها أنا أسردُ منها طرفاً لنكون على بصيرة:

❁ قد يكون بيانه مضمراً فيه، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] فهذا يحتاج إلى بيان ؛ لأن ”حتى“ لا بد لها من تمام، وتاويله ”حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا“، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرَآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١] أي ما كانوا ليؤمنوا.

❁ قد يكون بيانه بالإيماء إلى المحذوف، إمّا متأخراً، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢] فإنه ما جاء له جواب في اللفظ، لكن أوّماً إليه قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ وتقديره ”أفمن شرح الله صدره للإسلام كمن قسى قلبه ؟“، وإما متقدماً، كقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] فإنه أوّماً إلى ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ [الزمر: ٨] كأنه قال : أهذا الذي هو كذلك خير أم من هو قانت؟ فأضمر المبتدأ.

❁ قد يُفسَّر لفظ بلفظ آخر يدلّ على المراد بالصرامة والوضوح، وهو على ضربين: الأول: أن يكون متصلاً، كقوله تعالى ﴿وَمَا أَذْرَكَ مَا الطَّارِقُ﴾ [الطارق: ٢] جاء تفسيره متصلاً بقوله تعالى: ﴿النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٣] والثاني: أن يكون منفصلاً، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣] فسره قوله تعالى في مقام آخر: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]

(١) فتاوى ابن تيمية: ٣٦٣/١٣

❁ قد يجيء التفسير مُخصّصاً لما جاء عاماً، ومن أمثلته :

١ - قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فهذا عامٌّ شامل لجميع أنواع المطلقات، وقد جاء تفسيره في الآيتين الأخريين مُخصّصاً لهذا العام؛ الأول: قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩] فإنه خصّص من المطلقات من طُلِّقَتْ قبل المسيس والخلوة، فلا عدة عليها، والثاني قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] فإنه خصّص من المطلقات أولات الأحمال، فإن عدتهن أن يضعن حملهن، فجاء التفسير مُخصّصاً لما كان عاماً.

٢ - قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ الْخَ﴾ [المائدة: ٣] فوق الميتة والدم ههنا عامين، وجاء تفسيرهما في الآيتين الأخريين مُخصّصاً لهما؛ الأولى: قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦] ففسر الميتة بما عدا ميتة البحر، وهو السمك فهو حلال، والثانية: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٦] ففسر الدم بالدم المسفوح فهو حرام، وأما غير المسفوح فلا حرمة فيه.

❁ قد يردُّ التفسير مُبيناً للإجمال؛ وهو على نوعين: الأول: ما جاء مُتصلاً في نفس الآية، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فقوله ”من الفجر“ بيان مُتّصل لما في قوله تعالى: ”الخيطة الأبيض من الخيط الأسود“ من الإجمال، والثاني: ما جاء منفصلاً في آية أخرى، وأمثلة كثيرة:

١ - ومنها قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ الْخَ﴾ [المائدة: ٣] فإنه تفسير لما أُجمل في قوله تعالى: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيْمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]

٢- ومنها قوله تعالى ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] فإنه بيان لما كان في قوله تعالى : ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] من الإجمال.

٣- ومنها قوله تعالى : ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩] فهذا تفسير للإجمال الواقع في قوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]

❁ قد يُفسَّر القرآن نفسه بتقييد ما أطلقه في موضع آخر، ومن أمثلته:

١- قوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بإطلاق الإشهاد وجاء تفسيره بتقييد هذا الإطلاق في قوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]

٢- قوله في التيمم : ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [المائدة: ٦] أطلق الأيدي، وورد تفسيره مُقَيَّدًا في باب الوضوء في قوله تعالى : ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]

٣- قوله تعالى في باب ميراث الزوجين : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢] فهذا مُقَيَّدٌ، وقد أطلق في بعض صور الميراث، وهو ملحوظ في جميع صورهِ.

إلى غير ذلك من الأمثلة، وهل المطلق يُحْمَلُ على المُقَيَّد؟ فيه خلاف بين الأئمة، والضابط ما قال العلماء: متى وُجِدَ دليلٌ على تقييد المطلق صير إليه، وإلا فلا؛ بل يبقى المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده (١).

❁ ومن تفسير القرآن بالقرآن تفسيره باختلاف القراءتين، فإنه قد تُفسَّر إحدى القراءتين أخراها بأن يكون في إحداها إبهام أو إجمال، فتُفسَّرُها الأخرى ببيانها، ومن أمثلته:

١- قوله تبارك و تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] قُرِئَ بجرّ "أرجلكم" عطفًا على "رُءُوسِكُمْ" وعلى هذا فيمكن

أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ أَنْ وَظِيفَةُ الرَّجُلَيْنِ فِي الْوَضُوءِ هُوَ الْمَسْحُ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرُّوَافِضُ .
وَلَكِنَّهُ قُرِئَ بِنَصَبٍ "أَرْجَلَكُمْ" عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ "أَيْدِيَكُمْ" ، فَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ بَيَّنَّتْ
أَنْ وَظِيفَةُ الرَّجُلَيْنِ فِي الْوَضُوءِ هُوَ الْغَسْلُ لَا الْمَسْحُ ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى "أَيْدِيَكُمْ" لَا
عَلَى "رُءُوسَكُمْ" ، فَالْقِرَاءَةُ الثَّانِيَةُ مُفَسَّرَةٌ لِلأُولَى .

٢- وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وقُرِئَ "فامضوا إلى ذكر الله" فالقراءة الأولى يتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم؛ لأن المضي ليس من مدلوله السرعة.

❁ وقد يُفَسَّرُ الْقُرْآنُ بِسِيَاقِهِ، وَمِثَالُهُ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلْتَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: ابْتَدَأَ جَلَّ وَعَلَا ذِكْرَ الْأَمْرِ بِمَسْئَلَتِهِمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الْحَاضِرَةِ الْبَحْرِ، فَلَمَّا قَالَ: إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ الْآيَةُ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ ؛ لِأَنَّ الْقَرْيَةَ لَا تَكُونُ عَادِيَةً وَلَا فَاسِقَةً بِالْعَدْوَانِ وَلَا غَيْرِهِ (١).

فَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْقُرْآنَ يَفْسِرُ بَعْضُهُ بَعْضًا مِنْ أَوْجُهٍ عَدِيدَةٍ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ بِالتَّفْصِيلِ .

المأخذ الثاني: الحديث

المأخذ الثاني لتفسير القرآن الكريم هو الحديث النبوي الشريف، وههنا أبحاث في صدد كون الحديث النبوي مأخذاً للتفسير، الأول في حُجِّيَّتِهِ، والثاني في شرائط قبوله في التفسير، والثالث في أنواع التفاسير الواردة في الحديث.

❁ حُجِّيَّةُ الْحَدِيثِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وَقَالَ: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ

أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١٦٤﴾ [ال عمران: ١٦٤] وقال: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ، إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٦-١٨]

فهذه الآيات وما في معناها تدلّ دلالة واضحة على أن تبين الآيات من القرآن و تعليمها من أهم وظائف النبي ﷺ ، ومن أفضل مقاصد بعثته ﷺ ، فإذا كان تفسير القرآن وتبينه وتشريحه وتعليمه من وظائفه ﷺ ، فليس من المعقول أن لا يكون تفسيره وتفهمه وتبينه حجة، مع أن نحن نقطع بعصمته وتوفيقه من الله تعالى ، إذن فعلى أن نسلّم تفسير النبي ﷺ حجة ودليلاً.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكر تفسير القرآن بالقرآن: فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن و موضحة له؛ بل قد قال الإمام الشافعي: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن (١).

وقال الإمام الشاطبي: السنة راجعة في معناها إلى الكتاب ، فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، و بسط مختصره. وذلك لأنها بيان له، وهو الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فلا تجد في السنة أمراً إلا والقرآن قد دلّ على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية (٢).

قلت: ولذا فالمسلمون كانوا في حاجة شديدة إلى معرفة بيان الرسول لمعرفة كتاب الله، ولم يمكن لهم -ولن يمكن- أن يفهموا القرآن كما هو حق فهمه، وأن يعلموا مراداته تعالى بكثير من الآيات، إلا بالرجوع إلى بيان الرسول الذي أنزل عليه الكتاب ، فتفسير القرآن محتاج إلى بيان الرسول و غيره لا يصل أحد إلى مغزاه .

(١) فتاوى ابن تيمية: ٣٦٣/١٣

(٢) الموافقات : ٦/٤

❁ شروط قبول الحديث في التفسير:

ومما يجب التنبيه عليه أن الحديث إنما يُقبلُ في التفسير - كما في غيره من الأبواب والمواضيع - بشرائط:

الأول: أن يكون الحديث صحيحاً أو حسناً، فإذا كان الحديث صحيحاً أو حسناً فلا خلاف في وجاهته وقبوله، وأمّا ما كان ضعيفاً أو موضوعاً فالواجب الحذر منه. قال الإمام الزركشي: للناظر في القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة؛ أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن النبي ﷺ وهذا الطراز المعلم، لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع، فإنه كثير (١).

وإليك بأمثلة في هذا الصدد:

١ - فمثال الحديث الصحيح الوارد في التفسير ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: ﴿قال: قيل لبني إسرائيل: ادخلوا الباب سجداً، وقولوا حطة، فدخلوا يزحفون على أستاههم، فبدّلوا، وقالوا: حبة في شعرة (٢)﴾ فيه تفسير قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] وهذا حديث صحيح أخرجه الشيخان.

٢ - ومثال الحديث الحسن الذي ورد في التفسير ما جاء عن عدي بن حبان رضي الله عنه قال: ﴿قال رسول الله ﷺ: إنّ المغضوب عليهم هم اليهود، وإنّ الضالّين النصاري (٣)﴾

وهذا الحديث حسن كما يقوله الإمام الترمذي، وفيه تفسير لقوله تعالى: غير المغضوب عليهم ولا الضالّين.

٣ - ومثال الحديث الضعيف ما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ في

(١) البرهان: ١٥٦/٢

(٢) البخاري: ٤١١٩، ومسلم: ٥٣٣٠

(٣) أخرجه الإمام أحمد: ١٨٥٧٢، و الترمذي: ٢٨٧٨، وحسنه

قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾، قال من الحيض، والغائط، والنخاعة، والبراق (١).

وهذا الحديث غريب و ضعيف، قال ابن كثير: في إسناده عبد الرزاق بن عمر البزيقي، وقال فيه: ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به (٢).

٤ - ومثال الحديث الموضوع ما رواه ابن جرير، وابن مردويه، وأبو نعيم في المعرفة، والديلمي، وابن عساكر، وابن النجار، عن ابن عباس قال: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى صدره، فقال: أَنَا الْمُنذِرُ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى مَنْكَبِ عَلِيٍّ، فقال: أَنْتَ الْهَادِي يَا عَلِيُّ، بِكَ يَهْتَدِي الْمُهْتَدُونَ بَعْدِي (٣).

وهذا حديث موضوع، قال الحافظ الذهبي: خبر باطل (٤)، وقال ابن كثير: فيه نكارة شديدة (٥)، وقال ابن الجوزي: وهذا من موضوعات الرافضة (٦).

قال الراقم: في سنده معاذ بن مسلم، قال فيه الذهبي: مجهول (٧)، وفيه الحسن بن الحسين الأنصاري الكوفي، قال فيه ابن عدي: روى أحاديث مناكير، وقال: ولا يشبه حديثه حديث الثقات (٨). وقال الذهبي وابن حجر: قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق عندهم، وكان من رؤساء الشيعة. وقال ابن حبان: يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي المقلوبات (٩).

(١) أخرجه ابن مردويه، والحاكم، كما ذكره ابن كثير: ٩٤/١

(٢) ابن كثير: ٦٣/١

(٣) تفسير الطبري: ٣٤٤/٧، الدر المنثور للسيوطي: ٦٠٨/٤، ابن كثير: ٥٠٣/٢، فتح القدير للشوكاني: ٧٠/٣

(٤) ميزان الاعتدال: ٤٥٣/٦

(٥) تفسير ابن كثير: ٥٠٢/٢

(٦) زاد المسير: ٣٠٧/٤

(٧) انظر: ترجمة معاذ بن مسلم في ميزان الاعتدال: ٤٥٣/٦، ولسان الميزان: ٥٥/٦

(٨) الكامل لابن عدي: ٣٣٢/٢

(٩) انظر: الميزان: ٢٣١/٢ واللسان: ٢٥٠/٢

ومن أمثله: ماجاء في تفسير قوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤] عن أبي سعيد الخدري: قال قال رسول الله ﷺ: إذا كان يوم القيامة قال الله لي ولعلي بن أبي طالب ﷺ: أَدْخِلَا الْجَنَّةَ مَنْ أَحَبَّكُمَا، وَأَدْخِلَا النَّارَ مَنْ أَبْغَضَكُمَا، وذلك قوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾. رواه ابن الجوزي،

وقال: هذا حديث موضوع، وكذب على الأعمش، والواضع له إسحاق النخعي، وهو من الغلاة في الرفض الكذابين (١).

ومن أمثله أيضاً: ما روي عن ابن عباس ﷺ قال سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: اسمي في القرآن: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾، واسم علي بن أبي طالب: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا﴾، واسم الحسن والحسين: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا﴾، واسم بني أمية: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾.

رواه ابن الجوزي وقال: قال الخطيب: وهذا الحديث منكر جداً؛ بل موضوع، وفي إسناده ثلاثة مجهولون: الحوضي، وموسى بن إدريس، وأبوه، ولا يصحُّ بوجه من الوجوه (٢).

الثاني: أن لا يكون مخالفاً للقواعد المعلومة، والأصول المسلّمة عند الشرع، فلو كان مخالفاً للقواعد والأصول فلا يجوز به التفسير. ومثاله ما روي عن ابن عمر وغيره مرفوعاً، في قصة هاروت وماروت والزهرة، فهي على رأي أكثر العلماء المحققين غير ثابتة. قال العلامة ابن كثير: وقد روي في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين كمجاهد، والسُّدي، والحسن البصري، وقتادة، وأبي العالية، والزهري، والربيع بن أنس، ومقاتل بن حيان، وغيرهم. وقصّها خلق من المفسرين من المتقدمين، والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل، إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط، ولا إطناب فيها، فتحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى (٣).

(٢) الموضوعات: ٣٨١/١

(٣) تفسير ابن كثير: ١٤١/١

وقال الإمام القرطبي^{رحمته}: ”هذا كله ضعيف و بعيد عن ابن عمر وغيره ، لا يصح منه شيء ؛ فإنه قول تدفعه الأصول في الملائكة الذين هم أمناء الله على وحيه، وسفراؤه إلى رسله ، ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦] ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ، لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِه يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٧] ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠] وقال: أما العقل فلا يُنكر وقوع المعصية من الملائكة، لكن وقوع هذا الجائر لا يُدرك إلا بالسمع، ولم يصح^(١).

قال الراقم: اختلفت آراء المحدثين في خبر هاروت وماروت ، أنكره جمع من المحدثين، وأثبتته جمع آخر منهم. فابن حجر العسقلاني مال إلى ثبوته في فتح الباري، بينما ابن كثير، والقاضي عياض، والقرطبي، والآلوسي، وغيرهم من المحققين أنكروه أشد الإنكار. وعلى كل حال فإن هذا الخبر لا ينطبق على أصول الشرع كما تقدم عن القرطبي ؛ لأن الشرع أثبت للملائكة العصمة، وهو قول الجمهور من أهل السنة، فلا يسوغ بحال أن يُقبل هذا الخبر الذي فيه نسبة المعصية إلى الملائكة الذين هم معصومون إلا بالتأويل، فهذا الخبر مخالف للقواعد الشرعية .

❖ أنواع التفاسير في الحديث

إن نصوص السنة واردة على ثلاثة أنواع :

- ١- ما كان مؤيداً للقرآن و موافقاً له . ٢- ما كان مُبيناً للقرآن من تقييد مطلق، و تخصيص عام، و تفصيل مجمل . ٣- ما دل على حكم سكت عنه القرآن .

قال الإمام الشافعي^{رحمته} في ”رسالته“ :

”لم أعلم من أهل العلم مُخالفاً في أن سنن النبي ﷺ من ثلاثة وجوه : أحدها ما أنزل الله فيه نص كتاب، فبين رسول الله ﷺ مثل ما نص الكتاب ،

(١) القرطبي: ٥٢/٢

والآخر: ما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبين عن الله معنى ما أراد، والوجه الثالث: ما سن رسول الله ﷺ فيما ليس فيه نص كتاب إلخ (١).

قال الراقم: ومن الواضح أنَّ الأول، والثالث من أقسام السنن، لا تدخل لهما في تفسير القرآن، وإنما الثاني من أقسام السنن له دخل في التفسير، وهذا القسم - من ناحية تفسيرية - على أنواع، وهو المقصود بالبيان ههنا، وفيما يلي بيان موجز لذلك:

❁ السنة تُفسَّرُ ما أُجْمِلُ من القرآن

لا يخفى أنَّ السنة النبوية قد تأتي تُفسَّرُ ما أُجْمِلُ من القرآن؛ مثل قوله تعالى: ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [ال عمران: ٩٧] وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فهذه الآيات كلها مُجْمَلَةٌ تحتاجُ إلى البيان؛ وقد بينتُ السنة أفعال الصلاة، وأوقاتها، وكيفيتها، وفرائضها، وواجباتها، وسُنَّها، ومفسداتها، وغير ذلك. وكذا فسَّرتُ مقادير الزكاة، ووقتها، وعينتُ ما يُزَكَّى مما لا يُزَكَّى، وكذا بينتُ أفعال الصوم، ووقته، وكيفيته، وما يجوز فيه، وما لا يجوز، وأبانتُ أفعال الحج، وترتيبها، وكيفيتها، وغير ذلك. فهذا كله بيان للإجمال الواقع في كتاب الله تعالى، ولهذا أمثلة كثيرة، لا يخفى على الذي يتدبر ويتفكر.

❁ السنة تُخَصِّصُ العامَّ من القرآن

وقد تأتي السنة تُفسَّرُ القرآن بتخصيص ما نزل عاماً؛ فهو عام يراد به الخاص، ومن الأمثلة له قوله تعالى في باب الميراث: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ - إلى قوله تعالى - وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿ [النساء: ١١ - ١٢]

قال الإمام الشافعي: فأبان أنَّ للوالدين، والأزواج، ما سُمِّي في الحالات، وكان عام المخرج، فدلتُ السنة على أنه إنما أريد به بعضُ الوالدين، والمولودين،

(١) الرسالة: ص ١٦

والأزواج، دون بعض، وذلك أن يكون دينُ الوالدين، والمولودين، والأزواج، واحداً، ولا يكون الوارثُ منهما قاتلاً ولا مملوكاً (١).

وحاصله: أن ذكر الوالدين، والأولاد، والأزواج، وقع في آية الميراث عاماً شاملاً، والمراد به الخاص بدلالة السنة؛ لأن السنة خصّصته بكون دين الوارث، والمورث واحداً، وبعدم كون الوارث قاتلاً للمورث ومملوكاً له، فإن كان الوارث كافراً لا يرث من مال المورث، وكذا إذا كان قاتلاً أو مملوكاً له لا يرث من ماله شيئاً، وهذه كلها جاءت في السنة.

أما عدم التوارث بين المسلم والكافر فرواه أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ" (٢).

وأما عدم التوارث بين القاتل، والمقتول، فرواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ" (٣).

وروى أبوداؤد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ، فَوَارِثُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئاً (٤).

وأما عدم التوارث بين السيد ومملوكه، فاستنبطوا من قوله ﷺ: "مَنْ ابْتَعَ عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ" (٥).

قال المحدث ظفر أحمد العثماني: دلّ الحديث على أن العبد لا يملك شيئاً من المال، وإنما ماله لسيدته، وهذا يدل على أن العبد لا يورث، لأنه لا مال

(١) الرسالة: ص: ١٢

(٢) رواه البخاري: ٦٢٦٨، ومسلم: ٣٠٢٨، والترمذي: ٢٠٣٣، وأبوداؤد: ٢٥٢١، وابن

ماجه: ٢٧١٩، وأحمد: ٢٠٧٥٢، والدارمي: ٢٨٧١

(٣) رواه الترمذي: ٢٠٣٥، وابن ماجه: ٢٦٢٥

(٤) سنن أبي داود: ٣٩٥٥

(٥) رواه البخاري: ٢٢٠٥، ومسلم: ٢٨٥٤، والترمذي: ١١٦٥، والنسائي: ٤٥٥٧، وأبو داود: ٢٩٧٧ له، ولا يرث لأن الورثة هو ملك المال، والعبد لا يملك شيئاً من المال (١).

ومن أمثلة ما نحن بصدد قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فهذا ظاهر في أنّ القدمين لا يجزئ فيهما إلا الغسل في الوضوء، كما في الوجه واليدين، وقد بَيَّنَّتْ السُّنَّةُ أنه إذا لبس الخفين جاز المسح عليهما، فخصّصت السنة هذا بما إذا لم يلبس الخفين، وحديث المسح على الخفين حديث مشهور أخرجه أصحاب الصحاح.

❁ السُّنَّةُ تُقَيَّدُ مَا أُطْلِقَ فِي الْقُرْآنِ

قد تأتي السُّنَّةُ بتقييد ما أُطْلِقَ في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] فإنه مطلق، وجاءت السُّنَّةُ تُقَيِّدُ هذا بالوضوء، فيما رُوِيَ عن عائشة ؓ أنها قالت: إن أول شيء بدأ به حين قدم (أي رسول الله ﷺ) أنه توضأ ثم طاف بالبيت (٢).

وكقوله تعالى: ﴿وَأَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] فإنه مطلق، وجاءت السنة بتقييده بالتعديل، والطمأنينة، فيما رواه أبو هريرة ؓ من حديث مُسَيِّء الصلاة (٣).

ثم من اللازم أن يُعْلَمَ أن مذهب الحنفية في مثل هذا، أن المطلق إذا أمكن العمل بإطلاقه، فالزيادة عليه بخبر الواحد، والقياس لا يجوز؛ ولكن يُعْمَلُ بالحديث على وجه لا يتغير به حكم الكتاب، على هذا فيكون مطلق الطواف فرضاً بحكم الكتاب، والوضوء واجباً بحكم السُّنَّةِ، وكذا يكون مطلق الركوع

(١) إعلال السنن: ١٨ / ٣٤٠

(٢) رواه البخاري: ١٥٣٣، ومسلم: ١٢٧٣

(٣) أخرجه البخاري، ومسلم، وغيره، انظر صحيح البخاري: ٧٥١، ومسلم: ٦٠٢، وسنن الترمذي: ٢٧٩، وسنن النسائي: ٨٧٤، وسنن أبي داود: ٧٣٠، وسنن ابن ماجه: ١٠١٥٠، ومسند أحمد: ٩٢٦٠.

فرضاً والطمانينة، والتعديل واجباً .

فالخلاصة أن السنة كما تُخصّص العام، وتبين المُجمل، تُقيّد ما أُطلق من الكتاب المجيد أيضاً.

❁ كيف تُفسّر السنة القرآن؟

ومما لا ينبغي صرف النظر عنه في هذا الصدد ما فصله الإمام الشاطبي في كتابه ”الموافقات“ من كيفية اشتغال القرآن على السنة، وهو فصل كثير الفوائد، وكبير المنافع، وهو مبحث قل أن يحزر مثله، وها تلخيص ما بينه من الوجوه التي ترشدنا لفهم كيفية تفسير السنة القرآن ما عدا التي ذكرناها :

الوجه الأول: إن الله أحلّ الطيبات، وحرّم الخبائث، وبقيت أشياء تشبه هذه وهذه، فجاءت السنة تُبين أنها ملحقة بأحدهما، فألحقت كلّ ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، ولحوم الحمر الأهلية بالخبائث، ونهت عنها؛ وألحقت الضبّ، والحبارى، والأرنب، وأشباهها بالطيبات وأحلّتها.

الوجه الثاني: إن الله أحلّ من المشروبات ما ليس بمُسكّر، وحرّم الخمر لما فيها من إزالة العقل، فوقع فيما بين الأصلين ما ليس بمسكّر؛ ولكنه يوشك أن يسكر، فنهى عن كل مسكر قليلاً كان أو كثيراً، فقال ﷺ: ”ما أسكر كثيره فقليله حرام“ (١).

الوجه الثالث: إن الله أباح من صيد الكلب ما أمسك عليك إذا كان مُعلّماً، فدار بين الأصلين ما كان الكلب مُعلّماً ولكنه أكل من صيده، فجاءت السنة ببيان ذلك، فقال ﷺ: ”فإن أكل فلا تأكل فإنه أمسكه لنفسه الخ“ (٢).

الوجه الرابع: إن النهي ورد على المُحرّم أن لا يقتل الصيد، وجاء أن من قتله عمداً فعليه الجزاء، فبقي قتله خطأ محلاً للنظر، فجاءت السنة بالتسوية بين العمد والخطأ. قال الإمام الزهري: جاء القرآن بالجزاء على العمد، وهو في الخطأ سنة، والزهري من أعلم الناس بالسنة.

(١) رواه الترمذي: ١٧٨٨، وأبو داؤد: ٣١٩٦، وابن ماجه: ٣٣٨٤، وأحمد: ١٤١٧٦

(٢) رواه البخاري: ١٦٩، ومسلم: ٣٥٦١

الوجه الخامس: إن الحلال والحرام من كل نوع قد بيَّنه القرآن، وبقي بينهما أمورٌ مشتبهة، فبيَّنت السنة من ذلك بعضها مُجَمَّلاً، وبعضها تفصيلاً:
فالأوَّل كما قال ﷺ: **الْحَلَالُ بَيْنٌ، وَالْحَرَامُ بَيْنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ**
مُشْتَبِهَاتٌ إلخ (١).

ومثال الثاني قوله ﷺ في حديث عبد الله بن زمعة: ”**واحتجبي منه يا سودة، لِمَا رَأَى مِنْ شَبْهِهِ بِعُتْبَةَ**“ (٢).

وفي حديث عدي بن حاتم في الصيد: ”**فَإِذَا اخْتَلَطَ بِكَلَابِكَ كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ، لَا تَدْرِي لَعَلَّهُ قَتَلَهُ الَّذِي لَيْسَ مِنْهَا**“ (٣).

الوجه السادس: أَحَلَّ اللَّهُ النِّكَاحَ، وَملَكَ اليمين، وَحَرَّمَ الزَّنى، وَسَكَّتَ عَنِ النِّكَاحِ الْمُخَالَفَ لِلشَّرْعِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِنِكَاحٍ مُحْضٍ، وَلَا سَفَاحٍ مُحْضٍ، فَالسُّنَّةُ جَاءَتْ بِبَيَانِهِ: **أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ**“ (٤).

الوجه السابع: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ صَيْدَ الْبَحْرِ، وَحَرَّمَ الْمَيْتَةَ، وَأَمَّا مَيْتَةُ الْبَحْرِ فَدَارَتْ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، فَجَاءَتْ السُّنَّةُ تُبَيِّنُ هَذَا الْإِشْكَالَ قَائِلَةً: ”**هُوَ الطَّهْوَرُ مَأْوُهُ، وَالْحِلُّ مَيْتَتُهُ**“ (٥) وقائلة: ”**أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانٍ، أَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانُ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ**“ (٦).

(١) البخاري: ٥٠، ومسلم: ٢٦٦٩، والترمذي: ١١٢٦، والنسائي: ١١٢٦، وأبوداؤد: ٢٨٩٢، وابن ماجه: ٣٩٧٤، وأحمد: ١٧٦٤٥، والدارمي: ٢٤١٩

(٢) البخاري: ١٩١٢، ومسلم: ٢٦٤٥، والنسائي: ٣٤٣٠، وأبوداؤد: ١٩٣٥، وابن ماجه: ١٩٩٤، وأحمد: ٢٢٩٥٧، والدارمي: ٣١٣٩، مالك: ١٢٢٤

(٣) البخاري: ٥٠٥٣، ومسلم: ٣٥٦٢، والترمذي: ١٣٩٠، والنسائي: ٤١٩٠، وأبوداؤد: ٣٤٦٦، وابن ماجه: ٣١٩٩، وأحمد: ١٧٥٣٤

(٤) الترمذي: ١٠٢١، وأبوداؤد: ١٧٨٤، وابن ماجه: ١٨٦٩، وأحمد: ٢٣٢٣٦

(٥) الترمذي: ٦٤، والنسائي: ٣٣٠، وأبوداؤد: ٧٦، وابن ماجه: ٣٨٠، وأحمد: ٦٩٣٥، ومالك: ٣٧، والدارمي: ٧٢٢

(٦) رواه ابن ماجه: ٣٣٠٥، وأحمد: ٥٤٦٥

الوجه الثامن: إن الله جعل النفس بالنفس، والأطراف بعضها من بعض، وهذا في صورة العمد، وأما في الخطأ فالدية، فأشكل الأمر في الجنين إذا أسقطته أمه بالضربة ونحوها، فبينت السنة: أنَّ ديته الغرة^(١).

الوجه التاسع: إن الله حرم الميتة، ولكنه أباح المذكاة، فدار الجنين الخارج من بطن الحيوان المذكاة ميتاً بين الطرفين، ففسرت السنة حكمه قائلة: "ذكاة الجنين ذكاة أمه"^(٢)، ترجيحاً لجانب الجزئية على جانب الاستقلال.

الوجه العاشر: إن الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١] فبقيت البنتان مسكوتاً عنهما، فنقل في السنة حكمهما، وهو إلحاقهما بما فوق البنتين. (قال الراقم: والحديث الذي أشار إليه هو ما روي عن جابر بن عبد الله: أن امرأة سعد بن الربيع قالت: يا رسول الله! إن سعداً هلك وترك بنتين، وقد استفاء عمهما مالهما، فقال رسول الله ﷺ لعمهما: أعطيهما الثلثين، وأعطي أمهما الثمن، ولك ما بقي"^(٣). انتهى بتغيير وتلخيص^(٤)).

المأخذ الثالث: أقوال الصحابة

والمأخذ الثالث لتفسير القرآن الكريم هي أقوال الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وهو أيضاً من أهم مأخذ التفسير؛ لأنهم شاهدوا الوحي، والتنزيل، وعايَنوا الأحوال، والأوضاع التي نزل فيها القرآن، وعرفوا معانيه، وفهموا مراداته، إما بسؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم، وإما بسلامة فطرتهم، و صفاء قلوبهم، ومع ذلك كله فلهم من علو كعبهم في ميدان الفصاحة،

(١) رواه البخاري: ٥٣١٧، ومسلم: ٣١٨٣، والترمذي: ١٣٣٠، والنسائي: ٤٧٣٥، وأبوداؤد: ٣٩٦٣، وابن ماجه: ٢٦٢٩، وأحمد: ١٠٤٩٥

(٢) رواه الترمذي: ١٣٩٦، وأبو داؤد: ٢٤٤٤، وابن ماجه: ٣١٩٠، وأحمد: ١٠٨٣٠
(٣) أخرجه أبو داؤد: ٢٥٠٥، والترمذي: ٢٠١٨، وابن ماجه: ٢٧١١، وقال الترمذي:
حديث حسن صحيح)

(٤) الموافقات: ١٨/٤ - ٢٢

والبلاغة، ما يُمكنُهم من الاهتداء إلى مرادات الله بكلامه العزيز، ومن الفهم
البلغ، والتذوق الأدبي، ما يُيسرُ عليهم إدراك أسرار القرآن العظيم .

وقد قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية في "مقدمة التفسير": وإذا لم نجد
التفسيرَ في القرآن، ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم
أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من
الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لاسيما علمائهم وكبرائهم (١).

ملحوظات حول تفسير الصحابة

وفي صدد تفاسير الصحابة للقرآن الكريم ملاحظات هامة، ينبغي أن
نلفت الأنظار إليها :

❁ ما هو حكم تفسير الصحابة ؟

الأول: ما هو حكم تفسير الصحابة ؟ هل هو بمنزلة الحديث المرفوع، أو
بحكم الموقوف ؟ اختلفوا فيه، فذهب البعض إلى إطلاق المرفوع عليه، ونسب
الحاكم هذا القول إلى الإمام البخاري، والإمام مسلم، فقال في مواضع من
المستدرک ما نصه: اتفق الشيخان على أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي،
والتنزيل له حكم المرفوع (٢) .

والأكثر على أن تفسير الصحابي إن كان ممّا لا مجال للرأي فيه، فهو
في حكم المرفوع، وإن كان ممّا للرأي فيه مجال، فهو بمنزلة الموقوف . قال
الشيخ ابن الصلاح: ما قيل من أن تفسير الصحابي مسندٌ إنما هو في تفسير يتعلق
بسبب نزول آية، ونحو ذلك (٣) .

وكذا قال النووي في "التقريب" و"إرشاد طلاب الحقائق" (٤)، وإليه جنح

(١) فتاوى ابن تيمية: ٣٦٤ / ١٣

(٢) انظر: المستدرک: ٢٨٣ / ٢ و ٢٨٩ / ٢

(٣) علوم الحديث : ٤٥

(٤) انظر: تدريب الراوي: ١٠٠ / ١ وإرشاد طلاب الحقائق : ١٦٤ / ١

الحاكم نفسه في كتابه ” معرفة علوم الحديث “ (١).

وتحقيق القول في الموضوع ما قال ابن حجر العسقلاني في ” النكت على ابن الصلاح “ وإليك نصّه :

”والحق أن ضابط ما يُفسَّرُ الصحابة رضي الله عنهم إن كان ممّا لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولاً عن لسان العرب، فحكمه الرفع وإلا فلا، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وقصص الأنبياء، وعن الأمور الآتية، كالملاحم، والفتن، والبعث، وصفة الجنة والنار، والإخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها، فيحكم لها الرفع، قال : وأمّا إذا فسّر آية تتعلق بحكم شرعي، فيحتمل أن يكون ذلك مُستفاداً عن النبي ﷺ وعن القواعد، فلا يُجزم برفعه، وكذا إذا فسّر مفرداً فهذا نقل عن اللسان خاصة، فلا يُجزم برفعه، قال: وهذا التحرير الذي حرّراه هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة، كصاحبي الصحيح، والإمام الشافعي، وأبي جعفر الطبري، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي بكر ابن مردويه في تفسيره المُسنَد، والبيهقي، وابن عبد البر، في آخرين (٢).

فاستبان ممّا قاله الحافظ: أنّ تفسير الصحابي على أربعة أنواع :

- ١- ما للرأي فيه مجال ومدخل، فهو في حكم الموقوف.
- ٢- ما كان منقولاً عن لسان العرب، فهو بمنزلة الموقوف أيضاً.
- ٣- ما يحتمل أن يكون قاله بالاجتهاد والرأي، فهذا أيضاً لا يجزم له بالرفع.
- ٤- ما لا مجال للرأي فيه، وذلك مثل الأخبار الماضية من بدء الخلق، وأقاصيص الأنبياء، والأمم، ومثل الأخبار الآتية من الفتن، والملاحم، وأحوال

البرزخ، والآخرة، وغير ذلك، فهذا يُحْكَمُ له بحكم المرفوع، وذلك لأن مثل هذا لا يُقَالُ بالاجتهاد والرأي .

(١) انظر معرفة علوم الحديث: ٢٥

(٢) النكت على ابن الصلاح: ٥٣٠/٢

✽ حكم خبر من ينظر إلى الإسرائيليات

والثاني : إن من الصحابة من كان ينظر إلى الإسرائيليات، وينقل من أخبارها، إذن فعلينا أن نَقِفَ هُنَيْهَةً نَتَسَاءَلُ : ماذا حُكِمَ ما يُخْبِرُ به مَنْ عُرِفَ بالنظر إلى الإسرائيليات ؟

فَوَجْهَةٌ نظر الحافظ ابن حجر في هذا: أنَّ مَنْ عُرِفَ من الصحابة بالنظر إلى الإسرائيليات، لا يكون خبره مرفوعاً في مثل ما تقدّم من الأمور التي لا مدخل فيها للرأي. قال الحافظ بعد ضابط تقدم ذكره :

”إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ الْمَفْسَّرَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَنْ عُرِفَ بِالنَّظَرِ فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ ، كَمُسْلِمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ مِثْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَكَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، فَإِنَّهُ كَانَ حَصَلَ لَهُ فِي وَقْعَةِ الْيَرْمُوكِ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكَانَ يُخْبِرُ بِمَا فِيهَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَغْيِبَةِ، حَتَّى كَانَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ رُبَّمَا قَالَ لَهُ : حَدِّثْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا تُحَدِّثْنَا عَنْ الصَّحِيفَةِ، فَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ حُكْمُ مَا يُخْبِرُ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا الرَّفْعَ لِقُوَّةِ الْإِحْتِمَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ“ (١).

وحاصله: أنَّ مَنْ عُرِفَ بالنظر إلى الإسرائيليات لا يكون خبره في حكم المرفوع، وإن كان ممّا لا مجال للاجتهاد فيه، كالأخبار الماضية، والآتية، وأسباب النزول، وغير ذلك، ولكن نازَعَهُ في ذلك تلميذه الشيخ السخاوي قائلاً :

”فِي ذَلِكَ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ يَبْعَدُ أَنَّ الصَّحَابِيَّ الْمُتَّصِفَ بِالْأَخْذِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يُسَوِّغُ حِكَايَةَ شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، الَّتِي لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهَا مُسْتَنِدًا لِذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ مَعَ عِلْمِهِ بِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّبَدُّلِ

والتحريف“ (٢) .

(١) النكت على ابن الصلاح : ٥٣٢ / ٢ - ٥٣٣

(٢) فتح المغيث : ١٤٨ / ١

وما ذَهَبَ إليه السخاوي^٢ هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول في ”مقدمة التفسير“ : وما نُقِلَ في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً، فالنفسُ إليه أَسْكَنُ ممَّا نُقِلَ عن بعض التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ، أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم صاحب (رحمته الله) فيما يقوله، فكيف يُقالُ إنه أخذه عن أهل الكتاب، وقد نُهوا عن تصديقهم؟ (١)

فتلخص مما نقلناه عن الحافظ ابن حجر، والحافظ السخاوي، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله تعالى : أنه اختلفت وجهاتُ نظر العلماء في خبر الأصحاب الذين عُرفوا بالنظر إلى الإسرائيليات.

ولكن النظر الفاحص والغائر، إذا وَقَعَ على ملامح وجوه الصحابة، ويستعرض أحوالهم من الورع الخالص، والحذر الدقيق، والتثبت البليغ، والتحري البالغ، والاحتياط، والأمانة، والصدق في أمر دينهم، وتحمسهم للدين، واستبسالهم في الدفاع عن حِمَى القرآن، ومُنافحتهم عن القرآن بكُلِّ عناية و همّة؛ ثم إذا وَقَعَ النظرُ على ما يظهر من تصفّح تاريخ الصحابة من شدّة نفورهم ونقاء ساحتهم من الكذب وما يشبه الكذب، وتخوفهم من الخوض في الشريعة بغير علم، وتحرّجهم عن الإفتاء في الدين بغير حجة، اضطرّ - النظر الغائر - إلى القول بما ذَهَبَ إليه شيخ الإسلام، والحافظُ السخاوي؛ لأن من يَعْرِف ملامح وجوهِهم الإيمانية والروحية هذه، لا يَرْضَى عقله قطعاً بقول من ذهب إلى أنَّ مُسلمة أهل الكتاب الذين لهم نظر في الإسرائيليات كانوا ينقلون منها في التفسير وغيره بغير عَزْوٍ إلى مأخذها، حتى يَشْتَبِهَ على الناس ما هو حقُّ بما هو باطل. فهل يرضى العقل والمنطق بهذا؟ فالحقُّ هو ما قال شيخ الإسلام والسخاوي وبقولهما

أَقُولُ. وأما ما نُقِلَ عن بعضهم من ذلك فهو على ما قال ابن تيمية، وبعض الأئمة :
للاستشهاد لا للاحتجاج، أو يقال: للفرجة لا للحجة (٢) .

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٣٤٥ / ١٣ - ٣٤٦

(٢) انظر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٣٦٦ / ١٣، وفتح المغيث: ١٤٨ / ١

❁ شرائط قبول تفسير الصحابي

ومن المهمات معرفة الشرائط لقبول تفسير الصحابي :

فالأول: ما قُلْنَا في المأخذ الثاني من صحة الحديث ، فإنَّ جَاءَ بِأَسَانِيدٍ صحيحة أو حَسَنَةً يُقْبَلُ ، وإلَّا فلا، ويدخل في الحسن الحسنُ لعينه، والحسن لغيره على ما عُرِفَ في أصول الحديث .

فائدة غريبة

وههنا فائدة غريبة في هذا الصدد ، ذَكَرَهَا الإمام ابن تيمية، ينبغي أن لا نُهْمِلَهَا ، ومُلَخَّصُهُ :

”إن التفسير على نوعين : الأول ما مُسْتَنَدُهُ النُّقْلُ ، والثاني ما يُعْلَمُ بالاستدلال والاجتهاد . والأول إمَّا منقولٌ عن النبي المعصوم، وإمَّا عن غيره من الصحابة والتابعين . ومن هذا القسم ما لا يُمكنُ معرفة الصحيح منه والضعيفُ، وأكثرُهُ ممَّا لا طائل تحته، والكلام فيه من قبيل فضول الكلام ؛ ومنه ما يُمكنُ معرفة الصحيح منه والضعيفُ، وهذا موجودٌ فيما يُحْتَاجُ إليه، ثم لِيُعْلَمَ أنَّ المنقول في التفسير أكثرُهُ كالمنقول في المغازي والملاحم ؛ فإنَّ الغالب عليها المراسيل والمنقطعات ؛ ولكن المراسيل إذا تعددت طُرُقُهَا، وخلت عن المواطاة قصدًا، أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً ؛ فإن النقل إمَّا أن يكون صدقاً مُطابِقاً للخبر ، وإمَّا أن يكون كَذِباً تَعَمَّدَ صاحِبُهُ الكذبَ، أو أخطأ فيه ، فمتى سَلِمَ من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب ؛ فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات، وقد عُلِمَ أن المُخْبِرِينَ لم يتواطأوا على اختلاقه، وعُلِمَ أن مثل ذلك

لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد، عُلِمَ أنه صحيح؛ مثل شخص يُحدث عن واقعة جرت، و يذكر تفاصيل ما فيها من الأحوال والأفعال، ويأتي آخر قد عُلِمَ أنه لم يواطئ الأول، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال، فيُعَلِّمُ قطعاً أنَّ تلك الواقعة حق في الجملة. وبهذا الطريق يُعَلِّمُ صدق عامة ما تعدَّد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافياً، إمَّا لإرساله، وإمَّا لضعف ناقله؛ فلا يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق. قال رحمه الله: وهذا الأصل ينبغي أن يُعرَفَ فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث، والتفسير، والمغازي^(١).

الثاني: أن يكون تفسير الصحابي فيما لم يرد فيه تفسير عن النبي ﷺ بطريق ثابت. فإن ورد فيه تفسير عن النبي ﷺ بطريق ثابت مُستند لا يكون تفسيره حجة؛ لأن الحجة حينئذ في تفسير النبي ﷺ، ويكون تفسير الصحابي مؤيداً له، وله أمثلة كثيرة مُنتشرة في كتب التفاسير، وإليك مثلاً واحداً منها:

قال الله تعالى: ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصَّلَاحُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف: ٤٦] جاء في تفسيره عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: "سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ" من الباقيات الصالحات^(٢).

وعن أبي سعيد الخدري ؓ: أن رسول الله ﷺ قال: استكثروا من الباقيات الصالحات، قيل: ما هن يا رسول الله! قال: الملة، قيل: وما هي؟ قال: التكبير، والتهليل، والتسبيح، والتحميد، ولا حول ولا قوة إلا بالله^(٣).

وجاء تفسيره بهذا عن ابن عباس ؓ أيضاً كما في الطبري، والقرطبي. فهو مؤيد لما ثبت عن النبي ﷺ.

الثالث: أن لا يكون معارضاً لما ثبت عن النبي ﷺ، فإن كان معارضاً يُنظر فيه، فإن أمكن الجمع بينهما فُعل، وإن لم يُمكن رُد.

نقل السيوطي في الإتيان عن أبي طالب الطبري: يجب أن يكون اعتماده

(أي المفسر) على النقل عن النبي ﷺ وعن أصحابه، ومن عاصَرَهُمْ، وإذا

(١) ملخصاً من فتاوى ابن تيمية: ٣٤٤ / ١٣ - ٣٤٩

(٢) أخرجه الطبري في التفسير: ٢٣١ / ٨

(٣) رواه الحاكم: ٦٩٤ / ١، وابن حبان: ١٢١٣، وأحمد: ١١٢٨٨، وأبو يعلى: ٥٢٤ / ٢

تعارضت أقوالهم، وأمكن الجمع بينهما فعل، وإن تعارضت (أي ولا يمكن الجمع بينهما) رد الأمر إلى ما ثبت فيه السمع^(١).

قلت: ومثال ما أمكن الجمع فيه ما روي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصُّلْحُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف: ٤٦] عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ" من الباقيات الصالحات، كما تقدم عن الطبري.

وفسره ابن عباس رضي الله عنهما بالصلوات الخمس في رواية، وبمطلق الطاعات في رواية أخرى^(٢).

ولكن يمكن الجمع بين هذه التفسيرات، ولذلك فإن الطبري، والقرطبي، وغيرهما، قالوا: إن الصحيح والصواب هو أن يراد بالباقيات الصالحات الجميع من أعمال البر، ولا منافاة بين هذه الأقوال.

وأما مثال ما لا يمكن الجمع فيه هو ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ الْخ﴾ [إبراهيم: ٢٤] قال ابن عباس رضي الله عنهما: هي شجرة في الجنة^(٣).

وقد صحَّ عن النبي ﷺ برواية أنس رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنهما: أن الشجرة الطيبة هي النخلة.

فما روي عن ابن عباس معارض لما قد صحَّ عن النبي ﷺ فلا يُقبل، ولذا قال الطبري: وأولى القولين بالصواب في ذلك قول من قال هي النخلة لصحة الخبر عن رسول الله ﷺ^(٤).

والمثال الثاني لذلك ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٤] قال: هو الضيق في المعيشة، أي في الدنيا، بينما صحَّ عن النبي

ﷺ: أن معيشة ضنكاً هي عذاب الكافر في القبر (٥).

(١) الإتيان: ٢٢٥/٢

(٢) انظر الطبري: ٢٣٠/٨، والقرطبي: ٤١٤/١٠، وابن كثير: ١١٦/٣

(٣) الطبري: ٤٣٩/٧

(٤) الطبري: ٤٣٩/٧

(٥) الطبري: ٤٧٢/٨

فالصواب في ذلك ما ثبت عن النبي ﷺ من أن المراد بها عذاب الكافر في القبر، وعليه الاعتماد؛ لأنه لا يمكن الجمع بين ما قال ابن عباس، وبين ما ثبت عن النبي ﷺ.

المأخذ الرابع : أقوال التابعين

المأخذ الرابع لتفسير القرآن هو أقوال التابعين رحمهم الله تعالى الذين تلقوا التفسير من الصحابة وأخذوا السنة والفقه عنهم، وهم أعلم بالقرآن وتفسيره ممن هو بعدهم، فليكن المرجع إليهم في التفسير بعد السنة وأقوال الصحابة. وهذا هو قول الجمهور من الأئمة، وعليه العمل عند كثير من المفسرين كما يظهر لمن ينظر في كتب التفسير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

”إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين“ (١).

وقال الزركشي في البرهان:

”وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة، لكن عمل المفسرين على خلافه، فقد حكوا في كتبهم أقوالهم؛ لأن غالبها تلقوها من الصحابة“ (٢).

ملاحظات :

وهنا ملاحظات لا تفوتك في هذا المقام، فإنها من المهمات لمن يطالع التفاسير:

الأول : هل أقوال التابعين تكون حُجَّةً ؟ فالجواب أنه إذا أجمعوا على تفسير آية يكون قولهم حجةً، وهذا مما لا شك فيه، وأما إذا اختلفوا فلا يكون قول بعضهم على بعض حجةً، كما يقول الإمام ابن تيمية :

(١) فتاوى ابن تيمية : ٣٦٨/١٣

(٢) البرهان : ١٥٨/٢

”وقال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين في الفروع ليست حجةً، فكيف تكون حجةً في التفسير ؟ يعنى أنها لا تكون حجةً على غيرهم ممن خالفهم ، وهذا صحيح . أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجةً، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجةً على بعض، ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك“ (١) .

الثاني : أن مُعْظَمَ ما وَرَدَ عن التابعين لم يثبت بالأسانيد الصحيحة الثابتة إلا قليلاً، والأغلب عليها الضعف، وقد تقدّم عن شيخ الإسلام ابن تيمية فائدة غريبة في صدد الأحاديث، والآثار المنقولة في كتب التفاسير، والمغازي، والملاحم . فعليك بالرجوع إلى تلك الفائدة، فإنه مما ينبغي إلقاء العناية عليها ، وانظر أيضاً ما نأتى عليه من النقاش العلمى بهذا الخصوص في التذييل .

الثالث : أن المفسرين ربما نقلوا عن التابعين الأقوال والعبارات في تفسير آية، فيظنُّ من لا خبرة له أنها أقوالٌ مختلفةٌ في تفسير الآية، بينما هي راجعةٌ إلى معنى واحد، وإنما هو محض اختلاف الألفاظ والعبارات .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

”تذكر أقوالهم في الآية، فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ، يحسبها من لا علم عنده اختلافاً، فيحكيها أقوالاً، وليس كذلك، فإن منهم من يُعبّر عن الشيء بلازمه أو نظيره ، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليفتنَّ اللبيب لذلك“ (٢) .

وقال الزركشي: وربما يُحكى عن التابعين عباراتٌ مختلفةٌ الألفاظ ،

فيظن من لا فهم عنده أن ذلك اختلاف محقق، فيُحْكِيهِ أقوالاً ، وليس كذلك؛ بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى من الآية لكونه أظهر عنده أو أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يُخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالباً (٣).

(١) فتاوى ابن تيمية: ٣٧٠ / ١٣

(٢) فتاوى ابن تيمية: ٣٧٩ / ١٣ - ٣٨٠

(٣) البرهان: ١٥٨ / ٢

ومثال هذا ما جاء في تفسير ﴿الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ﴾ [الفاتحة: ٥] فقال بعضهم: هو القرآن، وقال البعض: اتباع القرآن، وفسره البعض بطاعة الله ورسوله، فهذه الأقوال كلها متفقة في المعنى، وليس فيها أي تضاد ولا اختلاف، كما لا يخفى.

الرابع: أنه إذا وقع في تفسير آية اختلاف حقيقي عن التابعين، وعن غيرهم بحيث لا يمكن الجمع بين هذه الأقوال المختلفة، فهذا على قسمين: أحدهما أن يقع عن شخص واحد، والثاني أن يقع عن الأشخاص، وعلى كل فيقدم ما هو صحيح من الأقوال، وإن استوت الأقوال في الصحة، ففي القسم الأول يُقدَّم المتأخر من القولين، ويكون المتأخر ناسخاً، والمقدم منسوخاً، وفي القسم الثاني يُطلب الترجيح بأصول الترجيح على ما عُرف في مقامه، وسيأتى لهذا البحث تكملة في التذييل لهذا الباب.

الخامس: لا يحومنّ حولك ظنّ خاطيء بالتابعين رحمهم الله بأنهم كانوا يقولون في القرآن بمحض آرائهم نظراً إلى ما نُقل عنهم من الأقوال المختلفة. إياك أن تفهم هذا من هذا الاختلاف، لأن للاختلاف أسباباً كما نتناول هذا الموضوع فيما يأتي من المباحث.

قال العلامة ابن تيمية: وأما الذي رُوِيَ عن مجاهد و قتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسّروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسّروا بغير علم أو من قبل أنفسهم، وقد رُوِيَ عنهم ما يدل على ما قلنا: إنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم (١).

وكذا قال الإمام الترمذي في جامعه، ولفظه: وهكذا رُوِيَ عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أنهم شددوا في أن يُفسَّر القرآن بغير علم، وأما الذي رُوِيَ عن مجاهد و قتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسَّروا القرآن، فليس الظنُّ بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسَّروه بغير علم أو من قِبَل أنفسهم (٢).

(١) فتاوى ابن تيمية: ٣٧١ / ١٣

(٢) الجامع للإمام الترمذي، أبواب التفسير

تذييل

لَمَّا انجرَّ البحثُ إلى هذا نرى من الملائم لهذا الباب أن نذكر ذِيلاً يشتمل على أمور لها علاقة لما سبق من المباحث :

الأول

معرفة أسباب النزول

معرفة أسباب النزول من أهم ما تدعو إليه الحاجة للمفسر . ونظراً إلى أهميتها أفردها بالتصنيف جماعة من العلماء ، منهم الإمام ابن المديني ، و الواحدي ، والجعبري ، وكذا الحافظ ابن حجر ، وسَمَّى كتابه ” بالعَجَب العُجَاب في معرفة الأسباب “ ولكنه ما تيسَّر له أن يكمله ، وإنما بلغ إلى قوله تعالى : ﴿ اَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [سورة النساء : ٩١] ، وألف الشيخ السيوطي كتاباً حافلاً ، وأسماه ” لبابُ النُّقُول في أسباب النزول “ .

وحيث أن هذا المبحث يتصل بالحديث والآثار ، يُناسبُ له هذا المقام ، ولكونه من أهم مباحث التفسير يقتضي البسط والتفصيل ، لذلك أحاول في السطور القادمة أن أناقش الموضوعَ بأطرافه بقدر من التفصيل .

معنى سبب النزول

سبب النزول هو حادثة وقعت في زمن النبي ﷺ أو سؤال وُجِّهَ إليه ، فنزلت الآية ، أو الآيات ، تتحدث في شأن تلك الحادثة ، أو تجيب على ذلك السؤال ، فتلك

الحادثة، أو ذلك السؤال، هو سبب النزول .

ثم الحادثة قد تكون خصومة شَجَرَتْ ، و مشاكسة ثَارَتْ فيما بين الناس، فتنزل الآية ردّاً على ذلك. ومثاله ما شَجَرَ وَ ثَارَ من الخلاف في الجماعتين من الأوس والخزرج بدسيسة من اليهود، فنزل فيهم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠] وما بعده من الآيات ، تُروِّعُ من الخلاف والشقاق، وَ تُرَعِّبُ في الوحدة والاتفاق (١).

وقد تكون الحادثة مشتملة على الخطأ الفاحش، فتنزل الآية تُنبِّه على ذلك الخطأ أو تُبَيِّن في ذلك حُكماً، كما وقع لبعض الصحابة في أثناء الصلاة من خلط في سورة "الكافرون"، وهو في نشوته، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] (٢) وقد تكون الحادثة على صورة التمني، كما رُوِيَ عن عمر بن الخطاب رض أنه قال: وافقتُ ربِّي في ثلاث: قلتُ: يا رسول الله! لو اتخذنا من مقام إبراهيم مُصلًى، فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] وقلتُ: يا رسول الله! إن نسائك يدخل عليهن البرُّ والفاجرُ، فلو أَمَرْتَهُنَّ أَنْ يَحْتَجِبْنَ! فنزلت آية الحجاب . واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه في الغيرة، فقلتُ لهن: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكُنَّ﴾، فنزلت كذلك (٣).

وقد تكون الحادثة خطأ في الفهم، فتنزل الآية إزالةً لذلك، و من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ الْخ﴾ [البقرة: ١٥٨] نزلت حين تأثُّموا من السعي بين الصفا والمروة ظناً منهم أنه من عمل الجاهلية، وأزالت تلك الشبهة (٤).

وكذلك السؤال المطروح بين يدي النبي ﷺ قد يتعلق بالأمر الغابر، وقد يتعلق بالأمر الحاضر، وقد يتعلق بالأمر المستقبل. الأول كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣]، والثاني كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾

[البقرة: ٢١٥]، والثالث كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾
[النازعات: ٤٢].

(١) العجب العجيب: ٧٢٥/٢، ولباب النقول: ٥٥/١

(٢) العجب العجيب: ٨٧٣/٢

(٣) رواه البخاري: ٣٨٧ و ٤١٢٣ وأحمد: ١٥٢

(٤) انظر: صحيح البخاري: ٤١٣٥، وصحيح مسلم: ٢٢٣٩، و سنن الترمذي: ٢٨٩١، وسنن أبي داود: ١٦٣٥، وسنن النسائي: ٢٩١٩، ومسند أحمد: ٢٣٩٦٠

فوائد معرفة أسباب النزول:

وحيث أن أسباب النزول تتصل بآية من آيات الله تعالى - كما قد ذكرناه - فمعرفة أسباب النزول لا تخلو من فائدة، فمن قال: إنه لا فائدة للإمام بأسباب النزول زعماً منه أنها لا تعدو أن تكون تاريخاً للنزول أو جارية مجرى التاريخ؛ فقد أخطأ فيما قال وزعم. وقد ذكر العلماء لمعرفة الأسباب فوائد متعددة، ومن أهمها:

١ - الوقوف على المعنى المراد بالآية الكريمة؛ حتى قال الواحدي: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها (١).

وقال ابن دقيق العيد: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معنى القرآن (٢).

وقال الشيخ ابن تيمية: معرفة سبب النزول يُعِينُ على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يُورِثُ العلم بالمسبب (٣).

وقال السيوطي في لباب النقول: وقد أُشْكِلَ على جماعة من السلف معاني آيات؛ حتى وقفوا على أسباب نزولها، فزال عنهم الإشكال (٤).

وههنا أمثلة في هذا الخصوص تُوضِّحُ لك ما قال العلماء من ضرورة معرفة أسباب النزول:

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥]

هذه الآية بظاهرها تُشِيرُ إلى حصر المحرمات فيما ذُكِرَ، مع أنه ليس كذلك، ولذا قال الإمام الشافعيؒ: إن الكفار لما حَرَّمُوا ما أَحَلَّ الله وأَحَلُّوا ما حَرَّمَ الله، وكانوا على المضادة والمحادّة، فجاءت الآية مناقضة لغرضهم،

(١) أسباب النزول: ٨

(٢) لباب النقول: ١٣

(٣) فتاوى ابن تيمية: ٣٣٩/١٣

(٤) لباب النقول: ١٣

فكأنه قال: لا حلال إلا ما حرّمتموه، ولا حرام إلا ما أحلّتموه، نازلاً منزلةً من يقول: لا تأكل اليوم حلاوة، فتقول: لا آكل إلا حلاوة، والغرض المضادة، لا النفي والإثبات على الحقيقة، فكأنه قال تعالى: لا حرام إلا ما أحلّتموه من الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهلّ لغير الله به، ولم يقصد حلّ ما وراءه، إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحلّ. قال إمام الحرمين: وهذا في غاية الحسن، ولولا سَبَقُ الشافعي إلى ذلك لما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر المحرمات فيما ذَكَرْتُهُ الآية (١).

❁ قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَتَّبِعُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]

وقد أَشْكَلَ معنى هذا الشرط على بعض الأئمة؛ حتى قالت الظاهرية بأن الآئسة لا عدة عليها إذا لم ترتب، مع أن سبب النزول يقطع الإشكال، وهو ما أخرج به الحاكم في المستدرک والبيهقي في سنن الكبرى عن أبي بن كعب أنه قال: لما نزلت الآية التي في سورة البقرة في عدة النساء، قالوا: قد بقي عدد من النساء لم يُذَكَّرْنَ؛ الصغار والكبار، فنزلت (٢).

٢- إزالة الإشكال عن الآية وتبديد الشكوك عنها، قال الشاطبي: إن الجهل بأسباب التنزيل مُوقِعٌ في الشبه والإشكالات و مورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع (٣). و نذكر في هذا الصدد مثالين:

﴿ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا إِنْ ﴾ ﴾ [البقرة: ١٥٨]

وظاهر الآية يدل على أن السعي بين الصفا والمروة ليس بواجب، بالرغم من أن السعي واجب عند الجمهور، ومن لم يَتَفَطَّنْ لأصل المعنى ذهب إلى عدم

(١) ذكره في البرهان: ٢٣/١، والإتقان: ٣٩/١

(٢) المستدرک: ٥٣٤/٢، سنن البيهقي: ٤٢٠/٧

(٣) الموافقات: ٢٠٢/٣

فرضيته تمسكاً بظاهر الآية، وسبب نزولها يزبح السُّتْرَ عن المراد، روي عن عروة بن الزبير أنه قال لعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: أرايت قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا إِنْ ﴾ فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة، قالت: بئس ما قلت يا ابن أختي! إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت: ” لا جناح عليه أن لا يطوف بهما “ ولكنها أنزلت في الأنصار، كانوا قبل أن يُسَلِّمُوا يَهْلُونَ لِمَنَاة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل، فكان من أهل يتخرج أن يطوف، فلما أسلموا، سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، قالوا: يا رسول الله! إنا كنا نتخرج أن يطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله الآية (١).

﴿ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا إِنْ ﴾ ﴾ [آل عمران: ١٨٨]

أشكلت هذه الآية على مروان بن الحكم، وأرسل بوابه إلى ابن عباس وقال: قل له لئن كان كل امرئ فرح بما أُوتِيَ وأحب أن يُحْمَدَ بما لم يفعل مُعَذِّباً، لَنُعَذِّبَنَّ أَجْمَعُونَ . فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه الآية، إنما دعا النبي ﷺ يهود، فسألهم عن شيء، فكتموه إياه وأخبروه بغيره، فَأَرَوْهُ أَنْ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ، وفرحوا بما أُوتُوا من كتمانهم، ثم قرأ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ إلى قوله ﴿ وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ (٢).

قال الشاطبيّ معلقاً عليه: فهذا السبب بيّن أن المقصود من الآية غير ما ظهر لمروان (٣) .

٣ - الصيانة عن الوقوع في هوة الجهل ؛ لأنه قد يغفل المرء عن سبب

(١) رواه البخاري: ١٥٣٤، ومسلم: ٢٢٤٠، وأحمد: ٢٣٩٦٠، وأبو داود: ١٦٢٥، والترمذي: ٢٨٩١، والنسائي: ٢٩١٩، ومالك: ٧٣٣

(٢) رواه البخاري: ٤٢٠٢، ومسلم: ٤٩٨٢، والترمذي: ٢٩٤٠، وأحمد: ٢٥٧٧

(٣) الموافقات: ٢٠٢/٣

النزول ويُسبّب ذلك الوقوع في ورطة الجهل ، من ذلك ما رُوِيَ: أنه لما نزل تحريم الخمر قالت اليهود : أليس إخوانكم الذين ماتوا كانوا يشربونها ؟ فأنزل الله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ إِيحَا ﴾ (١) .

وعلى الرغم من ذلك رُوِيَ أن عمر رضي الله عنه استعمل قدامة بن مظعون رضي الله عنه على البحرين، فقدم الجارود على عمر رضي الله عنه ، فقال: إن قدامة شرب فسكر ، فقال عمر: من يشهد على ما تقول؟ قال الجارود: أبو هريرة يشهد على ما أقول - إلى أن قال -: فقال عمر: يا قدامة إنني جالدك ، قال : والله لو شربت كما يقولون ما كان لك أن تجلدني، قال عمر: ولم؟ قال: لأن الله تعالى يقول: ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ إِيحَا ﴾ [المائدة: ٩٣] فقال عمر: إنك اخطأت التأويل يا قدامة، إذا اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله ، (وفي رواية) فقال عمر: ألا تردون عليه قوله؟ فقال ابن عباس : إن هؤلاء الآيات أنزلن عُذراً للماضين، و حجةً للباقيين، فعذرُ الماضين بأنهم لقوا الله قبل أن تحرم عليهم الخمر، و حجةً على الباقيين لأن الله يقول : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ الْإِيحَا ﴾ [المائدة: ٩٠] ثم قرأ إلى آخر الآية الأخرى، فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا واحسنوا، فإن الله قد نهى أن يشرب الخمر ، قال عمر: صدقت (٢) .

وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر من طريق عطاء بن السائب عن محارب بن دثار: أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ شربوا الخمر بالشام ، واستدلوا على

جوازه بهذه الآية حينما قدموا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فشاور فيهم الناس ، فقال علي رضي الله عنه : أرى أنهم شرعوا في دين الله ما لم يأذن الله فيه، فإن زعموا أنها حلال فاقتلهم ، وإن زعموا أنها حرام، فاجلدوهم ثمانين ثمانين (٣).

(١) الدر المنثور: ١٧٢/٣

(٢) انظر: سنن الدارقطني: وتفسير القرطبي: ٢٩٣/٦، الدر المنثور: ١٥٥/٣، والموافقات : ٢٠٣/٣

(٣) ملخصاً من الدر المنثور: ١٧٤/٣

طريق معرفة أسباب النزول:

قالوا: لا طريق إلى معرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح، ولا يحل الكلام فيها إلا بالسمع والرواية . قال الواحدي: لا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسمع عمن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها، وجدوا في الطلب (١).

ثم يُعْلَمُ: أن الراوي قد يُصرِّح بأن الآية نزلت بسبب تلك الواقعة ، وقد يُعبر عنه بأنه نزلت الآية في كذا .

❁ فأما إذا روي سبب النزول صراحة عن صحابي، فإنه في حكم المرفوع المسند عند جمهور المحدثين ، وأما إذا قال الصحابي : ”نزلت في كذا“، ففيه خلافت بين الأئمة ، فالإمام البخاري يدخله في المسند ، وغيره لا يدخله في المسند المرفوع. والوجه في ذلك أن قوله ”نزلت في كذا“ يحتمل أن يكون بياناً للسبب، ويحتمل أن يكون من جنس الاستدلال بالآية ؛ لأنه عُرفَ من عادتهم أنهم ربما يعبرون بهذا عما تضمّنت الآية من الأحكام ، كما يقول العلامة ابن تيمية في ”مقدمة التفسير“ وعبارته هذه :

”قولهم نزلت هذه الآية في كذا يُراد به تارة سبب النزول ، ويُراد به تارة أنّ ذلك داخل في الآية، وإن لم يكن السبب ، كما تقول : عُنِيَ بهذه الآية كذا. وقد تنازع العلماء في قول الصحابي : نزلت في كذا ؛ هل

يَجْرِي مَجْرَى الْمُسْنَدِ ، كما لو ذَكَرَ السَّبَبَ الَّذِي أُنْزِلَتْ لِأَجْلِهِ ، أو يَجْرِي مَجْرَى التفسير منه الذي ليس بِمُسْنَدٍ ؟ فالبخاري يُدْخِلُهُ فِي الْمُسْنَدِ ، وَغَيْرُهُ لَا يُدْخِلُهُ فِيهِ ، وَأَكْثَرُ الْمَسَانِيدِ عَلَى هَذَا الْإِصْطِلَاحِ كَمُسْنَدِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا ذَكَرَ سَبَباً نَزَلَتْ عَقِبَهُ ، فَإِنَّهُمْ كُلَّهُمْ يُدْخِلُونَ مِثْلَ هَذَا فِي الْمُسْنَدِ “ (٢) .

وقال الإمام الزركشي:

(١) أسباب النزول: ٨

(٢) فتاوى ابن تيمية: ١٣ / ٣٣٩ - ٣٤٠

” قد عُرِفَ مِنْ عَادَةِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا ، فَإِنَّهُ يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ هَذَا الْحُكْمَ ، لَا أَنَّ هَذَا كَانَ السَّبَبَ فِي نَزُولِهَا . وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ يَجْعَلُونَ هَذَا مِنَ الْمَرْفُوعِ الْمُسْنَدِ ، وَأَمَّا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فَلَمْ يُدْخِلْهُ فِي الْمُسْنَدِ ، وَكَذَلِكَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ ، وَجَعَلُوا هَذَا مِمَّا يُقَالُ بِالِاسْتِدْلَالِ وَبِالتَّوِيلِ ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى الْحُكْمِ بِالْآيَةِ ، لَا مِنْ جِنْسِ النُّقْلِ لِمَا وَقَعَ “ (١) .

وقال الإمام المُحَدِّثُ الشَّاهُ وَلِيُّ اللَّهِ الدَّهْلَوِيُّ

” وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَسْتَعْمِلُونَ ” نَزَلَتْ فِي كَذَا “ لِمَجَرَّدِ بَيَانِ الْحَادِثِ الَّذِي وَقَعَ فِي زَمَنِهِ ﷺ ، وَكَانَ سَبَباً لِنَزُولِ الْآيَةِ ؛ بَلْ رُبَّمَا يَذْكُرُونَ بَعْضَ مَا صَدَقَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ ، مِمَّا حَدَّثَ فِي زَمَنِهِ ﷺ أَوْ حَدَّثَ بَعْدَهُ ﷺ ، فَيَقُولُونَ : ” نَزَلَتْ فِي كَذَا “ ، وَلَا يُلْزَمُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ انْطِبَاقُ جَمِيعِ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ ؛ بَلْ يَكْفِي انْطِبَاقُ أَصْلِ الْحُكْمِ فَحَسْبُ . وَقَدْ يُبَيِّنُونَ سُؤَالَ سُلَيْمَانَ ﷺ عَنْهُ أَوْ حَادِثَةً حَدَّثَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَاسْتَنْبَطَ ﷺ حُكْمَهَا مِنَ الْآيَةِ وَتَلَاهَا عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ الْبَابِ ، فَيَقُولُونَ : ” نَزَلَتْ فِي كَذَا “ وَرُبَّمَا يَقُولُونَ فِي هَذِهِ الصُّورِ ” فَانْزَلَ اللَّهُ قَوْلَهُ كَذَا ، أَوْ فَتَزَلَتْ “ (٢) .

قال الراقم عفا الله عنه: مثاله ما رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنه قال: مرَّ يهودي بالنبي ﷺ، فقال: كيف تقول يا أبا القاسم! إذا وضع الله السموات على ذه، والأرضين على ذه، والماء على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلق على ذه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ الْخ﴾ [الأنعام: ٩٢]
والصواب في ذلك ما جاء بلفظ: فقرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ كما جاء في صحيح البخاري، ومسلم، وفي مسند أحمد (٣).

(١) البرهان: ٣٢/١

(٢) الفوز الكبير: ٦٠-٦١

(٣) البخاري: ٤٤٣٧، مسلم: ٤٩٩٢، وأحمد: ١٤٣٨

والوجه في ذلك أن الآية مكية لا مدنية، وهذه الواقعة إنما وقعت في المدينة كما هو واضح. فَعُلِمَ أن ابن عباس رضي الله عنه ما أراد بقوله: "فأنزل الله" إن الله أنزل هذه الآية في هذه الواقعة بل إنما أراد بقوله: إن هذه الآية تصدق عليها.

والمثال الثاني: ما أخرجه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمع عبد الله بن سلام بمقدم رسول الله ﷺ، فأتاه فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي، ما أولُ أشرط السَّاعَةِ؟ وما أولُ طَعَامِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ وما ينزِعُ الْوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ أَوْ إِلَى أُمِّهِ؟ قال: أَخْبَرَنِي بِهِنَّ جَبْرِيلُ أَنْفَاءً، قال: جبريل؟ قال: نعم، قال: ذاك عدو اليهود من الملائكة، فقرأ هذه الآية: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧] (١)

قال الحافظ ابن حجر: ظاهر السياق أن النبي ﷺ هو الذي قرأ الآية ردًّا لقول اليهود، ولا يستلزم ذلك نزولها حينئذٍ وهو المعتمد، فقد روى أحمد والترمذي والنسائي في سبب نزول الآية قصة غير قصة عبد الله بن سلام (٢).

فاتضح مما نقلناه من عبارات هؤلاء الأئمة: أن النبي ﷺ والصحابة والتابعين قد كانوا يُطْلَقُونَ التعبير بقولهم: "نزلت في كذا" ولا يريدون أنه كان السبب في نزولها. ولذا لم يُعَدَّ هذا عند الجمهور من المحدثين من المسند المرفوع، لاحتمال أن يكون ذلك منهم استنباطاً واستدلالاً.

❁ وهذا كله إذا جاء عن صحابي ، وأما إذا جاء عن تابعي فهو أيضاً في حكم المرفوع؛ لأن مثل ذلك لا مجال للرأي فيه، ولكنه - لكون اسم الصحابي ساقطاً - يُعدُّ من المرسل ، وحكمه أن لا يُقبل إلا إذا صح أو اعتضد بمرسل آخر ونحوه وكان الراوي له (وهو ههنا التابعي) من أئمة التفسير الذين كانوا يأخذون عن الصحابة كمجاهد بن جبر ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، وغيرهم (٣).

(١) رواه البخاري: ٤١٢٠

(٢) فتح الباري: ١٦٦/٨

(٣) انظر: لباب النقول: ١٥، والإتقان: ٤٢/١

تعدد الأسباب وطريق التعامل معها

لا يَعْزُبُ عنكم أن المفسرين كثيراً ما يذكرون لنزول الآية أسباباً متعددة ، وهو مما قد يتضجر منه الناظر في التفسير ؛ إذا مرت به أسباب عديدة في نزول آية؛ بالرغم من أنه لا إشكال ولا اضطراب فيه في الحقيقة، وعلى كل ، فبينما نحن في هذا الموقف يناسب لنا أن نتساءل: أنه كيف يعامل المفسر بأسباب عديدة إذا مرت به في التفاسير؟

فالجواب عنه: أن ههنا صوراً عديدة ؛ ولكل صورة حكم يخالف حكماً تأخذه صورة أخرى :

الصورة الأولى: أن يعبر الراوي بقوله ”نزلت في كذا“ ويقول الآخر ”نزلت في كذا“ ويذكر أمراً آخر ، ففي هذه الصورة لا منافاة بين قولهما ، فإنهم - كما تقدم - قد يريدون بهذا التعبير أن الآية تتضمن هذا الحكم ، لا أن هذا كان سبباً لنزول الآية، فعلى هذا لا منافاة بينهما إذا كان اللفظ يتناولهما.

الصورة الثانية: أن يذكر واحد سبب نزول الآية صراحةً ، بينما الآخر يقول : ”نزلت الآية في كذا“ ويذكر أمراً آخر ، ففيه المعتمد قول من صرح بسبب النزول، ويُحْمَلُ قول من قال: ”نزلت في كذا“ على استنباط منه . ومثاله ما رُوِيَ عن ابن عمر قال: **أُنْزِلَتْ ﴿نِسَائُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] في إتيان النساء**

في أدبارهن (١).

مع أن جابراً عليه السلام صرح بخلافه، وقال: كانت اليهود تقول: من أتى امرأة من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله: ﴿نِسَائِكُمْ حَرِّثَ لَكُمْ الْإِنِّ﴾ (٢) فالاعتماد على حديث جابر و يُحْمَلُ قول ابن عمر على أنه استنباط منه .

الصورة الثالثة: أن يصرح كل واحد منهما بسبب النزول ولكن يذكر كل منهما ما لا يذكره الآخر، ويكون إسناد أحدهما صحيحاً دون الآخر، فالمعتمد

(١) أخرجه البخاري: ٤١٦٣

(٢) أخرجه البخاري: ٤١٦٤، ومسلم: ٢٥٩٧، والترمذي: ٢٩٠٤، وأبوداؤد: ١٨٤٨، وابن ماجه: ١٩١٥، والدارمي: ١١١٢

هو الصحيح، ومثاله ما جاء عن جندب قال: اشتكى النبي ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين، فأنته امرأة، فقالت: يا محمد! ما أرى شيطانك إلا قد تركك، فأنزل الله تعالى ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ١-٣] (١)

وقد جاء في سبب نزول هذه الآيات غير ما ذكر، فقد أخرج الطبراني وابن أبي شيبة عن حفص بن ميسرة عن أمها وكانت خادماً للنبي ﷺ قالت: إن جرواً دخل بيت النبي ﷺ، فدخل تحت السرير فمكث النبي ﷺ أربعة أيام لا ينزل عليه الوحي . فقال: يا خولة! ما حدث في بيت رسول الله ﷺ؟ جبريل لا يأتيني، فقلتُ في نفسي: لو هيأتُ البيت وكنسته، فأهويت بالمكنسة تحت السرير، فأخرجتُ جرواً، فجاء النبي ﷺ ترعُدُ لحيته، وكان إذا نزل عليه أخذته الرعدة، فأنزل الله ﴿وَالضُّحَى... إلى قوله... وَمَا قَلَى﴾ (٢).

ولكن في سنده من لا يُعرف، كما قال الهيثمي: وفي سنده من لا أعرف (٣). ومع ذلك فهو خلاف ما ثبت في الصحيح، وقال الإمام ابن حجر: ووجدت الآن في الطبراني بإسناد فيه من لا يُعرف أن سبب نزولها وجود جرو كلب تحت سريره الم يشعر به، فأبطأ عنه جبريل لذلك، وقصة إبطاء جبريل بسبب كون الكلب تحت سريره مشهورة؛ لكن كونها سبب نزول هذه

الآية غريب؛ بل شاذ مردود بما في الصحيح (٤).

الصورة الرابعة: أن يكون حديث كل منهما صحيحاً، فيُطْلَبُ الترجيح من الخارج، مثل أن يكون أحدهما أصح من الآخر، أو يكون راوي أحدهما مشاهداً للقصة، أو نحو ذلك من وجوه الترجيح، ومثال ذلك ما رُوِيَ عن ابن مسعود قال: كنت أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب، فمر

(١) أخرجه البخاري: ٤٥٦٩، ومسلم: ٣٣٥٥، وأحمد: ١٨٠٥٣.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ٢٤٩/٢٤، والشيباني في الأحاد والمثاني: ٢١١/٦.

(٣) مجمع الزوائد: ١٣٨/٧.

(٤) فتح الباري: ٧١٠/٨.

بنفر من اليهود، فقال بعضهم: لو سألتموه، فقالوا: حَدَّثَنَا عن الروح، فقام ساعة ورفع راسه، فعرفت أنه يُوحى إليه، حتى صعد الوحي ثم قال: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاسراء: ٨٥] (١).

وقد جاء عن ابن عباس^{رضي}: قال: قالت قريش لليهود: أَعْطُونَا شيئاً، نسأل هذا الرجل، فقالوا: اسأله عن الروح، فسأله، فأنزل الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ الْخَبِيرِ﴾ [الاسراء: ٨٥] (٢).

فهذا يخالف ما رواه ابن مسعود، والأول راجح لوجهين: الأول: أنه أصح من رواية ابن عباس لكونه مما رواه البخاري ومسلم، والثاني: أن ابن مسعود^{رضي} كان حاضر القصة.

الصورة الخامسة: أن يستوي الحديثان في الصحة ولا مرجح لأحدهما، ومع ذلك فيمكن الجمع بينهما، بأن يُحْمَلَ كل ما رُوِيَ في ذلك على أنه سبب لنزول الآية مستقلاً، لأنه يجوز أن يكون السبب لنزول الآية متعدداً، قال الإمام ابن تيمية^{رحمته}: وإذا ذُكِرَ أحدهم لها سبباً نزلت لأجله وذكر الآخر سبباً، فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب (٣).

ومثاله ما أخرجه البخاري وابن ماجه عن ابن عباس^{رضي}: أن هلال ابن أمية

قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سمحاء، فقال النبي ﷺ: البينة أو حدٌ في ظهرك، فقال: يا رسول الله ﷺ! إذا رأى أحدنا مع امرأته رجلاً ينطلق يلتمسُ البينة؟ فأنزل الله تعالى عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ-- حَتَّىٰ بَلَغَ-- إِنَّ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦] (٤).

وروي في نزول هذه الآيات سبب آخر عن سهل بن سعد قال: جاء عويمرُ إلى عاصم بن عدي، فقال: أسأل رسول الله ﷺ: أرايت رجلاً وجدَّ مع امرأته رجلاً أ يقتله، فتقتلونه أم كيف يصنع؟ فسأل عاصمُ رسول الله ﷺ، فعاب السائل، فأخبر

(١) أخرجه البخاري: ٤٣٥٢، ومسلم: ٥٠٠٢، والترمذي: ٣٠٦٦، وأحمد: ٣٥٠٥

(٢) رواه الترمذي: ٣٠٦٥، وأحمد: ٢١٩٥

(٣) فتاوى ابن تيمية: ٣٤٠ / ١٣

(٤) رواه البخاري: ٤٣٧٨، وأبو داود: ١٩٢١، والترمذي: ٣١٠٣، وابن ماجه: ٢٠٥٧، وأحمد: ٢٠٢٤

عاصمٌ عويمرَ فقال: والله! لا أنتهي حتى أسأل رسول الله، فأتاه فقال: إنه قد أنزل فيك وفي صاحبك قرآن، الحديث (١).

وهاتان الروايتان تستويان في الصحة ولا مرجح لأحدهما على الأخرى، ولا يبعد أن يُحمَلَ هذا على تعدد الأسباب، كما قال النووي والخطيب البغدادي وابن حجر العسقلاني وغيرهم من العلماء. قال الإمام النووي في شرح مسلم: قلت: ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً، فلعلهما سألَا في وقتين متقاربين، فنزلت الآية فيهما (٢).

وقال ابن حجر ما ملخصه: اختلف الأئمة في هذا الموضع، فمنهم من رجَّح أنها نزلت في شأن عويمر، ومنهم من رجَّح أنها نزلت في شأن هلال، ومنهم من جمع بينهما بأن أوَّل من وقع له ذلك هلال، وصادفَ مجيءُ عويمر أيضاً، فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد - إلى أن قال - ولا مانع أن تتعدَّد القصصُ ويتحدَّ النزولُ (٣).

الصورة السادسة: أن لا يمكن الجمع بين هذه الأسباب، لبعد الزمان بينها، مع استواء الروايات في الصحة، فهذه حكمها أن يُحمَلَ على تعدد النزول

و تكررّه.

ومثال ذلك: ما روى المسيب قال: لما حضر أبا طالب الوفاة دخل عليه رسول الله ﷺ وعنده أبو جهل و عبد الله بن أبي أمية، فقال: أي عمّ! قل لا إله إلا الله، أحاجّ لك بها عند الله، فقال: أبو جهل و عبد الله: يا أبا طالب! أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل يكلمانه حتى قال: هو على ملة عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: **لَا سَتَغْفِرُونَ لَكَ مَا لَمْ أَنُحِ عَنْهُ، فَتَزِلْتُ ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] (٤)**

(١) رواه البخاري: ٤٣٧٦، ومسلم: ٢٧٤١، وأبوداؤد: ١٩١٧، والنسائي: ٣٣٤٩، وابن ماجه: ٢٠٥٦، والدارمي: ٢١٣٤، ومالك: ١٠٣٥

(٢) شرح مسلم: ٤٨٨ / ١

(٣) فتح الباري: ٤٥٠ / ٨

(٤) رواه البخاري: ٤٣٠٧، ومسلم: ٣٥، والنسائي: ٢٠٠٨، وأحمد: ٢٢٥٦٢، والحاكم: ٣٦٦ / ٢

و قد ورد سببان آخران في نزولها غير ما ذكر:

الأول: ما أخرجه الترمذي و حسّنه، وغيره عن علي قال: سمعت رجلاً يستغفر لأبويه، وهما مشركان، فقلت: تستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال: استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت (١).

والثاني: ما أخرجه الحاكم و غيره عن ابن مسعود قال: خرج النبي ﷺ يوماً إلى المقابر، فجلس إلى قبر منها فناهجه طويلاً ثم بكى، فقال: **إِنَّ الْقَبْرَ الَّذِي جَلَسْتُ عِنْدَهُ قَبْرَ أُمِّي، وَإِنِّي اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي الدُّعَاءِ لَهَا فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، فَأَنْزَلَ عَلَيَّ: مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ إلخ (٢).**

قال الراقم: ويحتمل في هذا أن يكون النزول متكرراً مع كل سبب، ويحتمل أن يكون نزول الآية تأخراً، وإن كان سببها تقدّم، وإلى الأول ذهب الإمام السيوطي، وإلى الثاني من الاحتمالين جَنَحَ الإمام ابن حجر في فتح الباري، وقال: الأصل عدم تكرار النزول (٣).

قد يتعدد النازل مع توّحد السبب

لا يخفى عليكم أنه قد يتعدد النازل مع توحد السبب بأن يكون أمر واحد سبباً لنزول آيتين أو آياتٍ متعددةٍ على عكس ما تقدّم ، ولا إشكال فيه ولا مانع من ذلك ؛ لأنه قد يكون هذا التعدد أبلغ في إقناع الناس وهداية الخلق وأظهر في بيان الحق عند الحاجة .

مثاله : ما رواه الطبري والطبراني عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ جالساً في ظل حُجْرته ، فقال: إنه سيأتيكم إنسان ينظر إليكم بعيني شيطان، فإذا جاء فلا تُكَلِّمُوهُ ، فلم يلبثوا أن طلع رجل أزرق العينين ، فدعاه رسول الله ﷺ ، فقال: علام تشتمني أنت وأصحابك ؟ فانطلق الرجل ، فجاء بأصحابه ،

(١) رواه الترمذي : ٣٠٢٦ ، والنسائي : ٢٠٠٩ ، وأحمد : ١٠٣٦ ، والحاكم : ٣٦٥/٢

(٢) رواه الحاكم : ٣٦٦/٢ ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٥٧٢/٣

(٣) انظر : الإتيان : ٤٤١/١ ، وفتح الباري : ٥٠٨/٨

فحلفوا بالله ما قالوا حتى تجاوز عنهم ، فأنزل الله : ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ وَابِمَا لَمْ يَتْلُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ، فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [التوبة : ٧٤] (١) .

وأخرج الحاكم وأحمد والطبراني هذا الحديث بهذا اللفظ إلا أنهما قالا: فأنزل الله : ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ الْخ﴾ [المجادلة : ١٨-١٩] (٢) .

وجعل الإمام السيوطي من أمثله ما أخرجه البخاري من حديث زيد بن ثابت : أن رسول الله ﷺ أُملي عليه : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ، فجاء ابن أم مكتوم ، وقال : يا رسول الله ! لو استطيعُ الجهادُ لجاهدتُ ، وكان أعْمى ، فأنزل الله : ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾

[النساء : ٩٥]

وما أخرج ابن أبي حاتم عن زيد بن ثابت قال كنت أكتبُ لرسول الله ﷺ ، فإني لو اضع القلم على أذني إذ أمر بالقتال، فجعل رسول الله ﷺ ينظر ما ينزل عليه، إذ جاء أعمى، فقال: كيف لي يا رسول الله ! وأنا أعمى ؟ فَأُنْزِلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ﴾ (٣)

قال الراقم: وفيما قاله الشيخ السيوطي نظرٌ عندي ؛ فإنه يحتمل أن يكون السائل في الرواية الثانية غير ابن أم مكتوم ، وهو الظاهر ، على هذا فليس هذا من أمثلة ما نحن بصدده .

وأيضاً جعل السيوطي من أمثلته ما رواه الترمذي والحاكم عن أم سلمة أنها قالت: يا رسول الله ! لا أسمعُ اللهَ ذَكَرَ النساءِ في الهجرة بشيء ، فَأُنْزِلَ اللهُ :

(١) رواه الطبري: ١٨٥/١٠، وأورده ابن كثير في التفسير: ١٨٠/٢

(٢) رواه الطبراني في الكبير: ٧/١٢، أحمد: ٣١٠٧ و٢٢٨٣، والمقدسي في المختارة: ١٧٩/١٠

(٣) الإتيان: ٤٦/١

﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ ، مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ الْخ﴾ [آل عمران: ١٩٥]

وما خرَّجَ الحاكم عنها أنها قالت: قلتُ: يا رسول الله ! تذكر الرجال ولا تذكر النساء ، فَأُنْزِلَتْ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ الْخ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وَأُنْزِلَتْ: ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ الْخ﴾ [آل عمران: ١٩٥]

وما أخرج الحاكم أيضاً عنها قالت: تغزو الرجال ولا تغزو النساء، وإنما لنا نصفُ الميراث ؟ فَأُنْزِلَ اللهُ : ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ الْخ﴾ [النساء: ٣٢] (١)

قال الراقم: وعندي فيما قاله نظرٌ ظاهرٌ؛ فإنه يحتمل أن يكون سؤال أم سلمة متعديداً، وهو الظاهر من ألفاظها ، فإنها قالت في الرواية الأولى: يا رسول الله ! لا أسمعُ اللهَ ذكرَ النساء ، وفي الرواية الثانية : يا رسول الله ! تذكر الرجال ولا تذكر النساء ، وفي الرواية الثالثة : تغزو الرجال ولا تغزو النساء ولنا نصفُ

الميراث، فلعلّها سألت رسول الله أسئلةً في أوقات متعددة، فأجاب الله تعالى عن ذلك في آياتٍ متعددة، ولا ضيرَ في ذلك، فلا يكون ذلك من أمثلة الباب، كما لا يخفى، والله أعلم.

ملاحظات حول سبب النزول

ثم ههنا ملاحظات مهمّة، يجب علينا أن نحفظها. لذلك نرى علينا من الواجب أن نُلقي عليها بعض الضوء، وهي ما تلي:

الأوّل: أنه قد يغترّ بعض الناظرين حين ينظر في كتب التفاسير ما ذكره المفسرون من قصة وحادثة تحت كل آية من آيات الأحكام والجدل، ويظنُّ أن تلك القصة والحادثة سببٌ لنزول الآيات، وليس الأمر كذلك؛ بل ربما يذكر المفسرون قصةً وحادثةً لأدنى مناسبةٍ وملازمةٍ بتلك الآيات.

قال الإمام الشاه ولي الله الدهلوي:

(١) الإتيان: ٤٥/١

”و يذكر المحدثون تحت آيات القرآن الكريم كثيراً من الأشياء ليست هي في الحقيقة من قسم سبب النزول، مثل استشهاد الصحابة في مناظراتهم بآية، أو تمثّلهم بها، أو تلاوته ﷺ آية للاستشهاد في كلامه الشريف، أو رواية حديث يُوافقُ الآية في أصل الغرض، أو تعيين موضع النزول، أو تعيين أسماء المذكورين في الآية بطريق الإبهام، أو بيان طريق التلفظ بكلمة قرآنية، أو فضل سور وآيات من القرآن، أو بيان طريقة امتثاله ﷺ بأمر من أوامر القرآن الكريم، فليس شيء من هذا في الحقيقة من أسباب النزول“ (١).

الثاني: هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟ اختلفت فيه أنظار العلماء من أهل الأصول، وقد ذكروا فيه مذاهب ثلاثة: الأوّل وهو قول الجمهور: أن العبرة بعموم اللفظ، والثاني: أن العبرة بخصوص السبب، والثالث: التفصيل (٢).

وهذا المبحث أفردته أهل الأصول وتكلّموا فيه بما لا مزيد عليه، وها

نحن نُلخِّصُ ما يسمح به هذا المقام لمناسبة أسباب النزول:

فحاصل ما في المقام : أن الآيات التي نزلت في واقعة ولها أسباب،

تنقسم من حيث العموم والخصوص إلى أقسام أربعة :

١- النوع الأول منها الآيات التي نزلت في شخص مُعَيَّن مع التصريح باسمه،
فمثل هذه الآيات حكمها بإجماع العلماء أنها تَخْتَصُّ بمن نزلت فيه ، ولا يدخل
في حكمها غيره . ومثاله قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [اللب: ١]
فهذه الآية نزلت في أبي لهب و فيها وعيد شديد له مع التصريح باسمه، فلا
يدخل فيها غير أبي لهب .

٢- النوع الثاني منها ما وردت فيه صفات وميزات لفرد أو جماعة أو أمر ،

(١) الفوز الكبير: ٦١

(٢) انظر البحث في الفروع للمقدسي: ٣٢١/٦، والإنصاف للمرداوي: ١٥/١١، والقواعد
والفوائد الأصولية للبعلي: ٢٤٠/١ والمستصفى للغزالي: ٢٣٦/١

من غير أن يصرح فيه باسم أحد مِمَّنْ نزلت فيهم، على الرغم من أنها نزلت في
جماعات مُعَيَّنة ، أو أفراد مُعَيَّنة ، أو أمور خاصّة ، ومع ذلك فإن هناك دلائل
ترشدنا إلى أن المراد بهذه الآية أو الآيات فلان مخصوص من الأشخاص أو
جماعة خاصّة من بين الجماعات أو أمر خاص من الأمور لا غير، فمثل هذه
الآيات أيضاً يختص حكمها بتلك الأفراد أو الجماعات أو بتلك الأمور إجمالاً،
فلا يدخل غيرهم في حكمها، وإن وُجدت في تلك الصفات والميزات . ومثاله
قوله تعالى : ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ [الليل: ١٧-١٨]

قال الإمام السيوطي:

” إنها نزلت في أبي بكر الصديق بالإجماع ، وقد استدلل بها الإمام

الرازي مع قوله : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]

على أنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ ، ووهم من ظن أن الآية عامة في

كل من عمِلَ عمله إجراءً له على القاعدة ، وهذا غلط؛ فإن هذه الآية ليس فيها صيغة عموم ، إذ الألف واللام إنما تفيد العموم إذا كانت موصولة أو معرفة في جمع، زاد قوم : أو مفرد بشرط أن لا يكون هناك عهد ، واللام في ”الأتقى“ ليست موصولة لأنها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعاً، و”الأتقى“ ليست جمعاً ؛ بل مفرد، والعهد موجود خصوصاً مع ما يفيد صيغة أفعل من التمييز وقطع المشاركة، فبطل القول بالعموم و تعين القطع بالخصوص والقصر على من نزلت فيه ﷺ (١).

٣- النوع الثالث من الآيات ما نزلت في صدد واقعة وحادثة ، إلا أن ألفاظها عامة؛ وهناك دليل يدل على أنها عامة ، وليست خاصة بتلك الواقعة والحادثة التي هي سبب نزولها، فقد أجمع العلماء في هذا النوع على تعديتها إلى غير أسبابها ، كنزول آية الظهار في سلمة بن صخر، و آية اللعان في هلال بن أمية، و آية حد القذف في من رمى عائشة ﷺ، فجميع أهل العلم على أن هذه

(١) الإتيان: ٤٠/١

الآيات - بالرغم من أنها نزلت في أسباب خاصة - غير مُختصة بمن نزلت فيهم؛ بل تتعدى إلى غيرهم ، ويكون الحكم الذي دُكر فيها عاماً لجميع من هذه صفتهم . والدليل قد يكون ما في هذه الآيات من العموم، وقد يكون من الخارج، كاحتجاج الصحابة وغيرهم في وقائع بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة .

قال الإمام ابن تيمية:

”قد يجيء كثيراً من هذا الباب قولهم : هذه الآية نزلت في كذا ، لا سيما إن كان المذكور شخصاً كقولهم : إن آية الظهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت ، وأن آية الكلاله نزلت في جابر بن عبد الله، وأن قوله: ﴿وَأَن أَحْكُم بَيْنَهُم﴾ [المائدة: ٦٩] نزلت في بني قريظة والنضير ، ونظائر ذلك مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة أو في قوم

من اليهود والنصارى أو في قوم من المؤمنين ، فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم ، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق ، والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب ، هل يختص بسببه ؟ فلم يقل أحد أن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص فتعم ما يشبهه ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ“ (١).

٤- النوع الرابع منها ما كان نزولها في أسباب خاصة و بمناسبة خاصة ، ولكن ألفاظها عامة ولم يوجد صارف يصرف عن عمومها . فهذا ما اختلف فيه أهل العلم:

فذهب البعض منهم إلى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم ألفاظها ، و معنى هذا أن لفظ الآية يكون مقصوراً على الحادثة التي نزلت هي لأجلها ، أما أشباهها فلا يُعلم حكمها من نص الآية . وإنما يُعلم بدليل مستأنفٍ آخر . وقال الجمهور من أهل العلم: إن العبرة بعموم ألفاظ الآية و تطبيق الأحكام

(١) ملخصاً من الفتاوى: ٣٣٨/١٣-٣٣٩

الواردة فيها على جميع أفرادها ، ومعنى هذا : أن لفظ الآية يتناول كل أفراد اللفظ سواء أ كان من أفراد السبب أو من غيره .

ولكن يجب أن نلاحظ ههنا : أن هذا الاختلاف إنما هو اختلاف نظري فقط ، وليس له أثر في الخارج والعمل ، فإن الحكم العام الوارد على سبب يتعدى عملاً إلى غير أفراد السبب عند هؤلاء و هؤلاء كلهم إلا أن الجمهور قائلون بأنه يتناول غيرها بهذا النص نفسه ، بينما غيرهم يذهبون إلى أنه لا يتناوله إلا بالقياس أو بنص آخر .

ولنضرب لك مثلاً يوضح الفرق بين الرأيين ، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ، إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦]

نزل في حادثة قذف هلال بن أمية ، فالسبب خاص ، واللفظ عام ، ولا صارف يصرف عن عمومته ، فيتناول - عند الكل من الجمهور وغيرهم - بعمومه أفراد القاذفين في أزواجهم ، ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ، سواء منهم هلال بن أمية وغيره ، إلا أن الجمهور يقولون : لا نحتاج في سحب هذا الحكم على غير هلال بن أمية إلى دليل آخر ، بل هو ثابت بعموم هذا النص ، بينما غيرهم يقولون : إن آية القذف هذه خاصة بهذه الحادثة ، فلفظها و حكمها مقصوران على هلال بن أمية الذي لأجله نزلت ، إلا أن هذا الحكم الذي تشتمل عليه الآية ، يتعدى إلى غيره ممن يقذف أزواجهم ، بطريق القياس أو غيره من الأدلة لا بهذا النص .

الثاني

أحاديث التفسير في الميزان

ومما يجب أن نعيه في هذا الصدد ، أن التفاسير المنسوبة إلى الصحابة و التابعين غالبها ضعيفةٌ و بعضها واهيةٌ و باطلةٌ لا أصل لها ، ومع ذلك فقد يُوجَدُ في التفسير شيءٌ كثيرٌ مما هو صحيح أو حسن من الأحاديث والآثار . لذلك فإنه يجب على المفسر في سيره في روضة التفسير أن يقبل الصحيح والحسن ، و يحذر من الضعيف والباطل منه .

قال الإمام الزركشي : ” يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع ، فإنه كثير ، وإن سواد الأوراق سواد في القلب . قال الميموني : سمعتُ أحمدَ بن حنبل يقول : ثلاث كتب لا أصل لها : المغازي والملاحم والتفسير “ (١) .

وقال ابن كثير كما نقله في المناهل :

” إن أكثر التفسير الماثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود ، والفُرس ، و مسلمة أهل الكتاب ، قال بعضهم : وجُلُّ ذلك في قصص الرسل مع أقوامهم وما يتعلق بكتبهم ومعجزاتهم ، و في تاريخ غيرهم كأصحاب الكهف ، و مدينة إرم العماد ، و سحر بابل ، و عوج بن عنق ، و في أمور الغيب من أشراط الساعة و قيامتها وما يكون فيها و بعدها ، و جُلُّ ذلك خرافات و مفتريات ، صدّقهم فيها الرواة حتى بعض

الصحابة رضي الله عنهم . ولذلك قال الإمام أحمد : ثلاثة لا أصل لها :
” التفسير والملاحم والمغازي “ (٢).

وذكر الخطيب البغدادي في ” الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع “
بسنده عن يحيى بن سعيد : تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يؤثقونهم في
الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سليم ، و جوير بن سعيد ، والضحاك ، وهؤلاء لا
يُحَمَّدُ أمرهم و يُكْتَبُ التفسير عنهم (٣).

وهذا ما دفع الإمام أحمد إلى القول بأنه لا أصل لثلاثة : التفسير
والمغازي والملاحم ، وأما أسباب الضعف في أحاديث التفسير ، فلخصها
الشيخ الزرقاني في ” مناهل العرفان “ له ، وحاصل ما قاله : أنه يتطرق الضعف إلى
ما يُعزى إلى الصحابة والتابعين من وجوه :

الأول : ما دسّه زنادقة اليهود والفُرس على الصحابة والتابعين، لهدم هذا الدين
عن طريق الدسّ والوضع ، حينما أُعيتهم الحيل في النيل منه عن طريق الحرب ،

(١) البرهان: ١٥٦/٢

(٢) مناهل العرفان : ١٤/٢

(٣) الجامع لأخلاق الراوي: ١٩٤/٢

والقسوة ، وعن طريق الدليل والحجة .

ثانيها : ما لفقّه أصحاب المذاهب المتطرفة ترويحاً لتطرفهم ، كشيعه علي
الذين نسبوا إليه ما هو منه بريء ، و كالمترلفين الذين حطبوا في حيل العباسيين ،
فنسبوا إلى ابن عباس ما لم تصح نسبته إليه ، تملقاً لهم واستدراراً لديّاهم .

ثالثها : اختلاط الصحيح بغير الصحيح ، ونقل كثير من الأقوال المعزوة إلى
الصحابة أو التابعين من غير إسناد ولا تحرر، ممّا أدّى إلى التباس الحق بالباطل .

رابعها : أن تلك الروايات مُليئة بالاسرائيليات ، ومنها كثير من الخرافات التي
يقوم الدليل على بطلانها . ومنها ما يتعلق بأمور العقائد التي لا يجوز الأخذ فيها
بالظن ولا برواية الآحاد ؛ بل لا بد من دليل قاطع فيها ، كالروايات التي تتحدث

عن أشراط الساعة ، وأهوال القيامة وأحوال الآخرة ، تُدَكَّرُ على أنها اعتقادات في الإسلام (١).

كلمة الإنصاف في هذا الموضوع

وحيث وَقَفْنَا على أسباب تطرُّق الضعف إلى أحاديث التفسير ، بقى علينا أن نتساءلَ : كيف يعامل المفسرُّ مع الأحاديث والآثار التي رُوِيَتْ في صدد التفسير ؟

والجواب : أن أحاديث التفسير نوعان ، منها ما هو صحيح أو حسن ، ومنها ما هو ضعيف أو باطل ، فما تَوَافَرَت الأدلة على صحته وقبوله على حسب قاعدة المحدثين ، فهذا مما يُقْبَلُ وَيُفَسَّرُ القرآنُ على وَفْقِهِ ، ولا يَلِيْقُ بأحد رُدُّه ولا يجوز إهماله وإغفاله . وأما ما لم يصح لسبب من الأسباب ، فهذا يجب رُدُّه ولا يجوز قبوله ولا الاشتغال به (٢).

(١) قال الراقم : إن ما قال الشيخ الزرقاني : ” إنه لا بد من دليل قاطع في إثبات العقائد “ فصحيح ولكن قوله : ” كالروايات التي تتحدث عن أشراط الساعة ، وأهوال القيامة “ إلخ فيه نظر عندي ، لأن الروايات التي تتحدث عن أشراط الساعة وأهوال القيامة وغير ذلك ، إنما تُذكر لتفصيل أحوال ما ذكر لا لإثبات العقائد كما زعم الشيخ الزرقاني ، ولذا لا نرى من العلماء أحدا حذر أو منع من نقل الروايات التي هي من قبيل الأحاديث في تفصيل أحوال الآخرة وغيرها من باب الاعتقادات لأنها ليست لإثبات تلك العقائد . فافهم

(٢) انظر مناهل العرفان: ٥٦/٢

الانتباه

إِيَّاكَ وأن تفهم مما نقلنا عن الأئمة من كثرة الوضع و غلبة الضعف في أحاديث التفسير ، أنه لم يصح في أحاديث التفسير شيء ، فإنه ظنُّ خاطئ لا نصيب له من الصحة ، كما ارتكبه أحمد أمين في كتابه [فجر الإسلام] .

فإن من الواضح لكل من يطالع كتب السنة أنه ما من كتاب صُنِفَ في السنة إلا وقد يوجد فيه باب خاص تحت عنوان ” كتاب التفسير “ لبيان ما ورد في التفسير من الأحاديث والآثار عن الرسول ﷺ و الصحابة والتابعين ، و أثبت فيها مؤلفوها شيئاً كثيراً من أحاديث التفسير بطرق صحيحة لا غبار عليها ، فهذا ينادي بأعلى صوت أن هناك

من الأحاديث والآثار في التفسير ما قد صح، ويجب الاعتماد عليها في التفسير .
وأما ما قال الإمام أحمد : ثلاثة ليس لها أصل : التفسير والملاحم والمغازي،
ففيه الكلام من وجوه :

أولاً: أنه لم يثبت هذه الكلمة عن الإمام أحمد بطريق صحيح يطمئن إليه القلب .
والوجه في ذلك أن الإمام أحمد نفسه قد ذكر في مسنده أحاديث كثيرة في التفسير
كما لا يخفى على أهل العلم، فكيف يُعقل أن يُخرج هو هذه الأحاديث، ويُثبتها عن
شيوخه في مسنده، ثم يحكم عليها بأنه لم يثبت ولم يصح منها شيء؟ (١)
ثانياً: أنه وإن ثبت هذا عن الإمام أحمد فالمراد به - والله أعلم - أن غالب
أحاديث التفسير ليس لها أصل، لأن الصحيح منها قليل بالنسبة إلى غيره، وليس
المراد به عموم النفي . والدليل على ما قلنا ما ذكره الزركشي : أن المحققين من
أصحاب الإمام أحمد قالوا: مراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة
وإلا فقد صح من ذلك كثير (٢).

ثالثاً: أن ما قاله الإمام أحمد غاية ما يلزم منه نفي الصحة، ولا يستلزم منه
الوضع والضعف ، فإن المحدثين كثيراً ما يقولون: " لا يصح " و " لا يثبت " في

(١) انظر: السنة ومكانتها : ٢٤٤

(٢) البرهان: ١٥٦/٢

كتب الأحكام، ويريدون به نفي الصحة الاصطلاحية فقط، وأما إذا قالوه في
كتب الضعفاء والمتروكين والوضاعين أو كتب الموضوعات ، فالمراد به نفي
الصحة والثبوت مطلقاً ، ويلزم منه البطلان والوضع والضعف . وهذا القول من
الإمام أحمد إنما جاء في صدد أحاديث التفسير، لا في صدد بيان الوضاعين
والمتروكين كما هو واضح (١).

رابعاً: أن ما قاله الإمام أحمد محمولٌ على كتبٍ مخصوصةٍ بهذه العلوم
الثلاثة، والدليل على ذلك ما جاء في الرواية الثانية مصرحاً به: ثلاثة كتب لا أصل
لها إلخ " وهذا المعنى هو ما فهمه الخطيب البغدادي ، حيث يقول: إن هذا

محمول على كتبٍ مخصوصةٍ في هذه المعاني الثلاثة، فأشهرها كتابان : للكلبي ومقاتل بن سليمان (٢) .

(١) اعلم أن التعبير بلفظ " لا يصح " و " لا يثبت " تعبير عام كثر استعماله عند المحدثين ، وأما معناه المراد عندهم بهذا التعبير، فقال الزركشي في " نكتته على ابن الصلاح " : بين قولنا موضوع وبين قولنا لا يصح بون كثير ، فإن الأول إثبات الكذب والاختلاق ، والثاني إخبار عن عدم الثبوت ، ولا يلزم منه إثبات العدم . وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوزي : لا يصح ونحوه . (مقدمة إعلاء السنن : ١٧٣/١)

وكذا قال علي القاري في تذكرة الموضوعات والزرقاني في شرح المواهب وغيرهم ، وكذا اختار هذا القول الإمام عبد الحي اللكنوي في الرفع والتكميل حيث يقول : لا يلزم من قولهم : لا يصح أو لا يثبت هذا الحديث ، كونه موضوعاً أو ضعيفاً ، وكذا لا يلزم من قولهم : لم يصح أو لم يثبت في الباب شيء خلوه عن الحسن أيضاً . (الرفع والتكميل : ١٩١) . ولكن نازعهم في ذلك الشيخ أبو غدة عبد الفتاح ، وحاصل ما قاله الشيخ في هذا المقام : أن ما ذهب إليه هؤلاء العلماء من حمل كلام المحدثين على نفي الصحة الاصطلاحية فإنما يصح إذا قالوه في كتب الأحكام ، وأما إذا قالوه في كتب الضعفاء والوضاعين أو في كتب الموضوعات فإنما يريدون به البطلان . ونقل الشيخ ههنا قول شيخه الإمام الكوثري رحمه الله في كتابه : [مقالات الكوثري] " إن قول النقاد في الحديث : إنه لا يصح ، بمعنى أنه باطل في كتب الضعفاء والمتروكين ، لا بمعنى أنه حسن وإن لم يكن صحيحاً ، كما نص على ذلك أهل الشأن بخلاف كتب الأحكام . انتهى (انظر للتفصيل : تعليقات الشيخ أبو غدة على مقدمة إعلاء السنن : ١٧٢/١ - ١٧٥ ، وتعليقاته على الرفع والتكميل : ١٩١ - ١٩٤) ، قلت : وهذا الذي اخترناه في كتابنا هذا .

(٢) السنة ومكانتها : ٢٤٥

فالآن نستطيع أن نجمل القول في هذا الباب بأن التفسير يُوجد فيه نوعان من الأحاديث ، الصحيح وغير الصحيح ، أما الصحيح فهو أيضاً كثير ، ويدخل فيه الحسن لذاته ولغيره أيضاً ، على حسب قاعدة المحدثين ، وأما غير الصحيح فيشتمل على الضعيف والباطل ، إذن فعلينا أن نعامل معه حسب مراتبها ، وليس من الإنصاف في شيء أن نرفضها تماماً ، ولا أن نخرّ عليها صمّاً وعمياناً .

الثالث

الاختلاف في التفسير وأسبابه وأحكامه

كثيراً ما نجد بين أئمة التفسير اختلافاً في تفسير الآيات، قلما تُوجَد آية من القرآن الكريم تسليماً منه، كما يلزمه كل من ينظر في كتب التفسير. وهذا الاختلاف قد يقع في أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المفسرين، وهو قد يبدو لمن ليست له صلة بعلم التفسير تناقضاً وتضاداً، ويصعب عليه فهم الآية، ويتطرق إلى قلبه شك وريب نحو القرآن وعلومه، ومن هذه الناحية يكاد يُعَدُّ هذا الموضع من المواضع الصعبة من التفسير، التي تزلُّ فيها الأقدام. لذلك فإنه يجب على من يطالع التفاسير أن يتنبه له ويعامل معه حسب ما قاله الأئمة في هذا الصدد، ولقد فصل هذا الموضوع شيخ الإسلام ابن تيمية في "مقدمة التفسير" له، وها أنا أخصه تلخيصاً حسناً إن شاء الله تعالى، وحاصل ما قاله الشيخ العلامة رحمه الله تعالى:

"إن الاختلاف في التفسير على نوعين: الأول: ما مستنده النقل عن النبي المعصوم أو عن غيره من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والثاني: ما مستنده الرأي والعقل. وكل منهما لا يخلو إما أن يكون اختلاف تنوع وإما أن يكون اختلاف تضاد، والغالب في التفسير هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وهذا التنوع يكون على أنحاء:

اختلاف تنوع وصوره

أحدها: أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارته غير عبارة صاحبه، تدلُّ على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، كما في اسم السيف: الصارم والمُهَنَّد، وذلك مثل أسماء الله الحسنى وأسماء الرسول ﷺ وأسماء القرآن، فإن أسماء الله تعالى كلها تدلُّ على مسمى واحد، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى، مضاداً لدعائه باسم آخر، ومثال ذلك في التفسير، تفسيرهم ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، وفيه أقوال: ١- قال بعضهم: هو القرآن. ٢- وقال البعض: هو الإسلام. ٣- وقال البعض: هو السنة والجماعة. ٤- وقال بعضهم: هو طريق العبودية. ٥- وقال بعضهم: هو طاعة الله ورسوله. فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها.

ثانيها: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع لا على سبيل الحد والحصر. مثال ذلك ما نُقِلَ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [الفاطر: ٣٢]

ومعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات والمنتهك للحرمات؛ والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات؛ والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات. ثم إن كلاً منهم يذكر هذا في نوع من أنواع العبادات.

- ١- كقول القائل: السابق الذي يصلي في أول الوقت؛ والمقتصد الذي يصلي في أثناؤه؛ والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار.
 - ٢- ويقول الآخر: السابق المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات؛ والظالم آكل الربا أو مانع الزكاة؛ والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة ولا يأكل الربا.
- وأمثال هذه الأقاويل، فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية، ذكر تعريف المستمع بتناول الآية له و تنبيهه على نظيره.

ثالثها: أن يكون التنازع لكون اللفظ محتملاً للأمرين؛ وذلك:

- ١- إما لكونه مشتركاً كلفظ "قسورة" الذي يراد به الرامي، ويراد به الأسد؛ ولفظ "عسعس" الذي يراد به إقبال الليل وإدباره.
 - ٢- وإما لكونه متواطفاً في الأصل، لكن المراد به أحد النوعين، أو أحد الشيئين، كالضمائر في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٨-٩] وكلفظ: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١-٢] وما أشبه ذلك.
- فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك.

رابعها: أن يعبروا عن المعاني بالفاظ متقاربة لا مترادفة، فإن الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر، وإما معدوم، وقل أن يعبر عن لفظ واحد للفظ واحد يؤدي جميع معناه؛ بل يكون فيه تقريب لمعناه، فإذا قال القائل في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ [الطور: ٩] إن المور هو الحركة كان تقريباً، إذ

المور حركة خفيفة سريعة . وكذلك إذا قال: الوحي الإعلام، أو قيل: أو حينا إليك، أنزلنا عليك، وقيل: لا ريب، لا شك، فهذا كله تقريب، ونحو ذلك لم يكن من اختلاف تضاد، وفي مثل هذا جمع عبارات السلف نافع جداً؛ فإن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين .

اختلاف تضاد و صورته

وأما اختلاف تضاد فهو أيضاً واقع محقق بينهم، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام، إلا أنه نظراً إلى اختلاف تنوع، قليل. ثم هو فيمن بعد الصحابة والتابعين أكثر منه فيهم .

ثم هذا الاختلاف قد يوجد فيما مستنده النقل عن الرسول، أو عن الصحابة، وغيرهم، وهو على ضربين :

الأول: ما يمكن معرفة الصحيح والضعيف منه، وهذا القسم موجود فيما يحتاج إليه في الدين، وقد نصب الله الأدلة على بيان ما فيها من صحيح أو ضعيف .

والثاني: ما لا يمكن معرفة الصحيح والضعيف منه، وهذا عامته مما لا فائدة فيه، فالكلام فيه من فضول الكلام، كاختلافهم في كلب أصحاب الكهف، وفي بعض البقرة الذي ضرب به موسى، وفي مقدار سفينة نوح، وفي اسم الغلام الذي قتله خضر، ونحو ذلك . فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ فهذا معلوم، وما لم يكن كذلك فهذا لا يجوز تصديقه، ولا تكذيبه إلا بحجة .

وأما إذا وجد الاختلاف فيما مستنده العقل، والرأي، وفيما يُعلم بالاستدلال، فله أسباب :

١- قد يكون الاختلاف لخفاء الدليل .

٢- وقد يكون لذهول عنه .

٣- وقد يكون لعدم سماعه .

٤- وقد يكون للغلط في فهم النص .

٥- وقد يكون لاعتقاد معارض راجح .

وبالإضافة إلى ذلك هناك سببان لهذا القسم من الاختلاف، حَدَّثًا بعد

الصحابة، والتابعين، و تابعيهم بإحسان: أحدهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها، فهم راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، والثاني: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به.

ثم أنهم تارةً يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارةً يحملون على ما لم يدل عليه ولم يرد به، كتفسير الرافضة قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [اللب: ١] بقولهم: هما أبو بكر وعمر، وكتفسيرهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٢٧] قالوا: هي عائشة، وغير ذلك.

فمثل هذا التفسير لا يُقبل بحال من الأحوال، فإن الصحابة، والتابعين، والأئمة إذا كان لهم قول في تفسير الآية، وجاء قوم فسروها بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه؛ وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، صاروا مشاركين للمعتزلة، وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا^(١).

قال الراقم: وتلخص من هذا: أن غالب الاختلاف الذي وقع في التفسير، إنما هو اختلاف تنوع، ويظنه الناس - في بادئ النظر - اختلاف تضاد، وليس كذلك، وأما الاختلاف الواقع بين الصحابة والتابعين فقليل، والأكثر إنما هو في أتباع التابعين ومن بعدهم، وما وقع منهم فله أسباب، كخفاء الدليل والذهول

(١) الفتاوى للشيخ ابن تيمية: ١٣/٣٣٣ - ٣٦١

عنه، والغلط في فهم النصوص، واعتقاد معارض راجح وغير ذلك، وهذا لا يُوجبُ الشكَّ والريبَ في القرآن وعلومه، كما لا يُورثُ ذلك الاختلاف في الأحكام بينهم، لأن هناك أدلة نصبها الله تعالى لمعرفة الصحيح من الغلط والراجح من المرجوح. نعم هناك اختلاف تضاد أثاره قوم مبتدعون على حسب اعتقاداتهم الزائغة والباطلة ولا يُعتدُّ بهم، ولا بتفاسيرهم. وسيأتي المناقشة في شأن الاتجاهات المنحرفة في التفسير في بابٍ مفردٍ.

المأخذ الخامس: اللغة العربية

المأخذ الخامس للتفسير هي اللغة العربية ، وقد نصَّ على كونه مأخذاً و مرجعاً جماعة من العلماء، منهم الإمام ابن تيمية، والنحاس، والشاطبي، والزركشي، والسيوطي وغيرهم .

قال الزركشي : الثالث الأخذ بمطلق اللغة، فإن القرآن نزل بلسان عربي مبين ، وهذا ذكره جماعة و نص عليه أحمد في مواضع (١).

وقال النحاس في بداية تفسيره: قال جل وعز ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] وقال : ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] وقال : ﴿كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الاحقاف: ١٢] فدل على أن معانيه إنما وردت من اللغة العربية (٢).

وهذا هو قول الجمهور من الأئمة والعلماء ، إلا ما رُوِيَ عن الإمام أحمد : إنه كره التفسير بمقتضى اللغة ، كما حكاه الزركشي نقلاً عن الفضل بن زياد، قال: إن الإمام أحمد سُئِلَ عن القرآن يمثل له الرجل بيت من الشعر ، فقال: ما يُعَجِّبُنِي . قال الزركشي: قال بعضهم : في جواز التفسير بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد، وقيل: الكراهة تُحْمَلُ على مَنْ صرف الآية إلى معانٍ خارجةٍ محتملةٍ يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يُوجَدُ غالباً إلا في الشعر ونحوه ويكون المتبادر خلافها (٣).

(١) البرهان: ١٦٠/٢

(٢) معاني القرآن للنحاس: ٤٢/١

(٣) انظر: البرهان: ١٦٠/٢

شرح غريب القرآن

ومن هذا الصدد شرح غريب القرآن، وهذا مما ينبغي الاعتناء به ، وقد تصدى لذلك خلائق كثيرون ، وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : أعربوا القرآن والتمسوا غرائب (١).

قال السيوطي: وعلى الخائض في ذلك التثبت، والرجوع إلى كتب أهل الفن ، وعدم الخوض بالظن، فهذه الصحابة، وهم العرب العرباء، وأصحاب اللغة الفصحى، ومن نزل القرآن عليهم وبلغتهم، توقفوا في ألفاظ لم يعرفوا معناها، فلم

يقولوا فيها شيئاً^(٢).

وقال الشيخ المحدث الشاه ولي الله الدهلوي:
 ”ومبناه على تتبع لغة العرب، أو التفطن بسياق الآية وسباقها، و معرفة
 مناسبة اللفظ بأجزاء الجملة التي وقع هو فيها، قال: فهنا للعقل مدخل،
 وللإختلاف مجال؛ لأن الكلمة الواحدة تأتي في لغة العرب لمعان شتى، و
 تختلف العقول في تتبع استعمالات العرب، والتفطن بمناسبة السابق
 واللاحق. قال: فلا بد للمفسر أن يزن شرح الغريب مرتين:
 مرة في استعمالات العرب حتى يعرف أي وجه من وجوهها أقوى وأرجح،
 ومرة أخرى في مناسبة السابق واللاحق حتى يعلم أي الوجهين أولى وأقعد
 بعد إحكام المقدمات و تتبع موارد الاستعمال و تفحص الآثار“^(٣).

حكم الاحتجاج بالشعر الجاهلي

ومن الملائم لهذا المقام أن يُعرف أن من التفسير باللغة، التفسيرُ بالشعر
 الجاهلي بمعنى الاحتجاج والاستشهاد على غريب القرآن بالشعر الجاهلي،
 وهذه مسألة اختلف فيها على قولين: فمن زاعم يزعم: أنه لا يجوز الاحتجاج على
 القرآن الكريم بالشعر، بينما الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٤٣٧/٢، وأبو يعلى كما في مجمع الزوائد ١٦٣/٧،
 قال الهيثمي: وفيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وهو متروك

(٢) الإتيان: ١٤٩/١

(٣) الفوز الكبير: ١١٠

على جواز التفسير بالشعر.

وذلك أن فهم القرآن يتوقف على معرفة لغة العرب، والشعر هو وعاء
 واسع يستوعب هذه اللغة، ويحافظ عليها برمتها، و بأحسن طرقها، ولذلك فإننا
 نرى جمعاً من الصحابة يستشهدون في تفسير القرآن بالشعر الجاهلي، وممن
 يُعرف بكثرة استشهاده بالشعر ابن عباس رضي الله عنه، وكون الأشعار الجاهلية وعاءً
 لهذه اللغة هو أحد أسباب العناية بالشعر لتفسير القرآن .

واستدل الجمهور على جواز الاحتجاج بالشعر في التفسير بقول ابن

عباس ص: الشعر ديوان العرب ، وبقوله: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب (١).

وأما الذين أنكروا على الاحتجاج بالشعر فتعلقوا:

أولاً: بأنه إذا احتج بالشعر على غريب القرآن يكون الشعر أصلاً للقرآن وهو باطل.

ثانياً: بأن الشعر جاء ذمه في القرآن والحديث، فكيف يجوز أن يُحتج به على القرآن؟

وأجاب عن الأول أبو بكر بن الأنباري كما حكاه الزركشي والسيوطي، ومحصله: أن ما قال أصحاب هذه المقالة من أن الاحتجاج بالشعر على القرآن يجعل الشعر أصلاً للقرآن، فليس الأمر كذلك لأن من احتج بالشعر إنما أراد تبين الحرف الغريب من القرآن بالشعر لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وقال ابن عباس: الشعر ديوان العرب، فإذا خفي عليه الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجع إلى ديوانها (٢).

وأما الجواب عن الثاني فأقول أولاً: أن الشعر لم يُذم مطلقاً بل قال النبي ﷺ: ﴿إِن مِّنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةٍ﴾ (٣)

(١) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ١٩٨/٢، والإتقان: ١٥٧/١

(٢) انظر البرهان: ٢٩٤/١، الإتقان: ١٥٧/١

(٣) رواه البخاري: ٥٦٧٩، والترمذي: ٢٧٧٢، وأبو داود: ٤٣٥٧، وابن ماجه: ٣٧٤٥، والدارمي: ٢٧٠٤، وأحمد: ٢٠٢٢٥

وإنما جاء ذمه من ناحية أخرى، وهي أنه كان الغالب على الشعر آنذاك العصبية، والحمية، والتشبيب، والتغزل، والحماسة، والهجاء؛ وكان يُستَخدم الشعر في سلبات خالصة: في إثارة الأحقاد والضغائن، في الاعتزاز بالآباء والأجداد، في الافتخار بالأحساب والأنساب، وفي بناء صروح المجد على أنقاض الكرامة الإنسانية؛ وكان الشعر في ذلك المجتمع الجاهلي من أكبر أدلة لرفع قوم ووضع قوم آخرين، وإبراز مفاخر أشخاص وإفشاء مثالب

آخرين؛ ومن أعظم وسيلة للتلاعب بالحرمات والأعراض، وللانتقام من الأعداء والمخاصمين، وإثارة العواطف النفسانية والشهوانية، ولاشتعال نار الشحنة والبغضاء. هذا هو الشعر الذي ذمه الشارع، وأما ما لم يكن من جنس ما تقدم ذكره فلا يتوجه الذم إليه .

قال ابن عبد البر: ولا يُنكرُ الحسن من الشعر أحد من أهل العلم، ولا من أولى النهى، وليس أحد من كبار الصحابة وأهل العلم و موضع القدوة إلا وقد قال الشعر أو تمثّل به أو سمعه، فرضيه ما كان حكماً أو مباحاً، ولم يكن فيه فحش ولا خنا ولا لمسلم أذى (١).

فنهاية القول في الباب أن الشعر إنما ذم في الشرع لما كان فيه من مفسد وقبائح، فما لم يكن من هذا الجنس فليس هو من جنس المذموم .
وثانياً: أنه ذم الشعر من ناحية المعنى، وأما من ناحية اللفظ فلا، فإذا استشهدنا على غريب القرآن بالشعر فهو من ناحية اللفظ فقط وهو واضح .
وأذكر هنا طرفاً مما جاء عن ابن عباس من الاستشهاد بالشعر على القرآن، وقد ذكره السيوطي في الإتيان :

١- قال نافع بن الأزرق لابن عباس: أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧] قال: العزيز حلق الرفاق، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت عبید بن الأبرص يقول:

(١) القرطبي: ١٣/١٤٧

فَجَاءُوا يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ حَتَّى
يَكُونُوا حَوْلَ مِنْبَرِهِ عِزِينَ ❀
٢- قال نافع: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] قال: الشريعة الدين والمنهاج الطريق، واستشهد عليه بقول سفيان بن الحارث بن عبد المطلب:

لَقَدْ نَطَقَ الْمَامُونُ بِالصَّدْقِ وَالْهُدَى ❀ وَبَيَّنَ لِلْإِسْلَامِ دِينًا وَمَنْهَجًا
٣- سأل نافع فقال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾

- [الأنعام: ١٠٠] قال: نضجه و بلاغه، واحتج عليه بقول الشاعر:
- إِذَا مَا مَشَتْ وَسَطَ النَّسَاءِ تَأَوَّدَتْ ❀ كَمَا اهْتَزَّ غُصْنٌ نَاعِمٌ النَّبْتِ يَانِعٌ
- ٤ - قال نافع: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْيُسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الرعد: ٣١] قال: "أفلم يعلم" بلغة بني مالك، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول مالك بن عوف:
- لَقَدْ يَيْسُ الْأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ ❀ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيًا
- ٥ - قال نافع: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢] قال: "الفجور والزنى"، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال نعم، أما سمعت قول الأعشى:
- حَافِظٌ لِلْفَرْجِ رَاضٍ لِلتَّقَى ❀ لَيْسَ مِمَّنْ قَلْبُهُ فِيهِ مَرَضٌ
- وهذا قل من كثر، وإن شئت التفصيل والاطلاع الواسع في الباب، فارجع إلى الإتيان، فإن لك فيه غنية وكفاية (١).

هل في القرآن كلمات غير عربية؟

ومما تجدر الإشارة إليه أن العلماء اختلفوا: هل وقع في القرآن ألفاظ وكلمات عجمية غير عربية؟ بعد اتفاقهم على أنه ليس فيه كلام مركب على أساليب غير العرب، وبعد اتفاقهم على أنه ليس فيه أسماء وأعلاماً من غير لسان العرب كاسرائيل وجبريل ونوح ولوط وغير ذلك.

فذهب الإمام الشافعي والقاضي أبو بكر بن الطيب، والطبري، وغيرهم إلى أنه لا يوجد في القرآن كلمات خارجة عن لغة العرب؛ وأن القرآن عربي خالص. وأما ما

(١) الإتيان: ١٥٨-١٨٥

ورد فيه من الألفاظ التي تُنسب إلى غير لغة العرب فهي من توارد اللغات والألسنة على تلك الكلمات، فتكلمت بها العرب والحبشة والترك وغيرهم، واحتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وبقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ٢٩٥] وأشبه ذلك. وذهب بعضهم إلى أن الكلمات العجمية توجد في القرآن كلفظ "ناشئة الليل" و"القسطاس" و"كفلين" و"قسورة" وغير ذلك، وتعلقوا في ذلك بالآثار الواردة فيه:

- ١- عن أبي موسى في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] قال: الكفلان: ضعفان من الأجر، بلسان الحبشة (١).
- ٢- عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ [المزمل: ٦] قال: بلسان الحبشة إذا قام الرجل من الليل قالوا: نشأ (٢).
- ٣- عن ابن عباس أنه سئل عن قوله: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١] قال: هو بالعربية الأسد، وبالفارسية شار، وبالنبطية اريا، وبالحبشة قسورة (٣). يقولون: إن في هذه الآثار دلالة على أن في القرآن كلمات غير عربية من لسان الحبشة والنبطية وغير ذلك.

وههنا نظرية ثالثة، وهي أن الألفاظ التي تُنسب إلى العجمية هي في الأصل أعجمية، لكن استعملتها العرب وعرّبتها، فهي عربية بهذا الوجه. وهو قول ابن عطية، قال: وقد كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلسانها بعض مخالطة لسائر الألسنة بتجارات، و برحلتى قريش، و كسفر مسافر بن أبي عمرو إلى الشام، و كسفر عمر بن الخطاب و كسفر عمرو بن العاص و عمارة بن الوليد إلى أرض حبشة، و كسفر الأعشى إلى الحيرة، و صحبته لنصاراها، مع كونه حجة في اللغة؛ فعَلِقَت العرب بهذا كله ألفاظاً أعجمية غيرت بعضها بالنقص من حروفها و جرت إلى تخفيف ثقل العجمة، واستعملتها في أشعارها و محاوراتها؛ حتى جرت مجرى العربي الصحيح ووقع بها البيان و على هذا الحد نزل بها القرآن (٤).

(١) انظر تفسير الطبري: ٣١/١

(٢) الطبري: ١٢٨/٢٩، الدر المنثور: ٣١٦/٨

(٣) الطبري: ١٧١/٢٩

(٤) انظر تفسير الطبري: و القرطبي: ٦٨/١-٦٩، و الرسالة للإمام الشافعي: ٨

المأخذ السادس: العقل السليم

المأخذ السادس هو العقل السليم، والفهم البليغ، الذي يهتدي به الإنسان إلى ما أراده الله تعالى بكلامه الشريف الذي هو بحر لا ساحل له؛ وبه ينتهي نظره إلى الحقائق والمعارف، التي لا يعرفها من حُرِمَ العقل السليم؛ و يستنبط به من الأسرار والدقائق ما لا يهتدي إليه من لم يُرزَق ذلك.

وهذا هو ما أشار إليه الزركشي بقوله: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام و
المقتضب من قوة الشرع (١).

وهو العلم الموهوب الذي تقدّم ذكره، وقد أسلفنا هناك عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه أنه قال: ليس العلم عن كثرة الحديث، إنّما العلم خشية الله، وعن الإمام
مالك قال: إنّ العلم ليس بكثرة الرواية، ولكنّه نورٌ جعله الله في القلوب،
وقال: العلم والحكمة نورٌ يهدي به الله من يشاء، وليس بكثرة المسائل.

وقد ذكرنا هناك أن هذا هو العلم الذي دعا به الرسول ﷺ لابن
عباس رضي الله عنه وقال: "اللَّهُمَّ فَهِّهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمُهُ التَّوِيلَ"، وهو الذي أشار إليه أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين سأله أبو جحيفة: هل عندكم كتاب؟
فقال: لا، إلّا كتاب الله، أو فهمٌ أعطيه رجلٌ مسلمٌ.

الانتباه:

ومما لا مجال للبحث فيه أنّ المراد بهذا العقل والفهم هو ما يكون موهوباً
من الله تعالى إنعاماً وثمرَةً للتقوى، والعمل الصالح، والإنابة، والخشوع، والتعلّق
مع الله تعالى، وغير ذلك من الصفات الحميدة الإيمانية، والخصائل الجميلة
الروحية، وهذا إنما يحصل للإنسان إذا تحلّى بهذه الصفات والخصائل على
أكمل نمط وأحسن وجه.

ولا يمكن أن يكون المراد بهذا عقلاً عاماً يتواجد و يشترك فيه كل فرد من
أفراد البشر على السواء؛ وتتم به إجراءاته اليومية وأفعاله العادية؛ وبه يفارق
الإنسان من بين سائر البهائم والحيوانات، فإن من البديهي أن صاحب هذا العقل

(١) البرهان: ١٦٢/١

العام لامتزجية له من بين أفراد البشر، وإنما المزية والتفوق من بينهم لمن رزق العقل
الخاص الموهوب الذي هو ثمرة الإيمان الكامل، والعمل الصالح، والخشية،
والتقوى، وغير ذلك.

فيتّضح بما قلنا أن ما اتخذته الطبقة المثقفة المتحدّلة طريقاً إلى تفسير
القرآن الكريم من الاعتماد على عقولهم والاتكال على فهمهم من غير تحصيل

العلوم الشرعية والعلوم العربية ؛ ومن غير النبوغ في العلم والعمل والهدى والتقوى، ثم من الاجترأ على تفسير القرآن الكريم على مستوى علمهم وعقلهم، هذا هو - لا شك - من الغواية والمناهة، وهو موقف خطير عظيم . ومن العجب أنه سؤل لبعضهم أن يعتنق هذا الطريق الموعج مستدلاً على جوازه بأن العقل من المآخذ التفسيرية، فهل هذا إلا الهزوء بالعلوم القرآنية، والسخرية بالعلوم الشرعية، والتلاعب بالأحكام الدينية، والعبث بالتعاليم الإسلامية ؟

فواجب الحذر والحيلة يقتضي منا أن نخط خطاً فارقاً بين عقل وعقل؛ لكي يبدو لنا في وضوح تام، الفرق بين عقل هو مأخذ التفسير، وبين عقل هو بمعزل عنه، فأقول: إن الأول هو ثمرة الإيمان الكامل، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، والتقوى الراسخ، بينما الثاني لا علاقة له بهذه العلوم والصفات، فهذا هو الخط الفاصل بينهما، فافهم حق الفهم .

حكم التفسير الإشاري الصوفي

إننا كثيراً ما نجد في كلام الصوفية رحمهم الله تعالى ما يتعرّض لتفسير الآيات من القرآن على ضوء العقل السليم، والفهم الثاقب، الذي يهبهم الله تعالى إنعاماً و ثمرةً للتقوى، والعمل الصالح ؛ وعلى ما يُقذف في قلوبهم من النور الذي يجعلهم نافذ البصيرة، ولكن طريقتهم في التفسير - كما يلمس من يطالع كلامهم - يخالف ظاهراً طريقة المُفسرين، وهذا هو ما يُقال له التفسير الإشاري والتفسير الصوفي أيضاً .

أقسام التفسير ومعنى التفسير الإشاري

ولا يعزبن عن بالكم أن بعض العلماء قسّم التفسير إلى ثلاثة أنواع :

- ١ - التفسير بالرواية : وهو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً للمراد بآيات الله تعالى، ويسمى هذا التفسير بالمأثور أيضاً.
- ٢ - التفسير بالدراية : وهو ما استنبط من الاجتهاد مستنداً إلى ما يجب الاستناد إليه، فإن كان هذا الاجتهاد مستنداً إلى ما يجب الاستناد إليه فالتفسير محمود مقبول وإلا فمذموم مردود، ويسمى بالتفسير بالرأى .
- ٣ - التفسير بالإشارة : وهو ما استنبط من القرآن من الدقائق والأسرار بإشارة

خفية تنكشف على أرباب الحقائق وأصحاب السلوك بواسطة الإلهام الرباني .
ومن هنا يُعَلِّمُ معنى التفسير بالإشارة ، و ملخصه: إن التفسير الإشاري هو
تاويل الآيات على غير ما يظهر منها لإشارات خفية تظهر لأرباب السلوك، و
يمكن الجمع بينها وبين الظواهر المرادة (١).

نماذج التفسير الإشاري من كلام الصوفية

ومما يُناسِبُ هذا المقام أن نسرد بعض النموذج للتفسير الإشاري من
كلام الصوفية رحمهم الله تعالى ، فمما قالوه في التفسير:

١ - قوله تعالى: ﴿إِذْ هَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [طه: ٢٤] قالوا: إن فرعون هو
القلب .

٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٢٧] قالوا:
المراد بالبقرة هو النفس .

٣ - قوله تعالى: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] قالوا: المراد ترك الدنيا .

٤ - قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] قال بعضهم: أكبر
الأنداد النفس الأمارّة بالسوء، الطواعة إلى حظوظها .

٥ - قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجَبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١] قالوا: رأس
الطواغيت كلها النفس الأمارّة بالسوء .

٦ - قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] القلب ، ﴿وَالْجَارِ
الْجُنْبِ﴾ النفس الطبيعي ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ العقل المقتدي بالشرع
﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ الجوارح المطيعة لله .

(١) انظر: الإتقان: ٢/٢٣٦، و البرهان: ٢/١٠٧

٧ - قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا﴾ [النمل: ٥٢] أي
قلوبهم عند إقامتهم على ما نهوا عنه والبيوت القلوب ؛ فمنها عامرة بالذكر
ومنها خراب بالغفلة عن الذكر .

٨ - قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَىٰ اثْرِ رَحْمَتِ اللَّهِ ، كَيْفَ يُخَيِّ الْأَرْضَ بَعْدَ
مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠] أي حياة القلوب من الذكر .

٩- قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١] أي المراد بالبر الجوارح وبالبحر القلب.

١٠- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤] قالوا: المساجد القلوب؛ تمنع بالمعاصي من الذكر (١).

حكم التفسير الإشاري

ولكن هناك سؤال: ما هو حكم التفسير الإشاري؟ هل هو ممنوع شرعاً أو لذلك سبيل في الشرع؟ فقد تنازع فيه العلماء بين مُجيزٍ ومانع، وبين مُنْصِفٍ و مُسْرِفٍ:

❁ فمنهم من يقول: إنه لا يجوز القول في القرآن إلا بما هو ظاهر من حيث اللغة العربية وبما نُقِلَ عن النبي ﷺ وأصحابه، وقالوا: إنه ليس في القرآن ما يسميه البعض بالباطن.

❁ ومنهم من يزعم أنه يجوز أن يفسر القرآن بما هو ليس بظاهر من اللغة العربية، لأن للقرآن ظاهراً وباطناً، حتى أنهم أسرفوا فيه وفسروا القرآن على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين.

❁ ومنهم من يقول: إن التفسير هو ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه أو ما ظهر من اللغة العربية، ومع ذلك ففي القرآن إشارات خفية تُفْتَحُ على قلوب أولياء الله تعالى المتقين وعباده الصالحين، وهذه الإشارات لا تخالف الظواهر المرادة؛ بل تكون موافقة للظاهر الثابت عن الرسول ﷺ وأصحابه.

المانعون و أدلتهم

وممن منع التفسير بالإشارة الإمام أبو الحسن الواحدي المفسر. قال العلامة ابن الصلاح في فتاواه، كما في البرهان للزركشي: وجدت عن الإمام

(١) انظر: الموافقات: ٢٣٨ / ٣ - ٢٤٢، وفتاوى ابن تيمية: ٢٣٨ / ١٣

أبي الحسن الواحدي المفسر أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق التفسير، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر. (١)

ومنهم الإمام النسفي حيث قال في عقائده: النصوص على ظواهرها، والعدول عنها إلى معان يدّعيها أهل الباطن إلحاد (٢).

ومنهم الإمام سراج الدين البلقيني، قال السيوطي في الإتقان: سُئِلَ شيخُ

الإسلام سراج الدين البلقيني عن رجل قال في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: إن معناه: "مَنْ ذَلَّ" أي من الذَّلِّ، و"ذِي" إشارة إلى النفس، و"يُشَفِّ" من الشفاء جواب مَنْ، و"عُ" أمر من الوَعْي، فأفتى بأنه ملحد (٣).

وهؤلاء الأئمة استدلوا علي منعه بأمر:

الأول: بأن القرآن الكريم عربي خالص، ومعانيه ومضامينه و تراكيبه هي ما تعرفه العرب و توانسه، فما كانت العرب لا تعرفه، ولا توانسه لا يصح أن يكون ذلك مراداً بهذا الكلام العربي الخالص، وإلا تَعَطَّلَتْ فائدة التخاطب به، فلا يجوز أن يُتَأَوَّلَ القرآن على خلاف ما يظهر من ألفاظه.

الثاني: بأن التاويل على خلاف الظاهر قد يذهب بالقرآن عن هدفه و قصده الذي يُرْمَى إليه، فمثلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرَ زَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] قال الشيخ الأكبر ابن عربي يشرح هذه الآية:

"يا محمد إن الذين كفروا: ستروا محبتهم في دعهم، فسواء عليهم أأنذرتهم بوعيدك الذي أرسلتك به، أم لم تنذرهم، لا يؤمنون: بكلامك؛ فإنهم لا يعقلون غيري، وأنت تنذرهم بخلقهم وهم ما عقلوه ولا شاهدوه، كيف يؤمنون بك، وقد ختمت على قلوبهم فلم أجعل فيها متسعاً لغيري؛ وعلى سمعهم فلا يسمعون كلاماً في العالم إلا مني؛ وعلى أبصارهم غشاوة من بهائي عند مشاهدتي فلا يبصرون سواي، إلخ (٤)

(١) البرهان: ١٧٠/٢

(٢) العقائد النسفية مع شرحه للتفتازاني: ١٦٦

(٣) الإتيان: ٢٣٦/٢

(٤) الفتوحات المكية: ١١٥/١

وهذا التفسير - كما ترى - صرف القرآن عن معناه الظاهر وإذهابه عن هدفه المنشود، فلا يجوز التفسير به ولا يُقْبَلُ إلا بالتاويل.

الثالث: بأن تفسير القرآن بمثل ما يقوله أصحاب السلوك والإشارات؛ لم يُنْقَلْ عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين وغيرهم، بالرغم من أنهم كانوا أدرى بمعاني

كتاب الله وأعرف باللغة العربية من غيرهم ، فلو كان مثل هذا التفسير معروفاً عندهم لنُقِلَ إلينا لتوافر الدواعي ، فلما لم يُنْقَلْ عنهم عُلِمَ أنه ما كان عندهم معروفاً. وغير معقول أن يأتي غيرهم بأفضل وأهدى مما قالوا في التفسير .

وهذه هي وجوه ثلاثة استدلو بها على أن التفسير الإشاري ممنوع و محذور شرعاً .

المجيزون وأدلتهم

وأما المجيزون للتفسير الإشاري فهم كثيرون ، وها هو كلام بعض الأئمة في هذا الخصوص :

قال الإمام ابن الصلاح :

”وأنا أقول: الظن بمن يُوثَّقُ به منهم إذا قال شيئاً من ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية ، وإنما ذلك منهم تنظير لما ورد به القرآن؛ فإن النظر يذكر بالنظر ، ومع ذلك فيأَلَيَّتَهُمْ لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإبهام والالتباس“ (١) .

قال العلامة التفتازاني في شرح العقائد النسفية :

”وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص مصروفة على ظاهرها، ومع ذلك ففيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف لأرباب السلوك ، يمكن التوفيق بينها وبين الطواهر المرادة ؛ فهو من كمال الإيمان و محض العرفان“ (٢) .

(١) البرهان : ١٧١/٢ ، والإتقان : ٢٣٥/٢

(٢) شرح العقائد النسفية : ١٦٦

وقال الأستاذ محمد حسين الذهبي بعد إيراد الأدلة في هذا الصدد ما نصه :

”هذه الأدلة مجتمعة تُعْطِينَا أن القرآن الكريم له ظهر و بطن

ظهر يفهمه كل من يعرف اللسان العربي .. و بطن يفهمه أصحاب الموهبة و أرباب البصائر ، غير أن المعاني الباطنة للقرآن لا تقف عند

الحد الذي تصل إليه مدار كنا القاصرة ؛ بل هي أمر فوق ما نَظُنُّ وأعظم مما نتصوّر (١).

واستدلوا على جواز التفسير الإشاري بأمور:

❁ أولاً: بما رُوِيَ عن النبي ﷺ قال: ﴿ لكل آية ظهر و بطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مُطَّلَع ﴾ (٢).

❁ ثانياً: بما رُوِيَ عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً: ﴿ القرآن تحت العرش، له ظهر وبطن يحاج العباد ﴾ (٣)

هذان الحديثان يُصَرِّحَان بأن للقرآن بطناً كما له ظهر، ولكن ينشأ هناك سؤال بأنه ما هو الظهر وما هو البطن؟ ففيه خلاف بين العلماء، وحكى السيوطي في ذلك ستة أقوال للعلماء:

أحدها: أنك إذا بحثت عن باطنها وقستَه على ظاهرها وقفتَ على معناها .
ثانيها: أنه ما من آية إلا عمل بها قوم ولها قوم سيعملون بها .
ثالثها: أن ظاهرها لفظها، و باطنها تاويلها .

رابعها: قال أبو عبيد: إن القصص التي قصها الله تعالى عن الأمم الماضية و ما عاقبهم به ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين، إنما هو حديث حدث به عن قوم، و باطنها وعظ الآخرين و تحذيرهم إن يفعلوا كفعلهم فيحل بهم مثل ما حل بهم، قال السيوطي: وهذا أشبه بالصواب.

خامسها: حكاه ابن النقيب: أن ظهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر و بطنها ما تضمّنه من الأسرار التي اطلع الله عليها أرباب الحقائق .

(١) التفسير والمفسرون: ٣٥٦/٢

(٢) ذكره السيوطي عن الفريابي، الإتقان: ٢٣٦/٢

(٣) أخرجه الديلمي، كذا في الإتقان: ٢٣٦/٢

سادسها: قال بعضهم الظاهر التلاوة والباطن الفهم (١).

❁ ثالثاً: بما رُوِيَ عن الصحابة من قولهم و فعلهم بهذا الخصوص: فأما الدليل من قولهم فهو ما يلي:

١- عن أبي جحيفة قلتُ لعليّ عليه السلام: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في

كتاب الله؟ قال: لا والذي فلق الحبة، و برأ النسمة ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن إلخ (٢)

٢- عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: إن القرآن ذو شجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبه، ولا تبلغ غايته، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أخبر فيه بعنف هوى، أخبر وأمثال، وحلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، وظاهر وبطن، فظهره التلاوة و بطنه التأويل، فجالسوا به العلماء و جانبوا به السفهاء (٣).

٣- عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: لا يفقه الرجل كل الفقه؛ حتى يجعل للقرآن وجوهاً (٤).

٤- عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: من أراد علم الأولين والآخريين فليثور القرآن (٥).

قال الإمام السيوطي بعد سرد هذه الآثار: وهذا الذي قالوه لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر.

وأما الدليل من فعلهم فهو ما يلي:

١- ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: كان عمر رضي الله عنه يُدخلني مع أشياخ بدر، فكأن بعضهم وجد في نفسه، فقال: لِمَ تُدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه من حيث علمتم، فدعاه ذات يوم فأدخله معهم، فما رأيته أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم، قال: ما تقولون في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] فقال بعضهم: أَمَرْنَا أَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ وَنَسْتَغْفِرَهُ إِذَا جَاءَ نَصْرُنَا وَفُتِحَ عَلَيْنَا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً، فقال لي: أ كذاك تقول يا ابن

(١) الإتيان: ٢٣٦/٢

(٢) رواه البخاري: ٢٨٢٠، والترمذي: ٣١٣٢ وغيرهما

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم، كذا في الإتيان: ٢٣٦/٢

(٤) الإتيان: ٢٣٦/٢

(٥) الإتيان: ٢٣٦/٢

عباس؟ فقلت: لا، قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له. قال: إذا جاء نصر الله والفتح، وذلك علامة أجلك، فسبح بحمد ربك واستغفره، إنه كان تواباً، فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول (١).

قال الإمام الشاطبي: فظاهر هذه السورة أن الله أمر نبيه ﷺ أن يسبح ربه ويستغفره إذ نصره الله وفتح عليه، و باطنها أن الله نعى إليه نفسه (٢).
وروي هكذا عن العباس عم النبي ﷺ أنه بكى حيث نزلت هذه الآية، فقال النبي ﷺ ما يُبْكِيكَ يا عم؟ فقال: نعت إليك نفسك، فقال: إنه لكما تقول (٣).

٢- ما جاء أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي الْخَيْرِ﴾ فرح الصحابة و بكى عمر رضي الله عنه، فقال النبي ﷺ: ما يُبْكِيكَ؟ قال: أبْكاني أنا كنا في زيادة من ديننا، فأما إذا كُمل فإنه لم يكمل شيء قط إلا نقص، فقال ﷺ: صدقت (٤).

قالوا: ففي هذه الآثار أن بعض الصحابة فهم من الكلام ما لم يفهم الآخرون منهم، فأدرك عمر وعباس و ابن عباس رضي الله عنهم المعنى الإشاري وهو نعى رسول الله ﷺ، بينما الصحابة الآخرون لم يفهموا أكثر من المعنى الظاهر من الكلام.

قول فصل في الباب

وحيث قد فرغنا من استعراض الأدلة عن الطرفين، يتبادر إلى أذهاننا التساؤل: ما هو الحق في الباب؟ إذن فعلينا أن نناقشها على سبيل الإيجاز بأسلوب علمي رصين، فنقول:

إن ما استدلل به المانعون عن التفسير الإشاري إنما يدلل على أن القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين، لا يؤخذ مفهوماً ومعناه إلا مما كان يتعارف ويتداول بين العرب من المعاني، فلا يجوز تفسير آية من آيات الله

(١) رواه البخاري: ٤٥٨٨، و الترمذي: ٣٢٨٥، وأحمد: ٢٩٦١ واللفظ للبخاري

(٢) الموافقات: ٢٢٨/٣

(٣) تفسير القرطبي: ٢٣٢/٢٠

(٤) ابن أبي شيبة: ٨٨/٧

تعالى على خلاف ما عليه العرب من المعنى الظاهر المتبادر إلى أذهانهم. وأما إذا فسرت الآية على وفق اللغة العربية وعلى قواعدها النحوية والبلاغية، إلا أنه أخذت من خلالها الإشارات اللطيفة مع إبقاء المعنى الظاهر، فلا دليل على منعه

وحذره فيما أوردوه من وجوه المنع .
 وأمّا الأدلة المُجيزَةُ التي استدَلَّ بها المُبيحون للتفسير الإشاري فهي إنّما تدلُّ على جواز أخذ الإشارات اللطيفة من خلال المعاني الظاهرة ؛ وعلى إباحة الاعتبار والاتِّعَاض بما فيها من المواعظ والعبر الباطنة ، مع الاحتفاظ بالمعاني الظاهرة المرادة، وليس فيها أيّ دليل على جواز التفسير الإشاري على الإطلاق .
 إذاً فإنّا قد نستطيع أن نجعل هذا الخلاف خلافاً لفظياً بأنّ نحمل كلام المانعين للتفسير الإشاري على أن مرادهم بالمنع: أن تُفسَّر الآيات على خلاف اللغة العربية وقواعدها النحوية والبلاغية ، ولا يكون له شاهدٌ من نصٍّ أو ظاهر يشهد لصحته ؛ ونحمل كلام المُجيزين على أن المراد بالجواز ما إذا لم يخرج عن اللغة العربية وقواعدها، ولا يذهب بالقرآن عن هدفه وغايته، ويشهد له شاهدٌ على صحّته .

فَيَبْدُو من هذا : أن الإشارات القُدسيّة واللطائف السُّبحانيّة التي تنكشف من سَجَف العبارات لأرباب السلوك و تَنْهَل من سحب الغيب على أصحاب القلوب ، إذا كانت موافقةً لمعاني النصوص الظاهرة ، ولم تخرج عن اللغة العربية، فلا ضير في قبولها ولا شك في جوازها عند الكل .
 ومن خلال ما أسلفنا من المناقشة ، يَبْدُو بوضوح أن التفسير الصوفي الإشاري ليس هو في الحقيقة تفسيراً ؛ بل إنما هو اعتبار وقياس . وإطلاق التفسير عليه تجوُّز وتوسُّع ؛ ثم يظهر من هذه المناقشة والمُذاكرة : أن التفسير الإشاري لجوازه شرطان : الأول: أن لا يخرج عن مقتضى الظاهر المقرّر في لسان العرب ، والثاني: أن يكون له ما يشهد لصحته من الشواهد . و سيأتي المناقشة في الشروط في أواخر المبحث .

وهذا الذي قلنا هو مختار الإمام ابن تيمية ، والإمام ابن الصلاح، والإمام الشاطبي، والإمام الزركشي، وغيرهم . وقد تقدّم كلامُ الشيخ ابن الصلاح فيما سبق ، وقال الزركشي: وأمّا كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير (١) .

كلام الشيخ ابن تيمية

وأمّا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، فإليك تلخيص كلامه ، فقال

رحمه الله في فتاواه :

”وجماع القول في ذلك أن هذا الباب نوعان: أحدهما: أن يكون المعنى المذكور باطلاً؛ لكونه مخالفاً لما عُلِمَ . فهذا هو في نفسه باطل. والثاني: ما كان في نفسه حقاً؛ لكن يستدلون عليه من القرآن والحديث بألفاظ لم يُردَّ بها ذلك ، فهو الذي يُسمُّونه ”إشارات“. أما النوع الأول فيوجد كثيراً في كلام القرامطة والفلاسفة المخالفين للمسلمين في أصول دينهم . وأما النوع الثاني فهو الذي يشتهه كثيراً على بعض الناس ؛ فإن المعنى يكون صحيحاً لدلالة الكتاب والسنة عليه، ولكن الشأن في كون اللفظ الذي يذكرونه دَلَّ عليه، وهذان قسمان: أحدهما: أن يُقالَ: إنَّ ذلك المعنى مراد باللفظ، فهذا افتراءٌ على الله. فمن قال المراد بقوله: ﴿أَنْ تَذَبْحُوا بَقْرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] هي النفس، وبقوله: ﴿إِذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ [طه: ٢٤] هو القلب، فقد كذب على الله إما مُتَعَمِّداً وإما مُخْطِئاً.

والثاني: أن يُجعلَ ذلك من باب الاعتبار والقياس ، لا من باب دلالة اللفظ ، فهذا من نوع القياس، فالذي تُسمِّيه الفقهاء قياساً هو الذي تُسمِّيه الصوفياء إشارةً . وهذا ينقسم إلى صحيح وباطل ، كأنقسام القياس إلى ذلك . فمن سمع قول الله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] وقال: ”إنه اللوح المحفوظ أو المصحف، فكما أن اللوح المحفوظ الذي كتب فيه حروف القرآن لا يَمَسُّهُ إِلَّا بدنٌ طاهرٌ، فمعاني القرآن لا يَدُوقُهَا إِلَّا القلوبُ الطاهرةُ، وهي قلوب المتقين“، كان هذا معنى صحيحاً واعتباراً صحيحاً .

(١) البرهان : ١٧١/٢

ولهذا يُروى هذا عن طائفة من السلف، وكذلك من قال: ”لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتاً فِيهِ كَلْبٌ وَلَا جَنْبٌ“ فاعتبر بذلك أن القلب لا يدخله حقائق الإيمان ، إذا كان فيه ما يُنَجِّسُهُ من الكبر والحسد ، فقد أصاب “(١) .

كلام الإمام الشاطبي

وقال الإمام الشاطبي في "الموافقات":

"وهو (أي التفسير الإشاري) منزلة قدم لمن لم يعرف مقاصد القوم، فإن الناس في أمثال هذه الأشياء بين قائلين: منهم من يصدق به و يأخذُه على ظاهره، ويعتقد أن ذلك هو مراد الله تعالى من كتابه، وإذا عارضه ما يتعلق في كتب التفسير على خلافه فربما كذب به أو أشكل عليه، ومنهم من يكذب به على الإطلاق و يرى أنه تقول و بهتان، مثل ما تقدم من تفسير الباطنية ومن حذا حذوهم. وكلا الطريقتين فيه ميل عن الإنصاف، ولا بُدَّ قبل الخوض في رفع الإشكال من تقديم أصل مُسَلَّمٍ يَتَبَيَّنُ به ما جاء من هذا القبيل. فنقول: الاعتبار القرآنية الواردة على القلوب الظاهرة للبصائر إذا صحت على كمال شروطها فهي على ضربين: أحدهما ما يكون أصل انفجاره من القرآن و يتبعه سائر الموجودات، فإن الاعتبار الصحيح في الجملة هو الذي يخرق نور البصيرة فيه حجب الأكوان من غير توقُّفٍ، فإن توقَّف فهو غير صحيح أو غير كامل حسبما يَبَيَّنُهُ أهل التحقيق بالسلوك. والثاني ما يكون أصل انفجاره من الموجودات جزئياً أو كلياً، و يتبعه الاعتبار في القرآن. فإن كان الأول فذلك الاعتبار صحيح، وهو معتبر في فهم باطن القرآن من غير إشكال؛ لأن فهم القرآن إنما يرد على القلوب على وفق ما نزل له القرآن، وهو الهداية التامة على ما يليق بكل واحد من المُكَلِّفِينَ، وبحسب التكليف وأحوالها لا بإطلاق.

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣ / ٢٤٠ - ٢٤٢

وإذا كان كذلك فالمشي على طريقها مشي على الصراط المستقيم؛ ولأن الاعتبار القرآني قلما يجدُّه إلا من كان أهله عملاً به على تقليد أو اجتهاد، فلا يخرجون عند الاعتبار فيه عن حدوده كما لم يخرجوا في العمل به والتخلُّق بأخلاقه عن حدوده؛ بل تنفتح لهم

أبواب الفهم فيه على توازي أحكامه، ويلزم من ذلك أن يكون مُعْتَدًّا به لجريانه على مجاريه . والشاهد على ذلك ما نُقِلَ من فهم السلف الصالح فيه؛ فإنَّه كلُّه جارٍ على ما تقتضي به العربية، وما تَدُلُّ عليه الأدلَّة الشرعية حُسْبَمَا تَبَيَّنَ قَبْلَ . وإن كان الثاني فالتوقُّف عن اعتباره في فهم باطن القرآن لازم، وأخذُه على إطلاقه فيه مُمتنع؛ لأنه بخلاف الأوَّل، فلا يصح إطلاق القول باعتباره في فهم القرآن^(١).

الفرق بين تفسير الصوفية والباطنية

ومن خلال هذا الكلام يَدُوُّ لك الفرق بين تفسير الصوفية وبين تفسير الباطنية والقرامطة، فإن الأولين لا يَمْنَعُونَ إرادة المعنى الظاهر؛ بل يَحْضِنُونَ عليه، ويقولُونَ به ويعملون حسب مفاده و منشأه؛ بينما الآخرون يَمْنَعُونَ المعنى الظاهر ويُنْكِرُونَ أن يكون المعنى الظاهر هو مراد الله تعالى بكلامه الشريف، ويَتَصَرَّفُونَ في معاني القرآن كما يُجِبُّون وعلى أى وجه يَشْتَهُون؛ بل عندهم أنَّ كل فقرة من فقرات القرآن لها تأويلٌ يجري في كلِّ آن وعلى أهل كل زمان، فمعاني القرآن عندهم متجددة، حسب تجدد الأزمنة، وما يكون فيها من حوادث؛ بل وساع لهم ما هو أكثر من ذلك، فقالوا: إن الآية الواحدة لها تأويلات كثيرة مُخْتَلِفَةٌ مُتَنَاقِضَةٌ، وقالوا: إن الآية الواحدة يجوز أن يكون أولها في شيء وآخرها في شيء آخر^(٢).

قال العلامة التفتازاني

”وهم الملاحدة، و سُمُّوا الباطنية لادِّعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها؛ بل لها معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية“^(٣).

(١) الموافقات: ٢٤٣/٣

(٢) انظر التفسير والمفسرون: ٣٣/٢

(٣) شرح العقائد النسفية: ١٦٦

وها أنا أذكر أمثلة من كلام الباطنية في التفسير تنبيهاً على بُطْلانِهِ وخطئِهِ:

❁ فمن أمثلته ما حُكِيَ أنَّه ادَّعى رجلٌ منهم مُسمًى بـ ”بَيَّانُ بن سَمْعَانَ“ أنه هو المراد بقوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَّانٌ لِلنَّاسِ﴾ [ال عمران: ١٣٨]

❁ ومثله في الفحش ما حُكِيَ أنَّه ادَّعى من يُسمًى بـ ”الكِسْف“ أنه المراد

بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا﴾ [الطور: ٤٤] وُحِكِي أَنَّ عبيد الله الشيعي المُسمَّى بـ "المهدي" حين مَلَكَ أفریقیة واستولى عليها كان له صاحبان من كتامة ينتصر بهما على أمره، وكان أحدهما يُسمَّى بـ "نصر الله" والآخر بـ "الفتح"، فكان يقول لهما: أَنْتُمَا اللَّذَانِ ذَكَرْكُمَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، فقال: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] (١).

وكذا مِنْ فضائهم ما قالوا: إِنَّ الوضوءَ عبارةٌ عن موالات الإمام، والتميم هو الأخذ من مأذون عند غيبة الإمام الذي هو الحجة، والصلاة عبارة عن الناطق الذي هو الرسول، والغسل هو تجديد العهد، والزكاة عبارة عن تزكية النفس، إلى غير ذلك من الهفوات (٢).

ومن أمثلته ما قال الكذاب الفنجابي غلام أحمد القادياني المتنبّي في قوله تعالى: ﴿مُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] إن المراد بأحمد الذي وقع فيه هو نفسه (٣).

ومن ذلك ما قال الكذاب في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا الْخ﴾ [الفتح: ٢٩]: سُمِّيَتْ فِي هذا الوحي الإلهي باسم محمد (٤).

فمن هذه الأمثلة يَبْدُو واضحاً: أن الباطنية لا يعتقدون ما هو يظهر بآيات القرآن من معانيه؛ بل يُنْكِرُونَهُ وَيَدْعُونُ ما هو غير ظاهر، بل هو خلاف ما هو المراد بالقرآن الكريم، وما فسّر به الرسول الكريم ﷺ الذي هو أدري بمعانيه من كل أحد من الناس.

كلام الشيخ الإمام أشرف علي التهانوي:
وهنا كلام للشيخ الإمام حكيم الأمة أشرف علي التهانوي في الفرق بين

(١) ذَكَرَ هذه الأمثلة الشاطبي في الموافقات: ٣٣/٣-٢٣٤

(٢) انظر: التفسير والمفسرون: ٢٤١/٢

(٣) اعجاز احمدى: ٧

(٤) اشتها: ايك غلطى كا ازاله

تفاسير الصوفية وبين تفاسير الباطنية، وهو كلام حسن لطيف، وهذا ما لَخَّصْنَاهُ وَعَرَبْنَاهُ مِنْ كَلَامِهِ الشَّرِيفِ، قال:

”وما قال الصوفية في تفسير القرآن ليس هو في الحقيقة من التفسير في

شيء؛ بل ذكروه على سبيل التنظير والتمثيل، فمثلاً قالوا في قوله تعالى ﴿إِذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ، إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ [طه: ٢٤] أي اذهب يا روح إلى النفس فجاهدها، فإنها قد طغت. ففهم الجاهلون أنه تفسيرٌ منهم للقرآن، وأنكروا أن يكون في القرآن قصة موسى وفرعون، وقالوا: إن المراد بموسى هو الروح، و بفرعون النفس. وهذا جهلٌ محضٌ، ومن ينسب هذا إلى الصوفية فهو كذاب؛ فإنه ليس المراد عندهم بموسى الروح، ولا بفرعون النفس؛ بل المراد بهما شخصية موسى عليه السلام وذات فرعون عليه اللعنة، وهو مدلوله الظاهري. ولولم يكن المدلول الظاهر مراداً بالآيات القرآنية، فلا يثبت بها صلاة ولا حج ولا زكاة ولا ولا ولا.

وهذا عين ما قاله الملحدون. وأما الصوفية فهم ليسوا بملحدين، بل هم بريئون من ذلك. وأما الآخرون المعاندون للصوفية فحكموا عليهم بالإلحاد والزندقة، وقالوا: إن الصوفية حرفوا القرآن، وفسروه برأيهم. هؤلاء أيضاً على الخطأ؛ لأن الصوفية لا يفسرون القرآن برأيهم، وإنما يحضون على الاعتبار به؛ لأن القرآن نفسه يحض عليه كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١] قال الصوفية: إذا بلغتم مثلاً إلى قصة موسى وفرعون، فاعتبروا بها بأن في باطنكم شيئاً يشبه موسى وهو الروح، وشيئاً يشبه فرعون وهو النفس، فذكروا النفس بالآيات الإلهية لتكون على خوف من ربها وترك معاصيه. وهذا علم الاعتبار، وليس هو من علم الاستدلال، لأن الاستدلال يتكوّن من المفهوم اللغوي وطريقه وأساليبه التي بينها علماء المعاني والأصول؛ وأما الاعتبار فيتكوّن من التشبيه والإشارة. على هذا فمن يحكم على الصوفية بالإلحاد والزندقة لاعتبارهم بالقرآن فهو أيضاً على الخطأ“ (١).

(١) البدائع: ٢٣٧-٢٤٨، لمولانا المجدد التهانوي

شروط التفسير الإشاري

وأخيراً نذكر شروطاً لجواز التفسير الإشاري الصوفي، وإن مرّ بك طرف

منها فيما سبق إلا أنا نريد أن نذكرها بالتفصيل :

يقول الإمام الشاطبي^١: ”يُشْتَرَطُ فِيهِ شَرْطَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَصَحَّ عَلَى مَقْتَضَى الظاهر المقرَّر في لسان العرب و يجري على المقاصد العربية، والثاني: أن يكون له شاهدٌ نصّاً أو ظاهراً في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض. فأما الأول فظاهر من قاعدة كون القرآن عربياً، فإنه لو كان له فهم لا يقتضيه كلام العرب لم يُوصَفْ بكونه عربياً بإطلاق، ولأنه مفهوم يلصق بالقرآن ليس في ألفاظه ولا في معانيه ما يدلُّ عليه. وما كان كذلك فلا يصح أن يُنسَبَ إليه أصلاً؛ إذ ليستْ نسبته إليه على أنه مدلوله أولى من نسبة ضده إليه ولا مرجح يدل على أحدهما، فإثبات أحدهما تحكُّمٌ و تَقَوُّلٌ على القرآن ظاهرٌ. وعند ذلك يدخل قائله تحت إثم من قال في كتاب الله بغير علم. والأدلة المذكورة في أن القرآن عربي جارية هنا. وأما الثاني فلأنه إن لم يكن له شاهد في محل آخر أو كان له مُعَارِضٌ صار من جملة الدعاوي التي تدعى على القرآن، والدعوى المُجرَّدة غير مقبولة باتفاق العلماء“ (١).

وقال الإمام ابن القيم:

”تفسير الناس يدور على ثلاثة أصول: تفسيرٌ على اللفظ، وهو الذي ينحو إليه المتأخرون، وتفسيرٌ على المعنى، وهو الذي يذكره السلف، وتفسيرٌ على الإشارة، وهو الذي ينحو إليه كثيرٌ من الصوفية وغيرهم، وهذا لا بأس به بأربعة شروط: ١- ألا يُناقِضَ معنى الآية. ٢- أن يكون معنى صحيحاً في نفسه. ٣- أن يكون في اللفظ إشعاراً به. ٤- وأن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباط وتلازم. فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استنباطاً حسناً“ (٢).

(١) الموافقات: ٣/ ٢٣٥ - ٢٣٦

(٢) التبيان في أقسام القرآن: ٥٠/١

وقال الشيخ الزرقاني في ”مناهل العرفان“ :

”إن التفسير الإشاري لا يكون مقبُولاً إلا بشرُوطٍ خمسة، وهي :

١ - ألا يَتَنَافِي وما يَظْهَرُ من معنى النظم الكريم .

٢ - ألا يُدَّعى أَنَّهُ المراد وحده دون الظاهر .

٣ - ألا يكون تأويلاً بعيداً سخيلاً .

٤ - ألا يكون له مُعَارِضٌ شرعي أو عقلي .

٥ - أن يكون له شاهدٌ شرعي يُؤَيِّدُهُ .

ثم قال: كذلك اشترطوا، بيد أن هذه الشروط مُتداخِلَةٌ، فيمكن الاستغناء بالأوّل عن الثالث، وبالخامس عن الرابع. ويَحْسُنُ ملاحظة شرطين بدلَهُما: أحدهما بيان المعنى الموضوع له اللفظ الكريم أوّلاً، ثانيهما: ألا يكون من وراء هذا التفسير الإشاري تشويش على المفسّر له ^(١).

الْمآخِذُ الَّتِي لَا عِبْرَةَ لَهَا فِي التَّفْسِيرِ

وبعد ذلك نرى من الواجب في ختام هذا المبحث أن نُلْقِيَ أضواءً على ما لا عبرة لها في التفسير من المآخذ، فإنّ هذا المبحث لا يتم بدونها. ففي ما يلي من السطور بيان موجزٌ لذلك؛ ولكن بحيث يُروى العليل، ويَشْفِي العليل.

الأوّل: الأخبار الإسرائيلية

معنى الإسرائيليات

مِنَ الْمآخِذِ وَالْمَصَادِرِ الَّتِي لَا اعْتِدَادَ بِهَا فِي التَّفْسِيرِ هِيَ "الإسرائيليات"، والمراد بها ما هو منقول عن بني إسرائيل من اليهود والنصارى؛ سواء كان من كُتُبِهِمُ الْقَدِيمَةِ، أو من المعروف لديهم أو من ثقافتهم الدينية. وكلمة "إسرائيليات" وإن كانت تدلُّ بظاهرها على اللون اليهودي وما كان من ثقافتهم الدينية، إلا أنه يُرَادُ بها ما هو أَوْسَعُ من ذلك و أَشْمَلُ، فتشمل كلمة "الإسرائيليات" الثقافة اليهودية والثقافة النصرانية كِلتاهما على سبيل التغليب.

(١) مناهل العرفان: ٦٨ / ٢ - ٦٩

كيف دخلت الإسرائيليات في الإسلاميات

وقبل الخوض في صُلب الموضوع، نَوَدُّ أَنْ نُلْقِيَ بعضَ الأضواء على

كيفية دخول الإسرائيليات، في المجتمع الإسلامي، وفي التفاسير خاصة . فنقول: لا يخفى أنه لما اتسعت دائرة الإسلام اتساعاً واسعاً، وانتشر الإسلام في أوساط الناس انتشاراً عظيماً، وكان ممن دخل فيه عدد كبير من اليهود والنصارى، فوجد بعض منهم أمامه مجالاً لنفث خرافاتهم القديمة، وإفشاء رواياتهم المألوفة لديهم من بدء الخليقة، والنبوات الأولى، وأحوال السعداء، والأشقياء، وغير ذلك، ووقع الأغرار من المسلمين في هذه الحبال، فأخذوا ينقلونها حتى في صدد التفسير . فهذا هو مبدأ دخول الإسرائيليات فيما بين المسلمين وفي التفاسير .

أما عصر الصحابة فقد اشتهرت فيه الإسرائيليات لعاملين:

الأول: ما أشار إليه ابن خلدون في "مقدمته": إن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية، وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات، و بدء الخليقة، وأسرار الوجود؛ فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدون منهم^(١).

والثاني: أن الصحابة ربما إذا كانوا يمرُّون على آية أو آيات من القرآن الكريم تشتمل على قصة من قصص الأمم، وأنبيائهم، أو فرد من أفرادهم، يجدون من أنفسهم ميلاً إلى أن يسأل عن بعض ما طواه القرآن الكريم منها ولم يتعرض له؛ ولكن لا يجدون إلى ذلك سبيلاً إلا أن يسأل عنه مُسَلِّمَة أهل الكتاب، الذين دخلوا في الإسلام . فكانوا يسألونهم عن بعض ما أُجْمِلَ أو اختُصِرَ من القصص في القرآن، وكان مُسَلِّمَة أهل الكتاب يُجيبون عن ذلك بما بدا لهم، بيد أن الصحابة إنَّما كانوا يسألون عن أشياء لا تعدُّو أن تكون توضيحاً للقصة، و بياناً لما أُجْمِلَ أو تفصيلاً لما اختُصِرَ في القرآن .

وأما عصر التابعين فقد شاعت الإسرائيليات فيه شيوعاً كثيراً، وذلك لكثرة دخول أهل الكتاب في الإسلام في جانب، وكان فيهم من له هواية عميقة

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤٣٩

إلى نفث رواياتهم القديمة وبت ما أثرهم الطريفة، وكثرة ميلان النفوس لسماع الأعاجيب من الروايات في جانب آخر. فظهرت الإسرائيليات في المجتمع

الإسلامى ؛ حتى تَسَرَّبَتْ في التفاسير . وممَّن اشتهر في ذلك العصر بنقل الإسرائيليات كعُبُ الأَحبار، ومقاتل بن سليمان، ووهب بن منبه ، وغيرهم .
ثم جاء بعد ذلك عصرُ أتباع التابعين ، وكَثُرَ الشغفُ بالإسرائيليات، وأُفْرِطَ في الأخذ منها إلى درجةٍ صارتُ لنا لُغْزاً لا يمكن أن يُعَقَّلَ، ومُعَمَّى لا يَكَادُ يَنْحَلُّ . وفي هذا العصر نرى الإسرائيليات تأخذُ مكانةً رفيعةً في قلوب الناس، وصارت لها منزلةٌ مرموقةٌ في التفاسير .

ثم جاء بعده عصرٌ له أهميةٌ كبيرةٌ من ناحية ما كان فيه من كثرة تدوين العلوم الإسلامية وترتيبها وتهذيبها ؛ لأنه فيه دُوِنَتْ كُتُبٌ كثيرةٌ في التفاسير، والأحاديث، والسيرة، والتواريخ، والمغازي، وغير ذلك؛ ولكن المُحْزَنُ أنه هو العصر الذي التبس فيه الصحيح بالسقيم، واختلط الحابل بالنابل، وأخذت الإسرائيليات مكانَ الإسلاميات ؛ ودُكِرَتْ في التفاسير وغيرها في ضمن أقاصيص الأنبياء، وأحوال الأمم السالفة، و بدء الخلق، وغير ذلك . وهذا ممَّا يَتَنَدَّى له الجَبِينُ خجلاً، وممَّا لا يَتَّفِقُ مع الحقائق العلمية قطعاً . ومع ذلك كله فما زاد الطين بلةً أنَّ هذا كله كان على وجهٍ يُمكنُ أن يظنَّ الناظرُ في تلك الكتب: أن كل ما فيها صحيحٌ حقٌّ، والحالُ ما ترى . ومعلوم أنه يكون حصادُ هذا كله طيناً لا قمحاً، وحسكاً لا تمرّاً، ولولا جهودُ المُحَقِّقين من علماء التفسير والحديث في سبيل إحقاق الحق، وإبطال الباطل لانطمستُ المعالم .

أثر الإسرائيليات في التفسير

قال الشيخ محمد حسين الذهبي:

”ولقد كان لهذه الإسرائيليات التي أخذها المفسرون عن أهل الكتاب، وشرحوا بها كتابَ الله تعالى أثرٌ سيئٌ في التفسير، وذلك لأن الأمر لم يقفْ على ما كان عليه الصحابة ؛ بل زادوا على ذلك، فرَوَوْا كلَّ ما قيل لهم إن صدقاً وإن كذباً ؛ بل ودخل هذا النوعُ من التفسير كثيرٌ من القصص الخيالية المخترعة ، مما يجعل الناظر في كتب التفسير التي هذا شأنها يكاد لا يقبل شيئاً مما جاء

فيها، لاعتقاده أن الكلّ من وادٍ واحدٍ، وفي الحق أن المكثرين من هذه الإسرائيليات، وَضَعُوا الشوكَ في طريق المشتغلين بالتفسير (١).

حكم الأخبار الإسرائيلية

وبعد هذا الاستعراض التاريخي نريد أن نجلب انتباه القارئ إلى سؤال مهمّ، وهو: ما هو حكم الأخبار الإسرائيلية؟

وقبل أن نعالج السؤال المطروح؛ يُناسِبُ لنا أن نذكر من الأحاديث ما جاء في هذا الخصوص، ونُلقي عليها نظرةً عابرةً تكشف ما فيها من الغموض. ففي خصوص الأخبار الإسرائيلية جاءت عدّة من الأحاديث:

١- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال، قال: النبي ﷺ: **بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** (٢).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **﴿ لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ إِنْ خَبَرُوا ﴾** (٣).

٣- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه عليه فغضب، فقال: **أُمْتَهُوْكُمْ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَابِ؟** والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقيةً، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق، فتكذبوا به، أو يباطل فتصدّقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حيّاً ما وسعته إلا أن يتبعني (٤). قال الهيثمي في مجمع الزوائد: وفيه مجالد بن سعيد، ضعفه أحمد ويحيى وغيرهما (٥).

فهذه ثلاثة أحاديث تتعلّق بالأخبار الإسرائيلية، وبظاهرها تتصادم بعضها بعضاً، فالحديث الأوّل يُجيز لنا التحديث بالأخبار الإسرائيلية، بينما الحديث

(١) التفسير والمفسرون: ١٧٨/١-١٧٩

(٢) رواه البخاري: ٣٢٠٢، والترمذي: ٢٥٩٣، وأحمد: ٦١٩٨، والدارمي: ٥٤١

(٣) رواه البخاري: ٤١٢٥

(٤) أحمد: ١٥١٩٥، وابن أبي شيبة: ٣١٢/٥

(٥) مجمع الزوائد: ١٧٤/١

الثالث ينهي عن ذلك، وأما الحديث الثاني فلا يُجيز ولا ينهي، ولكن إذا حاولنا فهم هذه الأحاديث في ضوء ما أفادته الأئمة الشارحون للحديث نجد أنه لم يكن

هناك أيّ تصادمٍ وتعارضٍ بين هذه الأحاديث:

فأقول: إنّ الحديث الأول من هذه الأحاديث إنما يُجيزُ لنا التحدُّث عن بني إسرائيل بما يُعلمُ صدِّقُه، أو ما لا يُعلمُ كَذِبُه؛ لأن من البدهي أن النبي ﷺ لا يُجيزُ التحدُّث بالكذب، وهذا المعنى لا يصادم مع الحديث الثاني لأنَّ حاصله: لا تُصدِّقُوا أهلَ الكتاب ولا تُكذِّبُوهم فيما لا تعلمون صدِّقُه ولا كَذِبُه؛ بل يكون محتملاً للأمرين، كما يقول الإمام العسقلاني ما نصه:

”وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي ﷺ لا يُجيزُ التحدُّث بالكذب، فالمعنى: حدِّثُوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كَذِبَه، وأمَّا ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدُّث به عنهم، وهو نظير قوله ”إذا حدَّثَكُم أهلُ الكتاب فلا تُصدِّقُوهم ولا تُكذِّبُوهم“ ولم يرد الإذن ولا المنع من التحدُّث بما يقطع صدِّقُه“ (١).

وقال هو والإمام القسطلاني في شرح قوله ﷺ: ”لا تُصدِّقُوا أهلَ الكتاب ولا تُكذِّبُوهم“ ما نصهما:

”لا تُصدِّقُوا أهلَ الكتاب ولا تُكذِّبُوهم“ أي إذا كان ما يُخبرُونكُم به مُحتملاً لئلا يكون في نفس الأمر صدقاً فتُكذِّبُوهم، أو كذباً فتُصدِّقُوهم، فتَقَعُوا في الحرج (٢).
وزاد ابن حجر العسقلاني بعد ذلك:

”ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه، نَبَّه على ذلك الشافعي رحمه الله (٣).

وأمَّا الحديث الثالث الذي فيه النهي عن التحدُّث عن بني إسرائيل، فَيُحْمَلُ على ابتداء الإسلام حين لم تكن استقرتْ الأحكام الشرعية، والقواعد الدينية، والسُّرْفُ في هذا النهي الحِفاظُ على الشريعة الإسلامية عن الالتباس والاشتباه، فلما استقرتْ الأحكام، والشرائع، أجاز لنا ذلك.

(١) فتح الباري: ٤٩٩/٦

(٢) فتح الباري: ١٧٠/٨، وإرشاد الساري: ٢٥/١٠

(٣) فتح الباري: ١٧٠/٨

قال الحافظ العسقلاني والعلامة القسطلاني في شرح قوله ﷺ: ”حدِّثُوا

عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ“ ما نصهما:

” لا ضيق عليكم في الحديث عنهم ؛ لأنه كان عليه الصلاة والسلام زجرهم عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم قبل استقرار الأحكام الدينية والقواعد الإسلامية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور أذن لهم (١).
فَبَعْدَ مَا فَهَمْنَا هذه الأحاديث الثلاثة - في ضوء الشروح التي وَضَعَهَا الأئمة الشَّارِحُونَ على هذه الأحاديث - يَبْدُو لنا في وضوح تام أنه لا تَعَارُض بين هذه الأحاديث التي بين أيدينا .

فالآن نحن نستطيع الإجابة على السؤال الذي تَمَثَّلَ بين أيدينا ، وهو: ما هو حكم الأحاديث الإسرائيلية ؟ بأنْ نَقُولَ: إن الإسرائيليات ليست كُلُّهَا على منوال واحد؛ بل هي على أنواع ، وباعتبار أنواعها تأخذ حُكْمَهَا :
النوع الأول: ما يُوَافِقُ شَرْعَنَا وَيُعَلِّمُ صِدْقَهُ ببيان القرآن والسُّنَّة . وهذا القسم لا كلام في جواز الأخذ به والتحدُّث به، إلَّا أنه لا حاجة لنا إليه .
النوع الثاني: ما يُصَادِمُ شَرْعَنَا بأنْ يُنَاقِضَ ما عُرِفَ في الشرع الإسلامي، أو يُعَلِّمَ كذبه ببيان القرآن والسُّنَّة ، أو بالعقل العام . وهذا القسم لا يجوز الأخذ به، ولا التحدُّث به ، ولا حكايته .

النوع الثالث : ما لا يُخَالِفُ شَرْعَنَا ولا يُوَافِقُهُ ؛ بل هو مسكوتٌ عنه . وهذا النوع حكمه التوقُّفُ فيه، فلا نُصَدِّقُ به ، ولا نُكْذِّبُهُ ، و تجوز حكايته (٢).

وعلى كل فلا نحتاج إلى الإسرائيليات للتفسير أو غيره كما يظنُّ بعض الناس، وهو ظنُّ خاطئ؛ فإن غاية ما يثبت بالأحاديث وكلام الأئمة، هو جواز الأخذ بالإسرائيليات، وجواز التحدُّث بها فقط، لا الوجوب. ثم هذا الجواز مشروط بشروط كما قد ذكرنا، فكيف يصحُّ أن يُقَالَ: إنا نحتاج إلى الإسرائيليات للتفسير ؟

ملاحظات حول الإسرائيليات

فإذا لَاحَ لنا حُكْمُ الأخبار الإسرائيلية ، فهذه ملاحظات عديدة ، يجب

(١) إرشاد الساري: ١٧/ ٤١٤، وفتح الباري: ٦/ ٤٩٩

(٢) فتاوى ابن تيمية: ١٣/ ٣٦٦، والتفسير والمفسرون: ١٧٩/ ١

على المفسر اعتبارها:

١- على المفسر أن ينتبه ويلتزم اليقظة لتحقيق ما وافق شرعنا، وما يصادمه من الأخبار الإسرائيلية؛ حتى يستطيع أن يستخلص من حُرمة الإسرائيليات ما يُلائم روح القرآن والإسلام، فيقبل ما هو موافق له، ويجنب عما يخالفه في التفسير. وأما ما هو مسكوت عنه في شرعنا فهذا القسم غالبه مما ليس فيه فائدة تتعلق بها أمر ديننا، ولا فيه طائفة يُحتاج إليها في التفسير، نعم تجوز حكايته، كما يقول الإمام ابن تيمية:

”وهذا القسم (أي المسكوت عنه) غالبه مما ليس فيه فائدة تعود إلى أمر ديني؛ ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا اختلافاً كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلافٌ بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعصا موسى من أي الشجرة كانت، وأسماء الطيور التي أحيها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به قتيلاً من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، ولا فائدة في تعيينه تعود على المُكَلِّفين في دنياهم أو دينهم؛ ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز (١).

٢- إن من أسلم الطريق وأحكمه لمن يفسر القرآن الكريم أن لا يدخل في التفسير من هذه الإسرائيليات شيئاً، وأن يُعرض عنها كل الإعراض؛ فإن الغالب منها ما لا طائل تحته، فالخير في الإمساك عما لا طائل تحته. وأما إذا كان فيها فائدة تُناسبُ المقام فلا بُدَّ أن يقتصر على ما يلائمُ المقام على ما يُقال: إن الضروري يتقدّر بقدر الضرورة، فلا يعدو إلى ماعده.

٣- ومما يجب على المفسر أن لا يرتكب النقل عن أهل الكتاب إذا وقع في السنة بياناً لمُجْمَل القرآن. فمثلاً وجدنا لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: ٣٤] بياناً في السنة بأن سليمان عليه السلام قال: لأطوفنَّ الليلة على سبعين (وفي رواية: تسعين) امرأة تأتي كل واحدة

(١) فتاوى ابن تيمية: ٣٦٧/١٣

بفارسٍ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَقُلْ "إِنْ شَاءَ اللَّهُ" فَطَافَ عَلَيْهِنَ، فَلَمْ تَحْمَلْ إِلَّا امْرَأَةً، وَجَاءَتْ بِشَقِّ رَجُلٍ (١).

فلا نرتكب تفسيره بقصة الجنّي المارد، وقد أخرج هذه القصة النسائي، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والسيوطي، بسند قوي عن ابن عباس، ولكن قال أبو حيّان وغيره: إن هذه المقالة من أوضاع اليهود، وزنادقة السوفسطائية، ولا ينبغي لعاقل أن يعتقد صحّة ما فيها (٢).

٤ - ومما ينبغي للمفسّر اعتباره: أن بعض المفسرين يذكرون الإسرائيليات تحت آيات من القرآن، ويحاولون تفسيرها على ضوء الإسرائيليات، فيربطون بين هذه الآيات وتلك الإسرائيليات، بينما لا تكون أي حاجة إلى ارتكاب ذلك؛ لأن المقام لا يقتضيه. فالحيطّة في مثل هذه المواضع أن لا يرتكب تفسير الآيات الكريّمات على ضوء الإسرائيليات. ومثاله ما نقله المفسّرون من قصة الزهرة وهاروت وماروت، تحت قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ١٠٢] فهذه القصة لا يتوقف عليها تفسير هذه الآية، ولذا قال حكيم الأمة الشيخ الجليل أشرف علي التهانوي ما تعريه:

"وقد اشتهرت في تفسير هذه الآيات قصة الزهرة، ولم تثبت بسند معتبر. فمن رآها مخالفة للقواعد الشرعية ردّها، ومن لم يرّها مخالفة للقواعد الشرعية لم يرّدّها. ونحن الآن لسنا بصدد تحقيق كونها صحيحة أو ضعيفة؛ إلا أنه من المعلوم أنّ هذه الآيات لا يتوقف تفسيرها على هذه القصة (٣).

فالحاصل أنّ الأخبار الإسرائيلية ليست من ضرورة المفسّر، ولا هي من المآخذ للتفسير. وإنّما هي - على الحد الأقصى - من المناسبات له فحسب، إن لم تكن متصادمة ومخالفة للشريعة الإسلامية وقواعدها الرصينة.

(١) رواه البخاري: ٦١٤٨، مسلم: ٣١٢٦، النسائي: ٣٧٧١، أحمد: ٧٣٩٠

(٢) انظر روح المعاني: ١٩٩/٢٣

(٣) تفسير بيان القرآن

الثاني: مجرد العقل والرأى

لا يعزُبَنَّ عن بالكم أن العقل نعمة عظيمة من نعماء الله ﷻ، أُعْطِيَهَا الإنسان؛ لكي يستخدمه لفهم الحقائق الكونية، والمعارف الدينية، والأحكام الشرعية. وبهذا العقل تحصل للإنسان معرفة ربه ﷻ، وبه يمتاز من بين سائر مشاركاته في جنسه من الحيوانات؛ إلا أنه من المعلوم قطعاً أنه ليست العقول كلها في درجة واحدة؛ بل يختلف بين أكمل وكامل، وناقص وأنقص. ولذا لا يصح لكل إنسان أن يستخدم عقله في جميع مجالاته ودوائره. فليس الجاهل كالعالم، وليس العامي كالمحامي، والمهندس، والطبيب. فالمحامي مثلاً له حق تفسير القانون الدولي، ويكون تفسيره حجةً، بينما العامي ليس له ذلك، ولا يكون قوله فيه حجةً، وكذا المهندس لرأيه اعتباراً في الهندسة، ولا يكون لغيره اعتبار في هذا الباب، وهكذا دواليك.

وبعد ملاحظة هذا نستطيع القول بأنه لا يجوز لكل إنسان أن يخوض في تفسير القرآن الكريم بمحض عقله و بمجرد رأيه، لذا نرى العلماء أفتوا بعدم جواز التفسير بالرأى والاجتهاد، وشددوا فيه.

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن كثير يقولان: "أما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام" (١).

ويقول الشيخ الزركشي والعلامة السيوطي: "ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل" (٢).

فعلِمَ من هذا كله أن مجرد العقل والرأى لا يكفي لتفسير القرآن الكريم، وهو الذي يُقال له "التفسير بالرأى".

معنى التفسير بالرأى

ولكن بقي علينا أن نَعْلَمَ: ما هو معنى التفسير بالرأى حين نقول: لا يجوز

(١) فتاوى ابن تيمية: ٣٥٧/١٣، وتفسير ابن كثير: ٦/١

(٢) البرهان: ١٦٢/٢، والإتقان: ٢٢٩/٢

التفسير بالرأي ؟

وإياك أن تفهم منه أنّ علم التفسير لا مدخل فيه للرأي والاجتهاد، وأن فهم القرآن يتوقف على النقل عن النبي ﷺ وأصحابه فقط ؛ لأن هذا الظن ليس بصواب، فإن العلماء صرّحوا بأن التفسير على وجوه:

❁ ما تعرفه العرب من كلامهم .

❁ ما لا يعذر أحد بجهالته .

❁ ما تعرفه العلماء.

❁ ما لا يعلمه إلا الله تعالى .

وقد جاء هذا عن ابن عباس رضي الله عنه كما تقدّم منّا فيما سبق ، ومعنى : ” ما تعرفه العلماء “ أي باستنباطهم واجتهادهم اعتماداً على الشواهد والدلائل من كلام العرب، وأصول الشرع .

فإذا أفادنا هذا أن ما يعرفه العلماء من اجتهادهم وآرائهم هو أيضاً وجه من وجوه التفسير، لانستطيع القول بأن التفسير لا مسأغ فيه للاجتهاد ، ولا مدخل فيه للرأي، وأنه يتوقف على النقل فقط .

لذا نرى عليّنا من الواجب أن نحقق معنى ” التفسير بالرأي “ على ضوء ما أفاده العلماء في هذا الباب . فحاصل ما قالوا في هذا المقام: إن الرأي رأيان ، أحدهما: رأي مجرد، وعقل محض ، لا استناد له إلى أي دليل ؛ بل هو من قبيل الخرص والتخمين، والثاني: رأي مُستند إلى دليل من الأدلة من الكتاب، أو السنة، أو أقوال الصحابة، أو من لغة العرب، أو من أساليب كلامهم، وأشبه ذلك مما ذكرناها فيما مضى . فالتفسير بالرأي إن لم يكن مُستنداً إلى دليل من الأدلة فهو التفسير بالرأي، وهو الممنوع المذموم، وأما إذا كان مستنداً إلى دليل، وماخوذاً من قوانين اللغة العربية، وأساليب الكلام العربي، ومن أصول الدين والشريعة، فلا يدخل في التفسير بالرأي . فالذي يفسر القرآن فيرجع إلى تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة، وفي معرفة ناسخه ومنسوخه، وسبب نزوله ، وما يحتاج فيه إلى بيانه ، إلى أخبار وآثار الصحابة الذين شاهدوا الوحي والتنزيل، لا يدخل في النهي .

ومن هذا القبيل ورد كثيرٌ من التفاسير عن جمع من التابعين ومن بعدهم، كمجاهد، و قتادة، وابن زيد، وغيرهم، كما يظهر لمن ينظر في التفاسير، فما ثبت عنهم من التفسير بأرائهم واجتهادهم، فيُحْمَلُ على هذا القسم المحمود، لا الممنوع المذموم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكر الآثار التي تدل على تَحَرُّج السلف الصالح عن التفسير بالرأي، ما نصه:

”فهذه الآثار الصحيحة و ما شاكلها عن أئمة السلف محمولةٌ على تحرّجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغةً و شرعاً فلا حرج عليه، ولهذا رُوِيَ عن هؤلاء وغيرهم أقوالٌ في التفسير، ولا منافاةٌ لأنهم تكلموا فيما عَلِمُوهُ، و سَكَنُوا عَمَّا جَهِلُوهُ، وهذا هو واجب على كل أحد^(١).

فحصل لنا من خلال هذا البحث: أن التفسير بالرأي الذي ذمّه الشرع هو ما لا يساعده قوانين اللغة وأصول الشرع، ولذا نرى العلماء - كما في الإتيان وكشف الظنون - قالوا: التفسير بالرأي أحد هذه الوجوه الخمسة:

- ١ - التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير .
- ٢ - تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى .
- ٣ - التفسير المقرر للمذهب الفاسد بأن جعل المذهب أصلاً والتفسير تابعاً، فيرد إليه بأي طريق أمكن وإن كان ضعيفاً.
- ٤ - التفسير بأن مراد الله تعالى كذا على القطع من غير دليل.
- ٥ - التفسير بالاستحسان والهوى^(٢).

وهذه الوجوه الخمسة يمكن لنا أن نلخصها في كلمتين: الجهالة والضلالة، فالتفسير بالرأي ما مبناه على الجهالة والضلالة، وأما ما مبناه على العلم والدين فليس يدخل في التفسير بالرأي.

الكلام على أحاديث تتعلق بالتفسير بالرأي

ثم من الملائم لهذا المقام أن نتناول الأحاديث التي تتعلق بالتفسير بالرأي

(١) فتاوى ابن تيمية: ٣٧٤/١٣

(٢) انظر: كشف الظنون: ٤٣٤/١، و الإتيان: ٢٣٤/٢

بالشرح عليها . فأقول: جاء في التفسير بالرأي ثلاثة أحاديث :
الحديث الأول: ما رُوِيَ عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: ﴿ من قال في القرآن بغير علمٍ
فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ﴾ (١)

الحديث الثاني: عن ابن عباس أيضاً عن النبي ﷺ قال: ﴿ اتقوا الحديث عني
إلا ما عَلِمْتُمْ ، فمن كذب علي متعمداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ، ومن قال في
القرآن برأيه فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ﴾ (٢)

هذان الحديثان قد حَسَّنَهُمَا الإمام الترمذي في سننه ، وفي إسنادهما
عبد الأعلى بن عامر الكوفي ، ضَعَّفَهُ الجمهورُ من المحدثين ، منهم أحمد بن
حنبل ، وابن مهدي ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وابن معين ، وابن سعد ،
وغيرهم ، وتركه ابن مهدي ، والقطان ، ومع ذلك حَسَّنَ له الترمذي ، وصَحَّحَ
حديثه الطبري ، والحاكم (٣) .

وأما شرحهما فقال العلماء : إن التفسير بغير علم قولٌ على الله تعالى ما لم
يعلم ، وهو حرام في دين الله تعالى ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا
تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] وَفَسَّرَ بَعْضُهُمْ هذا الحديث : بأن من قال في مشكل
القرآن بما لا يعرف من مذهب الأوائل من الصحابة والتابعين ، فهو متعرض
لسخط الله . وقال بعضهم : إن معنى الحديث : أن من قال في القرآن قولاً يعلم أن
الحق غيره ، فليتبوأ مقعده من النار (٤) .

الحديث الثالث: عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه : قال: قال رسول الله ﷺ : ﴿ من
قال في القرآن برأيه فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ ﴾ (٥)

قال الراقم : هذا الحديث قد تَكَلَّمَ العلماء فيه من قبل إسناده؛ لأن فيه
سهيل بن أبي حزم ، وهو متكلم فيه، ضَعَّفَهُ الجمهور ، قال أحمد: روى أحاديث
منكرة ، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي ، يُكْتَبُ حديثه ولا يُحْتَجُّ به ، وقال البخاري:

(١) رواه الترمذي: ٢٨٧٤ ، وابن جرير: ٥٨١/١ ، وأحمد: ١٩٦٥

(٢) رواه الترمذي: ٢٨٧٥ ، وابن جرير: ٥٨١/١

(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب: ٩٤/٦ - ٩٥

(٤) انظر روح المعاني: ٦١/١ ، والقرطبي: ٣٢/١ ، والإتقان: ٢٣/٢

(٥) رواه أبو داود: ٣١٦٧ و الترمذي: ٢٨٧٦

لا يُتَابَعُ في حديثه، يتكلمون فيه، ووَقَّعَ العجلي (١).

وأما معناه فقال ابن الأنباري: حمل بعض أهل العلم هذا الحديث على أن الرأي معنِيٌّ به الهوى؛ فمن قال في القرآن قولاً يوافق هواه، لم يأخذ عن أئمة السلف فأصاب فقد أخطأ، لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيها (٢).

وقال ابن عطية: ومعنى هذا أن يُسئل الرجل عن معنى في كتاب الله عز وجل، فيتسور عليه برأيه دون نظر فيما قال العلماء، واقتضته قوانين العلم، كالنحو والأصول. وليس يدخل في هذا الحديث أن يفسر اللغويون لغته، والنحويون نحوه، والفقهاء معانيه، ويقول كل واحد باجتهاده المبني على قوانين علم و نظر، فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلاً بمجرد رأيه (٣).

وقال الإمام القرطبي المفسر ما فذلكنه :

”إن النهي في الحديث يُحْمَلُ على أحد الوجهين : أحدهما أن يعتنق فكرةً، ثم يتأول القرآن على وفق فكره وهواه، لِيَحْتَجَّ على تصحيح غرضه، وهو يعلم أنه ليس المراد بالآية ذلك، ولولم يكن له ذلك الرأي والهوى، لكان لا يَلُوحُ له من القرآن ذلك المعنى، قال : وقد تَسْتَعْمِلُهُ الباطنية في المقاصد الفاسدة لتغيير الناس، ودعوتهم إلى مذاهبهم الباطلة، فينزلون القرآن على وفق رأيهم ومذهبهم، على أمور يعلمون قطعاً أنها غير مرادة، والثاني: أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية، من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن، وما فيه من الألفاظ المُبْهَمَة والمُبَدَّلَة، وما فيه من الاختصار، والحذف، والإضمار، والتقديم، والتأخير؛ فمن لم يُحْكَمْ ظاهر التفسير، وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطه، ودخل في زمرة من فسّر القرآن بالرأي“ (٤).

(١) كذا في التهذيب: ٢٦١/٤

(٢) الإتقان: ٣٢/٢، وتفسير القرطبي: ٣٢/١

(٣) انظر تفسير القرطبي: ٣٢/١

(٤) القرطبي: ٣٤/١

وقال الإمام البيهقي :

”إن صح أراد به - والله أعلم- الرأي الذي يغلب على القلب من غير دليل قام عليه، وأما الذي يشده ببرهان فالقول به جائز، وأما قوله: فقد أخطأ معناه أخطأ طريق الحق، فإن من يجترئ على ذلك لا يأمن عليه أن يقع في الخطاء، فلا ينبغي له الاجترار على ذلك؛ حتى يرجع فيها في بيان اللغة إلى أهل اللغة، وكذلك في بيان أسباب النزول وغيرها؛ حتى يرجع إلى ما روي في ذلك عن الصحابة عليهم السلام (١).

قلت: وكذا يُحمَل ما ورد من الآثار عن الصحابة والتابعين في ذم التفسير بالرأي، على ما ذكرنا كما ورد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: أي سماء تظلني وأي أرض تقلني؛ إذا قلت في القرآن برأئي أو بما لأعلم؟ وكما ورد عن سعيد بن المسيب: أنه كان إذا سُئِلَ عن تفسير آية من القرآن، قال: أنا لا أقول في القرآن شيئاً، وأشبه ذلك من الآثار والأقوال، فالتحرج عن تفسير القرآن من هؤلاء الكبار من الصحابة ومن بعدهم، محمول على التفسير الذي، فُقدت فيه شروطه المعتمدة، والذي لا توافقه الأدلة الشرعية ولا قواعد اللغة العربية .

وإنما نضطر إلى هذا التاويل في كلامهم لأننا نرى من الصحابة جمعاً كثيراً، أنهم فسروا القرآن الكريم باجتهادهم، وأبدوا آرائهم تجاه المعاني القرآنية، فهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه يفسر آية الكلاله وهو قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٦٧] ويقول: أقول فيها برأئي فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان غير ذلك فمني ومن الشيطان. ومثل ذلك ورد عن غيره من الصحابة أيضاً (٢).

قول فصل في التفسير بالرأي

وبعد ما لاحظنا من معنى التفسير بالرأي على ضوء ما أفاده الأئمة، لا يبقى لنا ولا لأحد مجال البحث في ذلك، نعم قد يبدو في ذلك - في بادئ النظر - أن في ذلك خلافاً بين العلماء، فمن قائل يقول بجوازه ويحتج عليه بأن

(١) حكاه عنه في بذل المجهود: ٣٢٥/٥

(٢) انظر للتفصيل الموافقات للإمام الشاطبي: ٢٥٤/٣ - وإعلام الموقعين للإمام ابن القيم: ١١

اللَّهُ وَحْدَكَ حَتَّى الْعِبَادَ عَلَى التَّدَبُّرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي الْقُرْآنِ وَالْإِعْتِبَارِ وَالِاتِّعَازِ بِآيَاتِهِ وَبِمَوَاعِظِهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّفْسِيرِ بِاجْتِهَادِهِمْ، فَإِنَّ التَّدَبُّرَ وَالِاتِّعَازَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَصَلَ إِلَّا بِالْفَهْمِ وَالتَّفَقُّهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ التَّفْسِيرُ، وَمَنْ ذَاهِبٌ يَذْهَبُ إِلَى حَرَمَتِهِ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِأَحَادِيثٍ وَأَثَارٍ جَاءَتْ فِي هَذَا الصَّدَدِ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ، وَلَكِنْ النَّظَرُ الْفَاحِصُ الَّذِي يَسْبُرُ غُورَ الْمَوْضُوعِ الْمَطْرُوحِ، يَقْطَعُ بِأَنَّ الْحَقَّ هُوَ التَّفْصِيلُ كَمَا ظَهَرَ مِنْ خِلَالِ الْبَحْثِ الَّذِي تَنَاوَلْنَاهُ سَابِقاً، وَهُوَ قَوْلُ فَصْلٍ فِي هَذَا الْبَابِ؛ بَلْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي جَوَازِ التَّفْسِيرِ بِالرَّأْيِ إِخْتِلَافٌ لَفْظِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ، فَمَنْ قَالَ بِجَوَازِهِ، فَإِنَّمَا جَوَّزَهُ بِشُرُوطِهِ الْمَعْتَبَرَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ، وَمَنْ قَالَ بِحُرْمَتِهِ فَإِنَّمَا حَرَّمَه وَشَدَّدَ فِيهِ، إِذَا فُقِدَتْ شُرُوطُهُ السَّابِقَةُ.

على هذا فإننا نعتقد: أنه ليس أحد -عبر التاريخ الإسلامي- قال بجواز التفسير بالرأي من غير اعتبار شروط فيه، إلا من شذَّ من أهل المذاهب الباطلة الضالة المضلة كالباطنية والشيعة، ومن أهل هذه العُصُور المتأخرة من المتجددين المتتقِّفين.

ولنُمسك القلم ههنا حيث أنه - فيما أظن - قد حَصَلَ المقصودُ، وتبدَّد الظلام الذي كان على وجه الحق، وظهر الحق، والحق أحقُّ أن يُتَّبَعَ.

الثالث

العلوم الفلسفية والطبيعية

ما من شك أن هذا العصر عصر النهضة العلمية الحديثة؛ نرى فيها للعلوم الكونية من الطبيعية والتكنالوجيا، ازدهاراً باهراً، وتقدماً مذهشاً، ونجدها أَلْقَتْ ظِلَّهَا عَلَى جَوَانِبِ الْحَيَاةِ الْبَشَرِيَّةِ كُلِّهَا؛ الْفَرْدِيَّةِ وَالْجَمَاعِيَّةِ، وَكَشَفَتْ مِنْ أَسْرَارِ الْكُونِ، وَنَوَامِيسِ الطَّبِيعَةِ، مَا أَثَارَ الدَّهْشَةَ، وَأَظْهَرَ الْحَيْرَةَ.

وبهذا التَّقَدُّمَ وَالْإِزْدِهَارَ الْمُدْهِشَ الَّذِي نَالَتْهُ هَذِهِ الْعُلُومُ الْكَوْنِيَّةُ الْحَدِيثَةُ فِي هَذَا الْعَصْرِ، تَمَرَّكَتْ فِي بَعْضِ الْأَذْهَانِ نَظَرِيَّةٌ وَفِكْرَةٌ حَوْلَ هَذِهِ الْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَزَعَمُوا: أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ لَهَا تَدَخُّلٌ كَبِيرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّفْسِيرِ وَعِلْمِ الْقُرْآنِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْمَرَأَ لَا يُمْكِنُ بَدْوْنَهَا مِنْ فَهْمِ وَتَفْسِيرِ بَعْضِ الْآيَاتِ

القرآنية، التي تشير إلى بعض أنواع العلوم الكونية؛ ولا يقدر - إذا صرف النظر عنه - على تفهيم وتشرح تلك الآيات بوجه صحيح علمي رصين. فمثلاً قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَا ذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١] وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا، وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ [ق: ٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾ [الحجر: ١٦] وما أشبه ذلك من الآيات الكثيرات، قالوا: إن هذه الآيات تقتضي العلوم المستحدثة لتفسيرها وتفهيمها.

بل قال بعض مَنْ لَفَّ لَفَّهُمْ: إن كثيراً من آيات القرآن لا يفهم شيئاً من معناها الحقيقي إلا مَنْ دَرَسَ العلوم الحديثة، وقال: إن العلم الحديث كَشَفَ عن معنى بعض الآيات، وسَيَنُكْشِفُ الباقي منها كلما تَقَدَّمَتِ العلوم، ثم يأتي وقت يكون فيه العلماء الماديون أقرب الناس إلى الدين (١).

وهذا كما قد نَمَت - في بعض الأذهان في العصور المنصرمة - فكرة بالنسبة إلى العلوم الفلسفية والمنطقية، وذلك حينما لاحظوا ازدهار وتطور هذه العلوم والفنون، وكَلَّتْ بمشاهدة روائها ونضارتها أبصارهم. وتلك الفكرة هي أن العلوم الفلسفية والمنطقية، لا بد منها لتفسير القرآن الكريم، من ناحية كونها من إمكانياته المطلوبة وأساسياته اللازمة. ولكن هذه الفكرة - كالتى قبلها - لم تأخذ قبولاً عاماً بين العلماء الراسخين للوجوه التي نأتي عليها في هذه المناقشة.

هل التفسير يحتاج إلى العلوم الفلسفية؟

أما العلوم الفلسفية والمنطقية فمن الذين عدّوها مصدراً من المصادر التفسيرية؛ الإمام الرازي، وابن رشد الفلسفي، وزعم ابن رشد - كما حكاه عنه الإمام الشاطبي - إن علوم الفلسفة مطلوبة؛ إذ لا يُفْهَمُ المقصود من الشريعة على الحقيقة إلا بها (٢).

(١) الإسلام والطب الحديث للدكتور عبد العزيز إسماعيل، حكاه الدكتور الذهبي في التفسير والمفسرون: ٥٠٢/٣
(٢) الموافقات: ٢٢٢/٣

ولكن الجمهور من أهل النظر والبصيرة ومن فطاحل العلماء لم يَرْتَضُوا بتلك النظرية، والفكرة؛ بل رَفَضُوهَا تَمَاماً، لأنهم بعد البحث والتمحيص أَظْهَرُوا بكل صراحة: أن هذه العلوم الفلسفية لا مدخل لها في العلوم الشرعية، ولا هي من الإمكانات، والوسائل، بالنسبة إلى تفسير وفهم القرآن الكريم، وإضافة إلى ذلك أن هذه العلوم محظورة، وممنوعة عند أكثرهم، حتى أفتوا بحرمة تعليمه وتعلّمه، وعلى الأكثر فإنما أجازوها إذا لم يكن فيه ما يتصادم ويتناقض مع الشرع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

”أما المنطق فمن قال: أنه فرض كفاية، وأن من ليس له به خبرة، فليس له ثقة بشيء من علومه، فهذا القول في غاية الفساد من وجوه كثيرة التعداد—قال: ومع هذا فلا يصح نسبة وجوبه إلى شريعة الإسلام بوجه من الوجوه—وقال: ولهذا ما زال علماء المسلمين وأئمة الدين يذمّونه، ويذمّون أهله، وينهون عنه، وعن أهله، حتى رأيت للمتأخرين فتياً فيها خطوط جماعة من أعيان زمانهم من أئمة الشافعية، والحنفية، وغيرهم، فيها كلام عظيم في تحريمه وعقوبة أهله (١).

وقال في موضع آخر من فتاواه:

”من قال من المتأخرين: إن تعلّم المنطق فرض على الكفاية، أو أنه من شروط الاجتهاد؛ فإنه يدل على جهله بالشرع، وجهله بفائدة المنطق. وفساد هذا القول معلوم بالاضطرار من دين الإسلام؛ فإن أفضل هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين عرّفوا ما يجب عليهم، ويكمل علمهم، وإيمانهم، قبل أن يعرف المنطق اليوناني. فكيف يقال: إنه لا يؤتق بالعلم إن لم يؤزّن به، أو يقال: إن فطر بني آدم في الغالب لم تستقم إلا به؟ (٢)

ثم أنه ما من شك أن الصحابة والتابعين على الرغم من أنهم أوفر الناس

(١) فتاوى ابن تيمية: ٧-٥/٩

(٢) فتاوى ابن تيمية: ١٧٢/٩

علماء، وأعمقهم عقلاً، وأبرّهم قلوباً، وأحكمهم تفسيراً؛ ما كانوا يعلمون شيئاً من تلك العلوم الفلسفية والمنطقية، لأن مُعْظَم هذه العلوم إنما نُقِلَتْ من اليونانية أو السريانية إلى العرب بلغتهم في عهد الخليفة العباسي مامون الرشيد (المتوفى سنة: ٥٢١ هـ) ولم يكن العرب يعرفون شيئاً منها قبل ذلك، إلا نزرّاً يسيراً نقله إليها خالد بن يزيد بن معاوية (المتوفى سنة: ٩٠ هـ)، فلو كانت علوم القرآن والإسلام تحتاج في تفسيرها، وفهمها إلى هذه الفنون؛ لم يُعَدّوا، ولم يكونوا موصوفين بهذه الصفات المذكورة، ففيه دلالة واضحة على أنه لا يحتاج التفسير إلى هذه العلوم.

وإلى هذا الدليل أشار الإمام الشاطبي في الموافقات حيث قال: "زعم ابن رشد الحكيم في كتابه الذي سمّاه بـ"فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال": أن علوم الفلسفة مطلوبة إذ لا يُفْهَم المقصود من الشريعة على الحقيقة إلا بها. ولو قال قائل إن الأمر بالضد مما قال لما بُعِد في المعارضة، وشاهد ما بين الخصمين شأن السلف الصالح في تلك العلوم؛ هل كانوا آخذين فيها أم كانوا تاركين لها أو غافلين عنها؟ مع القطع بتحقيقهم بفهم القرآن، يشهد لهم بذلك النبي ﷺ والجم الغفير، فليُنظر امرؤ أين يضع قدمه؟^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "ليس في القرون الثلاثة من هذه الأمة التي هي خير أمة أُخْرِجَتْ للناس وأفضلها القرون الثلاثة: من كان يلتفت إلى المنطق أو يعرج عليه، مع أنهم في تحقيق العلوم وكمالها بالغاية التي لا يدرك أحد شأوها، كانوا أعمق الناس علماً وأقلهم تكلفاً وأبرهم قلوباً"^(٢). ثم ليلاحظ: أن في أهل الفلسفة والمنطق من تضارب الآراء وتباين الأفكار بين كثير من المسائل، ما لا نهاية له، وقد بلغ هذا إلى حدٍ لا يستطيع أحد أن يقرب ثغرة الاختلاف بينهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

(١) الموافقات: ٢٢٢/٣

(٢) فتاوى ابن تيمية: ٢٣/٩

”ثم إن الفلاسفة أصحاب هذا المنطق البرهاني الذي وضعه أرسطو وما يتبعه من الطبيعي والإلهي، ليسوا أمةً واحدةً؛ بل أصناف متفرقون، وبينهم من التفرّق والاختلاف ما لا يُحصيه إلا الله، أعظم مما بين الملة الواحدة كاليهود والنصارى أضعافاً مضاعفةً“ (١).

انطلاقاً مما أسلفنا نستطيع نحن أن نتفهّم ونقول: إن العلوم الفلسفية والمنطقية لا تكاد تُعدّ من المصادر التفسيرية بوجهٍ من الوجوه، وأنها لا مدخل لها في فهم القرآن الكريم.

ملحوظة حول تفاسير الفلاسفة

ثم من الملاحظ ههنا: أنه لما ترجمت كتب الفلسفة اليونانية من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية، وقرأها بعض من كان له هواية ورغبة إلى هذه العلوم من المسلمين، ووجدوا فيها ما تتعارض - كلياً أو جزئياً - مع الدين والشريعة؛ اختلفت آرائهم بالنسبة إلى تلك العلوم، فالأكثرون ذهبوا إلى تركها وعدم الالتفات إليها، كما تقدّم فيما سبق منا، وإلى جانب ذلك كان هناك طبقتان أخريان بالنسبة إلى هذه العلوم:

الطبقة الأولى: هم الذين كرسوا ووقفوا حياتهم للرد، والإنكار على نظرياتهم الباطلة، وآرائهم الزائغة، وتعرضوا لنظرياتهم الواهية المغوية في مباحثهم ومقالاتهم، ورأوا من واجبه كمفسر أن يتعرضوا لهذه النظريات ويمزجوها بالتفسير، إما دفاعاً عنها إذا كانت تلك النظريات صحيحة متوافقة مع الشرع والدين، فيفسرُونَ القرآن على ما يوافق هذه النظريات التي لا يرونها متعارضة مع الدين، وإما على طريقة الردّ عليها إذا كانت متناقضة، غير متوافقة مع الدين والشرع، فكانوا لا يمشون في التفسير على ضوء النظريات الفلسفية؛ بل كانوا يفسرون القرآن على وفق أصول الدين والشرع، وعلى ضوء العقل السليم، دون أن يكون للرأي الفلسفي دخل في التفسير، ومن هذه الطبقة يُعدّ الإمام الغزالي والإمام الرازي.

الطبقة الثانية: هم الذين أعجبوا بهذه العلوم إلى حدّ لا نهاية له، على الرغم

(١) فتاوى ابن تيمية: ٢٢٩/٩

من أنه يتناقض أكثر أصولها وقواعدها مع الدين والشرعة؛ ظانين من أنفسهم: أنهم يقدرون على أن يوفقوا بين الفلسفة والدين، وأن مسعاهم في هذا الصدد، يتكفل بالنجاح، فوظفوا جهودهم، وأطلقوا محاولاتهم، ليصلوا الفلسفة بالدين؛ حتى يصبح الدين فلسفة، والفلسفة ديناً، ولكن هذه الجهود - فيما أظن - فشلت وذهبت عبثاً، ولم يرض بها علماء المسلمين الثقات، فإنهم فسروا القرآن على حسب ما تقتضيه النظريات الفلسفية، دون نظر إلى ما يدعو إليه أصول الدين والشرع، وتأولوا في آيات القرآن وأصول الدين لتحقيق النظريات الفلسفية، حتى ضحوا بأصول الدين، وقواعد الإسلام، أمام هذه النظريات الواهية المغوية، كما صنع الفارابي وابن سينا منهم. ومن الواضح أن هذه الطريقة في الحقيقة ليست من التفسير في شيء، وإنما هو - كما ترى - تهديم أصول الدين، وتدمير قواعد الشرع ومن قبيل ما قيل: ضغث على إبالة. وسرد الدكتور محمد حسين الذهبي أمثلة كثيرة في هذا الصدد من تفسير ابن سينا والفارابي، توضح لك صحة ما قلنا (١).

التفسير والعلوم الكونية الحديثة

وأما العلوم الكونية من الطبيعية والتكنالوجيا، فذهب إلى كونها مصدراً للتفسير بعض من عاصرنا ولكن الجمهور على خلاف ذلك. وذلك لوجوه:

أما أولاً: فلأن هذه النظرية توصل أصحابها إلى تجهيل وتخطئة السلف الصالح في تفهمهم وتفسيرهم للقرآن الكريم، فإنه إذا كانت تلك العلوم الحديثة شرطاً للمفسر؛ على الرغم من أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من عشرات أئوف المفسرين ما كان لهم منها من حظ، وما كانت لهم بها من صلة، فما قالوه في تفسير الآيات، يُعدُّ غلطاً وبيقاً لغواً، وهذا - لا شك - من أقبح الأباطيل، ولا يكاد يقوله منصف عاقل، فالقول باشتراط هذه العلوم للتفسير خطأ فاحش، صد رعن ارتكاس في الفهم وانطماس في البصيرة.

وأما ثانياً: فلأن تاريخ العلوم الفلسفية والطبيعية يشهد: أن قواعد العلوم الفلسفية والطبيعية وما تبنتي عليه من الجوانب النظرية والنواحي الفكرية؛ تتبدل وتتغير يوماً

(١) انظر التفسير والمفسرون: ٤٢٠/٣ - ٤٣١

فيوماً، لاقرار لها ولا بقاء، وكم من نظرية علمية نشأت وانتشرت في دوائر علمية، واستحوذت على مشاعرهما، ثم تَغَيَّرَتْ وَتَحَوَّلَتْ بعد زمن قليل أو كثير، حتى عُذِّ ذِكْرُهَا بعد ذلك من أمانة الرجعية، واحتلت مكانها نظرية أخرى تُخَالِفُ وَتُنَاقِضُ الأولى؛ كما نعلم ما وقع بالفلسفة اليونانية من سوء مصيرها؛ حتى أن أحداً لا يستهزئ بها اليوم، ويحمق من كان يحملها من الفلاسفة اليونانيين ومن حدّا حَدَوْهُمْ. وكذا نرى كثيراً من النظريات العلمية الطبيعية، تتبدل وتتغير من حين لآخر، وإضافة إلى ذلك هناك نظريات قديمة وحديثة، تتناقض وتتصادم بعضها بعضاً. فهل من سبيل لمن له عقل أن يعتقد - تمثيلاً مع هذه الفكرة - أن القرآن محتمل لجميع هذه النظريات العلمية، على الرغم من أنها تتبدل وتتغير من حين لآخر ويتناقض بعضها بعضاً؟

وإليك مثلاً في هذا الصدد، وهو أنه لما انتشرت نظرية علمية بالنسبة إلى الأرض، وهي: "أن الأرض ساكنة" وهبَّتْ عليها ريحُ القبول من دوائر علمية، جعل بعض المفسرين المتجددين من أصحاب هذه الفكرة يستدلون عليها بقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [النمل: ٦١] وقالوا: إن الله تعالى وَصَفَ الأرض بالقرار، والقرار هو السكون، فالقرآن قائل بسكونية الأرض.

ولكن هذه النظرية ما كان لها من قرار ولا بقاء، فَتَحَوَّلَتْ وَتَغَيَّرَتْ، واحتلت مكانها نظرية أخرى تُنَاقِضُهَا كلياً، وهي: "أن الأرض متحركة غير ساكنة" وهذه النظرية - كضربتها - لاقت في الحلقات العلمية قبولاً وإقبالاً، وذهب بعض من أصحاب هذه الفكرة يستدلون عليها أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] وقالوا: إن الجبال إذا مَرَّتْ مَرَّتْ مع الأرض، فثبت أن الأرض موصوفة بالمرور وهو ضد القرار والسكون، فالأرض متحركة.

فيا للعجب! كيف يكون القرآن محتملاً لهاتين النظريتين المتضادتين في وقت واحد؟ فهل من عاقل على وجه الأرض يصدق هذا؟ وهل هذا إلا تهافة وسخرية بكتاب الله تعالى، وإخضاع معانيه أمام هذه النظريات الحديثة؟
وأما ثالثاً: فلأنه لو كان القرآن الكريم محتملاً لجميع النظريات المتغيرة والنظريات

المتناقضة ، لوقع الشك في عقائد المسلمين نحو القرآن الكريم ، ولا يمكن لهم أن يصدّقوا بأنه كتاب الله الذي نزل لهداية البشر ، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؛ بل يكون القرآن الكريم لعبة في أيدي الرجال ، هذا يقول في تفسيره شيئاً ، و ذلك يقول شيئاً ، وهذا - كما ترى - لا يقوله منصف فضلاً عن أن يقوله مؤمن .
لأجل ذلك ولغيره من الوجوه ذهب الجمهور من العلماء إلى الحذر والحيطه من هذه النزعة التفسيرية ، وقرروا: أنه لا يجوز التعويل على هذه العلوم في تفسير القرآن الكريم (١) .

ملحوظات هامة:

نعم يمكننا أن نقول في هذا المضمار: إن لهذه العلوم الكونية الحديثة،
بُعدين وناحيتين :

١ - ناحية كونها من شروط التفسير وأدوات المفسر ، فمن هذه الناحية
لا صلة لها بالتفسير ولا مدخل لها فيه ، لأنها لم تُوضع لأن تُخدم القرآن الكريم
في شرح آياته ، وكشف أسرارهِ وإبراز إعجازه ، وبالتالي لا يتوقف عليها تحقيق
الغاية المنشودة التي يستهدف إليها القرآن الكريم .

٢ - ناحية كونها ملائمةً ومناسبةً لبعض ما في القرآن الكريم من الإشارات
إلى الكونيات وأسرارها وعجائبها ، فمن هذه الناحية نستطيع القول بأن لها صلة
بالتفسير وعلومه ، ومن هذه الناحية - لا من الناحية الأولى - امتزجت العلوم
الكونية بالتفسير ، واحتلت مكانها في الكتب التفسيرية من كتب المفسرين
الراسخين كالإمام الغزالي والإمام الرازي وغيرهما .

ولكن المفسر ههنا يقف في موقف عصيب خطر ، لذا عليه مراعاة
الأصول التي ذكرها العلماء في هذا الخصوص ؛ ونذكر منها ما ليس منه بُد :
الأول : أن يعلم - بادئ ذي بدء - أن القرآن الكريم هو كتاب هداية وإعجاز ،
نزل من عند الله تعالى لكي يهتدي به الإنسان في مجالات حياته المتنوعة ؛ ولكي يدهش

(١) انظر لهذا المبحث : الانتباهات المفيدة لحل الإشكالات الجديدة ، للمجدد التهانوي مع
تعليقات الشيخ الحكيم محمد مصطفى الجنوري عليه : (٢٨ / ٢ - ٤٠ -) ، فإنه في الباب نفيس ،
تجد فيه نفائس ، وانظر أيضاً التفسير والمفسرون : ٤٩١ / ٣ ، وبعده

بإعجازه، وبالتالي إما أن يؤمن به ويصدقه لتتم عليه النعمة من عند الله ؛ وإما أن يُنكره ويُجحدّه ، لتتم عليه الحجة من الله : ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] وهذا هو الهدف القرآني المنشود .

قال الله تعالى : ﴿الَمْ، ذَالِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢، ١] وقال : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ؛ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقال : ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان: ٣] إلى غير ذلك من الآيات الكريمة .

فليس هو كتاب المنطق والفلسفة، ولا هو كتاب العلوم الطبيعية، ولا كتاب التكنالوجيا، ولا الفيزياء، ولا الهندسة، ولا الطب، ولا هو كتاب التاريخ، ولا الجغرافية، ولا الادب، والبلاغة، ولا ولا ولا... ولكن هو كتاب هداية و إعجاز، هدفه إنقاذ الإنسانية العائرة، و هداية الثقلين إلى سعادة الدارين .

لأجل ذلك يُعدُّ من مصادر تفسير القرآن ما يخدمه من العلوم من هذه الناحية ، وإن كان القرآن يدعو إلى تعلم العلوم الكونية والحداقة فيها، إلا أنَّ هناك فرقا بين العلوم التي هي مصادر التفسير، وبين العلوم التي يدعو القرآن إلى تعلُّمها، فليس كل ما يدعو القرآن إلى تعلُّمه وتعليمه، مصدراً من مصادر التفسير ، إذن فإن على المفسر أن يُلاحظ هذا الفرق في سبيله في مجال التفسير .

الثاني : مما يجِبُ التَّفَطُّنُ له أن عظمة القرآن لا يتوقَّفُ على أن ننتجَلْ له وظيفة جديدة ، ولا أن نحمله مهمة ما أنزل الله بها من سلطان، فلا عيب على القرآن إن لم يتناول حقائق كونية ونظريات علمية حديثة ؛ لأن هذا خارج عن موضوع القرآن؛ نعم هو قد يَبْحَثُ عن حقائق كونية علمية على هامش موضوعه لا استقلالاً، ويُشِيرُ من طرفٍ خَفِيِّ إلى هذه العلوم ، وذلك لأن المقصود منه توجيه قلوب الناس عامتهم، وخاصتهم إلى الاعتبار، والاتعاظ، بما في هذه الحقائق من دلائل الوحدة، وآيات القدرة ؛ ورياضة مشاعرهم في مشاهدة ما في الكون من مظاهر الحكمة، ونواميس القدرة، ولكن من جهة ما لهذه الآيات والمشاهد من حسن و جمال و بهاء و كمال ، لا من جهة ما لها من دقائق النظريات وغوامض

الملاحظات، فإنها خاضعة لقانون النشوء والارتقاء، وفي تفاصيلها من الدقة والخفاء ما يعلو على أفهام العامة، هذا .

ومع ذلك قد زعم بعض من عاصرنا من الباحثين المتجددين: أن القرآن متضمن لكل ما جدَّ و يَجْدُ في الكون من العلوم والنظريات ، وطاب لهم أن يتوسَّعوا في علوم القرآن و معارفه، فنظَّموا في سلكها ما بدا لهم من علوم الكون ، ولا شك أن نيتهم في ذلك حسنة، و شعورهم نبيل، ومع ذلك فإنهم مُحْطُونَ و مُسْرِفُونَ؛ لأن النية الحسنة لا يسوغ أن يُحْمَلَ كتاب الله تعالى على ما ليس من وظيفته ، كما نرى بعضهم يزعم: أن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [حم السجدة: ١١] - يزعم - أنه بيان لما قاله العلماء الماديون من أن مادة الكون هي الأثير .

و كذا نرى بعضهم يقولون: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، هو كشف النظرية العلمية الحديثة ؛ وهي : أن الأرض مُنْفَتَقَةٌ من النظام الشمسي .

و كذا نرى منهم من يقول: إن قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: ٣٠] هو عين ما قاله العلماء الطبيعيون : إن للجماادات حياة .
و كذا فيهم من يزعم في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥]، أن فيه بيانا لطريقة إمساك الظل التصوير الشمسي (١).

ولكن هذا كله يوشك أن يَخْرُجَ بالقرآن عن غرضه الأسمى و هدفه الأعلى، و مثْلُهُم عندي مثل الذي يلمس في كتاب الطب مسائل الزراعة ؛ وفي كتاب القانون مسائل الهندسة ؛ وفي كتاب التاريخ مسائل الطب . فهل يُعَدُّ مثل هذا العمل ، من النباهة والكياسة ؟ وهل له من أساس منطقي ؟ لا ، ولا يكون ولا يمكن أن يكون ، بل هذه النزعة التفسيرية يكاد يُعَدُّ ضرباً من التكلّف ؛ بل شعبة من الجنون الذي يذهب بغرض القرآن ، وعلى سبيل الافتراض إن لم يذهب

(١) انظر الأمثلة في هذا الخصوص في التفسير والمفسرون : ٥٠٠/٢ و بعده

بغرضه فلا أقل من أن يذهب ببهائه وجماله .

لذلك فإن على المفسر أن لا ينحو إلى هذا المنحى في التفسير، يترجم أن في القرآن كل ما جاء ويحيى به الإنسان من العلوم والنظريات، رغبة في إظهار إعزاز القرآن، وجدارته للمسايرة مع الظروف والأوضاع؛ لأن هذا خارج عن موضوعه، فلا عيب إذاً على القرآن إن لم يتناول هذه العلوم بالمناقشة والبحث .

الثالث: إن المفسر إذا وجد حقيقةً كونيةً تناولها القرآن الكريم بالبيان والذكر صراحةً، فعليه أن يفسر ذلك المقام من القرآن الكريم بحسب ما يقتضيه، أو ما تحتمله ألفاظ القرآن، من غير إخضاع معانيه أمام نظريات حديثة؛ جذت أو تجدد. فمثلاً قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١] صريح في أن الإنسان خلق من نفس واحدة، وهو آدم عليه السلام، وهذه حقيقة كونية كشفها من هو خالق هذا الكون، وبعد ذلك لا يجوز لأحد أن يذهب إلى نظرية "الارتقاء" التي اخترعها "دارون" . وكذا لا يجوز لأحد أن يتأول آيات القرآن على وفق ما قاله "دارون"؛ لأنه يتناقض مع القرآن، وألفاظه لا تحتمله .

الرابع: لا يعزبن عن بالكم أن اكتشافات علمية حديثة ليست كلها على منوال واحد؛ بل بعضها يشتمل على حقائق ثابتة تبني على المشاهدة واليقين، بينما بعضها الأخرى يشتمل على نظريات ظنية أو وهمية لا تعدو الظن والتخمين فحسب، ومن البدهي أن الكل ليس تحت حكم واحد؛ بل فيه تفصيل:

١- فما كان من جنس الأول، يجوز أن يُفسر القرآن طبقاً له إذا كان ألفاظ القرآن تحتمله، ولا يتصادم، ولا يتناقض مع الهدف المنشود القرآني، وإليك من أمثله:

❀ قال الله تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦]

فقد أخبر تعالى أن الجنين يُخلق في بطن أمه في ظلمات ثلاث، ففيه إشارة إلى ما أثبتته علماء الطب الحديث من أن الجنين في بطن أمه مُحاط بثلاثة

أنغشية. فلا بأس أن تُفسَّر الآية بهذا التحقيق؛ لأن لفظ القرآن يحتمله ولا يصادم مع هدفه .

✽ جاء في القرآن : ﴿وَيَخْلُقْ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨] ففيه إشارة إلى المصنوعات الحديثة : من الدراجات ، والدراجات النارية، والسيارات، والقطارات، والطائرات، والحوامات وغير ذلك من المراكب ، فلا ضير - إذن - أن تُفسَّر هذه الآية بهذه المراكب الحديثة لأن ألفاظ الآية تحتملها ولا يتصادم هذا التفسير مع الهدف القرآني؛ بل يؤكده .

✽ قال الله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ، هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ، وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [سورة الفرقان: ٥٣] وقال تعالى : ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ، بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ [سورة الرحمن: ١٩-٢٠]

فأخبر الله تعالى أنه مرج البحرين بحيث يلتقيان، أحدهما عذب فُرَاتٌ، والآخر ملح أُجَاجٌ، وجعل بين هذين البحرين حاجزاً وبرزخاً، بحيث لا يبغيان ولا يختلطان. وهذا المرج والالتقاء مع عدم البغي والاختلاط من عظيم مظاهر قدرته ل ، وقد انكشف هذا كله من تَحْرِيَاتٍ عَصْرِيَّةٍ، فإن ”كيستو الفرنسي“ (CASTUO) شاهده عند ملتقى البحر الأحمر [RED-SEA] و بُحيرة الروم [MEDITERRANEAN-SEA] وهذا وقع في عام ١٩٨٦م، ثم قرأ هو الآية المذكورة ، وأسلم بعده قائلاً : إن هذا القرآن هو كتابُ الله، وليس من تصنيف البشر؛ لأنه أظهر حقيقة علمية قبل قرون كثيرة؛ حيث لم تكن علوم ولا معارف ، فهذا - والله - كتابُ الله. فهذا التحقيق يحتمله لفظ الآية مع موافقته على الهدف القرآني .

٢- وأما إذا كان من جنس الأول، ولكن ألفاظ الآية لا تحتمله، فلا يجوز أن يُفسَّر القرآن على مقتضاه ، كما صنع العلامة جوهرى طنطاوي في تفسير قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤] حيث فسره بما ظهر من العلم بآثار الأقدام وآثار الأصابع في أيامنا الحاضرة (١).

(١) انظر: تفسير الجواهر للطنطاوي : ٩١٣

قلتُ: وهذا العلم الحديث الذي يُستدلُّ فيه بآثار الأقدام والأصابع على الجانبيين والسارقين؛ وإن كان حقيقةً علميةً ثابتةً بالتجربة والمشاهدة، غير أن الآية لا علاقة لها به، أمّا أولاً: فلأنّ الآية إنّما وُردتْ في مَعْرِضِ أحوال الآخرة، وأمّا ثانياً: فلأن شهادة الألسنة والأيدي والأرجل التي ذكرها الله تعالى في الآية، ليست من جنس الاستدلال بآثار الأقدام والأصابع؛ لأن الشهادة فوقه بألف ألف درجة، وهذا العلم إنّما هو من قبيل القرائن التي تؤيد الواقعة، أو تُشير إليها فحسب، فأين هذا من ذاك؟

و مثال آخر له ما وَقَعَ للشيخ العلامة محمد عبده رحمه الله تعالى في تفسير سورة الفيل من حمل "طيراً أبابيل" على ما يُسمّى اليوم بـ "الميكروبات" [MICROBE] وحمل "الحجارة" على جراثيم بعض الأمراض التي اكتشفها الطب الحديث، حيث يقول رحمه الله تعالى:

"فيجوز لك أن تعتقد أن هذا الطير من جنس البعوض أو الذباب الذي يَحْمِلُ جراثيم بعض الأمراض، وأن تكون هذه الحجارة من الطين المسموم اليابس، الذي تحمله الرياح فيعلق بأرجل هذه الحيوانات، فإذا اتّصل بجسده دَخَلَ في مسامه، فأثار فيه تلك القروح التي تنتهي بإفساد الجسم وتساقط لحمه، وإن كثيراً من هذه الطيور الضعيفة يُعَدُّ من أعظم جُنُود الله في إهلاك من يريد إهلاكه من البشر، وأن هذا الحيوان الصغير الذي يُسمونه الآن بـ "الميكروب" لا يخرج عنها إلخ"

ذكره الشيخ محمد حسين الذهبي في "التفسير والمفسرون" بالإشارة إلى تفسير جزء عمّ للشيخ محمد عبده، ثم قال الشيخ محمد حسين الذهبي تعليقاً عليه: "وهذا ما لا نُقرُّه عليه؛ لأن هذه الجراثيم التي اكتشفها الطب الحديث لم يكن للعرب علمٌ بها وقت نزول القرآن، والعربي إذا سَمِعَ لفظ الحجارة في هذه السورة لا ينصرف ذهنه إلى تلك الجراثيم بحالٍ من الأحوال، وقد جاء القرآن بلغة العرب وخاطبهم بما يعهدون ويألفون^(١)."

٣- وإن كان ممّا يُصادمُ الهدفَ القرآني؛ فلا سبيلَ إلى أن يُفسَّرَ القرآنُ على

(١) التفسير والمفسرون: ٥٦٩/٢

مقتضاه بحال من الأحوال، ومثاله ما وقع لبعض المعاصرين في تفسير قوله تعالى: ﴿يَمْعَشِرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا، لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَنِ﴾ [سورة الرحمن: ٣٣] من تفسير "سلطان" بالصاروخ. قاله الشيخ الاستاذ شهاب الدين الندوي في كتابه "الإسلام والعصر الحاضر".

قلت: وهو من هفواته في تفسير القرآن؛ لأن هذا التفسير يخرج بالآية عن هدفها المقصود وغايتها المنشودة؛ فإنها إنما جاءت تَسْتَحِثُّ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ على قبول طاعة الله تعالى، والخضوع أمام أحكامه؛ وتُدَلِّلُ على أنهم كلهم عبيد الله تعالى، و يَعْيشُونَ عِيْلَةً عليه في شؤون حياتهم، و يَحْتَاجُونَ إليه في كل حاجاتهم؛ بأنهم لا يستطيعون أن ينفذوا من أقطار السموات والأرض، ثم تقول الآية أخيراً: ﴿لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَنِ﴾ وهذا من قبيل التعليق بالمحال، والمعنى: لا تستطيعون أن تنفذوا إلا أن يحصل لكم سلطاناً ومالكم ذلك، إذا فأنتم تحت حكم الله، ولذا يجب عليكم أن تطيعوا أوامره، وأن تجتنبوا نواهيه. والسلطان هو البيئة والحجة أو الملك (١).

فلو أُريدَ بـ "السلطان" "الصاروخ" يكون المعنى: إن الإنسان والجن يستطيعون باستمداد الصاروخ أن ينفذوا من أقطار السموات والأرض؛ فبالتالي هم لَيْسُوا تحت حكم الله ولا عليهم أن يطيعوا أمره، ولا أن يجتنبوا نهيه. وهذا - كما ترى - من غاية الفساد في المعنى المراد، ومن عكس ما تهدف إليه الآية القرآنية، فلا يجوز أن تُحْمَلَ الآية على ذلك.

٤ - وإن كانت تلك النظريات العلمية من جنس الثاني من النظريات التي مبناها على الظن والتخمين؛ فلا يَخْلُو إمّا أن يكون لفظ القرآن يحتملها أو لا؛ فإن لم يحتمل فظاهراً أنه لا يجوز حمل الآية عليها، وإن كانت ممّا يحتملها لفظ الآية فكذلك أيضاً، لأنها ليست نهائية ولا مطلقة، ويمكن أن يَظْهَرُ خَطَأُهَا في يوم من الأيام، كما ظهر الخطأ في كثير ممّا اخْتَرَعُوهُ وَاَعْتَنَقُوهُ من النظريات، فكيف يصح أن يُحْمَلَ معنى الآية على النظريات التي هي على وشك الزوال، و

(١) كما في تفسير الطبري: ٥٩٥/١١

مُؤَذِّنَةً بِالْأَنْهِيَارِ؟ كَمَا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ اسْتَدَلُّوا عَلَى سَكُونِيَةِ الْأَرْضِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [النمل: ٦١] ثُمَّ لَمَّا تَغَيَّرَتْ وَتَحَوَّلَتْ تِلْكَ النَّظَرِيَّةُ وَجَاءَتْ مَكَانَهَا نَظَرِيَّةٌ أُخْرَى تُنَاقِضُهَا؛ قَامَ بَعْضُهُمْ بِاسْتِدْلَالِهِمْ عَلَى هَذِهِ الْجَدِيدَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] فَهَذَا مِمَّا لَا يُجَوِّزُهُ الشَّرْعُ وَلَا الْعَقْلُ.

فَنَهَايَةُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ: أَنَّهُ يَجُوزُ التَّفْسِيرُ بِوَفْقِ الْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ وَالنَّظَرِيَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ:

- ١- إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الْعُلُومُ وَالنَّظَرِيَّاتُ مِمَّا يَتَنَبَّئُ عَلَى الْمَشَاهِدَةِ وَالْيَقِينِ.
 - ٢- إِذَا كَانَتْ مِمَّا تَحْتَمِلُهَا أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ.
 - ٣- إِذَا كَانَتْ مِمَّا لَا يَتَصَادَمُ مَعَ الْهَدَفِ الْقُرْآنِيِّ.
- فَمَا كَانَ مِمَّا لَا يَعْدُو الظَّنَّ وَالتَّخْمِينَ، أَوْ لَا تَحْتَمِلُهُ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ، أَوْ يَتَصَادَمُ مَعَ الْهَدَفِ الْمَنْشُودِ الْقُرْآنِيِّ؛ لَا يَجُوزُ تَاوِيلُ الْآيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ وَفَقَهُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

خاتمة البحث

وَأَخْتَمْتُ هَذَا الْفَصْلَ عَلَى مَا قَالَ الْأُسْتَاذُ سَيِّدُ قُطْبٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَلِهَةِ، قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ الْخ﴾ [البقرة: ١٨٩]، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

”إِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ جَاءَ لِمَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ تِلْكَ الْمَعْلُومَاتِ الْجَزْئِيَّةِ، وَلَمْ يَحْجِ لِيَكُونَ كِتَابَ عِلْمٍ فَلَكَيٍّ أَوْ كِيمَاوِيٍّ أَوْ طَبِيِّ... كَمَا يُحَاوِلُ بَعْضُ الْمُتَحَمِّسِينَ لَهُ أَنْ يَلْتَمِسُوا فِيهِ هَذِهِ الْعُلُومَ، أَوْ كَمَا يُحَاوِلُ بَعْضُ الطَّاعِنِينَ فِيهِ أَنْ يَلْتَمِسُوا مُخَالَفَاتِهِ لِهَذِهِ الْعُلُومِ.

إِنَّ كِلْتَا الْمَحَاوَلَتَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى سُوءِ الْإِدْرَاكِ لَطَبِيعَةِ هَذَا الْكِتَابِ، وَوُضُوعِهِ، وَمَجَالِ عَمَلِهِ. إِنْ مَجَالُهُ هُوَ النَّفْسُ الْإِنْسَانِيَّةُ وَالْحَيَاةُ الْإِنْسَانِيَّةُ، وَأَنْ وَضُوعَهُ أَنْ يُنْشِئَ تَصَوُّراً عَامَّاً لِلْوُجُودِ وَارْتِبَاظِهِ بِخَالِقِهِ، وَلَوْضَعِ الْإِنْسَانِ فِي هَذَا الْوُجُودِ وَارْتِبَاظِهِ بِرَبِّهِ، وَأَنْ يُقِيمَ عَلَى أَسَاسِ

هذا التصوّر نظاماً للحياة يسمح للإنسان أن يستخدم كل طاقاته، ومن بينها طاقته العقلية التي تقومُ هي بعد تنشئتها على استقامة، وإطلاق المجال لها؛ لتعمل - بالبحث العلمي - في الحدود المتاحة للإنسان، وبالتجريب والتطبيق، وتصل ما تصل إليه من نتائج، ليست نهائيةً ولا مطلقةً، بطبيعة الحال .

وإنني لأعجب لسدّاجَةِ الْمُتَحَمِّسِينَ لهذا القرآن الذين يُحَاوِلُونَ أن يُضَيِّفُوا إليه ما ليس منه، وأن يَحْمِلُوا عليه ما لم يُقْصَدُ إليه، وأن يَسْتَخْرِجُوا منه جزئياتٍ في علوم الطبِّ والكيمياء والفلك وما إليها ... كأنما يُعْظَمُوه بهذا وَيُكَبِّرُوه ...

إنَّ الحقائق القرآنية حقائقٌ نهائيةٌ قاطعةٌ مطلقةٌ، وأما ما يصل إليه البحث الإنساني ... أياً كانت الأدوات المتاحة له ... فهي حقائقٌ غيرُ نهائيةٍ ولا قاطعةٍ، وهي مقيدةٌ بحدود تجاربه وظروف هذه التجارب وأدواتها، فَمِنَ الخَطَأِ المنهجي ... بحكم المنهج العلمي الإنساني ذاته ... أن نعلّق الحقائق النهائية بحقائق غير نهائية، وهي كل ما يصل إليه العلم البشري .

هذا بالقياس إلى الحقائق العلمية، والأمر أوضح بالقياس إلى النظريات الفروض التي تُسَمَّى "علميةً" فهي قابلةٌ دائماً للتغيّر والتعديل والنقص والإضافة؛ بل قابلةٌ لأن تنقلب رأساً على عقب، بظهور أداة كشف جديدة، أو بتفسير جديد لمجموعة الملاحظات القديمة.

وكل محاولة لتعليق الإشارات القرآنية العامة بما يصل إليه العلم من نظرياتٍ مُتجدِّدةٍ مُتغيِّرةٍ ... أو حتى بحقائق علميةٍ ليست مطلقةً كما أسلفنا ... تحتوي أولاً على خطأ منهجي أساسي، كما أنها تنطوي على معانٍ ثلاثة كلها لا يليق بجلال القرآن الكريم:

الأولى: هي الهزيمة الداخلية التي تخيل لبعض الناس، أنَّ العلم هو المُهَيِّمُ والقرآن تابعٌ، و مِنْ هُنَا يُحَاوِلُونَ تثبيت القرآن بالعلم، أو الاستدلال له من العلم؛ على حين أن القرآن كتابٌ كاملٌ في موضوعه و

نهائي في حقائقه ، والعلم ما يزال في موضوعه ينقض اليوم ما أثبتته بالأمس ، وكل ما يصل إليه غير نهائي ولا مطلق ، لأنه مقيد بوسط الإنسان وعقله وأدواته ، وكلها ليس من طبيعتها أن تُعطي حقيقة واحدة نهائية مطلقة .

الثانية : سوء فهم طبيعة القرآن ووظيفته ، وهي أنه حقيقة نهائية مطلقة تُعالج بناء الإنسان ، بناء يتفق ... بقدر ما تسمح طبيعة الإنسان النسبية ... مع طبيعة هذا الوجود وناموسه الإلهي ، حتى لا يصطدم الإنسان بالكون من حوله ، بل يُصادفه ويعرف بعض أسرارهِ ، و يستخدم بعض نوامسه من خلافته ، و نواميسه التي تكشف له بالنظر والبحث والتجريب والتطبيق وفق ما يهديه إليه عقله الموهوب له ؛ ليعمل لا ليتسّم المعلومات المادية جاهزة .

الثالثة: هي التأويل المستمر ... مع التمثل والتكلف ... لنصوص القرآن كي نحملها ، ونلهث بها وراء الفروض النظرية التي لا تثبت ولا تستقر ، وكل يوم يجد فيها جديد^(١) .

فصل الاتجاهات المنحرفة في التفسير وأسبابها

وما من شك أن تفسير القرآن الكريم موقف هام خطير جداً؛ فإنه إن كان بجانب شرفاً عظيماً ، و سعادة كبيرة للإنسان ، فإنه مهمة دقيقة الغاية بجانب آخر ، ولذا فإن السلف الصالح كانوا يتحرّجون عن القول في القرآن وتفسيره؛ حتى روى ابن خلكان عن سعيد بن جبيرة أنه سأله رجل أن يكتب له تفسير القرآن ، فغضب وقال: لأن يسقط شقي أحب إلي من ذلك (٢) .

وبالرغم من ذلك نجد هناك أفراداً وطبقات يتجرئون على تفسير كلام الله تعالى بغير علم وهدى ، ويُفسّرونه بمحض آرائهم وأهوائهم ، وعلى وفق أنظارهم ومذاهبهم ، من غير تمييز بين الباطل والصواب والقشر واللباب .

(١) مقتبساً من ظلال القرآن: ١/١٩٨-٢٠٠

(٢) وفيات الأعيان: ١/٣٦٤

ومن هنا نجد الاتجاهات المنحرفة بالنسبة إلى تفسير القرآن الكريم من مثل هؤلاء الأفراد والطبقات . وهذه الاتجاهات المنحرفة دفعتهم إلى هوة الضلالات المتنوعة، وإلى هاوية المتاهات البعيدة ، وبعدتهم عن سبيل الهداية والرشاد وطريق الصواب والسداد .

أسباب الانحراف في التفسير

ثم إذا أطلنا التفكير في هذه الاتجاهات المنحرفة وفي تاريخها نجد أنّ لها أسباباً عديدة ، وهي أربعة أسباب:

الأول: الجرأة على التفسير مع عدم الأهلية .

والثاني: إخضاع معاني القرآن أمام المعتقدات الباطلة والأهواء الزائغة .

والثالث: التأثر بآراء أهل الزمان من الفلاسفة والطبيين وغيرهم .

والرابع: صرف النظر عن موضوع القرآن ومقاصده .

وها إنّنا نتكلّم على هذه الاتجاهات المنحرفة وأسبابها الباعثة عليها بشيء من البسط والتفصيل .

❀ الاتجاه المنحرف بسبب عدم الأهلية

إن أعظم أسباب الضلالة وأخطرها هو الجرأة على التفسير بغير علم وهدى، ومن غير أن يكون أهلاً لهذا المنصب الجليل الخطير . ولقد فصلنا القول فيما سبق في من يكون أهلاً لهذا المنصب الشريف، و فيما يلزم للمفسّر من العلوم الشرعية والفنون العربية . فمن لاحظ له من هذه العلوم والفنون، ومن لم يكن أهلاً لهذا المنصب لا يجوز له أن يفسّر القرآن .

والعجب من طبقة المثقّفين المعاصرين حيث يدّعون فهم القرآن من غير استناد إلى علوم شرعية، ومن غير حصول على فنون عربية، ومن غير انخراط في عمل التحقيق والتدقيق، ويتجرّءون على التفسير مع عدم الأهلية ؛ حتى نجد منهم من يزعم أنه من يعلم العربية يكون عالماً بالقرآن ومفسراً له، وبالتالي فله أن يفسّر القرآن حسب ما أدّى إليه فهمه واجتهاده . وهذا ظنّ لا سند له من العلم، ولا أساس له من الصحة . ولعلّك تلاحظ معي أن بعض الناس من الطبقة المثقّفة قد فتنوا بالإقبال

على مثل هذه التفاسير، التي رَتَّبَهَا من لاحظَ لهم من هذه العلوم الضرورية، وَمَلَّوْهَا بالرطب واليابس، وبالصحيح والباطل؛ لكونهم جاهلين بالعلوم الشرعية والفنون العربية. ومما لا خفاء فيه أنه لا يكفي لمهارة في فن وعلم من علوم الدنيا والآخرة وفنونهما العلم بلغة ذلك العلم والفن فحسب؛ بل لا بُدَّ له من المُنَاسَبَةِ بذلك الفن والعلم. فمثلاً لا يكفي لمهارة في الطب أن يعلم لغته، وكذا لا يكفي للعلوم الطبيعية أن يعلم اللغة الإنكليزية؛ بل لا بُدَّ لها من المناسبة في تلك العلوم، ولا تحصل إلا بالممارسات المتوالية، والمزاوالت المتتابعة، والمجاهدات المتواصلة؛ حتى يصير الرجل محنكاً في ذلك الفن والعلم.

فواجب النصيح لإخواننا المسلمين يقتضي منا أن نُحذِرُهُم الوقوع في هذه الشبكة، فالأحرى بالفطن العاقل أن يتنأى بنفسه عن هذه المزالق.

ثم نريد أن نذكر نموذجاً من التفاسير التي أُلْفِتْ من هذه الطبقة من غير علم وهدى؛ لكي نشاهد أنه كيف استرلَّهُم الشيطان وكيف زلقوا عن الطريق القويم؟

فنقول: إنَّ منهم سرُّ سيِّد أحمد خان الدهلوي مؤسس الكلية الإنكليزية بـ"عليجراه"، وما كان يدري الفنون العربية ولا الأصول الدينية؛ فأراد الوصول إلى الحق فأخطأ الطريق السوي؛ وصنَّف كتباً عديدة، ومنها كتابه في التفسير سمَّاه "تفسير القرآن" وهو في الحقيقة تحريف القرآن؛ أنكر فيه وجود الملائكة، وقال: إنها القوى الملكية في فطرة الإنسان؛ وأنكر الشياطين، وقال: إنها قوى الشر؛ وأنكر الحشر والمعاد الجسماني؛ وأنكر السماوات والأرواح، وغير ذلك من ضروريات الدين بتأويلاتٍ سخيصةٍ ركيكةٍ؛ وبالرغم من ذلك كُلِّهِ هو يزعم أنه أجاب عما أُورِدَ على الشريعة الغراء من الكفار لا سيما من اليهود والنصارى؛ ولكن دأبه في ذلك على ما قال العلامة يوسف البنوري أنَّ كلَّ ما يردُّ من أهل أوربا، من الاعتراضات السخيفة على الملة الإسلامية، كان يُسَلِّمُهُ وَيَقْبِلُهُ، ثم طفق يتأوَّل القرآن والسنة، وأخذ يُقَرِّبُ الإسلام إلى الكفر؛ حتى يجعلهما ديناً واحداً، وكأنَّه أراد التقرب به إلى أهل الكفر الذين كانت بأيديهم الحكومة في الهند^(١).

(١) يتيمة البيان لمقدمة مشكلات القرآن ٤٨-٤٩

ومن نماذج تفسيره الباطل أنه استدَلَّ على أنه لا يجوز للرجل أن ينكح إلا واحدةً بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣] مع قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] قائلاً بأن الله تعالى قد صرَّح بأنه لا يستطيع أحد أن يعدل بين الزوجات، وجواز النكاح فوق زوجة كان مشروطاً بالعدل وهو مفقود، وإذا فات الشرط فات المشروط، فلا يجوز لأحد أن ينكح إلا واحدةً (١).

قلت: وهذا باطل لا يُوافقُه في ذلك سلفٌ من أهل الحق والسنة؛ ومخترعٌ من المخترعات التي ليس عليها سلطانٌ؛ وهفوةٌ من الهفوات التي لم يقم عليها برهانٌ. ثم استدلاله هذا في الحقيقة مغالطةٌ صريحةٌ - وليس بدعاً فكم رأينا وسمِعنا مثله من أهل الجهل والبدعة يُغالطون مثل ذلك - وجوابه ظاهرٌ فإن العدل في الآية الأولى هو توفيةُ الحقوق وهو في مقدور البشر؛ وفي الثانية الميل والمحبة وهو خارج عن مقدوره، فالمنفي في الآية الثانية ليس عين ما هو مثبت في الأولى.

ومنهم أبو الكلام آزاد الدهلوي أحدُ الزعماء السياسيين، صاحب تأليفاتٍ عديدةٍ، وكان له قلم رشيق سيال، وأسلوبٌ جذابٌ خلّابٌ، ومن تصانيفه كتابٌ في التفسير أسماه "ترجمان القرآن" بالأردية، ومن هفواته ما قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ من توحيد الأديان كلها، وخلاصةً كلامه ما ذكره العلامةُ يوسفُ البنوري المرحوم، ولفظه:

"ما حَقَّقَ ذلك الرجل في تفسير ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ أن كلَّ دين من الأديان في العالم، سواء كان دين النصرانية أو اليهودية أو الصائبية، أو دان به الرجل في صورته التي أتى بها شارع ذلك الدين، كفي لنجاته يوم القيامة؛ فإن أصل هذه الأديان كلها واحدٌ وهو الإيمان بالله والعمل الصالح. وشارع كل دين أتى بالتوحيد وهذى إلى العمل الصالح، وإنما الشركُ وأعمالُ الشرِّ نشأت في أتباع المذاهب من تحزُّبهم وتشيعهم. وهو يُردِّد ذلك في تفسيره، ويدندن حوله بعباراتٍ مختلفةٍ

(١) تفسير القرآن لسيد أحمد الدهلوي: ١٠٦/٢

وأَسَالِبَ شَتَّى ؛ وهو يقول : إن القرآن يُنَادِي بِأَعْلَى نداء إلى ذلك ؛
 ويزعم أن ذلك الذي فَهَمَهُ هُوَ مَغْزَى القرآن وغرضه ؛ وَيَسْتَدِلُّ لذلك
 بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ مَنْ
 آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا
 خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٥٩] ، والعمل الصالح ليس
 عنده الأحكام التكليفية والشرائع ؛ وليس المدار عليها عنده ؛ ويقول : إنَّ
 تلك العبادات وتلك الشرائع ظواهر ورسم ، وأنها صور وأجساد ،
 وليست هي حقيقة الدين ولا روحه ، فكل من أنكر الشرائع والأحكام
 التكليفية اعتقاداً فيكون عنده مُسْلِماً ولا بُدَّ (١) .

ومن نماذج تفسيره الباطل قوله في تفسير قوله تعالى : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾
 [البقرة: ٦٥] حيث يقول :

” كُونُوا أَذِلَّةً مَهَانِينَ كَالْقِرَدَةِ ؛ مُنْحَطِّينَ نَازِلِينَ عَنِ رَتْبَةِ الْإِنْسَانِ ،
 فَتُخْرِجُونَ مِنْ مَحَافِلِ الْمَرْوَةِ وَالْإِنْسَانِيَةِ مَدْحُورِينَ (٢) .

ويقول في تفسير : ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾
 [البقرة: ٢٤٣] : أي لكم الموت بِجُنُكُم ، يعني ” يغلبكم العدو وتُحْرَمُونَ حَيَاةَ
 الفتح والظفر على العدو ، ثم أحياهم الله ، ونشأ فيهم روح العزم والثبات ، حتى
 استعدوا للقتال ، فَرَزَقُوا الفتح والنصر (٣) .

ويقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بَعْضَهَا ﴾ [البقرة: ٧٣]
 اضربوا الذي هو في الحقيقة قاتل ببعض أجزاء المقتول (٤) .

أقول : وهذا في الحقيقة فرار من الإيمان بالمعجزات النبوية ، وإنكار منها
 بالتأويلات الركيكة . ثم ما قال هو في تأويل الآية الأخيرة من ضرب القاتل ببعض
 أجزاء المقتول فهو غير معقول أيضاً ؛ لأن القاتل لا يخلو إما أن كان معلوماً
 مشخصاً عندهم أو لا ، فإن كان معلوماً لما احتاجوا إلى هذا الضرب ، ولا إلى غير

(١) يتيمة البيان: ٥٧-٥٨

(٢) ترجمان القرآن: ٤٢/٢

(٣) ترجمان القرآن: ٦٠/٢

(٤) ترجمان القرآن: ٤٦/٢

ذلك لتعيين القاتل ؛ لأنه متعين ومعلوم ، وإن كان القاتل غير معلوم فكيف يستطيع لهم أن يضربوا القاتل ببعض أجزاء المقتول ؟ فهل يُعقلُ هذا ؟
ومنهم الكاتب الإسلامي المعروف أبو الأعلى المودودي من شخصيات بارزة ، حيث برز صاحب تصانيف كثيرة ومقالات عديدة ، وله تفسير أسماه ” تفهيم القرآن “ ولكن لم يكن له رسوخ في علوم التفسير ولا في العلوم الشرعية ولا في العلوم العربية ، وبالتالي لم تكن لديه أهلية القيام بالتفسير ، ومع هذا فسّر القرآن حسب ما أدّى إليه فكره الخاطيء واجتهاده السقيم ، فزاع قلمه وطعنى ، وغلط في تفهيم كلام الله تعالى في أكثر مواضعه ، وظهرت منه أفكار زائغة فرّعت الأسماع ، واقتضحت نظريات فاسدة أدهشت الأذهان .

ومن أفكاره الزائغة ما قال في كتابه ” قرآن كى چار بنيادی اصطلاحی “ [أربعة مصطلحات قرآنية أساسية]: إن لفظ الإله ، والرب ، والعبادة ، والدين ، أربعة مصطلحات أساسية للقرآن ؛ ولكن وقع في معانيها تغير ، وانحازت هذه المعاني الوسيعة إلى معان ضيقة محدودة مبهمّة . وذلك لأمرين : الأول لقلّة ذوق العربية ، والثاني : لكون المسلمين ولّدوا في الإسلام ، فلم يعرفوا تلك المعاني المستعملة في الكفار في عهد نزول القرآن . ولذا خفيت على أئمة اللغة وأرباب التفسير تلك المصطلحات بمعانيها المستعملة في عهد النزول ، وفهم هؤلاء ما كان يفهمه المسلمون ، وأنه لخفاء هذه المعاني خفي على الناس ثلاثة أرباع الدين ؛ بل خفيت عليهم روح الإسلام الحقيقية (١) .

وبعد هذه الدعوى العريضة التي تُخطئ جمهور المسلمين من غير استثناء أحد منهم ، أخذ يفسّر بعض الكلمات القرآنية من ” الإله “ و ” الرب “ و ” العبادة “ و ” الدين “ بما لم يقله أحد من الصحابة والتابعين ، ولا من الأئمة المجتهدين والمفسرين ، ولا من أرباب اللغة والبيانين . فقال في معنى الإله : إن السلطة هي روح الألوهية . (ص : ١٩) ، وقال في معنى الرب : إن الربوبية مرادفة للسيادة والسلطة ، فالرب هو السلطان المطلق . (ص : ٧٩) . وقال في معنى العبادة : إن العبادة استعملت في القرآن تارة بمعنى العبودية ، تارة

(١) قرآن كى چار بنيادی اصطلاحی : ٥-١٠

بمعنى الإطاعة، وتارةً بمعنى التذلل، ويقول: إن دعوة القرآن هي أن يكون الإطاعة والعبودية والتذلل لله تعالى فقط (ص: ٩٠-٩٨). ولم يَدْرِ المسكينُ أن هذا خلافُ ما نَطَقَ به القرآنُ من قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]. وقال في معنى الدين: إن الدين هو اصطلاحُ جامع، والمراد به نظامُ الحياة والتمدن الذي يعترف فيه الإنسان لأحد النفوذ الأعلى والسلطة العليا مطيعاً له. ويقول: لا يُوجَدُ في لسان من السنة الدنيا اصطلاحُ جامعٍ مثله، ولفظة "استيت" {state} أي "الرياسة" بَلَغَ مَعْنَاهُ قَرِيباً منه إلى حَدٍّ. ويقول في تفسير ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ [المؤمن: ٢٦] إن الدين ههنا ليس هو بمعنى الديانة، فحسب؛ بل هو بمعنى الرياسة ونظام التَّمَدُّن (١).

أقول: مع قطع النظر عما تضرع هذه الدعوى - من رفع الأمان عن أرباب اللغة والثقة بالمفسرين طوال هذه القرون، وفتح باب التأويل في القرآن بما يفهمه العقل والإدراك، من دون أن يستشهد و يحتج بأئمة اللغة ورجال التفسير - إن ما قاله الشيخ المودودي في معنى هذه الألفاظ لم يقله أحد من السلف الصالح؛ بل هو من مخترعات ذهنه الذي تسلط عليه الفكر السياسي. ولذا فسّر هذه الألفاظ بلون سياسي. ولقد أجاد فيما رد عليه الشيخ أبو الحسن على الحسن الندي في كتابه "عصر حاضر من دين كى تفهيم و تشریح" فراجعه.

ومن تفسيره الخاطيء ما قاله في قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال:

"ولم يكن هناك حكمٌ صريحٌ في أنه لا يجوز لأحد أن يُباشِرَ زوجته في ليلة الصيام، ولكنهم (أي الصحابة) اعتقدوا من عند أنفسهم أنه لا يجوز، ومع ذلك قد كانوا يُباشِرُونَ أزواجَهُمْ، وكانهم يختانون أنفسهم بذلك، فلذلك نَبَّهَهُمُ اللَّهُ على ذلك أولاً، ثم قال: "أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ" (٢).

(١) انظر: قرآن كى چار بنیادی اصطلاحی: ١٠٨-١١١

(٢) تفهيم القرآن: ١٤٥/١

قلتُ: وهذه غفلةٌ منه شديدةٌ ؛ لأن ابن عباس و كعب بن مالك وأبا هريرة من الصحابة صرّحوا بأنّ ذلك كان حراماً عليهم قبل نزول الآية، فكيف يقول: إن الصحابة اعتقدوا ذلك من عند أنفسهم، ولم يكن هناك أمر صريح؟^(١).

إخضاع معاني القرآن أمام نظريات فاسدة

ومن أعظم أسباب الانحراف إخضاع معاني القرآن الكريم أمام النظريات الفاسدة، والمعتقدات الباطلة . وهذا هو دأب الفرق الضالة المضلّة من أوّل الزمان إلى يومنا هذا ، فإنهم اتخذوا من تأويل القرآن باباً للوصول إلى أغراضهم الدنيّة .

قال العلامة القرطبي:

”وهذا النوع يكون تارةً مع العلم كالذي يحتجُّ ببعض آيات القرآن على تصحيح بدعته، وهو يعلم أن ليس المراد بالآية ذلك؛ ولكن مقصوده أن يُلبّس على خصمه ؛ وتارةً يكون مع الجهل، وذلك إذا كانت الآية محتملةً، فيميل فهمه إلى الوجه الذي يوافق غرضه؛ ويرجح ذلك الجانب برأيه وهواه، فيكون قد فسّر برأيه، ورأيه حملة على ذلك التفسير، ولولا رأيه كما كان يترجّح عنده ذلك الوجه“^(٢).

وقد تناول هذا الموضوع العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه^(٣). ونحن نتكلّم هنا على ذلك في ضوء ما أفاده كلامه مع بعض الزيادات المناسبة منّا في الموضوع .

فنقول وبالله التوفيق: إن الانحراف والخطأ في التفسير جاء من جهتين:

الأول: بأن حمل قوم ألفاظ القرآن الكريم على معاني اعتقدوها ، من غير نظر إلى ما تقتضيه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان ؛ وهو كتفسير الاستمتاع الذي وقع في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤] بالمتعة الذي يقول به الشيعة الشنيعة، ولادلالة فيه على ذلك؛ فإن المراد بالآية

(١) انظر تفسير الطبري: ٩٤/٢، وابن كثير: ٣٧٥/١، وفتح الباري: ١٨٢/٨

(٢) تفسير القرطبي: ٣٣/١

(٣) انظر فتاوى شيخ الإسلام: ٣٥٥/١٣-٣٦٣

الاستمتاع بالنكاح الشرعي لا بالمتعة.

و كتفسير الشجرة في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥] بشجرة علم محمد وآل محمد، كما قاله الحسن العسكري في تفسيره المنسوب إليه، ولفظه: ”لا تقربا هذه الشجرة: شجرة العلم شجرة علم محمد وآل محمد، الذين آثرهم اللّهل به دون سائر خلقه، فقال الله تعالى: لا تقربا هذه الشجرة شجرة العلم، فإنها لمحمد وآله خاصة دون غيرهم، ولا يتناول منها بأمر الله إلا هم..... (١).“

ثم إنهم صنفان :

١ - صنفٌ يسلبون لفظ القرآن ما دلّ عليه وأريد به من المعاني، كما فسّر الشيعة والمعتزلة قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] بأن المراد أنها تنتظر ثوابه، قالوا: وإنما نعني بالنظر إليه النظر إلى ثوابه تبارك وتعالى (٢).

فاستلبوا معنى النظر المراد به من قوله: ”إلى ربها ناظرة“ وصرفوه إلى المعنى الذي قصدوه به من غير حاجة، ومن غير داعٍ يقتضي الصرف إلى ذلك المعنى .

٢ - وصنفٌ يحملونه على ما لم يدلّ عليه ولم يُردّ به، كقول الرافضة في تفسير قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يُدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [اللب: ١] هما أبو بكر وعمر، وكقولهم في تفسير قوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتْ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] لئن أشركت بين أبي بكر وعلي في الخلافة، وكقولهم في تفسير: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] هي عائشة ؓ، وقولهم في تفسير: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩] هما علي وفاطمة.

ثم لا يخفى أن في كلا الأمرين قد يكون المعنى الذي قصدوه بذلك باطلاً، فيكون خطأهم في الدليل والمدلول جميعاً، وقد يكون المعنى الذي قصدوه بذلك حقاً، فيكون خطأهم في الدليل لا في المدلول.

(١) تفسير الحسن العسكري: ٨٩، ذكره في التفسير والمفسرون: ٩٣/٢

(٢) الصافي لملا محسن الكاشي، انظر ”التفسير والمفسرون“: ١٨٣/٢

أما الذين أخطأوا في الدليل والمدلول فهم الذين اعتقدوا مذهباً يُخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط، الذين لا يجتمعون على الضلالة كسلف الأمة وأئمتها، ثم عَمِدُوا إلى القرآن، فتأولوه على آرائهم مثل طوائف من أهل البدع. ولهم في ذلك طريقان: ١ - تارةً يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها على ذلك، كما فعلوه في تفسير الاستمتاع، فإنهم قالوا: إن المراد به المتعة الذي يقول به الشيعة الشنيعة ولا دلالة فيه على ذلك كما مرّ، وكذا تفسيرهم قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَةً﴾ [آل عمران: ٢٨] بأن المراد به التقية الشيعية، كما يقول الطبرسي من الشيعة، ولفظه: "والمعنى: إلا أن يكون الكفار غالبين والمؤمنون مغلوبين، فيخافهم المؤمن إن لم يظهر موافقتهم ولم يحسن العشرة معهم، فعند ذلك يجوز له إظهار مؤدبهم بلسانه ومداراتهم تقية منهم ودفعاً عن نفسه من غير أن يعتقد ذلك" (١).

فهذا لادلالة فيه على ما ذهبوا إليه، ولولم يكن لهم ميل إلى رأي يرونه لكان لا يلوح لهم من القرآن ذلك المعنى، فأخطأوا في الدليل والمدلول جميعاً، كما لا يخفى على من له أدنى مسكة من العلم.

قلت: وممن سلك هذا المسلك الباطل المتنبي الكاذب الفنجابي غلام أحمد القادياني، الذي ادّعى النبوة في القرن الماضي، وفسّر القرآن الكريم على وفق زعمه الباطل؛ بل حرّف معانيه على حدّ تكاد تكون سُخْرِيَّةً، كما قال هذا الكذاب القادياني في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [النمل: ٨٢]: "إنّ المراد بالدابة دودة الطاعون (٢). وتأول لفظة خاتم في قوله: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ بأن المراد به الخاتم الذي يُخْتَمُ به الكتاب، وأنكر كون نبينا محمد ﷺ خاتم النبيين بمعنى آخر النبيين (٣)، إلى غير ذلك من التحريفات الباطلة.

٢ - تارةً يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضع من الكتاب، وذلك كما فعلوه في تفسير قوله: "إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ" وقد سبق.

(١) مجمع البيان للطبرسي: ١٨٣/١

(٢) نزول المسيح: ٣٨

(٣) حقيقة الوحي: ٢٥

قال شيخ الإسلام: ومن هؤلاء فرق الخوارج، والروافض، والجهمية، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم، فهؤلاء اعتقدوا رأياً، ثم حَمَلُوا القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبُطْلَانُهُ يَظْهَرُ من وجوه كثيرة.

وأما الذين أخطأوا في الدليل لا في المدلول، فمثل كثير من الصوفية، والوعاظ، والفقهاء، وغيرهم؛ فإنهم يفسرون القرآن بمعان صحيحة، ويكون غرضهم بذلك صحيحاً، لكن القرآن لا يدل عليها، وهذا في الحقيقة ليس من الضلالة، والانحراف في شيء؛ لأن ما قالوه من المعاني وإن لم يدل عليها القرآن، فإنه يدل عليها دليل آخر من الأدلة الشرعية، كما لا يخفى.

أما الصوفية والوعاظ فقد يُحَرِّضُهُمْ على ذلك النصيح، والإرشاد، والترغيب، والترهيب. ومثاله ما ذكرنا في فصل "التفسير الإشاري"، ومنه ما قال نجم الدين الداية في "التاويلات النجمية" في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ...﴾ [البقرة: ٢٤٩] قال:

"والإشارة فيها: أن الله تعالى ابتلى الخلق بنهر الدنيا وماء زينيتها، وما زَيْنَ للخلق فيها، ليظهر المحسن من المسيء، وليميز الخبيث من الطيب، والمقبول من المردود، ثم امتحنهم وقال: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ يعني من أوليائي ومُحِبِّي وطلائي، وله اختصاص بقُرْبِي، وقبولي، والتخلُّق بأخلاقي، ونيل الكرامة مِنِّي، ﴿إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ يعني: من قَنَعَ من متاع الدنيا على ما لا بُدَّ منه من المأكول، والمشروب، والملبوس، والمسكن، وصحبة الخلق، على حد الاضطرار بمقدار القوام.... إلخ" (١).

قلت: لا شك أن هذا المعنى معقول، والغرض صحيح، إلا أنه لا تدلُّ عليه الآية المذكورة كما لا يخفى على المتأمل.

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٣٩٦/٢

وأما الفقهاء فقد يسلكون هذا المسلك لغرض التدليل على مذهبٍ مُعَيَّن من المذاهب الفقهية، وأما أمثله من كلام الفقهاء فكما قال بعض الشافعية بوجوب النية في الوضوء مُسْتَدِلًّا بِآية الوضوء، وقالوا: إن الآية تقتضي إيجاب النية لأن معنى قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ وَمَاغْسِلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْكُمُورِ﴾ [المائدة: ٦] أي إذا أردتم القيام وأنتم مُحْدِثُونَ، والغسل وقع جزاءً لذلك، والجزاء مسبب عن الشرط، فيُفِيدُ وجوب الغسل لأجل إرادة الصلاة، وبذلك يثبت المطلوب، وهذا الذي قالوا لادلالة فيه على المطلوب، كما حَقَّقَهُ الألويسي في روح المعاني (١).

وكذا استدلال البعض على أن الخلع فسخٌ، لا طلاق بأن الله تعالى قال: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ، فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ثم عقب ذلك بقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٩] إلى أن قال في نسق التلاوة: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فأثبت الثالثة بعد الخلع، فدل ذلك على أن الخلع ليس بطلاق، إذ لو كان طلاقاً لكانت هذه رابعةً؛ لأنه ذكر التطليقتين بعد الخلع، ثم ذكر الثالثة بعد الخلع.

قلتُ: ولكن لا دلالة فيه على ذلك؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ معطوف على قوله "الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ" لأن قوله "أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ" إنما يعني به "أَوْ تَطْلِيقٌ" فلو كان الخلع معطوفاً على تطليقتين لكان لا يجوز الخلع إلا بعد تطليقتين، وهذا لا يقوله أحدٌ (٢).

ثم لا يخفى عليك أنه لا نعني بهذا الرد، الاستدراك على نفس المسئلة؛ لأنها من المسائل التي ذهب إليها إمامٌ من أئمة المسلمين، ونَعْتَقِدُ فيهم حقاً أنهم لم يخرج اجتهادهم عن سبيل الدلالات في مقصود الشريعة، ولا جاوز طَرَفِيَّهَا إلى الإفراط؛ بل نعني به الرد على الاستدلال بالآية فحسب، ولذا ذَكَّرْنَا فِي هذا الفصل، الذي عُقِدَ لبيان من أخطأ في الدليل لا في المدلول.

(١) انظر: روح المعاني: ٨١/٦.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ١٤٤/٣.

الانحراف بسبب التأثر بآراء أهل الزمان

ومن الأسباب التي تُوجِبُ الانحراف في التفسير، هو التأثر بآراء أهل الزمان من الفلاسفة والمناطق والطبيين وغيرهم. وهذا السبب في الحقيقة من بقية ما مرَّ من إخضاع معاني القرآن أمام نظريات فاسدة؛ ولكننا أردنا أن نتكلّم عليه استقلالاً لكون ذلك مُهمّاً بالنظر إلى ما ظهر من الانحرافات في التفسير، بسبب ما أشرنا إليه الآن .

فنقول: إنه قد مضت في تاريخ الإسلام أفراد وجماعات تأثروا، وأنذعروا بالعلوم الفلسفية والمنطقية والطبيعية؛ وآمنوا وصدّقوا بكل ما فيها من نظريات وآراء، ووَضَعُوا تلك النظريات والآراء أمام أعْيُنِهِمْ؛ ثم نظروا من خلالها إلى القرآن والإسلام، حتى فسّروا القرآن الكريم والسنة النبوية، طبقاً لما تقول به تلك العلوم والنظريات، رغماً من أنها لم تبلغ إلى درجة تُوجب الإيقان والتحقيق، وعلى حين أنها قد تُخالف ما يهدف إليه القرآن والإسلام، أو لا يتفق معه كلياً أو جزئياً. والذي نراه أن الهزيمة الداخلية هي التي دَفَعَتْهم إلى تلك المحاولة، ولذلك نراهم تارة يؤوّلون ما حقّقه القرآن والسنة بما تُفهّمه نزعتهم الفلسفية من غير ضرورة تدعو إليه؛ وتارة يعنون به ما لم يُرد الله به اتباعاً لأهل الزمان، لكونهم مذعورين مرعوبين بها على حد انتزعت منهم حُرّية الفكر، وكَبَلَتْ عقولهم وأفهامهم، بحيث لا يستطيعون أن يتدبّروا القرآن، ويفهموه بفكرة حرة، وبصيرة ثاقبة؛ ولا يستطيعون أن ينظروا ما فيه من الحقائق، والعلوم، والأحكام، والتعاليم، إلا من خلال تلك النزعة الفلسفية، والعقلية. وإنما غرضهم بذلك إخضاع معاني القرآن أمام تلك النظريات الفلسفية، والمنطقية، والطبيعية؛ بل يُمكننا أن نقول - كما يظهر من طريقتهم - إن غرضهم في الحقيقة شرح بعض النظريات العصرية لتدعيمها، ولخدمتها على حساب القرآن الكريم.

والذي يلوح لنا في ثنايا دروس التاريخ أن هذه الحادثة إنما حدثت في الإسلام بعد ما نُقلت كتب الفلسفة اليونانية، والعلوم الرومية، والفنون الهندية، إلى العربية، وكان ذلك في عهد خلافة المامون، ثم انتشرت، وشاعت نظرياتهم

في الناس؛ حتى ظنَّ مَنْ ظنَّ منهم أن المنطق اليوناني، والفلسفة اليونانية، والعلوم الرياضية الهندية، هي الميزان العقلي الوحيد الذي تُوزَنُ به الأحكام، والأفكار، والعلوم، والأنظار؛ ويتميز به الحق من الباطل، والخطأ من الصواب والصدق من الكذب.

والذين تأثروا بآراء أهل زمانهم هم المعتزلة، والقدرية، والجهمية، وغيرهم من الفرق الضالَّة المضلَّة الذين اختاروا من المعتقدات، والنظريات، ما هو خلاف ما عليه جمهور المسلمين. ومن الملائم ههنا أن نذكر في هذا الصدد طائفة من تفاسيرهم الباطلة، التي خالفوا فيها جمهور المسلمين.

وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ إِلَى أَنَّ "الْمِيزَانَ" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] هُوَ الْعَدْلُ لَا الْمِيزَانَ الْمَعْرُوفَ، وَقَالُوا: لَا تُوزَنُ أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ؛ وَبَنُوا مَذْهَبَهُمْ عَلَى أَنَّ الْأَعْرَاضَ يَسْتَحِيلُ وَزْنُهَا، فَلَيْسَ الْمِيزَانُ بِمَحْمُولٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ. وَلَكِنْ هَذَا بَاطِلٌ. قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ: "وَأَمَّا الْمُسْتَبْعَدُونَ لِحَمْلِ هَذِهِ الظُّوَاهِرِ عَلَى حَقَائِقِهَا، فَمَا يَأْتُونَ فِي اسْتِبْعَادِهِمْ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرْعِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ؛ بَلْ غَايَةُ مَا تَشَبَّهُوا بِهِ مَجْرَدُ اسْتِبْعَادَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ عَلَى أَحَدٍ، فَهَذَا إِذَا لَمْ يَقْبَلْهُ عَقُولُهُمْ، فَقَدْ قَبِلْتُهُ عَقُولُ قَوْمٍ هِيَ أَقْوَى مِنْ عَقُولِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِيهِمْ، حَتَّى جَاءَتْ الْبِدْعُ كَاللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، وَقَالَ كُلُّ مَا شَاءَ، وَتَرَكَوا الشَّرْعَ خَلْفَ ظُهُورِهِمْ (١).

وَأُنْكِرَتِ الْمُعْتَزَلَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ. وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ عَلَى أَصُولِهِمْ مِنْ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ مُسْتَوِيًّا عَلَى شَيْءٍ إِلَّا مَقْرُونًا بِالتَّكْيِيفِ، وَهُوَ مُحَالٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، فَلَا يَكُونُ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْاسْتِيْلَاءَ، وَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْاسْتِواءُ وَاجِبًا، وَالتَّكْيِيفُ مُرْتَفِعٌ، وَلَيْسَ رَفْعُ التَّكْيِيفِ يَوْجِبُ رَفْعَ الْاسْتِواءِ، وَلَوْلَزِمَ هَذَا لَزِمَ التَّكْيِيفُ فِي الْأَزَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ كَائِنٌ فِي لَا مَكَانٍ إِلَّا مَقْرُونًا بِالتَّكْيِيفِ، وَقَدْ عَقَلْنَا وَأَدْرَكْنَا بِحَوَاسِّنَا أَنَّ لَنَا أَرْوَاحَنَا فِي أَبْدَانِنَا، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ جَهْلُنَا بِكَيْفِيَّةِ الْأَرْوَاحِ يَوْجِبُ أَنَّ لَنَا أَرْوَاحَ، وَكَذَلِكَ لَيْسَ

جهلنا بكيفيته على عرشه يوجب أنه ليس على عرشه (١).

وأنكرت الجهمية والمعتزلة صفات الباري عزَّ اسمه التي أثبتَّها القرآن والسُّنة، وقالوا: إن إثبات الصفات يستلزم تشبيه الخالق بمخلوق، وهو عين الإشراف بالله تعالى، فعلى أصلهم هذا أنكروا رؤية الله تعالى في الآخرة، والنزول، والإتيان، والكلام، والعلم، والحياة، وغير ذلك من صفات الله الباري.

ثم إنهم تفرَّقوا فرقتين: أما الجهمية فأظهروا القول بإنكار الصفات، حتى صار قولهم في الحقيقة تعطيل الخالق سبحانه، ولذا سُموا مُعْطِلَةً، وأما المعتزلة فيقولون: إن الله كلم موسى حقيقةً، وتكلم حقيقةً؛ لكن حقيقة ذلك عندهم أنه خَلَقَ كلاماً في غيره، إمَّا في شجرة، وإمَّا في هواء، وإمَّا في غيره، من غير أن يقوم بذاته كلام، وكذا يقولون في جميع صفاته تعالى (٢).

وَمِمَّنْ حَكَّمَ النظريات الفلسفية في النصوص القرآنية الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا، وكان يشرح الحقائق القرآنية بالنظريات الفلسفية، كما نجد ذلك في رسائله، فيفسِّر العرش بأنه الفلك التاسع الذي هو فلك الأفلاك؛ ويفسِّر الملائكة الثمانية التي تحمل العرش بالأفلاك الثمانية التي تحت الفلك التاسع؛ ويفسِّر الجنة بالعالم العقلي، والنار بالعالم الخيالي (٣).

ولا يخفى ما فيه من التحريف في معاني القرآن؛ والإلحاد في حقائق الدين؛ بل هو في الحقيقة استهزاء وتسخر بالحقائق الإسلامية.

وأنكر أبو مسلم الأصفهاني من المعتزلة ووافقوه أن يكون خلق حواء من نفس آدم، كما قال تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١] وقالوا: إن الله قادرٌ على أن يخلُقها من التراب؛ فأبي فائدة في خلقها من نفس آدم؟ وتأولوا قوله تعالى: ﴿خَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ بأن المراد "خَلَقَ مِنْ جَنْسِهَا" على حدِّ قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾

[الشورى: ١١]

(١) التمهيد: ١٣٧/٧

(٢) انظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٥٠٣/١٢ - ٥٠٧

(٣) انظر التفسير والمفسرون: ٤٢٦/٢ - ٤٢٧

وإنما استبعدوا خلق حواء من نفس آدم لما يجز هذا - على زعمهم - إلى القول بأن آدم كان ينكح بعضه بعضاً، وفيه من الاستهجان ما لا يخفى. ولكن زعمهم هذا - كما قال الألوسي البغدادي - باطلٌ أمّا أولاً فلأنه ليس في الآيات ولا في الأحاديث ما يتوهم منه إشارة إليه أصلاً، فضلاً عن التصريح به، وأمّا ثانياً فلأنه لو كان الأمر كما ذكر لكان الناس مخلوقين من نفسين لا من نفس واحدة، وهو خلاف ما نطق به النص القرآني والحديث النبوي، وأمّا ثالثاً فلأن قولهم: أي فائدة فيه؟ فيمكننا أن نقول في جوابه: إن فائدة ذلك إظهار قدرته ل على خلق الحي من الحي كقدرته على خلق الحي من جمادٍ، وهذا سيؤى ما خفي علينا من الحكم الإلهية في ذلك (١).

قال الراقم: ومما يحزن أنه كما مضت أفراد وجماعات تأثروا بما تُمليه عليهم الفلسفة القديمة اليونانية، كذلك ظهرت رجال في العصور الراهنة من الطبقة المثقفة الذين كلت أبصارهم بما يشاهدون من التقدم والازدهار، في شتى ميادين العلوم الكونية من الطب، والهندسة، والحساب، والهيئة، والفلك، وعلم الاقتصاد، والاجتماع، وعلم الطبيعة، والكيمياء، وغير ذلك؛ وتسَلَّطت على قلوبهم آراء فلسفية، وأفكار مادية؛ حتى نجدهم يلهثون وراء هذه النظريات والفروض التي يكشفه العلم الحديث، واعتقدوا أن هذه العلوم الكونية الطبيعية هي الميزان القسط لفهم القرآن والسنة، فما وافق منهما هذه العلوم الكونية المادية، هو الحق الصحيح، وما لم يوافقها فهو إما مردود وإما مؤوّل، وانطلاقاً من هذا الأصل المُخترع المرفوض فقد ردّوا، أو تأوّلوا كثيراً من الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة النبوية، وحملوا بعض الآيات على غير ما أراد الله به ورسوله. وقد ذكرنا من ذلك أمثلة في ما سبق.

ولم يكتف هؤلاء بمجرد الإصرار على ما ذهبوا إليه؛ بل نجدهم يثرون على قدماء المُفسِّرين ويؤمنونهم جميعاً بالسيف والغفلة، ويحملون عليهم حملة شديدة نكراء، ويوجهون اليهم نقدهم الساخر ولومهم اللاذع. ومن نماذج تفسيرهم: أنه أنكر بعضهم حقيقة الشيطان الذي ورد ذكره

(١) انظر: روح المعاني: ١٨١/٤ - ١٨٢

في القرآن الكريم في مواضع شتى، وقالوا: إن الشيطان هو داعي الشر ونزعة العصيان . قاله سرسيد أحمد خان الدهلوي الذي مر ذكره في الصفحات الماضية (١). وكذا يقول أبو زيد الدمنهوري الذي كتب التفسير وسماه "الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن" (٢).

أنكر البعض وجود عالم الجن والملائكة، وتأولوا الآيات القرآنية بما لا يرضاه الشرع ولا يقره العقل . ومن الذين انكروه سرسيد أحمد خان الدهلوي، وأبو زيد الدمنهوري (٣).

ومن العجائب تفسير الجن بما قاله الشيخ رشيد رضا المصري : إنه يصح أن يُقال: إن الأجسام الحية الخفية التي عُرفت في هذا العصر بواسطة النظارات المكبرة، وتسمى بـ"المكروبات" يصح أن تكون نوعاً من الجن، وقد ثبت أنها عللٌ لأكثر الأمراض (٤).

ذهب أكثر هؤلاء المتجددين المتتورين إلى القول بإنكار المعجزات، وتأولوها بما أدى إلى إنكارها، كما قد فعل ذلك سيد أحمد الدهلوي والشيخ طنطاوي جوهرى وغيرهما ممن انتحل مذهبهما.

ومنهم أبو زيد الدمنهوري ، وهو يقول في "الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن" حين يتعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتَبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي.....﴾ [المائدة: ١١٠] ما نصه: من هذا تعرف أن عيسى نبي أرسله الله إلى بني إسرائيل ليشفي نفوسهم ويحي موت قلوبهم ، فأيته في دعوته وسيرته وهدايته . عاش ومات كغيره من الأنبياء في بشريته ، فلم يكن خارقاً لسننه (٥).

ومنهم العلامة الشيخ رشيد رضا المصري صاحب "تفسير المنار"، وهو

(١) انظر تفسيره

(٢) انظر الهداية والعرفان: ١٠٥

(٣) انظر: الهداية والعرفان: ٧، و ٢٩٧، وتفسير القرآن لسيد أحمد الدهلوي

(٤) على هامش تفسير المنار: ٥١٦/٧

(٥) الهداية والعرفان: ٩٧

يذهب إلى القول بإنكار المعجزات ويُقرّر أنه لا معجزة لبنينا غير القرآن الكريم (١). ومن ذلك ما ذهب إليه الشيخ العلامة محمد عبده في تفسير سورة الفيل من أن الطير الأبايل يجوز أن تكون من جنس البعوض أو الذباب، الذي يحمل جراثيم بعض الأمراض؛ ويجوز أن تكون الحجارة المسومة هو الذي تحمله الرياح، فيعلق بأرجل هذه الحيوانات، فإذا اتصل بجسده دخل في مسامه، وذهب إلى أن هذا الحيوان الصغير هو الذي يُسمونه الآن بالميكروب (٢).

ولا يخفى ما في تفسير الطير بالميكروب من العدول عن ما هو واضح، وظاهر لكل من يقرأ القرآن بلا تكلف.

ثم هذا التفسير الغريب - إنني أرى - حمّله على ذلك الحرص على التوفيق بين معاني القرآن التي قد تبدو مُستبعدةً، وبين ما عند الناس من نظريات وآراء، ولكن كلّ من له دراية بتدوّق أساليب الأداء والبيان لا يُخالجه شك في أنه لا يليق بجلال القرآن، وأنه يفسد جماله وبهاؤه.

الاتجاه المنحرف بسبب صرف النظر عن موضوع القرآن

ومن أسباب الانحراف صرف النظر عن مقاصد القرآن وأهدافه، والإغماض عن موضوعه، وسوء الإدراك لطبيعة هذا الكتاب. وكثيراً ما نجد ذلك في المتجددين من الطبقة المثقفة الذين لا يعرفون أصول العلم ومبادئ الفن، ومع ذلك يجترئون على تفسير كلام الله تعالى، فيحاولون أن يضيفوا إليه ما ليس منه، وأن يحملوا عليه ما لم يهدف إليه، وأن يستخرجوا منه جزئيات في علوم الطب والكيمياء والفلك وغير ذلك، كأنه كتاب العلوم الكونية الطبيعية؛ حتى نرى منهم من يُصرّح بأن القرآن مقصده الدعوة إلى درس العلوم الكونية فحسب، كما يترشّح مما قاله العلامة الشيخ طنطاوي وهو في صدد بيان السبب

(١) انظر: تفسير المنار: ٣٣٤/١١

(٢) ذكره في التفسير والمفسرون: ٥٦٩/٢، وقد مرّ نصه في ما سبق

الدافع له على وضع التفسير، فقال:

”وإني لعلّى رجاءٍ أن يؤيّد الله هذه الأمة بهذا الدين، و ينسج على منوال هذا التفسير المسلمون، وليقرأ في مشارق الأرض و مغاربها مقروناً بالقبول، وليولعن بالعجائب السماوية و البدائع الأرضية الشبان الموحّدون، وليرفعن الله مدنيّتهم إلى العلا، وليكونن داعياً حثيثاً إلى درس العوالم العلوية و السفلية، وليقومن من هذه الأمة من يفوقون الفرنجة في الزراعة، والطب، و المعادن، و الحساب، و الهندسة، و الفلك، و غيرها من العلوم و الصناعات (١).“

و العجب كلّ العجب لسذاجة هؤلاء المتجدّدين المتحمسين لهذا القرآن، كيف ذهّلوا عن موضوعه الأعلى و عن مقصده الأسمى الذي صرح به في مواضع شتى بكل صراحة و وضوح؛ حتى لا يمكن صرف النظر عن ذلك لأحد ممن يقرأه، وإليك بعض الآيات في هذا الصدد:

- ١ - ﴿الَمْ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢]
- ٢ - ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ، يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ، سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦]
- ٣ - ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاءَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس: ٥-٦]
- ٤ - ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]
- ٥ - ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩]
- ٦ - ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ، قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٦-٢٧]

(١) ذكره في التفسير والمفسرون: ٥٠٦/٢

٤- ﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]
والآيات في ذلك كثيرة، وللمُنْصِف في ما ذُكِرَ كفايةً، فالهدف الأعلى والغرض الأسمى من هذا الكتاب العظيم هو الإنسان نفسه من حيث نياته، وتصوراتهِ، ومعتقداتهِ، ومشاعره، وسلوكه، وأعماله، وأخلاقه، وروابطه، وعلاقاته، وأما العلوم المادية فهي موكولة إلى الإنسان.

ولقد صدق الشيخ سيد قطب الشهيد حيث قال:

”إن مجاله (أي القرآن) هو النفس الإنسانية والحياة الإنسانية، وأن وظيفته أن يُنشئَ تصوُّراً عاماً للوجود وارتباطه بخالقه، ولوضع الإنسان في هذا الوجود وارتباطه برَّبِّه، وأن يُقيِّمَ على أساس هذا التصوُّر نظاماً للحياة يسمح للإنسان أن يستخدم كلَّ طاقاته، ومن بينها طاقته العقلية التي تقومُ هي بعد تنشئتها على استقامة، وإطلاق المجال لها؛ لتعمل - بالبحث العلمي - في الحدود المتاحة للإنسان، وبالتجريب والتطبيق، وتصل ما تصل إليه من نتائج، ليست نهائيةً ولا مطلقةً، بطبيعة الحال.
إن مادة القرآن التي يعمل فيها هي الإنسان ذاته: تصوره، واعتقاده، ومشاعره، ومفهوماته، وسلوكه، وأعماله، وروابطه، وعلاقاته، أما العلوم المادية والإبداع في عالم المادة بشتى وسائله وصنوفه، فهي موكولة عقل الإنسان و تجاربه وكشوفه وفروضه ونظراته. (١)

نعم قد يكون القارئ معجباً بالبدائع الطبيعية، ومغرمًا بالعجائب الكونية؛ حتى تَتَسَيَّرَ هذه العجائبُ والبدائعُ على قلبه وذهنه، فيراها في كلِّ ما يرى، كالنائم يرى بعض ما تسلَّطَ و تَسَيَّرَ على قلبه وذهنه في نومه، كذلك هؤلاء المُتَحَمِّسُونَ للقرآن والإسلام يرون تلك العلوم والنظريات في القرآن، والقرآن بعيدٌ عنها بمراحل، وإنما وقع هذا منهم لصرف النظر عن مقصد القرآن وموضوعه كما قد قلنا.

(١) في ظلال القرآن: ١٩٩/١

ولذلك نراهم يُحاولون أن يُضيّفوا إليه ما ليس منه، بالرغم من أنه يكون من نظرية حديثة علمية يمكن أن يكون صحيحاً ويمكن أن يكون خاطئاً، مثلاً:
حاولوا أن يُثبتوا الحركة الدائمة للكون بقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]

وكشفوا أن مادة الكون هي الأثير الذي يقال له { Ether } بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [حم السجدة: ١١]
ورأوا أن الأرض مُنفَتَقَةٌ من النظام الشمسي ، واستدلّوا عليه بقوله ﴿أَنَّ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]

وما إلى ذلك من الاستدلالات الضعيفة ، وقد مرّ بعض الأمثلة في الفصل الماضي فتذكّر.

تنبيه مهم

وههنا أمر يجب أن يتنبّه له، وهو أن من له خبرة بما في القرآن من العلوم والمعارف لا يخالجه شك في أن القرآن يشمل إشارات واضحة أو غامضة إلى بعض العلوم الحديثة ، والحقائق الكونية ، التي جدّت أو تجددت ، وهو - على ما لا يخفى - من إعجازه العلمي الدائم .

ولا نريد ههنا الاستدراك على هذه الحقيقة ، ولا نعني بهذا البيان أن لا ننتفع بما كشفه العلم الحديث من نظريات وحقائق في فهم القرآن أصلاً . كيف وهو أمرٌ جليٌّ واضحٌ لا يمكن صرف النظر عنه ؟ ولكن نريد ههنا الردّ على من يُحاولون أن يُضيّفوا إليه كلّ ما جدّ من النظريات والعلوم ، ويلهثون وراء هذه النظريات والفروض ليحمّلوا النصوص القرآنية النهائية على تلك الفروض والنظريات ، من غير نظر إلى مقاصد القرآن و موضوعه ؛ حتى قد يذهبوا بما يهدف إليه القرآن في حرص إثبات ذلك من القرآن ، وهو أمرٌ يُسبّب خطراً عظيماً على الكتاب الإلهي ؛ لأنه قد يكون في العلوم الحديثة ، والنظريات الفلسفية ، أو هاماً من أصحابها ، لا تزيد على هذيان المصاب بالحمّى ، فجرّ الآية القرآنية إلى هذه العلوم والنظريات لا يخلو من الخطر ، وقد مرّ منّا الكلام عليه في الفصل السابق .

الباب الثالث

في المباحث المتفرقة

فصل

المحكم والمتشابه

من واجباتنا في خلال دراسات التفسير أن نعلم أن من الآيات ما يُقال له :
محكم ، ومنها ما يُعبر عنه بالمتشابه ، وفي إنزال القرآن مشتملاً على هذين
القسمين من الحُكم ما لا يخفى .

قال الله تعالى :

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ
مُتَشَبِهَاتٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ
تَأْوِيلِهِ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ
عِنْدِ رَبِّنَا، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]

فُعِلِمَ من هذا أن من الآيات ما هو محكمٌ، ومنه ما هو متشابهٌ؛ وهو قول
جمهور العلماء ، على حين أن في الباب ثلاثة أقوال ذكره ابن حبيب النيسابوري،
على ما حكاها الزركشي و السيوطي : أحدها : أن القرآن كله محكم ، لقوله
تعالى : ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَتُهُ﴾ [هود: ١] ، الثاني : أنه كله متشابهٌ، لقوله
تعالى : ﴿كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣] ، الثالث : انقسامه إلى محكم و
متشابه للآية المصدّر بها (١).

إطلاقات في المحكم والمتشابه

وللعلماء في المحكم والمتشابه إطلاقاتٌ بحسب اللغة والاصطلاح ،
فاللغويون يستعملون مادة ” الإحكام ” في عدّة معانٍ ، و مع ذلك فهي ترجع إلى شيء

(١) البرهان: ٦٨ / ٢ ، والإتقان : ٣ / ٢

واحد وهو المنع، يُقال: "أَحْكَمَ الأمرُ" أَتَقَنَهُ وَمَنَعَهُ عَنِ الفسادِ، ويُقال: حَكَمَ نَفْسَهُ وَحَكَمَ النَّاسَ: مَنَعَ نَفْسَهُ وَمَنَعَ النَّاسَ، وفي هذا المعنى قال جرير:

أَبْنِي حَنِيفَةً أَحْكَمُوا سُفْهَائَكُمْ ❀ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ اغْضَبَا

أَي رُدُّوهُمْ وَكُفُّوهُمْ وَامْنَعُوهُمْ مِنَ التَّعَرُّضِ لِي (١). وكذلك يستعملون مادة "التَّشَابُه" فيما يدلُّ على المشاركة والمماثلة المؤدِّية إلى الالتباس (٢).

وهذا المعنى جاء في التنزيل والحديث، قال تعالى: ﴿وَاتَّوَّابُهُ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] وقال حكاية عن بني إسرائيل: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وقال النبي ﷺ: ﴿الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (٣).

إطلاقات اصطلاحية في المحكم والمتشابه

هذا بحسب اللغة، وأما بحسب الاصطلاح، فللعلماء فيهما إطلاقات كثيرة، وها أنا أكتفي منها على أهمها:

الأول: المُحْكَم ما عُرِفَ المراد منه ظاهراً أو تأويلاً؛ والمُتَشَابِه ما لم يكن إلى معرفته سبيلٌ، واستأثر الله تعالى بعلمه، كقيام الساعة، والحروف المُقَطَّعة، وصفات الباري. وهذا القول يُنسبُ إلى أهل السُّنة.

الثاني: المُحْكَم ما لا يَحْتَمِلُ من التأويل إلاَّ وَجْهاً واحداً؛ والمُتَشَابِه ما يَحْتَمِلُ وُجُوهاً مُتَعَدِّدةً، وهو قول الأصوليين.

الثالث: أن المُحْكَم ما وَضَحَ معناه؛ والمُتَشَابِه ما خَفِيَ معناه.

الرابع: المُحْكَم ما كان معقول المعنى؛ والمتشابه ما هو بخلافه، كأعداد الركعات، واختصاص رمضان بالصيام.

الخامس: المُحْكَم ما هو ناسخٌ؛ والمتشابه ما هو منسوخٌ. ويُروى عن ابن مسعود، وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم.

السادس: المُحْكَم ناسخه، وحلاله، وحرامه، وحدوده، وفرائضه، وما يُؤْمَنُ

(١) انظر لسان العرب: ١٢ / ١٤٤، والفائق للزمخشري: ٣٠٣ / ١.

(٢) انظر البحث في مادة "شبه" في مختار الصحاح: ١٣٨ / ١، ولسان العرب: ١٣ / ٥٠٣.

(٣) رواه البخاري: ٥٠، ومسلم: ٢٩٩٦، والترمذي: ١١٢٦، والنسائي: ٤٣٧٧، وأبو داود: ٢٨٩٢، وابن ماجه: ٣٩٧٤، وأحمد: ١٧٦٤٥، والدارمي: ٢٤١٩.

به، ويُعْمَلُ به؛ والمُتَشَابَهُ منسوخه، و مقدّمه، ومؤخره، وأمثاله، وأقسامه، وما يؤمن به، ولا يُعْمَلُ به . وهو مروي عن ابن عباس (١).

حكم المحكم والمتشابه

ثم من الواجب أن يُعْلَمَ ما هو حكم المُحْكَمِ والمُتَشَابِه؟ أما حكم المُحْكَمِ فظاهر، وهو الإيمان به والعمل بمقتضاه، كما تقدّم عن ابن عباس رضي الله عنه، وأما حكم المتشابه فيختلف باختلاف تفسيره . فمن فسّره بما لم يتّضح معناه، فحكم المتشابه عنده أنّه يجوز الخوض في إبداء معناه، ولذا فيجوز عنده أن يُعْلَمَ تاويله الراسخون في العلم، وأمّا من فسّره بما لا سبيل إلى معرفته مما استأثر الله بعلمه، فحكم المتشابه عنده أن يؤمن به؛ ولا يجوز الخوض في معناه، لأنه لا يمكن لأحد أن يعلم تاويله إلا الله .

ومنشأ هذا الاختلاف هو الاختلاف في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ، كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] فذهب الأوّلون إلى أن قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ معطوف على ما قبله؛ والوآؤ فيه وأو العطف، فيكون المعنى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وهي طائفة يسيرة، منهم مجاهد وهو رواية عن ابن عباس رضي الله عنه؛ وإليه ذهب بعض الشوافع، ومنهم النووي في شرح مسلم، وبعض المالكية، ومنهم القرطبي في تفسيره (٢).

وهو الذي اختاره ابن قتيبة الدينوري في كتابه: [تأويل مشكل القرآن]، فقال فيه: "ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، وهذا غلط من متأويله على اللغة والمعنى، ولم ينزل الله تعالى شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده ويدلّ به على معنى أرادّه، فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره لزمنا لبطاعين مقال، وتعلّق علينا بعلّة. وهل يجوز لأحدٍ يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف المتشابه؟ وإذا جاز أن يعرفه مع قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ

(١) راجع لهذا المبحث تفسير الطبري: ١٣، وزاد المسير لابن الجوزي: ١/ ٣٥٠،

والقرطبي: ٩/٤-١١، فتح القدير: ٣١٣/١

(٢) انظر شرح مسلم: وتفسير القرطبي: ١٨/٤

الْكِتَابُ مِنْهُ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ **إِلَخ** ﴿ جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته ، ثم قال ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ في المتشابه إلا أن يقولوا ﴿: اَمَّنَّا بِهِ ، كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبَّنَا ﴾ لم يكن للراسخين فضل على المتعلمين ؛ بل على جهلة المسلمين لأنهم جميعاً يقولون ﴿: اَمَّنَّا بِهِ ، كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبَّنَا ﴾ (١).

وذهب الأكثرون إلى أن قوله ﴿: وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ابتداءً كلام، مقطوعٌ ممَّا قبله؛ وليس بعطفٍ على ما قبله؛ والواو فيه للاستيناف ، وقوله ﴿يَقُولُونَ اَمَّنَّا بِهِ ﴾ خبر هذا المبتدأ، وهذا هو ما اختاره كثير من الصحابة ، والتابعين ، وأتباعهم ، من العلماء ، والأئمة ، والمفسرين ، والفقهاء ، ولا سيما أهل السنة والجماعة ؛ وإليه جنح أكثر الحنفية والشوافع وغيرهم .

ولكن الذي يلوح لي بعد الدراسة الدقيقة هو أن الاختلاف في حكم المحكم والمتشابه اختلافٌ لفظيٌّ لا حقيقيٌّ ؛ لأنه إن أُريدَ بالمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه؛ وما لم يكن لأحد إلى علمه سبيلٌ، كما هو مختار الأكثرين، فيكون حكم المتشابه عند الكل: أنه لا يجوز الخوض في معناه؛ وإن أُريدَ به ما لم يتضح معناه ، كما هو قول البعض ، فالتعيين عند الكل إذا جاوز الخوض فيه . وإليه يشير قول بعض أئمة التحقيق - كما نقله في روح المعاني - : أنه إن أُريدَ بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فالحق الوقف على ”إلا الله“ ، وإن أُريدَ به ما لا يتضح معناه بحيث يتناول المجمل ونحوه فالحق العطف (٢).

وكذا تُشيرُ إلى أن الاختلاف لفظيٌّ عبارةً القرطبي في تفسيره حيث يقول: ”المتشابه يتنوع: فمنه ما لا يُعلمُ البتة كأمرا الروح ، والساعة ، ممَّا استأثر الله بغيه ، وهذا لا يتعاطى علمه أحدٌ ، لا ابنُ عباس ، ولا غيره، فمن قال من العلماء والحدائق بأن الراسخين لا يعلمون علم المتشابه فما أراد هذا النوع ، وأمَّا ما يمكن حملُه على وجوه في اللغة ومناح في كلام العرب ، فيتناول ويُعلمُ تاويله المستقيم **إِلَخ** (٣).

(١) تأويل مشكل القرآن: ٤٣

(٢) روح المعاني: ١٥ / ٣

(٣) تفسير القرطبي: ١٨ / ٤

فلما لاح ممّا تقدّم: أن هذا الاختلاف في الحقيقة واقع في تفسير المتشابه لا في حكم المتشابه، فمذهب السلف في المتشابه - المُفسّر بما لا سبيل لأحد إلى معرفته - أن لا يخوض في معناه، وأن يترك التعرّض لتأويله مع العلم قطعاً بأن معناه الظاهر مستحيل بالنسبة إلى ذاته عز وجل .

وهو المراد بما روى اللالكائي بسنده عن أم سلمة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قالت: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به من الإيمان، والجحود به كفر^(١).

وهذا الذي يُراد بما قال الإمام مالك حين سُئل عن الآية، فقال: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة^(٢). وهو المقصود بما روي عن ابن عينة قال: سُئل ربيعة عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: والاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلىنا التصديق^(٣).

قال الإمام محمد بن الحسن: اتَّفَقَ الفقهاء كلُّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله في صفة الرب تعالى، من غير تغيير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسّر شيئاً من ذلك فقد خَرَجَ ممّا كان عليه النبي وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يُفسّروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة^(٤).

وأما الخلف المتأخرون فأجازوا تأويله بشرط أن لا يكون بما لا يليق بجلال الله العظيم الذي جاء في شأنه: ليس كمثله شيء. كما تأوّلوا الاستواء بالاستقرار، أو بالارتفاع، أو القصد؛ وكما تأوّلوا النفس والوجه بالذات؛ وتأوّلوا اليد بالقُدرة؛ وتأوّلوا نزوله ومجيئه تعالى بمجيئه أمره أو عذابه، وما إلى ذلك من التاويلات. ولكنّ الأسلم والأحوط هو مذهب السلف الذين اختاروا سبيل التفويض والتسليم في صفات الله الباري دونما تفسير، وتأويل، ووصف، وتشبيه.

(١) اعتقاد أهل السنة: ٢٩٧ / ٣

(٢) اعتقاد أهل السنة: ٢٩٨/٣

(٣) اعتقاد أهل السنة: ٢٩٨/٣

(٤) اعتقاد أهل السنة: ٤٣٢/٣

قلت: وفي هذا الباب رسالة جامعة نافعة للشيخ الفقيه الإمام أشرف علي التهانوي^٢، لا يزيد عدد أوراقها على ثمانية أوراق، ولكنه حاوٍ على أطراف الموضوع وجوانبه، أسماها ”التواجه بما يتعلق بالتشابه“.

فصل

الناسخ والمنسوخ

ومن الجدير بالذكر في ثنايا دراسات القرآن و تفسيره : أن معرفة الناسخ والمنسوخ من الآيات مما يجب على من يفسر القرآن الكريم . ولقد قال الأئمة : إنه لا يجوز لأحد أن يتعاطي ويحاول تفسير القرآن الكريم إلا بعد أن يعرف الناسخ والمنسوخ من الآيات، وبعد أن يحكم هذا العلم ، وأن من تكلم في شيء من الكتاب الكريم، ولم يعلم الناسخ والمنسوخ كان علمه ناقصاً؛ لأنه يخلط الأمر بالنهي والإباحة بالحظر .

وقد ذكروا في كتبهم ما جرى بين علي^{عليه السلام} وعبد الرحمن بن داب الواعظ من القصة، وحاصلها أن علياً^{عليه السلام} دخل يوماً المسجد الجامع بالكوفة، ورأى فيه رجلاً يعرف بعبد الرحمن بن داب ، قد تحلق الناس عليه يسألونه؛ وهو يخلط الأمر بالنهي والإباحة بالحظر، فقال علي^{عليه السلام} : أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلك، ثم أخذ بأذنه ففتلها، وقال: لا تقص في مسجدنا بعد . ويروى مثله عن عبد الله بن عمر وابن عباس^{عليهما السلام} (١).

فعرف مما سبق أن معرفة الناسخ والمنسوخ من أهم ما يجب على المفسر ولا يجوز الكلام في تفسير القرآن إلا بعد معرفته.

اتفاق أهل الملل إلا اليهود على جواز النسخ

ومما يلائم الموضوع أن الاتفاق واقع بين جميع طوائف المسلمين على جواز النسخ، ووقوعه في كلام الله تعالى، إلا ما حكي عن أبي مسلم الأصبهاني

(١) الناسخ والمنسوخ للمقرئ: ١٨، والناسخ والمنسوخ لابن حزم: ٥، وقلائد المرجان للكرمي: ٢٠، والناسخ والمنسوخ للنحاس: ٤٨
من القول بعدم الوقوع، وكذا أجمع على جوازه جميع أهل الملل والشرائع إلا اليهود، فإنهم قالوا: إنه لا يجوز النسخ في كلام الله تعالى ظناً منهم أنه بداء. والبداء هو ظهور رأي بعد أن لم يكن؛ واستصواب شيء علم بعد أن لم يعلم، وهو مستحيل في حقهم. وأجاب عنه علماء الإسلام بأن هذا ظن منهم باطل، والنسخ ليس ببداء في شيء؛ بل هو تحويل العباد من حكم إلى حكم آخر، إصلاحاً لأحوالهم، وتزكيةً لنفوسهم، وإرشاداً لهم إلى مصالحهم، فإن المقصود من التشريع تحقيق مصالح العباد؛ ومصلحتهم قد تتغير بتغير الأحوال والظروف، والحكم قد يُشرع لتحقيق مصالح اقتضتها أسباب، فإذا زالت هذه الأسباب فلا مصلحة في بقاء الحكم.

الفرق بين النسخ والبداء

قال الإمام أبو جعفر النحاس في كتابه "الناسخ والمنسوخ":
"الفرق بين النسخ والبداء: أن النسخ تحويل العباد من شيء قد كان حلالاً فيحرم، أو كان حراماً فيحلل، أو كان مطلقاً فيحظر، أو كان محظوراً فيطلق، أو كان مباحاً فيمنع، أو كان ممنوعاً فيباح إرادة صلاح العباد. وقد علم الله عز وجل العاقبة في ذلك، وعلم وقت الأمر به أنه سينسخه إلى ذلك الوقت، فكان المطلق على الحقيقة غير المحظور—إلى أن قال—: كان الأول المنسوخ حكمةً وصواباً، ثم نُسخ وأزيل بحكمةٍ وصوابٍ، كما تُزال الحياة بالموت، وكما تُنقل الأشياء، فلذلك لم يقع النسخ في الأخبار لما فيها من الصدق والكذب، وأما البداء فهو ترك ما عزم عليه، كقولك: امض إلى فلان اليوم، ثم تقول: لا تمض إليه، فيبدؤ لك عن القول الأول، وهذا يلحق البشر لنقصانهم، وكذا إذا قلت: ازرع كذا في هذه السنة، ثم قلت: لا تفعل، فهذا البداء^(١).

قلت: ونظيره العملي ما نُشاهد من أمر الطبيب حيث يفحص المريض و

يُصِفُ دواءً؛ ثم يُغَيِّرُ الوصفةَ بعد أيام أو أسبوع؛ لأنه يعلم أن هذا المرض يقتضي

(١) الناسخ والمنسوخ للنحاس: ٦٣

لإزالته أولاً دواءً لا يُوافِقُ طبيعةَ المريض بعد أيام أو أسبوع؛ ثم يقتضي دواءً آخر لا يُوافِقُ إلا بعد الأيام أو الأسبوع . فهل هذا يُسمَّى بدءاً؟ لا، وكذلك النسخ لا يُسمَّى بدءاً.

النسخ في اللغة

والنسخ له معنيان عند أرباب اللسان :

١ - الإزالة والإبطال على جهة الانعدام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ﴾ [الحج: ٥٢] وقولهم : نَسَخَ الشَّيْبُ الشَّبَابَ ، وَنَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ أَي : أَذْهَبَتْهُ .

٢ - الإزالة على جهة الانتقال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الحاثية: ٢٩] ومنه قولك : نسختُ الكتاب أي نقلته .

معنى النسخ الاصطلاحي

وقد وقع الخلاف بين العلماء في معنى النسخ الاصطلاحي ، فقال بعضهم: إنه رفعُ الحكم بعد ثبوته . وقال بعضهم: إنه بيانُ انتهاء مدّة العبادَةِ . وقيل: هو انقضاءُ العبادَةِ التي ظاهرها الدوام ، وقيل وهو قول الحنفية : هو بيان لمدّة الحكم المطلق الذي كان معلوماً عند الله تعالى ، إلا أنه تعالى أطلقه ، فصارَ ظاهره البقاء في حق البشر ، فكان تبديلاً في حقِّنا ، بياناً في حق صاحب الشرع (١) .

ثم ههنا أبحاث في شروط النسخ ، وفي أقسامه ، وأقسام الناسخ والمنسوخ ، وفيما يدخل فيه النسخ ، وفيما يجوز أن يكون ناسخاً ، وغير ذلك ، وليس هذا موضعه (٢) . وإنما موضعه كتب أصول الفقه . ونحن نذكر ههنا أشياء يليق بنا في هذا المقام .

(١) انظر : الحسامي: ٨٧ ، ونور الأنوار : ٢١٠ ، نهاية السؤل للأسنوي : ٢٣٦ ، والناسخ والمنسوخ لابن حزم : ٦ - ٧ ، والناسخ والمنسوخ للمقرئ : ٨ ، وقلائد المرجان للكرمي : ٣٢

(٢) انظر لهذه المباحث: نواسخ القرآن و المصنفى من علم الناسخ والمنسوخ كلاهما لابن الجوزي، والناسخ والمنسوخ للنحاس، ولابن حزم، وللمقرئ، والكرمي، و ناسخ القرآن ومنسوخه لابن البارزي، وغيرها

أقسام المنسوخ

ذكر العلماء: أن النسخ على ثلاثة أنواع:

١ - ما نُسخَ خطُّه وُحْكُمُه، وبتعبير آخر: ما نُسخَ تلاوته وُحْكُمُه جميعاً، ومثاله ما أخرجه أبو داود في ناسخه، وابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، وأبوذر الهروي في فضائله، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف: أن رهطاً من أصحاب النبي ﷺ أخبروه أنه قام رجلٌ منهم من جوف الليل، يُريد أن يفتح سورةً كان قد وعّاها، فلم يقدر منها على شيء إلا بسم الله الرحمن الرحيم، فأثني باب النبي ﷺ حين أصبح يسأل النبي ﷺ عن ذلك، جاء آخر و آخر حتى اجتمعوا، فسأل بعضهم بعضاً ما جمعه؟، فأخبر بعضهم بعضاً بشأن تلك السورة، ثم أذن لهم النبي ﷺ، فأخبروه خبرهم، وسألوه عن السورة، فسكت ساعة لا يرجع إليهم، ثم قال: نُسخَتِ البارحة (١).

٢ - ما نُسخَ خطُّه ورسمه و بقي حكمه، ومثاله ما روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال على المنبر في خطبته: كان فيما أنزل الله على النبي ﷺ آية الرجم (وهي - كما في بعض الروايات - : الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ)، فقرأناها ووعيناها وعقلناها، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا إلخ (٢).

٣ - ما نُسخَ حكمه و بقي رسمه وخطه، وهذا القسم هو الذي فيه الكتب المؤلفة، ومن ذلك كثير في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِّنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ؛ حَتَّىٰ يَتَوَفَّهِنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥]

أنواع النسخ

النسخ في الشرع له تقسيمات:

❖ **تقسيم أول:** وباعتباره ينقسم إلى نوعين: الصريح و الضمني:

(١) الدر المنثور: ٢٥٦/١، وفتح القدير: ١٢٨/١

(٢) رواه البخاري: ٦٣٢٨، ومسلم: ٣٢٠١، والترمذي: ١٣٥٢، وأبو داود: ٣٨٣٥، وابن ماجه: ٢٥٤٣، وأحمد: ٢٦٥، ومالك: ١٢٩٧، والدارمي: ٢٢١٩

١- النسخ الصريح

هو أن ينصّ الشارع صراحةً في تشريعه اللاحق على إبطال تشريعه السابق، وهذا قليل بالنسبة إلى النسخ الضمني، ومثاله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ، أَلَسَنَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥-٦٦]

ومثاله من الحديث قول الرسول ﷺ: ﴿كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَقَدْ أُذِنَ لِمُحَمَّدٍ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ فزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ﴾^(١)

٢- النسخ الضمني

وهو أن لا ينصّ الشارع صراحةً في تشريعه اللاحق على إبطال تشريعه السابق، ولكن يشرع حكماً معارضاً لحكمه السابق. وهذا القسم من النسخ كثير في الشرع، ومثاله ما قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٨٠] فإنه منسوخ بما قال تعالى في مقام آخر: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] فالأول دلّ على أن المرء يجب عليه الوصية للوالدين والأقربين من ماله المتروك إذا حضره الموت، والثاني يدلّ على أن الله تعالى نفسه قسم الميراث بين ورثة الميت حسبما اقتضته الحكمة، فالأول يكون منسوخاً بالثاني، ولكن الله تعالى لم يصرّح بأنه نسخ ذلك.

❖ تقسيم ثان: وباعتباره له قسمان: النسخ الكلي والنسخ الجزئي:

١- النسخ الكلي:

وهو أن يُبطلَ الشارعُ حكماً شرعاً سابقاً ، إبطالاً كُلياً بالنسبة إلى كل

(١) رواه الترمذي: ٩٧٤

فردٍ من أفراد المكلفين ؛ كما أبطلَ عدّة الوفاة على المرأة المتوفى عنها زوجها حوْلاً كاملاً باعتدائها بأربعة أشهر وعشراً .

٢- النسخ الجزئي

وهو أن يشرعَ الحكمَ عاماً شاملاً كلَّ فردٍ من أفراد المكلفين ؛ ثم يُلغى هذا الحكمَ بالنسبة لبعض الأفراد ، أو يشرعَ الحكمَ مطلقاً ، ثم يُلغى بالنسبة لبعض الحالات . مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] وهذا يدلُّ على أنَّ قاذفَ المحصنة الذي لم يُقَمِّ بَيِّنَةً على ما قذف به ؛ يُجلدُ ثمانين جلدَةً ، سواء كان زوجها أم غيره ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ الْخ ﴾ [النور: ٦] وهو يدلُّ على أن القاذفَ إذا كان الزوج لا يُجلدُ بل يتلأعن هو وزوجته ، فهذا نسخ ، أي بالنسبة إلى بعض أفراد المكلفين وهم الأزواج .

فوائد مهمة

ثم ههنا فوائد فيما نحن بصددده :

الفائدة الأولى

وههنا يتوجه سؤالان : الأول ما هي الحكمةُ في بقاء الخطِّ والتلاوة مع نسخ الحكم ؟ فأجاب السيوطي عن ذلك بوجهين : أحدهما : أن القرآن كما يُتلى ليُعرفَ الحكمُ منه والعملُ به ، كذلك يُتلى لكونه كلامَ الله فيثابُ عليه ، فتركت التلاوة لهذه الحكمة ، والثاني : أن النسخ غالباً يكون للتخفيف ، فأبقيت التلاوة تذكيراً للنعمة ورفع المشقة (١) .

والسؤال الثاني : ما الحكمةُ في نسخ التلاوة والخطِّ مع بقاء الحكم ؟

والجواب عنه ما قال صاحب الفنون - على ما نقله السيوطي، إن

(١) الإتقان: ٣١/٢

ذلك لِيُظْهِرَ مقدارَ طاعةِ هذه الأمة في المُسَارَعَةِ إلى بذل النفوس بطريق الظنِّ، من غير استِفْصَالٍ لطلبِ طريقِ مقطوع به، فيُسْرِعُونَ بأيسر شيء كما سارع الخليلُ إلى ذبح ولده بمنامٍ، والمنامُ أدنى طريقِ الوحي (١).

وقال السيوطي في سبب نسخ الآية: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة": إن سبب النسخ التخفيفُ على الأمة بعدم اشتهاار تلاوتها و كتابتها في المصحف، وإن كان حكمها باقياً لأن الرجم أثقل الأحكام وأشدّها وأغلظ الحدود، وفيه الإشارة إلى ندب الستر (٢).

قلت: إن هذا الوجه لا يطرد في كل ما نسخ تلاوته وبقي حكمه؛ بل يجري هذا فيما فيه تشديد وتعليظ كما في الرجم، وأما في غيرها كقوله ﷺ: "جاهدوا كما جاهدتم أول مرة" وقوله ﷺ: "إن الله وملائكته يصلون على النبي والذين يصلون في الصفوف الأولى" فالحكمة ما قال صاحب الفنون.

الفائدة الثانية

تصارعت آراء العلماء في تعداد الآيات المنسوخة، فالمتقدمون من المفسرين ذهبوا إلى أن الآيات المنسوخة تبلغ إلى خمس مائة آية، لما في اصطلاحهم من العموم في معنى النسخ بالنسبة إلى اصطلاح المتأخرين؛ لأن عندهم النسخ بمعنى "إزالة شيء بشيء" فمعنى النسخ عندهم - كما يقوله الشاه ولي الله المحدث الدهلوي - : إزالة بعض أوصاف الآية بآية أخرى، سواء كان ذلك ببيان انتهاء مدة العمل، أو بصرف الكلام عن المعنى المتبادر إلى غير المتبادر، أو ببيان كون القيد اتفاقاً، أو بتخصيص عام، أو ببيان الفارق بين المنصوص وبين ما قيس عليه ظاهراً، أو بإزالة عادة من العادات الجاهلية، أو برفع شريعة من الشرائع السابقة (٣).

وأما المتأخرون فذهبوا - حسب اصطلاحهم في معنى النسخ - إلى أن المنسوخات قليلة، وبالرغم من ذلك أوصلها بعضهم إلى مائتين وثمان و

(١) الإِتقان: ٣٢/٢

(٢) الإِتقان: ٣٤/٢

(٣) الفوز الكبير: ٥١

ثلاثين آية، أو مأتين و تسع و أربعين آية، كما تجد ذلك في الناسخ والمنسوخ للمقرئ، وناسخ القرآن و منسوخه لابن البارزي.

ولكن في ذلك نظراً، فإن الذي أورده المكثرون -على ما يقوله الشيخ السيوطي- أقسام: قسم ليس من النسخ في شيء، ولا من التخصيص، ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه. وقسم هو من قسم المخصوص لا من المنسوخ. وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية، أو في شرع من قبلنا، أو في أول الإسلام ولم ينزل في القرآن، كإبطال نكاح نساء الآباء. وقسم رفع ما كان في أول الإسلام. وهذا النوع إدخاله في المنسوخ أو جهه مما قبله. قال الإمام السيوطي: إذا علمت ذلك فقد خرج من الآيات التي أورده المكثرون، الجم الغفير.

ثم حرر المنسوخ طبقاً لما قاله الشيخ ابن العربي القاضي المالكي، فأوصله إلى عشرين آية كما يظهر من الإِتقان، ونازعه في أكثرها الإمام الدهلوي في الفوز الكبير (١).

الفائدة الثالثة

حكى الإمام السيوطي: عن ابن الحصار أنه قال: إنما يُرْجَعُ في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي يقول: آية كذا نسخت كذا، قال: ابن الحصار: وقد يُحْكَمُ به عند وجود التعارض المقطوع به، مع علم التاريخ يُعْرَفُ المتقدم والمتأخر. قال: ولا يُعْتَمَدُ في النسخ قول عوام المُفسِّرين؛ بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقلٍ صحيح ولا معارضةٍ بينة، لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكمٍ تَقَرَّرَ في عهده ﷺ، والمُعْتَمَدُ فيه النقل والتاريخ، دون الرأي والاجتهاد. قال: والناس في هذا بين طرفي نقيض، فمن قائل لا يَقْبَلُ في النسخ أخبار الآحاد العدول، ومن مُتَسَاهِلٍ يَكْتَفِي فيه بقول مفسِّرٍ أو مجتهدٍ، و الصواب خلاف قولهما (٢).

الفائدة الرابعة

لا خلاف بين العلماء في جواز نسخ القرآن بالقرآن، و نسخ السنة

(١) انظر: الإقتان: ٢٩- ٣٠، و الفوز الكبير: ٥٢- ٦٠

(٢) الإقتان: ٣٢/٢

بالسنة، واختلفوا في جواز نسخ القرآن بالسنة، و نسخ السنة بالقرآن بين مُجيزٍ و مانع. فالإمام الشافعي قال بعدم الجواز في الصورتين، واستدل عليه بوجوه:

الأول: بقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] وذلك يَتَحَقَّقُ في الآيتين أو السُّنَّتَيْنِ، فإنَّ السُّنَّةَ ليست كمثل الكتاب ولا بخيرٍ منه . وأجيبَ عنه بأن المراد بالخير والمثل، الخيرُ والمثلُ من ناحية النفع والثواب، لا من ناحية اللفظ، وجائزُ أن يكون السُّنَّةُ خيراً أو مثلاً له من هذه الناحية .

والثاني: بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥] وأجيبَ عنه بأن النسخ وإن كان بالسُّنَّةِ، فليس من عند النبي ﷺ، بل من عند الله، لأنه لا يَنْطِقُ عن الهوى، إن هو إلا وحي يُوْحَى .

والثالث: بآنه لو جاز نسخ الكتاب بالسُّنَّةِ تهيأت الفرصة للطاعين في الكتاب والسُّنَّةِ، ويقولون: كَذَّبَ اللهُ رَسُولَهُ، فكيف نُصَدِّقُ قَوْلَهُ؟ وأجيبَ عنه بأن مثل هذا الطعن لا مفرَّ عنه في نسخ السُّنَّةِ بالكتاب أيضاً؛ بل هو صادرٌ من السُّفَهَاءِ الجاهلين، فلا يُعْبَأُ به .

وذهب الإمام أبو حنيفةً إلى الجواز في الصورتين، واستدلَّ عليه بأدلةٍ:

الأول: بقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] والنسخ في الحقيقة بَيَانٌ مدَّة المنسوخ، فاقْتَضَتْ الآيةُ قبولَ هذا البيان من الرُّسُول .

والثاني: بقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] والنسخ هو بيان مدَّة المنسوخ فهو ممَّا آتاهُ الرسول، فيلزم قبوله .

والثالث: بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] فالآيةُ تَقْتَضِي مِنَّا أَنْ نَقْبَلَ قَوْلَهُ في صدد النسخ أيضاً^(١).

وأما الأمثلة التي سردها علماؤنا الحنفية في هذا الصدد، فلا تَخْلُو عن

مقال كما مثّلوا النسخ القرآن بالسُّنة بآية الوصية ، وهي: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ

(١) انظر البحث في نواسخ القرآن لابن الجوزي: ٢٥، والناسخ المنسوخ للكرمي: ٣٢، وللنحاس: ٥٣

أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ الْخ [البقرة: ١٨٠] ولا يخلو عن مقال، لأن النسخ ههنا إنما ثبت بآية الميراث لا بالسُّنة .

و كذا مثّلوه بقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدِ الْخ [الأحزاب: ٥٢] وفيه إشكال؛ لأنه نسخ بالآية التي قبلها في التلاوة، وهو قوله: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي أَتَيْتَ أُجُورَهُنَّ الْخ [الأحزاب: ٥٠] ولذا قال المَلَّا جِيُونَ رحمه الله تعالى في كتابه ”نور الأنوار“: و هكذا كل ما أوردوا في نظير نسخ الكتاب بالسُّنة فقد وجدنا فيه نسخ الكتاب بالكتاب بقطع النظر عن السُّنة (١).

ومما لا بُدَّ من الإشارة إليه أنّ ما قال الإمام أبو حنيفة من جواز نسخ الكتاب بالسُّنة، فالمراد به الأخبار المتواترة لا الآحاد، قال العلامة عبد الوهاب الخَلَّاف في ”علم أصول الفقه“:

”الأصل العام أنّ النص لا ينسخه إلا نص في قوّته أو أقوى منه، وعلى هذا فنصوص القرآن قد ينسخ بعضها بعضاً، وقد تُنسخ بالسُّنة المتواترة لأنها قطعية وفي قوّة واحدة وعلى هذا لا يُنسخ نص قرآني، أو سنة متواترة بسنة غير متواترة أو قياس؛ لأن الأقوى لا يُنسخ بما هو أقل منه قوّة“ (٢).

فصل

مناسبة الآيات والسُّور

من أهم مباحث التفسير مبحث مناسبة الآيات والسُّور، وقد اعتنى به جماعة من العلماء، فصنّفوا فيه كتباً، منهم الشيخ أبو جعفر بن الزبير، والعلامة بُرهان الدين البقاعي، والشيخ العلامة جلال الدين السيوطي، وغيرهم . وقد رأيتُ جزءاً لطيفاً في مناسبة الآيات والسُّور للشيخ العلامة أشرف علي التهانوي،

باسم ”سبق الغايات في مناسبة الآيات“ وكذا أَكْثَرَ هو من ذكر المناسبة بين الآيات والسُور في تفسيره ”بيان القرآن“ .

(١) نور الأنوار: ٢١٧

(٢) علم أصول الفقه للخلاف: ٢٢٧-٢٢٨

وقد وقع البحث في هل بين الآيات والسُور مناسبة بحيث يرتبط بعضها ببعض، ويكون الكلام كالكلمة الواحدة، مُتَّسِقَةً المعاني مُنْتَظِمَةً المباني؟
اختلف فيه العلماء بعد اتفاقهم على أن هذا العلم لم يتكلم فيه الصحابة والتابعون، وإنما هو علمٌ حادثٌ . فقال بعضهم: المناسبة في الآيات والسُور لا تُوجد في كل موضع من القرآن؛ لأن القرآن نَزَلَ في نيف وعشرين سنة في أحكامٍ مختلفة شُرِعت لأسبابٍ مُختلفة حسب ما تقتضيه الأوضاع والظروف، ومثله لا يرتبط بعضه ببعض، وينفع لك في هذا المقام مثلاً بينه الشيخ العلامة أشرف علي التهانوي، فقال: القرآن كالرسالة المشتملة على أنواع من المضامين ولا تكون فيها مناسبة، كذلك القرآن هو خطابٌ من الله تعالى إلى عباده، يشتمل على أنواع من الأحكام والمضامين حسب ما تقتضيه فطرتهم، فطلبُ المناسبة بين الآيات والسُور كطلب المُناسبة في الخطب والرسائل.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: المناسبة علم حسن، لكن يُشترط في حُسْن ارتباط الكلام أن يقع في أمر مُتَّحِدٍ مُرْتَبِطٍ أوْله بآخره، فإن وقع على أسبابٍ مختلفة لم يقع فيه ارتباط، ومن رَبط ذلك فهو مُتَكَلِّفٌ بما لا يُقدَّر عليه، إلا بربط ركيك يُصان عن مثله حسن الحديث فضلاً عن أحسنه (١).

وذهب بعض الأئمة إلى أن المُناسبة بين الآيات والسُور يُوجد، وهو علمٌ شريفٌ ينبغي الاعتناء به، قال الإمام السيوطي: وعلم المناسبة علمٌ شريفٌ قلَّ اعتناء المُفسِّرين به لدقته، وممن أَكْثَرَ منه الإمام فخر الدين الرازي، وقال ابن العربي: ارتباط آي القرآن بعضها ببعض؛ حتى يكون كالكلمة الواحدة مُتَّسِقَةً المعاني مُنْتَظِمَةً المباني، علمٌ عظيمٌ لم يتعرَّض له إلا عالم واحد، عمل فيه سورة البقرة. وقال غيره: أوّل من أظهر علمَ المناسبة الشيخ أبو بكر النيسابوري، وكان يقول إذا قُرئ عليه: لم جُعِلَتْ هذه الآية إلى جنب هذه؟ ما الحكمة في جعل هذه السورة

إلى جنب هذه السورة؟ وكان يزري على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة. و قال الإمام الرازي في تفسير سورة البقرة: ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة

(١) البرهان: ٣٨/١، الإتيان: ١٣٨/٢

وفي بدائع ترتيبها عِلِمَ أنَّ القرآن كما أنه مُعْجَزٌ بحسب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه، فهو أيضاً بسبب ترتيبه، ونظم آياته، ولعل الذين قالوا: إنه معجزٌ بسبب أسلوبه أرادوا ذلك إلا أنني رأيت جمهور المفسرين مُعْرِضِينَ عن هذه اللطائف غير مُتَنَبِّهِينَ لهذه الأسرار، وليس الأمر في الباب إلا كما قيل:

وَالنَّجْمُ تَسْتَصْغِرُ الْأَبْصَارُ صُورَتَهُ ❀ وَالذَّنْبُ لِلطَّرْفِ لَا لِلنَّجْمِ فِي الصَّغَرِ
ثم ليُعلم أنه تناول هذا الموضوع الشيخ الزركشي والشيخ السيوطي تناولاً بسيطاً، وملخصه ما يلي:

إنَّ المناسبة في اللغة المشاكلة والمقاربة، ومَرَجَعُهَا في الآيات إلى معنى رابطٍ بينها عامٍ أو خاصٍ، عقليٍّ أو حسيٍّ أو خياليٍّ أو غير ذلك من العلاقات؛ أو التلازم الذهني كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين والضدين، ونحوه، وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط و يصير التأليف حاله حال البناء المُحَكَّم المُتَلَائِم الأجزاء.

المناسبة في الآيات

ثم لا يخفى أن ذكر الآية بعد الآية الأخرى لا يخلو إما أن يكون ظاهر الارتباط لَتَعْلُقِ الكلم بعضه ببعض، وعدم تمامه بالأولى، أو لكون الثانية للأولى تأكيداً، أو تفسيراً، أو اعتراضاً، أو بدلاً، وهذا القسم لا كلام فيه.

وإما أن لا يظهر الارتباط بل يظهر أن كل جملة مستقلة، وأنها خلافت النوع المبدوء به، وهذا على صورتين: إما أن تكون معطوفة على الأولى أو لا، فإن كانت معطوفة فلا بد أن يكون بينهما جهة جامعة كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [الحديد: ٤] وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥] للتضاد بين القبض والبسط، والولوج والخروج، والنزول

والعروج ، وشبه التضاد بين السماء والارض . ومن هذا القبيل ما وَرَدَ من ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب ، والرغبة بعد الرهبة ، وجرتْ بذلك عادة القرآن . وإن لم تكن معطوفة فلا بد من دعامة تؤدُّ باتصال الكلام ، وهي قرائن معنوية تُؤدُّ بالربط ، وله أسباب :

١ - التنظير : فإن إلحاق النظير بالنظير من شأن العقلاء ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ [الأنفال: ٥] عقب قوله ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ فإنه تعالى أَمَرَ رَسُولَهُ أَنْ يَمْضِيَ لِأَمْرِهِ فِي الْغَنَائِمِ عَلَى كُرْهِ مِنْ أَصْحَابِهِ ، كَمَا مَضَى لِأَمْرِهِ فِي خُرُوجِهِ مِنْ بَيْتِهِ لَطَلْبِ الْعِيرِ أَوِ الْقِتَالِ عَلَى كُرْهِ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَالْقَصْدُ أَنَّ كِرَاهَتَهُمْ لِمَا فَعَلَهُ مِنْ قِسْمَةِ الْغَنَائِمِ كَكِرَاهَتِهِمْ لِلخُرُوجِ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي الْخُرُوجِ الْخَيْرُ مِنَ الظُّفْرِ ، وَالنَّصْرِ ، وَالْعِزِّ لِلْإِسْلَامِ ، فَكَذَا يَكُونُ فِي الْقِسْمَةِ ، فَلْيُطِيعُوا مَا أَمَرُوا بِهِ وَلْيَتْرَكُوا هَوَايَ أَنْفُسِهِمْ .

٢ - المضادة : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦] فإن أول السورة كان حديثاً عن القرآن ، وأن من شأنه الهداية للقوم المؤمنين ، فلما أكمل وصف المؤمنين عقبَ بحديث الكافرين ، فبينهما جامع وهو يُسَمَّى التَّضَادَّ .

٣ - الاستطراد : وهو أن تُتْرَكَ ما كُنْتَ فِيهِ ، وَتَمُرَّ بِذِكْرِ الْأُمُورِ الَّتِي اسْتَطَرَدْتَ إِلَيْهِ مُرُوراً كَالْبَرْقِ الْخَاطِفِ ، ثُمَّ تَتْرُكُهُ وَتَعُودُ إِلَى مَا كُنْتَ فِيهِ ، كَأَنَّكَ لَمْ تَقْصِدْ ، وَمِثَالُهُ : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: ٣٦] ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : هَذِهِ الْآيَةُ وَارِدَةٌ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتَطْرَادِ عَقَبَ ذِكْرِ بَدْوِ السَّمَوَاتِ ، وَخَصْفِ الْوَرَقِ عَلَى آدَمَ وَحَوَّاءَ ، إِظْهَاراً لِلْمِنَّةِ فِيمَا خُلِقَ مِنَ اللَّبَاسِ ، وَلِمَا فِي الْعُرْيِ وَكَشْفِ الْعَوْرَةِ مِنَ الْمَهَانَةِ وَالْفُضِيحَةِ ، وَإِشْعَاراً بِأَنَّ السِّتْرَ بَابٌ عَظِيمٌ مِنْ أَبْوَابِ التَّقْوَى .

٤ - حُسْنُ التَّخْلِصِ : وَهِيَ أَنْ يَنْتَقِلَ مِمَّا ابْتَدَى بِهِ الْكَلَامُ إِلَى الْمَقْصُودِ عَلَى وَجْهِ سَهْلٍ يَخْتَلِسُهُ اخْتِلَاساً دَقِيقَ الْمَعْنَى ، بِحَيْثُ لَا يَشْعُرُ السَّامِعُ بِالْإِنْتِقَالِ مِنَ الْمَعْنَى الْأُولَى ، إِلَّا وَقَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ الثَّانِي لِشِدَّةِ الْإِلْتِمَامِ بَيْنَهُمَا . وَمِثَالُهُ مَا قَالَ تَعَالَى

في سورة الشعراء من حكاية قول إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [الشعرا: ٨٧] ثم تخلص منه إلى وصف المعاد بقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾. ثم ليُعلم أن بعضهم لا يُفرّق بين الاستطراد والتخلص، وبعضهم يفرّق بينهما كما أشرنا إليه في تعريفهما .

٥- الانتقال: وهو يقرب من التخلص، ومثاله قوله تعالى في سورة ص بعد ذكر الأنبياء ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص: ٤٩] فإن هذا القرآن نوع من الذكر، فلما انتهى ذكر الأنبياء أراد أن يذكر نوعاً آخر وهو ذكر الجنة وأهلها، ثم لما فرغ منه قال: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ فذكر النار وأهلها.

٦- حسن الطلب: وهو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدّم الوسيلة، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فإن قبله الحمد والثناء، وهو وسيلة إلى الخطاب، فلما فرغ منه خرج إلى المقصود (١).

انتباه

لا يعزبن عن بالكم أن من الآيات ما أشككت مناسبتها لما قبلها، ومن ذلك قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٨] فإن السورة من أولها إلى آخرها في أحوال القيامة، وهذه الآيات ليست منها، فأشككت مناسبتها بما قبلها وما بعدها، حتى زعمت الرافضة أنه سقط من السورة شيء، وهو زعم باطل مبني على عقيدتهم الزائغة من وقوع التحريف في القرآن.

وأما أهل الحق، فذهب منهم الإمام القفال إلى أن الآيات نزلت في الإنسان المذكور في قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] وفسرها بأنه يعرض عليه كتابه المشتمل على أعماله، فإذا قرأ تلجّج خوفاً فأسرّع في القراءة، فيقال له: لا تحرك به لسانك لتعجل به، إن علينا أن نجمع عملك، وأن نقرأ عليك، فإذا قرأناه عليك فاتبع قرآنه بالإقرار بأنك فعلت، ثم إن علينا بيان أمر الإنسان، وما يتعلق بعقوبته.

وهذا - كما قال الإمام السيوطي - يُخالف ما ثبت في الصحيح: أنها

نزلت في تحريك النبي ﷺ لسانه حالة نزول الوحي عليه .
ولذا فقد ذكر الأئمة لها مناسبات:

الأول: أنه تعالى لما ذكر القيامة، وكان من أصل الدين المبادرة إلى العمل لها،

(١) انظر: البرهان: ٣٥١/١، الإتيان: ١٣٨/٢ - ١٤١

فنبه على أنه قد يعترض على هذه المبادرة ما هو أجل منه، وهو الإصغاء إلى الوحي، وتفهم ما يراد منه، لأن التشاغل بالحفظ قد يصد عن ذلك، فأمر بأن لا يبادر إلى التحفظ لأن ذلك مضمون على ربه، ثم لما انقضت الجملة المعترضة رجع الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المبدأ بذكره .

والثاني: أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب المشتمل على أعمال العباد، رده بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينية التي تنشأ عنها المحاسبة عملاً وتركاً، كما في سورة الكهف: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ [الكهف: ٤٩] إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الكهف: ٥٤] وأمثله كثيرة في القرآن (١).

قلت: إنه ليس في هذا الوجه الأخير ما يروى الغليل، لأنه ليس فيه وجه المناسبة بتحريك اللسان بالقرآن، وهو الأهم ههنا.

والثالث: قال الزركشي: هذا من باب قولك للرجل وأنت تحدثه بحديث، فينتقل عنك، ويقبل على شيء آخر، فتقول له: أقبل عليّ، واسمع ما أقول، وأفهم عني، ثم تصل حديثك، فلا يكون بذلك خارجاً عن الكلام الأول قاطعاً له، وإنما يكون به مشوقاً للكلام، وكان رسول الله ﷺ أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وكان إذا نزل عليه الوحي، وسمع القرآن حرك لسانه بذكر الله، فقل له: تدبر ما يوحي إليك، ولا تتلقفه بلسانك (٢).

قال الراقم: وقد خطر ببالي الفاتر وجه آخر في مناسبة هذه الآيات، وهو أنه لما قال تعالى: ﴿يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣] وكان معناه أنه يُخبر، ويُجزى بما قدّم، وعجل من الأعمال التي من شأنها التأخير، وبما أخر من الأعمال التي من شأنها التقديم، والتعجيل، نبّه الله نبيه ﷺ على أن التعجيل بالقرآن لحفظه، وتحريك اللسان به لجمعه ليس عليك، وإنما هو على ربك، وإنما عليك أن

تُصْنَعِي إِلَى الْوَحْيِ، وَأَنْ تَعِي مَا يَنْزِلُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحْكَامِ، فَلَا يُنَاسِبُ لَكَ أَنْ تُقَدِّمَ مَا لَيْسَ عَلَيْكَ، وَهُوَ التَّعْجِيلُ بِالْقُرْآنِ، وَتَحْرِيكُ اللِّسَانِ بِهِ لِحِفْظِهِ، وَأَنْ تُؤَخِّرَ مَا عَلَيْكَ، وَهُوَ الْإِصْغَاءُ إِلَى الْوَحْيِ، وَوَعْيُهُ، وَتَفْهُمُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإِتْقَانُ: ١٤١/٢

(٢) الْبَرَهَانُ: ٤٨/١

إِفَادَةٌ

وههنا فائدة بصدد المناسبة بين الآيات ذَكَرَهَا الإمام السيوطي ناقلاً عن بعض المتأخرين، وهو هذا:

”الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن، هو أنك تنظر الغرض الذي سَيَقْتُ له السورة، و تنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، و تنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القُرب والبُعد من المطلوب، و تنظر عند إنجرار الكلام في المقدمات إلى ما يَسْتَتْبِعُهُ من استشراف نفس السامع إلى الأحكام، واللوازم التابعة له، التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها. فهذا هو الأمر الكلي المَهْمِمْ عَلَى حكم الربط بين جميع القرآن، فإذا عَقَلْتَهُ تَبَيَّنَ لَكَ وَجْهَ النِّظْمِ مَفْصَلاً بَيْنَ كُلِّ آيَةٍ وَآيَةٍ فِي كُلِّ سُورَةٍ“ (١).

المناسبة بين السُور

وهذا الذي ذكرناه يتعلق بالمناسبة في الآيات، وأما المناسبة بين السُور فقالوا: إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، ثم هو يَظْهَرُ تَارَةً وَيَخْفَى أُخْرَى.

وإليك أمثلة من هذا وهذا، أما الأول وهو المناسبة الظاهرة كافتتاح سورة البقرة بقوله: ﴿الْمَ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ فإنه إشارة إلى ”الصراط المستقيم“ الذي وقع في قوله تعالى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ من سورة الفاتحة، وكافتتاح سورة الحديد بقوله ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١] فإنه مناسبٌ لختام سورة الواقعة بقوله ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٩٦]

وأما الثاني وهو المناسبة الخفية كسورة الكوثر وسورة الماعون ، فإنّ في الماعون وصف الله تعالى المنافق بأربعة أمور : البخل ، وترك الصلاة ، والرياء ، و منع الماعون ، و ذَكَرَ في الكوثر في مقابلتها أربعة أمور : في مقابلة البخل

(١) الإتقان: ١٤١/٢

”الكوثر“ وهو الخير الكثير، وفي مقابلة ترك الصلاة ”فَصَلِّ“ وفي مقابلة الرياء ”لربِّك“ أي لرضاه، وفي مقابلة منع الماعون ”وأنحر“، وأراد به التصدُّق بلحوم الأضاحي .

إفادة

ونقل السيوطي عن بعض العلماء: ”أن لترتيب وضع السور في المصحف أسباباً تطلع على أنه توقيفيٌّ صادرٌ عن حكيم ، أحدها : بحسب الحروف كما في الحواميم ، والثاني : موافقة أول السورة لآخرها قبلها كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة، والثالث : للتوازن في اللفظ كآخر ”سورة الذهب“ وأول سورة الإخلاص ، والرابع: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى كسورة الضحى وسورة ألم نشرح“ (١).

فصل

المكي والمدني

لا يخفى أن من السور والآيات ما هي مكيّة وما هي مدنيّة ، والمكيّة منسوبة إلى مكة المكرمة والمدنية منسوبة إلى المدينة المنورة .
تعريف المكي والمدني:

وأما المعنى المراد بالمكي والمدني فأن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال :
الأول : وهو أشهرها : أن المكي ما نزل قبل الهجرة وإن كان نزوله بالمدينة ؛ والمدني ما نزل بعد الهجرة وإن كان نزوله بمكة .
والثاني : أن المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة ؛ والمدني ما نزل بالمدينة ، وأما

ما نزل في ضواحي مكة من منى وعرفات والحديبية فهو مكّي؛ وما نزل في ضواحي المدينة من بَدْر وأحد وُسَلْع فهو مدني .
الثالث : أن المكّي ما وقع خطاباً لأهل مكة ؛ والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة (٢).

(١) الإتقان: ١٤٣/٢

(٢) انظر البرهان: ١٨٧/١، والإتقان: ١٢/١، ومناهل العرفان: ١٣٥/١ وبعده

والقول الأول هو المشهور وعليه جرى رسم الجمهور من المفسرين وغيرهم كما يظهر لمن ينظر في كتب التفسير.

ملحوظات

ثم لا يَفُوتُنَا أن نُنبِّه القارئ الكريم إلى أنّ في صدد هذا الموضوع ملحوظات هامّة لا ينبغي إهمالها:

الأولى: أنّ في بعض السُّور المكيّة آياتٍ نزلت بالمدينة ؛ وكذا في السُّور المدنية آيات نزلت بمكة . قال ابن الحصار: كل نوع من المكّي والمدني منه آياتٌ مستثناةٌ ، وقد ذكر الأمثلة من النوعين العلامة السيوطي في الإتقان.

الثانية: أن في العلم بالمكّي والمدني فوائد:

١-: أنه يُعْلَمُ به المتأخّر من السُّور والآيات نُزُولاً، وهو يُعَيَّنُ على معرفة الناسخ من المنسوخ (١).

٢-: قال الشيخ الزرقاني: إنه يُعرَفُ به تاريخُ التشريع وتدرّجه الحكيم بوجه عام، وذلك يترتب عليه الإيمان بِسُموّ السياسة الإسلامية في تربية الشُّعوب والأفراد .

٣-: قال الزرقاني أيضاً: إن من فوائده الثقة بهذا القرآن وبوُصُوله إلينا سالمًا من التغيّر والتحريف، ويدلُّ عليه اهتمام المسلمين به كل هذا الاهتمام حتّى ليعرفون، ويتناقلون ما نَزَلَ منه قبل الهجرة ؛ وما نَزَلَ بعدها؛ وما نَزَلَ بالحضر ؛ وما نَزَلَ بالسفر؛ وما نَزَلَ بالنهار؛ وما نَزَلَ بالليل؛ وما نَزَلَ بالشتاء؛ وما نَزَلَ بالصيف؛ وما نَزَلَ بالارض؛ وما نَزَلَ بالسماء إلى غير ذلك (٢).

قال الراقم: إن أمثلة الآيات الحضريّة، والسفريّة، والنهارية، والليلية، والشتائية، والصيفيّة، والأرضيّة، والسمائيّة، وغير ذلك مذكورة في الإتقان

بشرح وبسط، فراجعه .

الثالثة: أنه ليس لمعرفة المكي والمدني طريق إلا السماع عن الصحابة و التابعين، بيد أن هناك علامات وضوابط تُشير إلى ما نزل بمكة؛ وما

(١) البرهان : ١٨٧/١ والإتقان : ٢٢/١ و مناهل العرفان : ١٣٨/١

(٢) مناهل العرفان : ١٣٨/١

نزل بالمدينة، وهذا ما قاله الجعبري على ما حكاه السيوطي عنه : أن لمعرفة المكي والمدني طريقين ، سماعي وقياسي (١).

فالمراد بالسَّماعي ما ورد عن الصحابة والتابعين من نزوله بأحدهما، وأما القِيَاسي فهي علامات وضوابط تُشير إليه فقط ولا تدل ولا تطرد .

علامات يُعرف بها المكي والمدني من السور

ومن تلك العلامات :

❁ ما قال مجاهد وعلقمة : كل سورة فيها ”يا أيها الناس“ فهي مكية ؛ وكل سورة فيها ”يا أيها الذين آمنوا“ فهي مدنية .

❁ ومنها ما قال عروة بن الزبير : كل سورة فيها ذكر الفرائض والسنن ؛ فإنها نزلت بالمدينة ، وما كان فيها من ذكر الأمم والقرون فإنها نزلت بمكة .

❁ ومنها أن ما ذكر فيها لفظ ”كَلَّا“ ، أو حروف هجائية ، أو فيها قصص الأنبياء فهي مكية سوى سورة البقرة وآل عمران ، وما فيها سجدة أو ذكر المنافقين فهي مدنية (٢).

ولكن في إجراء هذه العلامات والضوابط على الإطلاق نظراً ظاهراً، لأننا نجد من السور المكية ما فيها ”يا أيها الذين آمنوا“ كسورة البقرة ، وكذا نجد من السور المدنية ما فيها ”يا أيها الناس“ كسورة الحج على عكس ما سبق من العلامة، ولذا قال مكي كما في البرهان والإتقان: هذا إنما هو الأكثر وليس بعام .

فائدة: ذكر الإمام ابن شهاب الزهري في كتابه ”تنزيل القرآن“: أن عدد

مَا أُنْزِلَ بِمَكَّةَ خَمْسٌ وَ ثَمَانُونَ سُورَةً وَعَدَدُ مَا أُنْزِلَ بِالْمَدِينَةِ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ سُورَةً (٣).

(١) الإتيان: ٢٣/١

(٢) انظر الإتيان: ٢٢/١-٢٣، مناهل العرفان: ١٥٩/١

(٣) تنزيل القرآن: ٢٩

فصل ما يُوهِمُ التعارضُ والاختلافُ وموقفُ المفسرِ عنده

وما من شك أن كلام الله تعالى لا ريب فيه قطعاً ولا عيب فيه أصلاً، ومن ضرورته أن لا يُوجد فيه التعارضُ والاختلافُ، لأن ذلك يُوجبُ الريبَ، ويُسببُ العيبَ في الكلام، وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك، ولذا قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]

نعم إذا تجوّل القارئ والناظر في رياض القرآن الكريم قد يقع له ما يُوهِمُ التعارضُ، والاختلافُ على الرغم من أنه منزّه عن ذلك، وذلك لأنه لا يكون من أصحاب النظر الدقيق، والفكر العميق، ولا يكون من أرباب المعرفة بوجوه الإعجاز، و أسرار البلاغة. وأما أصحاب النظر الدقيق، والفكر العميق، وأرباب المعرفة الصحيحة، والذوق السليم، فليس عندهم ما يُوهِمُ التعارضُ، والاختلافُ، لا في الحقيقة، ولا في الظاهر. فالمفسر في حاجة ماسّة إلى إزالة ما يُوهِمُ التعارضُ لمن ليس له معرفة صحيحة، وذوق سليم، ونظر دقيق.

فائدة

قد أفرّد هذا الموضوع بالتصنيف قطرب كما حكاه الزركشي والسيوطي. وأفرده أيضاً بالتصنيف الشيخ محمد أمين الشنقيطي وسمّاه "دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب"، وصنّف فيه أيضاً أستاذي الشيخ العلامة أنور المظاهري حفظه الله تعالى (الأستاذ بالجامعة أشرف العلوم بجنجوه) باللغة الأردنية، وأسماه "أنوار الدرايات لدفع التعارض بين الآيات" وهو تصنيف لطيف

عظيم محيط بالموضوع ، وأظن أنه لم يسبق أحدٌ إلى مثله .

كلام الصحابة في هذا المبحث

وقد تكلم فيه من الصحابة رضي الله عنهم ابن عباس رضي الله عنه ، أخرج عبد الرزاق في تفسيره ومن طريقه الطبري في تفسيره عن سعيد بن جبير ، قال : جاء رجلٌ إلى ابن عباس ، فقال : رأيتُ أشياء تختلفُ عليّ من القرآن ، فقال ابن عباس : ما هو ، أشكُّ ؟ قال : ليس بشكِّ ، ولكنه اختلافٌ ، قال : هات ما اختلف عليك من ذلك ، قال : أسمعُ الله يقول : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَسْتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣] وقال : ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٤٢] فقد كَتَمُوا ، وأسمعه يقول : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ثم قال : ﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [الصافات: ٥٠] وقال : ﴿ أَنْتُمْ لَكُمْ تَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ حتى بلغ ﴿ طَائِعِينَ ﴾ [حم السجدة: ٩ - ١١] ثم قال في الآية الأخرى : ﴿ أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا ﴾ إلى أن قال : ﴿ وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ [النازعات: ٢٧ - ٣٠] . وأسمعه يقول : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ ﴾ ما شأنه يقول "وكان الله" ؟ فقال ابن عباس : أمّا قوله : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَسْتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ فإنهم لما رأوا يوم القيامة ، وأن الله يغفر لأهل الإسلام ، ويغفر الذنوب ، ولا يغفر شركاً ولا يتعاضمه ذنبٌ أن يغفره ، جحدَه المشركون رجاءً أن يغفر لهم ، فقالوا : ﴿ وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ فحتم الله على أفواههم وتكلمت أيديهم ، وأرجلهم مما كانوا يعملون ، فعند ذلك ﴿ يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ ، وأمّا قوله ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ فإنه إذا نفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ، فلا أنسابَ بينهم يومئذٍ ولا يتساءلون ، ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيامٌ ينظرون ، وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون ، وأمّا قوله ﴿ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ فإن الأرض خلقت قبل السماء وكانت السماء دُحاناً ، فسَوَّاهن سبع سمواتٍ في يومين بعد خلق الأرض ، وأمّا قوله ﴿ وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ يقول : جعلَ فيها جبلاً ، وجعلَ فيها نهراً ،

وَجَعَلَ فِيهَا شَجَرًا وَجَعَلَ فِيهَا بُحُورًا، وأما قوله ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ فإن الله كان ولم يزل كذلك، وهو كذلك عزيزٌ حكيمٌ عليمٌ قديرٌ لم يزل كذلك، فما اختلف عليك من القرآن فهو يشبه ما ذكرت لك، وإن الله لم ينزل شيئاً إلا وقد أصاب به الذي أراد ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبا: ٣٦] (١)

(١) أخرجه عبد الرزاق في التفسير: ١٦٠/١ والطبري في التفسير: ٩٦/٥، والبخاري في الصحيح في كتاب التفسير: ٤٥٤٧، وأورده البغوي في المعالم: ٤٣٠/١، وابن كثير: ٩٣/٤

وروى ابن جرير عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيًّا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧] وقوله: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا﴾ [الكهف: ٥٣] وقوله: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢] وقوله: ﴿وَدَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣] قال: أما قوله: ”عُمِيًّا“ فلا يرون شيئاً يسرهم، وقوله: ”بُكْمًا“ لا ينطقون بحجة، وقوله: ”صُمًّا“ لا يسمعون شيئاً يسرهم (١).

وروى ابن جرير عن ابن مسعود، وابن عباس، وعائشة، رضي الله عنهم في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٠٤] قالوا: إنها منسوخة، وكانت المحاسبة قبل أن تنزل ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٠٦] فلما نزلت نسخت الآية التي كانت قبلها (٢).

كلام التابعين في هذا المبحث

روى عبد الرزاق عن قتادة: جاء رجلٌ إلى عكرمة فقال: رأيت قول الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] وقوله ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر: ٣١] قال: إنها مواقف، فأما موقفٌ منها فتكلّموا واختصموا، ثم ختم الله على أفواههم، فتكلّمت أيديهم وأرجلهم فحينئذٍ لا ينطقون (٣).

وروى ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢] عن الحسن: قال ترى الناس سُكَارَى من الخوف، وما هم بِسُكَارَى من شرب الخمر (٤).

وحكى البغوي في تفسيره عن الحسن قال في الآية ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيَآ وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧] هذا حين يُسَاقُونَ إلى الموقف إلى أن يدخلوا النار . ونُقِلَ عن مقاتل: هذا حين يُقَالُ لَهُمْ : اخْسُوا

(١) الطبري: ١٦٧/١٥ - ١٦٨

(٢) تفسير الطبري: ١٤٦/٣

(٣) تفسير عبد الرزاق: ١٦٢/١

(٤) تفسير الطبري: ١١٥/١٧

فيها ولا تُكَلِّمُونَ، يصيرون بأجمعهم عُمِيَآ وَبُكْمًا وَصُمًّا لا يرون ولا ينطقون ولا يسمعون^(١).

طريق المعالجة عند التعارض

بقي ههنا سؤال، وهو كيف يُعالَجُ المفسِّرُ هذا الموضوعَ وما يكون موقفه عند ذلك؟ فالجواب أنه إذا تَعَارَضَتِ الآيُ فلدفعه طرقٌ عديدةٌ ووجوهٌ متعددةٌ، فعلى المفسِّر أن يُعالِجَ هذا الموضوعَ باستخدام تلك الطرق والوجوه، ولكن ليس هناك ما يجمع تلك الطرق والوجوه، فلذلك أني خُضْتُ في الموضوع والتَقَطْتُ من غُررِ النقول من كلام العلماء الفحول أموراً تُرْشِدُكَ إلى تلك الطرق والوجوه، وعسى أن تجلو العيون وتشفي النفوس، وذلك ما يلي:

١- أن تُحْمَلَ إحدى الآيات على النازل متقدماً، والأخرى على النازل متأخراً، فيجري فيها النسخ على حسب شرائطه . ومثاله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فالأول منسوخ بالثاني.

٢- الحمل على اختلاف الأشخاص، كقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥] وقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤] فالأول في حق المؤمنين، والثاني في حق الكافرين.

يقول الشوكاني: "قيل في الجواب أن يوم القيامة مقداره ألف سنة من أيام الدنيا، ولكنّه باعتبار صعوبته وشدة أهواله على الكفار خمسين ألف سنة، والعرب تصف كثيراً يوم المكروه بالطول، كما تصف يوم السُّرور بالقصر" (٢).
 ٣ - الحمل على اختلاف المواضع، فإنه قد يكون للشيء مواضع ومواقف، فمرة يذكرونها واحداً، ومرة يذكرونها الآخر. ومثاله قوله تعالى: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ

(١) معالم التنزيل: ١٣٨/٣

(٢) فتح القدير: ٣٤٩/٤

يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴿[المؤمنون: ١٠١] مع قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصفات: ٥٠]، فالأول في موقفٍ من مواقف القيامة، فيتساءلون، والثاني في موقفٍ آخر منه، فلا يتساءلون.

و كقوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ﴾ [الرحمن: ٣٩] مع قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢] قال عكرمة وقتادة: إنها مواقف ومواطن يُسأل في بعضها، ولا يُسأل في بعضها (١).
 ٤ - الحمل على اختلاف الأوقات، كما قال ابن عباس: وأما قوله ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١] فإنه إذا نُفِخَ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون، ثم نُفِخَ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون، وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون، وقد تقدّم.

٥ - الحمل على اختلاف الأحوال، فإنه قد يكون للشيء أحوال مختلفة وتطورات شتى، كقوله تعالى في خلق آدم: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] ومرة ﴿مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٥] ومرة ﴿مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ [الصفات: ١١] ومرة ﴿مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤] وهذه الألفاظ بظاهرها مختلفة ومرجع معناها واحد لأن الصلصال والحمأ والطين كلها أحوال درجت من التراب التي خلق منها آدم عليه السلام.

وكذا قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾

[طه: ٢٠] و ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء: ٣٢] و ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ﴾ [النمل: ١٠] والآيات بظاهرها متضادة لأن الحية عامٌ للكبير والصغير، والثُعْبَانُ هو الكبيرُ منها، بينما الجَانُّ الصغيرُ منها، ولكن هذه الآيات ليست في الحقيقة متضادة، لأن المراد أن الحية التي كانت من معجزة موسى عليه السلام كان خَلْقُهَا خلقَ الثُعْبَانِ العظيم، ومع ذلك كان اهتزازها وحركتها كاهتزاز الجان الصغير، وهو من عظيم قدرته وَجَلَّ .

(١) المعالم للبقوي: ٢٧٢/٤ وروح المعاني: ١١٤/٢٧

قال الزجاج: صارت العصا تَتَحَرَّكُ كما يَتَحَرَّكُ الجَانُّ وهي الحية البيضاء، وإنما شَبَّهَهَا بِالْجَانِّ في خَفَّةِ حركتها، وشَبَّهَهَا في موضع آخر بالثُعْبَانِ لعظمتها (١).

٦- الحمل على اختلاف جهتي الفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فأضيف الرمية إلى النبي أولاً، ثم نفى عنه، فالإضافة إليه على جهة الكسب والمباشرة، والنفي عنه باعتبار التأثير. قال الألوسي البغدادي: والمعنى على ما قيل: وما فعلت أنت يا محمد تلك الرمية المُسْتَتَبَعَةَ لتلك الآثار العظيمة حقيقة، حين باشرتها صورة، ولكن الله فَعَلَهَا وَخَلَقَهَا حين باشرتها على أكمل وجهٍ حيث أوصل بها الحصباء إلى أَعْيُنِهِمْ جميعاً (٢).

٧- الحمل على الاختلاف في الحقيقة والمجاز، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢] أثبت لهم السُّكْرَ مجازاً أي سُكَارَى من أهوال القيامة، ونفى عنهم ذلك باعتبار الحقيقة لأنهم لا يكونون سُكَارَى من الشراب. قال الحسن: معناه ترى الناس سُكَارَى من الخوف، وما هم بسُكَارَى من الشراب (٣).

٨- الحمل على اختلاف المعنى، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ﴾ [النساء: ٣] مع قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] فالآية الأولى تُفهِمُ إمكان العدل بين الزوجات،

بينما الثانية تَنْفِيهِ . والجواب أن الأولى تُحْمَلُ على العدل في توفية الحقوق، وهو في مقدور البشر، والثانية على العدل في الميل القلبي، وهو ليس في وسعه .

وكقوله تعالى: ﴿الرَّكِيبُ أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] مع قوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾

(١) فتح القدير للشوكاني: ١٢٧/٤

(٢) روح المعاني: ١٨٥/٩

(٣) معالم التنزيل: ٣٧٣/٣ والمدارك: ٩٥/٣

[الزمر: ٢٣] وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، فالآية الأولى تُبَيَّنُ أن القرآن الكريم كله مُحْكَمٌ؛ والآية الثانية تُقُولُ: أن القرآن كله مُتَشَابِهٌ؛ وأما الثالثة فتُصَرِّحُ بأن من الكتاب ما هو مُحْكَمٌ ومنه ما هو مُتَشَابِهٌ. فالآيات بظاهرها متعارضة، والجواب أن الأولى والثانية تُحْمَلَانِ على المعنى اللغوي، فإن المحكم في اللغة بمعنى المتقن، والمتشابهة بمعنى المتماثل، وأما الثالثة فتُحْمَلُ على المعنى الاصطلاحي.

٩ - الحمل على اختلاف الشرط، وهو كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] مع قوله تعالى: ﴿لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [السبا: ٢٣] فالأول محمولٌ على عدم الإذن، والثاني على الإذن، فلا تعارض .

ومن أمثلته أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء: ١٥] مع قوله: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] وقوله: ﴿وَلِيَحْمِلْنَ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣١] وقوله: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يَضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥] فالآية الأولى تَتَحَدَّثُ عن العذاب بأنه يختصُّ بالذين ظَلَمُوا؛ ولا يُصِيبُ الذين لم يظلموا، بينما الآيات الأخرى على عكس ذلك تُصَرِّحُ بأن العذاب لا يختصُّ بالذين ظلموا منهم؛ بل يعمُّهم وغيرهم. والجواب عندي أن الأولى إذا كان

الرجل يُنكرُ على المنكرات ويأمرُ بالمعروفات ، ولا يكون ظهيراً للظالمين والمجرمين ، ولا يكون معاوناً لهم ، وأما الآيات الأخر فمعناها إذا لم يُنكرُ على المنكرات ولا يأمرُ بالمعروفات ، ويكون ظهيراً للمجرمين ، فلا تعارض .
وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ما نصّه: ولا منافاة بين هذا وبين قوله: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ وقوله: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يَضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ فإن الدعاة عليهم إثم ضلالتهم في أنفسهم ، وإثم آخر بسبب ما أضلّوا من أضلّوا من غير أن ينقص من أوزار أولئك ، ولا يحمل عنهم شيئاً (١).

(١) تفسير ابن كثير: ٢٩/٣

١٠ - الحملُ على اختلاف الاعتبار ، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّكُمْ﴾ [النحل: ٧٠] وقوله: ﴿قُلْ يَتَوَفَّكُم مَلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١] وقوله: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٢] فإن هذه المجموعة من الآيات تظهر للقارئ كأنها متعارضة لأن فعل التوفيّ نُسب في الآية الأولى إلى الله تعالى؛ وفي الثانية إلى ملك الموت؛ وفي الثالثة إلى الملائكة . والجواب ما قال الآلوسي: إن نسبة التوفيّ إلى ملك الموت باعتبار أنه عليه السلام يُباشِرُ قبضَ الأنفس بأمره عزّ وجلّ؛ ونسبته إليه عزّ وجلّ باعتبار أن أفعال العباد كلّها مخلوقة له جلّ وعلا ، لا مدخل للعباد فيها سوى الكسب ، أو باعتبار أن ذلك بإذنه ومشيته؛ ونسبته إلى الرُّسل لما أن ملك الموت لا يستقلُّ به بل له أعوان يعالجون نزع الروح (١).

١١ - الحملُ على اختلاف الإجمال والتفصيل ، وهو كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ، قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] مع قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]

فقال في الآية الأولى: إنّ ما أصابنا من الحسنة والسيئة كل ذلك من عند الله؛ وقال في الثانية: أنّ الحسنة من عند الله ، والسيئة من عند أنفسنا ، فتعارضتا ، فالجواب أن الآية الأولى فيها شيء من الإجمال لأنها تشمل ما أصابنا من الحسنة

والسيئة بشكل مباشر وغيره ؛ والآية الثانية تُفَصِّلُ هذا الإجمال ، فتَقُولُ: إِنْ مَا أَصَابَنَا مِنَ الْحَسَنَةِ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَاشَرًا ، وَأَمَّا مَا أَصَابَنَا مِنَ السَّيِّئَةِ فَمِنْ وَاسِطَةٍ شَرُّورِ أَنْفُسِنَا.

بعض الآيات المتعارضة وكلام العلماء في ذلك

ومن المناسب في خاتمة هذا المبحث أن نذكر بعض الآيات المشككة المتعارضة مع الكلام عليها من العلماء المفسرين:

❀ من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَ

(١) روح المعاني: ١٣٦/٢١

يَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴿٥٥﴾ [الكهف: ٥٥] هذه مما استشكلوه ، فإنه يدلُّ على حصر المانع من الإيمان في أحد هذين الأمرين: إتيان سنة الأولين أو إتيان العذاب ، مع أنه قال في موضع آخر ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤] فحصر المانع من الإيمان في أمر آخر غيرهما . قال السيوطي : أجاب ابن عبد السلام بأن معنى الآية الأولى : وما مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا إِرَادَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْخُسْفِ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا فِي الْآخِرَةِ ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُصَيِّبَهُمْ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ مَانِعَةٌ مِنْ وَقُوعِ مَا يُنَافِي الْمُرَادَ ، فهذا حصر في السبب الحقيقي ؛ لأنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَانِعُ فِي الْحَقِيقَةِ ، ومعنى الآية الثانية : وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا اسْتَغْرَابَ بَعْثِهِ بَشَرًا رَسُولًا ، لأن قولهم ليس مانعاً حقيقياً بل عادياً ، لجواز وجود الإيمان معه بخلاف إرادة اللَّه تعالى ، فهذا حصر في المانع العادي والأول حصر في المانع الحقيقي فلا تنافي (١).

ر ومن ذلك قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأعراف: ٣٧ ، يونس: ١٧ ، الأنعام: ١٤٤] مع قوله ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧] وقوله ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ

يُذَكِّرُ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا ﴿البقرة: ١١٤﴾ وظاهر الآيات التعارضُ والتناقضُ، ويقفُ القارئُ أمامَ هذه الآيات لا يتمالك الاستعجابُ؛ لأن الاستفهام لا يُرادُ به حقيقتهُ، وإنَّما هو بمعنى النفي. والمعنى: لا أحدٌ أظلم ممَّنْ ذُكِرَ، فيكونُ خبراً، فإذا أُحْدِثَ الآياتُ حينئذٍ على ظواهرها أدَّى إلى التناقض. فالجواب عنه بوجوه:

الأول: بتخصيص كلِّ موضع بما يُفهم من صلته، فيقال: لا أحدٌ من المانعين أظلم ممَّنْ مَنَعَ مساجدَ الله، ولا أحدٌ من المفترين أظلم ممَّنْ افترى على الله كذباً، فيزولُ التناقض.

(١) الإتقان: ٣٨/٢ - ٣٩

والثاني: باعتبار السبق، فلمَّا لم يسبق أحدٌ إلى مثله حكم عليهم بأنهم أظلم ممَّنْ جاء بعدهم سالكاً طريقتهم.

والثالث: بأن نفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية، وإذا لم يدلُّ على نفي الظالمية لم يلزم التناقض؛ لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية، وإذا ثبتت التسوية فيها لم يكن أحدٌ ممَّنْ وصف بذلك يزيد على الآخر؛ لأنهم يتساوون في الأظلمية، وصارَ المعنى: لا أحدٌ أظلم ممَّنْ افترى، و مَنَعَ ونحوها، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية.

والرابع: ما قال بعض المتأخرين: هذا استفهام مقصود به التهويل والتفطُّع، من غير قصد إثبات الأظلمية للمذكور حقيقةً، ولا نفيها عن غيره (١).

❀ ومن ذلك قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ، لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] مع الآيات التي تَفُرضُ على المسلمين الأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر وهي - كما لا يخفى - كثيرة.

قال العلامة الألوسي:

”وتوهم من ظاهر الآية الرخصة في ترك الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. وأجيب عنه بوجوه: الأوَّل: أن الاهتداء لا يتم إلا بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وترك ذلك مع القدرة عليه ضلالٌ،

والثاني: أن الآية تسليّة لمن يأمر، وينهى، ولا يُقبل قوله عند غلبة الفسق، وبعد عهد الوحي، والثالث: أنها للمنع عن هلاك النفس حسرةً وأسفاً على ما فيه الكفرة والفسقة من الضلال، فقد كان المؤمنون يتحسرون على الكفرة، ويتمنون إيمانهم، فنزلت، والرابع: أنها للرخصة في ترك الأمر، والنهي إذا كان فيه مفسدة، والخامس: أنها للأمر بالثبات على الإيمان من غير مبالاة بنسبة الآباء إلى السفه، فقد قيل إن الرجل إذا أسلم قالوا له سَفَهْتَ أبَاكَ، فنَزَلَتْ “ (٢).

(١) انظر الإتقان: ٣٩/٢

(٢) ملخصاً من روح المعاني: ٤٦/٧

فصل

التكرار في القرآن الكريم :

حقيقته ، وفوائده

ومن الملائم النظر والبحث في ما وقع في القرآن الكريم من التكرار في مواضع شتى، وهو مما يظهر جلياً لكل من يقرأ القرآن الكريم، وقد تكلم عليه العلماء في مقالاتهم، وكتبهم، وتفاسيرهم؛ حتى أفردوه البعض بالتصنيف، ومنهم العلامة محمود بن حمزة الكرمانى، تكلم على اسرار التكرار في القرآن في تصنيف، وأسماه ” البرهان في متشابه القرآن “. وأنا أذكر ههنا فوائد في هذا الصدد:

الفائدة الأولى

قبل الخوض في صلب الموضوع أريد أن ألفت نظرك إلى ما أُثِيرَتْ حول التكرار الواقع في القرآن من الشبهات الركيكة من بعض الأذهان، فإنهم استشكلوا هذا، ووجهوا إليه اعتراضاً، فيقولون: إن التكرار مُجَلٌّ بالفصاحة، وإنه يستثقل على القارئ ويُسئمه، وإنه عبث لا طائل تحته .

فمن واجب الأمانة على أعناقنا أن نبذّ ظلمات هذه الشبهات في ضوء ما

عندنا من الدلائل العلمية والبراهين العقلية ، فنقول بعون الله تعالى: إِنَّ كُلَّ مَا قَالُوا فِي هذا الصدد منحصرٌ في ثلاث شُبُهات:

الأولى: قولهم إن التكرار مُخِلٌّ بالفصاحة ، والجواب أن قولهم هذا لا يُلْتَفَتُ إليه أصلاً، ولا يُعْتَدُّ به قطعاً، لأنهم ليسوا من أهل اللسان، وقد اعترف بفصاحة القرآن، وبلاغته، وبكونه في مرتبة قاصية من الإعجاز أهل لسان عربي مبين، علي حين أنهم كانوا أحرص الناس على أن يجدوا على القرآن مَطْعَنًا وفيه مَغْمَزًا، فلو كان التكرار مُخِلًّا بالفصاحة ونقصاً في البلاغة لأَسْرَعُوا بالرد عليه جهاراً؛ وبمعارضته علنية، ولكنهم - كما لا يخفى - لم يُنْكروا عليه أصلاً؛ ولم يُعَارِضُوهُ قطعاً من هذه الناحية، بالرغم من أن القرآن الكريم دعاهم إلى المُبَارَزَةِ، وطاولهم في المُعَارَضَةِ، وتحذاهم أولاً إلى المعارضة بجميع القرآن، ثم تنازل لهم إلى التحدي بسورة واحدة من مثله، وهم على رغم هذه المطاولة لم يقدرُوا على المعارضة. أليس هذا أكبر شهادة على أن التكرار ليس مُخِلًّا بالفصاحة ولا نقصاً في البلاغة؟

الشبهة الثانية: قولهم إن التكرار يستثقل على القارئ، والجواب عنه أن يُقَالَ: من لم يذُقْ لم يَدْرِ، فلو كانوا من أهل اللسان، أو ممن يمارس اللغة العربية مطالعةً وقراءةً، تعلماً وتعليماً، تأليفاً وتصنيفاً لَوَجَدُوا حلاوته وذائقوا لطافته، ولكن الذي يُثِيرُ الحُزْنَ والكآبة أنهم لا يعرفون اللغة العربية؛ بل ولا يُحَسِّنُونَ تلاوة القرآن، فكيف يجدوا حلاوته ويزوقوا لطافته؟ لذلك فنقول لهم ونطلب منهم: إن لم يكن عندكم ذوقٌ صحيحٌ فانظروا نظرة فاحصة في كلام البلغاء، وحملة الأقلام تَجِدُوهُ مملوءاً بالتكرار، وهو من مذاهب العرب كما يقوله العلماء.

يقول العلامة ابن قتيبة الدينوري في "تأويل مشكل القرآن" له: "من مذاهب العرب التكرار للتوكيد والإفهام، كما أن من مذاهبهم الاختصار للتخفيف والإيجاز، لأن افتتان المتكلم والخطيب أحسن من اختصاره على فنٍّ واحدٍ" (١).

وقال الإمام مسعود بن حسين الفراء البغوي: "قال أكثر أهل المعاني: إن

القرآن نَزَلَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَعَلَى مَجَارِي خُطَابِهِمْ، وَمِنْ مَذَاهِبِهِمُ التَّكَرُّرُ إِيرَادَةَ التَّوَكِيدِ وَالْإِفْهَامِ، كَمَا أَنَّ مِنْ مَذَاهِبِهِمُ الْإِخْتِصَارُ إِيرَادَةَ التَّخْفِيفِ وَالْإِيجَازِ“ (٢). الشبهة الثالثة: قولهم: إن التكرار عبثٌ لا طائلَ تحته، والجواب عنه: أن هذا فريضة بلا مربية، ومن نتائج الجهل بالعلوم العربية، والفنون الأدبية؛ لأن العلماء المَهْرَةَ قد ذَكَّرُوا فِي التَّكَرُّارِ فَوَائِدَ، كَمَا يَأْتِي فِي الْفَائِدَةِ الثَّالِثَةِ، وَيُعَدُّ هَذَا عِنْدَ الْبُلْغَاءِ مِنْ مَحَاسِنِ الْفَصَاحَةِ، وَالْبَلَاغَةِ؛ حَتَّى قَالُوا: إِنَّ التَّكَرُّارَ أَبْلَغُ مِنَ التَّأْكِيدِ. وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ التَّكَرُّارَ الْمَحْضَ لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَكَرُّارٌ لِفِظٍ بَعَيْنِهِ عَقَبَ الْأَوَّلَ فَقَطْ، وَإِنَّمَا فِيهِ التَّكَرُّارُ بِقَدَرٍ مَشْتَرَكٍ

(١) تأويل مشكل القرآن: ١١٧

(٢) معالم التنزيل: ٥٣٥/٤

تارةً، وبقدر مُغَايِرٍ أُخْرَى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير سورة الكافرون:

”هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ بِإِعَادَةِ الْفِظِ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ الْعَرَبِ وَغَيْرِ الْعَرَبِ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْأُمَمِ يُؤَكِّدُونَ، إِمَّا فِي الطَّلَبِ، وَإِمَّا فِي الْخَبَرِ بِتَكَرُّارِ الْكَلَامِ، لَكِنْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ لَهُ شَأْنٌ اخْتَصَّ بِهِ، لَا يَشْبَهُهُ كَلَامُ الْبَشَرِ، لَا كَلَامُ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ. وَإِنْ كَانَ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، فَلَا يَقْدَرُ مَخْلُوقٌ أَنْ يَأْتِيَ بِسُورَةٍ، وَلَا بَبَعْضِ سُورَةٍ مِثْلِهِ، فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ تَكَرُّارٌ لِلْفِظِ بِعَيْنِهِ عَقَبَ الْأَوَّلَ“ (١).

الفائدة الثانية

إن معنى التكرار إعادة اللفظ أو مرادفه لتقرير المعنى السابق، فإن أُعِيدَ لَا لِتَقْرِيرِ الْمَعْنَى السَّابِقِ لَمْ يَكُنْ تَكَرُّارًا. فعلى هذا لا يكون من التكرار ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ، قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ، قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي فَاَعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ١١ - ١٤]

فإنه أعاد قوله " قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي " بعد قوله " إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ " لا لتقرير الأول؛ بل لغرض آخر؛ لأن معنى الأول الأمر بأن الرسول مأمور بالعبادة لله، والإخلاص له فيها؛ ومعنى الثاني أنه يخص الله وحده دون غيره بالعبادة والإخلاص، ولذلك قدم المفعول على فعل العبادة في الثاني؛ وأخر في الأول؛ لأن الكلام أولاً في الفعل؛ وثانياً في مَنْ فِعْلٌ لأجله الفعل (٢). وستأتي تتمته قريباً إن شاء الله تعالى.

الفائدة الثالثة

من المهم أن يُعلم أن للتكرار فوائد، ذكرها الزركشي والسيوطي وغيرهما:
 ❀ **التقرير** : قد قيل إن الكلام إذا تكرر تقرر، وقد نبه الله تعالى على السبب

(١) فتاوى ابن تيمية: ٥٣٦ / ١٦

(٢) البرهان: ١٠ / ٣

الذي لأجله كرر الأفاصيص والإنذارات في القرآن بقوله: ﴿ قَدْ صَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [طه: ١١٣] وقد وقع في القرآن من هذا كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً، فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ٦٩] قال أبو السعود: هذا تكرير للتذكير لزيادة التقرير (١).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة: ٤٢]

❀ **التأكيد**: وهو كثير في القرآن، ومنه ما جاء في قوله تعالى ﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي، اذْهَبَا ﴾ [طه: ٤٢] قال القرطبي: قال في أول الآية: اذْهَبْ، وقال هنا: اذْهَبَا، فقيل: أمر الله تعالى موسى وهارون في هذه الآية بالنفوذ إلى دعوة فرعون، وخاطب أولاً موسى وحده تشريفاً له ثم كرر للتأكيد (٢).

❀ زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول، كقوله تعالى:

﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ ، يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾ [المؤمن: ٣٨ - ٣٩] فكرر فيه النداء لذلك.

✽ إذا طال الكلام، وخشي تناسي الأول أعيد ثانياً تطريةً له وتجديداً لعهد، كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا، فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ١٨٨] فأعاد قوله "لا تحسبن" خشية تناسي الأول. ومنه ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]

✽ التعظيم والتهويل: ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٣] وقوله: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١-٣] و قوله: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢١] قال أبو السعود

(١) تفسير أبي السعود: ٢٣٩/٣

(٢) تفسير القرطبي: ١٩٩/١١

المفسر، والعلامة الألوسي في تفسير ﴿الْحَاقَّةُ ، مَا الْحَاقَّةُ ، وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾: "تأكيد لهولها وفظاعتها ببيان خروجها عن دائرة علوم المخلوقات على معنى أن أعظم شأنها، ومدى هولها، وشدتها، بحيث لا تكاد تبلغه دراية أحد ولا وهمه، وكيفما قدرت حالها، فهي وراء ذلك وأعظم وأعظم، فلا يتسنى الإعلام (١).

✽ الوعيد والتهديد: كما في قوله تعالى: ﴿كَأَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣-٤] قال الفراء: هذا التكرار على وجه التغليظ والتأكيد، وقال مجاهد: هو وعيد بعد وعيد (٢).

✽ التعجب: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرْتُ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرْتُ﴾ [المدثر: ٢٠] فأعيد تعجباً من تقديره وإصابته الغرض على حد قولهم: قاتله الله ما أشجع. قال البيضاوي: (هو) تعجب من تقديره استهزاءً به، أولاً أنه أقضى ما يمكن أن يقال عليه من قولهم: قاتله الله ما أشجع، بلغ في الشجاعة مبلغاً يحق أن يُحسد (٣).

الفائدة الرابعة

ثم لا يذهب عليك أن في القرآن آياتٍ تَكَرَّرَتْ في مواضع، ويُظَنُّ بها تكراراً، والحال أنها ليست مكرَّرةً، كما أشرنا إلى ذلك قبل، وإنما يُقال له الترديد، ومن أمثلته ما يلي:

❀ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ، الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ، الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ﴾ [النور: ٣٥] وقع فيه الترديد أربع مرَّاتٍ، ومن ذلك قوله: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن] وقوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات]

(١) تفسير أبي السعود: ٢١/٩، روح المعاني: ٤٠/٢٩

(٢) فتح القدير للشوكاني: ٤٨٨/٥

(٣) تفسير البيضاوي: ٤١٣/٥

❀ قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينٌ﴾ قال المفسِّرون: إن المعنى: لا أَعْبُدُ ما تعبُدُون في حالي هذه، ولا أنتم في حالكم هذه عابدون ما أَعْبُدُ، ولا أنا عابدٌ ما عَبَدْتُمْ فيما أَسْتَقْبِلُ وكذلك أنتم، فنفسى عنه وعنهم ذلك في الحال والاستقبال، وهذا في قوم بأعيانهم أَعْلَمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، فلا يكون حينئذ تكراراً، وهذا قول ثعلب والزجاج (١).

❀ قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨-٢٠٣]

فَتَكَرَّرَ ذكرُ الله مراراً، ولكن المراد بكل واحدٍ من هذه الأذكار غير المراد بالآخر، فإنَّ المراد بالذكر في قوله: ”فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ“ هو صلاة المغرب والعشاء اللتان يُجْمَعُ بينهما بالمزدلفة، والذكر في قوله: ”وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ“ هو الذكر المفعول عند الوقوف بمزدلفة غداة جَمْع، والذكر في قوله: ”فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَائِكُمْ“ هو الذكر عند الجمرة بمنى، والذكر في

قوله: "وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ" إِمَّا التَّكْبِيرُ عِنْدَ الْجُمَرَاتِ أَوِ التَّكْبِيرُ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ. وهذا الذي قلنا هو قولٌ في تفسير تلك الآيات، وفي تفسيرها أقوالٌ للعلماء كما يظهر لمن يطالع التفاسير (٢).

❁ قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤] فهذا ليس بتكرارٍ في الحقيقة؛ لأن ههنا عاملين مختلفين كلٌّ منهما يقتضي معمولاً، فلذا ذَكَرَ معمول كل واحد منهما، فعلى هذا لا يتجه السؤال عن وجه التكرار في مثل هذا؛ لأن السؤال عن حكمة التكرار إنما يحسن إذا خرج عن الأصل، وأمّا إذا وَاَفَقَ الأصل فلا، والأصل ذكر كل واحد منهما، والحذف خلافه (٣).

فالحاصل أن الآيات التي تكررَّتْ، فإن كان المراد بكل واحدٍ منها هو ما أُريدَ بالآخر فهو تكرارٌ، وفيها من الفوائد ما ذُكرَ، وإن كان المراد بكل واحدٍ منها

(١) انظر: زاد المسير: ٢٥٤/٩، تفسير البيضاوي: ٥٣٨/٥

(٢) انظر: زاد المسير: ٢١٤/١-٢١٥، القرطبي: ٢/٢١٨-٢٢٣

(٣) قاله في البرهان: ١١/٣

غير المراد بالآخر، فهذا ليس بتكرارٍ في الحقيقة، ويسمى بالترديد.

الفائدة الخامسة

ومن الملائم أن يُعلم أن الله تعالى قد كرَّرَ في القرآن الكريم ذكر القصص كقصّة آدم، وموسى، ونوح، وغيرهم من الأنبياء، وأمهمهم. وذَكَرَ بعضهم: إن الله ذَكَرَ موسى في مئةٍ وعشرين مقاماً من كتابه الكريم. وقال ابن العربي: ذَكَرَ الله قصّة نوح في خمس وعشرين آيةً، وقصّة موسى في تسعين آيةً.

و حكى الإمام السيوطي: أنه أَلَفَ البدر بن جماعة كتاباً سَمَّاه [المقتنص في فوائد تكرار القصص] وذَكَرَ في تكرير القصص فوائد.

❁ منها: أنَّ في كل موضع زيادة شيءٍ لم يذكر في الذي قبله، أو إبدال كلمة بأخرى لنكتة، وهذه عادةُ البلغاء.

❁ ومنها: أنَّ الرجل كان يسمع القصّة من القرآن، ثمَّ يعود إلى أهله، ثمَّ يهاجر

بعده آخرون يحكون عنه ما نزل بعد صدور من تقدّمهم، فلو لا تكرار القصص لوقعت قصة موسى إلى قوم؛ وقصة عيسى إلى آخرين، وكذا سائر القصص، فأراد الله اشتراك الجميع فيها، فيكون فيه إفادة لقوم، وزيادة تأكيد لآخرين.

❁ ومنها: أن في إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليب مختلفة ما لا يخفى من الفصاحة.

❁ ومنها: أن الدواعي لا تتوفّر على نقلها كتوفّرهما على نقل الأحكام، فلهذا كرّرت القصص دون الأحكام.

❁ ومنها: أنه تعالى أنزل هذا القرآن وعجز القوم عن الإتيان بمثله، ثم أوضح الأمر في عجزهم بأن كرّر ذكر القصة في مواضع إعلاماً بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله بأي نظم جاءوا، وبأي عبارة عبّروا.

❁ ومنها: أنه لما تحدّاهم قال: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] فلو ذكّرت القصة في موضع واحد، واكتفي بها، لقال العربي: اتّوونا أنتم بسورة من مثله، فأنزلها الله سبحانه وتعالى في تعداد السور، فعالجهم من كلّ وجه.

❁ ومنها: أن القصة الواحدة لما كرّرت كان في ألفاظها في كل موضع زيادة ونقصان وتقديم وتأخير؛ وأتت على أسلوب غير أسلوب الأخرى؛ فأفاد ذلك ظهور الأمر العجيب في إخراج المعنى الواحد في صور متباينة في النظم؛ وجلب النفوس إلى سماعها، لما جُبلت عليه من حبّ التنقل في الأشياء المتجددة واستلذاذها بها؛ وإظهار خاصّة القرآن حيث لم يحصل مع تكرير ذلك فيه هجنة في اللفظ ولا ملل عند سماعه، فبأين ذلك كلام المخلوقين^(١).

❁ ومنها: ما سنح لي من الفياض الحقيقي، وهو: أنه ما من شك أن القرآن الكريم ليس كتاب التاريخ والوقائع، وبالتالي ليس من وظيفته استيعاب القصص، وسرد الوقائع من أولها إلى آخرها، كما هو دأب التأريخي والأخباري. وإنما هو كتاب هداية وإصلاح وتزكية وتربية، يُريد أن يُنشئ إنساناً كاملاً، وأمةً كاملةً ليعيش ولتعيش حياة نموذجية للمجتمعات البشرية الأخرى، فاقترض الحكمة

الإلهية أن تُكرّر القصص بعباراتٍ شتى، وبأساليبٍ عديدةٍ لتكون من أدوات الهداية ووسائل الإصلاح للبشر، ولذلك فالقرآن الكريم يُطنب قصةً في مقام، و يُوجزُها في آخر؛ ويُقدّم من أجزاء الواقعة أمراً، أو أموراً في موضع، ويُؤخّرُها في موضع آخر؛ ويذكّرُها بعبارةٍ في موضع وبأخرى في موضع آخر، ويُحدّثُها بأسلوبٍ في موضع، وبآخر في موضع آخر. وإنما يفعل كذلك ليدلّ على حِكمٍ دقيقةٍ وأسرارٍ لطيفةٍ، تُرشّد الإنسان إلى طريق الاعتبار وسبيل الاتعاظ، فلو لم تُكرّر لما حصل ذلك. والله أعلم.

الفائدة السادسة

وهنا يتّجه إلينا سؤال: وهو ما الحكمة في عدم تكرير قصة يوسف عليه السلام، ولماذا ساقها الله تعالى مساقاً واحداً في موضع واحد؟ وقد أجاب عنه العلماءُ بأجوبةٍ عديدةٍ:

(١) الإتيان: ٨٨/٢-٨٩، وأيضاً البرهان: ٢٧/٣-٢٩

الأول: أن في قصة يوسف تشبيب النسوة به، وحال امرأة ونسوة افتتن بأبدع الناس جمالاً، فناسب عدم تكريرها لما فيه من الإغضاء والستر.

الثاني: أنها اختصت بحصول الفرج بعد الشدة، بخلاف غيرها من القصص، فإنّ مآلها إلى الوبال كقصة إبليس، وقوم نوح، وهود، وصالح، وغيرهم، فلمّا اختصّت بذلك اتّفقت الدواعي على نقلها لخروجها عن سمت القصص.

والثالث: قال الأستاذ الإسفرائني: إنّما كرّر الله قصص الأنبياء، وساق قصة يوسف مساقاً واحداً، إشارةً إلى عجز العرب، كأن النبي ﷺ قال لهم: إن كان من تلقاء نفسي فافعلوا في قصة يوسف ما فعلت في سائر القصص (١).

والرابع: قال الإمام السيوطي: قلت: وظهر لي جوابٌ رابع، وهو أن سورة يوسف نزلت بسبب طلب الصحابة أن يقصّ عليهم كما رواه الحاكم، فنزلت مبسوطةً تامةً، ليحصل لهم مقصود القصص من استيعاب القصة، وترويح النفس بها،

والإحاطة بطرفيها .

والخامس: قال السيوطي: وجواب خامس، وهو أقوى ما يجاب به: أن قصص الأنبياء إنما كُـرِّرتْ لأن المقصود بها إفادة إهلاك من كذبوا رُسُلَهُمْ، والحاجة داعية إلى ذلك لتكرير تكذيب الكفار للرسول ﷺ، فكلما كذبوا نزلت قصة مُنْذِرَةً بحلول العذاب كما حلَّ على المُكْذِبِينَ، وقصة يوسف لم يُقْصَدْ منها ذلك (٢).

قال الراقم: وهو الجواب عن عدم تكرير قصة أصحاب الكهف، وقصة ذي القرنين، وقصة موسى مع الخضر، وقصة الذبيح.



(١) البرهان: ٢٩/٣ - ٣٠

(٢) الإتقان: ٨٩/٢

فصل

قواعد مهمة

تمسُّ إليها الحاجة في التفسير

عندما نتكلَّم عمَّا لا بُدَّ للمُفسِّر الذي يكونُ بصدد فهم مراد الله تعالى من كتابه الشريف، فإنَّ أذهاننا سرعانَ ما تتجهُ إلى قواعدٍ يَسْتَحْدِمْهَا المُفسِّر فيما هو بصددده . نعم لا بُدَّ لمن يفسِّر القرآن الكريم من معرفة القواعد المُهمَّة، التي يحتاج إليها في فهم مرادات الله تعالى من كلامه الشريف، كما أنه لا بُدَّ في تناوُل علمٍ من العلوم من معرفة أُسُسِهِ العامَّة، ومميزاته الخاصَّة؛ حتى يكون الطالب له على بَصَرٍ وإدراكٍ، ولكي يَسِيرَ في سيره بمعرفةٍ وفُطُونَةٍ. وإذا كان القرآن الكريم قد نزل بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] فهذه القواعد المُحتاجة في التفسير تتركز على

معرفة قواعد اللغة العربية ، وأسسها؛ وفهم بلاغتها ومُميّزاتها ؛ وتذوّق طرازها و أسلوبها ؛ وإدراك أسرارها ورُموزها . وعلى ذلك فهذه القواعد في الأصل قواعد العربية لا شطط ولا وكس ، إلا أننا نستطيع أن نجمع منها ما هو أهمّ منها بالإيجاز والاختصار .

ثم الموضوع على جانب كبير من الأهمية والخطورة لتعلّقه بالكشف والإيضاح عن مرادات الله تعالى من كتابه الكريم ، فلذا تكلم عليه العلماء في موضعه ، وممن تكلم عليه العلامة الزركشي في ” البرهان“، والإمام السيوطي في ”الإتقان“، والإمام الشاه ولي الله المحدث الدهلوي في رسالته ” الفوز الكبير في أصول التفسير“، وأنا ألخص من كلامهم فإنه ما لا يدرك كله لا يترك كله .

١ - الضمائر

أصل

الأصل في الضمير هو الاختصار، فهو يُغني عن ذكر ألفاظ كثيرة، ولهذا قام قوله تعالى ﴿اعْدَدَ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] مقامَ عشرين كلمة لو أتى بها مظهرة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] فإن فيها خمسة وعشرين ضميراً .

أصل

الأصل تقديم المرجع لضمير الغائب ، فإن ضمير المتكلم والمخاطب يفسرها المشاهدة، وضمير الغائب عارٍ عن هذا الوجه من التفسير، فكان الأصل تقديم مرجعه ليُعلم المراد بالضمير قبل ذكره ، وعلى هذا فالمرجع الذي يعود إليه ضمير الغيبة يكون على أنواع:

❀ قد يكون ملفوظاً به سابقاً عليه مطابقاً له ، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ [هود: ٤٢] وهو الأكثر الأغلب .

❀ وقد يكون مُتَضَمَّنًا له، كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾

- [المائدة: ٨] فَإِنَّ ضَمِيرَ "هُوَ" يَعُودُ عَلَى الْعَدْلِ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ لَفْظُ "اعْدِلُوا".
- ❀ وقد يكون دالاً عليه بالالتزام، كقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] فضمير الغائب عائدٌ إلى القرآن، وهو وإن لم يكن له ذكرٌ قبله، إلا أن الإنزال يدلُّ عليه التزاماً.
- ❀ وقد يكون المرجع متأخراً لفظاً لا رتبةً، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧] فضمير "نفسه" يعودُ إلى موسى، وهو متأخرٌ لفظاً لا رتبةً.
- ❀ وقد يكون متأخراً لفظاً ورتبةً، كما في باب ضمير الشأن والقصة، و باب نِعَمٍ وَبُئْسَ وَأَمْثَالُهَا، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]
- ❀ وقد يكون متأخراً دالاً عليه بالالتزام، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، وكقوله تعالى: ﴿كَأَلَا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] فَأُضْمِرَ الرُّوحُ فِي الْأُولَى، وَالنَّفْسُ فِي الثَّانِيَةِ، لِدَلَالَةِ الْحُلُقُومِ وَالتَّرَاقِي عَلَيْهِمَا.
- ❀ وقد يعود الضمير على اللفظ دون المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١] فالضمير في "عمره" عائدٌ إلى لفظ "معمر" دون معناه، لأن المراد به معمر آخر، وهو غير الأول.
- ❀ وقد يعود إلى بعض ما تقدّم كما في قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والضمير يعود إلى المطلقات في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وهو عام في المطلقات الرجعيات وغيرهن؛ ولكن المراد بهن المطلقات الرجعيات فقط.
- ❀ وقد يعود الضمير إلى المعنى فقط، كقوله تعالى في آية الكلاله: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ٧٦] ولم يتقدم لفظ مثني يعود ضمير "كانتا" إليه، فالوجهُ فيه - كما قال الأخفش - : إن الكلاله تقعُ على الواحد والاثنين والجمع، فثني الضميرُ الراجعُ إليها حملاً على المعنى.

❀ وقد يُدْكَرُ شَيْئَانِ، ويُعَادُ الضميرُ إلى أحدهما، والغالب كونه الثاني، نحو ﴿اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٣] فَأُعِيدَ الضميرُ للصلاة على أحد الأقوال.

❀ وقد يُشْتَنَى الضميرُ ويُعَادُ إلى أحد المذكورين، نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وإنما يخرج اللؤلؤ والمرجان من البحر الملح دون العذب على ما اشتهر على الألسنة.

❀ قد يجيء الضميرُ متصلاً بشيء، وهو لغيره، نحو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] والمراد بالإنسان آدم، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾ فهذه لولده؛ لأن آدم لم يُخْلَقْ من نطفة، وهذا باب الاستخدام.

❀ وقد يعود الضميرُ على مُلَابِسٍ ما هو له نحو: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٤٦] والمراد ضحى يومها، لا ضحى العشية نفسها لأنه لا ضحى لها.

❀ وقد يعود الضميرُ على غير مشاهد محسوس، كقوله: ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] فضمير "لَهُ" عائدٌ على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود.

أصل

الأصل عود الضمير على أقرب مذكور إلا أن يكون مضاف ومضاف إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنه المُحَدَّثُ عنه، نحو: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] أي النعمة، وقد يعود على المضاف إليه، نحو ﴿فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [طه: ٨٨] فضمير "نَسِيَ" يعود إلى موسى لا إلى إله.

أصل

الأصل توافق الضمائر في المرجع لأن رجوع بعضها إلى شيء، وبعضها إلى آخر، فيه هُجْنَةٌ يُؤَدِّي إلى تناقض النظم الذي هو أم إعجاز القرآن، ومراعاته من أهم ما يجب على المفسر. ومثاله قوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩] الضمائر كلها لله تعالى، ومن فرق

الضمائر فَقَدْ أَبْعَدَ ، وقد يخرج عن هذا الأصل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢] فَإِنَّ ضمير "فيهم" لأصحاب الكهف و ضمير "منهم" لليهود.

أصل

ضمير الفصل ضمير بصيغة المرفوع ، مطابق لما قبله تكليماً و خطاباً و غيبةً ، وإفراداً و تشنيةً و جمعاً ، وإنما يقع بعد مبتدئ أو ما أصله المبتدأ ، وقبل خبر كذلك اسماً ، نحو ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] ﴿وَأِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصفات: ١٦٥] وله ثلاثة فوائد : الأول: الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع ، والثاني: التأكيد ، ولذا قيل: إنه لا يجمع بينه وبين التأكيد ، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل ، والثالث: الاختصاص .

أصل

ضمير الشأن والقصة ، ويُسمَّى ضميرُ المجهول ، وهذا الضمير يُخالفُ القياسَ من خمسة أوجهٍ: أحدها: عوده على ما بعده لا قبله لزوماً ، والثاني: مرجعه لا يكون إلا جملةً ، والثالث: أنه لا يُتبعُ بتابع ، فلا يُؤكَّد ، ولا يُعطَفُ عليه ، ولا يُبدَلُ منه ، والرابع: أنه لا يَعْمَلُ فيه إلا الابتداء أو ناسخه ، والخامس: أنه ملازمٌ للإفراد ، فلا يُثنى ولا يُجمع .

وفائدته الدلالة على تعظيم المُخْبِر عنه وتفخيمه بأن يُذَكَّرَ أو لا مُبَهَمًا ثم يُفَسَّر . وقال ابن هشام: متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن فلا ينبغي أن يُحْمَلَ عليه .

أصل

جمع العاقلات لا يَعُوذُ عليه الضمير غالباً إلا بصيغة الجمع ، سواء كان جمعَ القلة أو الكثرة ، نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] و ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقد يردُّ المفردُ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]

وأما غير العاقل فالغالب في جمع الكثرة الإفراد ، وفي جمع القلة الجمع ، وقد

اجْتَمَعَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ، فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] فأعاد ضمير "منها أربعة حُرُم" بصيغة الإفراد على الشهور وهي للكثرة، ثم قال: فلا تظلموا فيهن، فأعاد ضمير "فيهن" جمعاً على أربعة حرم، وهي للقلة.

أصل

إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بُدِيَ باللفظ ثم بالمعنى، وهذا هو الجادة في القرآن. قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٧] فأفرد الضمير في "يقول" باعتبار اللفظ، ثم جمع في "وما هم" باعتبار المعنى.

وأما إذا حُمِلَ أَوَّلًا على المعنى فهل يجوز الحمل بعده على اللفظ؟ فقال ابن حاجب في أماليه: إذا حُمِلَ على المعنى ضُعِفَ الحملُ على اللفظ بعده، لأنَّ المعنى أقوى، فيُضْعَفُ بعد اعتبار القوي الرجوعُ إلى الأضعف؛ ولكن أُورِدَ عليه ما جاء في القرآن من الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في مواضع، وقال محمود بن حمزة في كتاب العجائب: ذَهَبَ بعضُ النحويين إلى أنه لا يجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقد جاء في القرآن بخلاف ذلك.

وما جاء في القرآن من الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فمنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ حَتَّى إِذَا جَاءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٨]، فأعاد الضمير أَوَّلًا في "يعش" و"له" باعتبار اللفظ، ثم أعاد ثانيًا في "أنهم يصدونهم" و"يحسبون" وما بعده باعتبار المعنى، ثم قال: "حتى إذا جاءنا" فرجع إلى اللفظ بعد الانصراف إلى المعنى.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّدُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] فرُوِيَ المعنى أَوَّلًا في "خالصة" ثم رُوِيَ

اللفظ في قوله "محرم".

ومنه قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، فرُوِّعِي في "خالدين" معنى "الذين" المذكور قبله، ثم رُوِّعِي اللفظ في "له" (١).

٢- التذكير والتانيث

قاعدة

المؤنث الحقيقي لا تُحذف تاءه من فعله غالباً إلا إن وقع فصل، وكلما كثر الفصل حُسِّنَ الحذف، ولكن الإثبات أولى ما لم يكن جمعاً ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَةُ﴾ [الممتحنة: ١٢] بخلاف المؤنث اللفظي فإن الحذف فيه مع الفصل أحسن، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] و﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] وإن كثر الفصل ازداد حسناً، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧] والإثبات أيضاً حسن نحو ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٦].

(١) انظر: البرهان: ٢٣/٤-٤٢، الإتيان: ٢٤٤/١-٢٤٧

قاعدة

كل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس، والتانيث حملاً على الجماعة، كقوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] وصف النخل بالتانيث حملاً على الجماعة، وقوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] وصفه بالتذكير حملاً على الجنس، وكذا فيما يلي من الأمثلة: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] ﴿جَاءَ تَهَارِيجٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢] و﴿وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحُ عَاصِفَةٌ﴾ [الأنبياء: ٨١]

قاعدة

قد يُدَكَّرُ المؤنَّثُ على التأويلِ بِمُدَكَّرٍ ، وقد يُؤنَّثُ المُدَكَّرُ على التأويلِ بِمُؤنَّثٍ ، وله في القرآن أمثلة :

❀ قوله تعالى: ﴿وَأَخْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَّيْتًا﴾ [ق: ١١] وهو على تأويل البلدة بمكان ، وإلا لقال: ميتة.

❀ وقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨] هو على تأويل الشمس بالطالع .

❀ قوله: ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١] فأنث الفردوس ، وهو مذكَّرٌ حملاً على معنى الجنة.

❀ قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ذَكَرَ أبو البقاء: أن التانيث في ذائقة باعتبار معنى "كل" لأن معناها التانيث لأن كل نفس نفوس^(١).

٣- التعريف والتكثير

من المهمِّ للمفسِّر أن يَعْلَمَ أنه قد يقع الاسم في الكلام نكرة ، وقد يقع معرفة ، ولكلٍّ وجهةٌ يُناسِبُهُ ، ولكلٍّ مقامٌ لا يليق بالآخر:

(١) انظر: الإتيان: ٢٤٧/١-٢٤٨ ، البرهان: ٣٦٦/٣-٣٧١

قاعدة في التكثير

أما التكثير فله مقامات:

١ - إرادة الوحدة ، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠] أي رجل واحد .

٢ - إرادة النوع ، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] أي نوع من الغشاوة.

٣ - إرادتهما معاً ، كقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّنْ مَّاءٍ﴾ [النور: ٤٥] أي كل نوع من أنواع الدواب من أنواع الماء ؛ وكل فرد من أفراد الدواب من أفراد النطف.

- ٤ - التعظيم، كقوله تعالى: ﴿فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩] أي حرب عظيمة .
- ٥ - التكثير، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّا لَنَأَجْرًا﴾ [الشعراء: ٤١] أي أجراً كثيراً وافراً .
- ٦ - التعظيم والتكثير معاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٨٤] أي رُسُلٌ عظامٌ ذو عددٍ كثيرٍ .
- ٧ - التحقير، كقوله تعالى: ﴿مِنَ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ مِنْ نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ﴾ [عبس: ١١] أي من شيء حقير مهين .
- ٨ - التقليل، كقوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [٧٢] رضوانٌ قليلٌ من الله أكبرُ من الجنات .
- ٩ - التجاهل، كقوله نقلاً عن الكفار: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ﴾ [سبا: ٧] كأنهم لا يعرفونه .
- ١٠ - قصد العموم كقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] أي ليس فيه ريب .

تلك عشرة كاملة.

قاعدة فى التعريف

وأما التعريف فله أيضاً مقامات:

- ❁ ليس بخافٍ أنه قد يكون التعريف بالعلمية، وله أسباب:
- ١ - لإحضاره فى ذهن السامع ابتداءً باسم يُختصُّ به، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]
- ٢ - لتعظيمه كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]
- ٣ - لإهانته كقوله: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [اللمع: ١]
- ❁ وقد يكون التعريف بالإشارة، وهو لأسباب:

١ - لبيان حاله في القرب ، كقوله تعالى: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾ [لقمان: ١١]

٢ - لبيان حاله في البعد، كقوله تعالى: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [النور: ٥].

٣ - لقصد تحقيره بالقرب، كقوله: ﴿ وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوَ وَلَعِبٌ ﴾ [العنكبوت: ٦٤]

٤ - لقصد تعظيمه بالبعد، كقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]

٥ - لالتنبیه بعد ذكر المشار إليه بأوصافٍ قبله على أنه جديرٌ بما يردُّ بعده من أجلها، كقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥]

❁ والتعريف قد يكون بالموصول، وأسبابه :

١ - كراهة ذكره إمّا سترًا عليه ، أو إهانةً له ، أو لغير ذلك ، نحو : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لَوَالِدَيْهِ أَفِّ لَكُمْ ﴾ [الأحقاف: ١٧] ، وقوله تعالى: ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾ [يوسف: ٢٣].

٢ - إرادة العموم، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ [حم سجدة: ٣٠].

٣ - إرادة الاختصار، نحو قوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا ﴾ [الأحزاب: ٦٩] إذ لو عدّد أسماء المؤمنين لطال الكلام .

❁ والتعريف قد يكون بالألف واللام، وهو لأمر:

١ - للإشارة إلى معهود خارجي، كقوله: ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ وَالزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّي ﴾ [النور: ٣٥]

٢ - أو معهود ذهني، كقوله: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨]

٣- أو معهود حضوري ، كقوله: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فإنها نزلت يوم عرفة .

٤- أو لاستغراق الأفراد، كقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]
٥- أو لتعريف الماهية، نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]

✽ والتعريف إن كان بالإضافة فله وجوه:

١- قصد الاختصار، وأمثله كثيرة وظاهرة.
٢- تعظيم المضاف ، كقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٣]

٣- قصد العموم ، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] أي كل ما أمر الله به .

✽ وقد يكون التعريف بالإضمار لأن المقام مقام المتكلم أو الخطاب أو الغيبة .

قاعدة

إذا ذُكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس:

✽ فإن كانا معرفتين فالمراد بالاسم الثاني هو الأول غالباً ، نحو: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٥]

✽ وإن كانا نكرتين فالمراد بالثاني غير الأول غالباً، نحو: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤] فإن المراد بالضعف الأول حالة النطفة ؛ وبالثاني حالة الطفولية؛ وبالثالث حالة الشيخوخة .

✽ وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة ، فالمراد بالثاني هو الأول حملاً على العهد ، نحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥]

❁ وإن كان الأول معرفةً والثاني نكرةً فلا يُطْلَقُ فيه القول؛ بل يَتَوَقَّفُ المرادُ على القرائن، فتارةً تقوم القرينة على التغاير بين الأول والثاني، نحو: ﴿يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبُثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥] وتارةً تقوم القرينة على الاتحاد بينهما، نحو: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٧-٢٨] (١).

٢- الإفراد والجمع

الفائدة الأولى:

لا يخفى أن بعض الألفاظ لم يأت في القرآن إلا مفرداً، وبعضها لم يأت إلا مجموعاً، وهناك ألفاظ وقعت مفردةً و مجموعةً جميعاً، وهذا لإفادة معنى خاص أو لإشارة معينة، ونذكرُ منها البعض تذكراً وتبصرةً للطلالين.

❁ من ذلك السماء والأرض: فإنَّ الأرض لم تأت في القرآن إلا مفردةً بخلاف السماء، فإنَّها ذُكِرت تارةً بصيغة الإفراد، وتارةً بصيغة الجمع، والوجه: أن الأرض تُجْمَعُ على أرضون وهو ثقيل، ولهذا لما أُريدَ جمعُها جُمِعَتْ في صورة من الروعة ليس لها مثال، وهو في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ

(١) انظر: الإتيان: ٢٤٨/١-٢٤٩، البرهان: ٨٧/٤-٩٣

سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]

وأما السماءُ فحيث أُريدَ العددُ أتت بصيغة الجمع الدالة على سبعة العظمة والكثرة، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١] وحيث أُريدَت الجهةُ أتت بصيغة الإفراد، نحو: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]

❁ ومن ذلك النورُ والظلماتُ: فإنَّ النورَ لم يأت في القرآن إلا مفرداً، والظلماتُ لم يأت إلا جمعاً؛ لأنَّ الظلمات هي طُرُقُ الباطل، وهي مُتَعَدِّدة مُتَشَعِّبة؛ والنورُ هو طريق الحق، والحقُّ واحدٌ، قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ

آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاءُ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴿البقرة: ٢٥٧﴾

❁ ومن ذلك سبيلُ الحقِّ وسبيلُ الباطل: فإنَّ الأوَّلَ حيثُ وَقَعَ في القرآن فإنه مفردٌ؛ والثاني حيثُ وقع وقع جمعاً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥] والوجه أنَّ طريق الحقِّ واحدٌ، وطريقُ الباطل متعدّدٌ.

❁ ومن ذلك ولي المؤمنين وأولياء الكفار: قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاءُ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] لأنَّ ولي المؤمنين هو الله تعالى، وهو واحدٌ أحدٌ لا شريك له ولا مثيل له، بينما أولياء الكفار - وهم معبوداتهم الباطلة - كثيرون.

❁ ومنها النارُ والجنة: فإنَّ النَّارَ حيثُ وَقَعَتْ وَقَعَتْ مفردةً؛ وأما الجنة فقد وَقَعَتْ مفردةً ومجموعةً جميعاً، لأنَّ الجنان مختلفة الأنواع فحسُنَ جمعُها، و النَّارُ مادةً واحدةً، فجاءت بالافراد، والوجه الثاني فيه: أنَّ الجنة رحمةُ الله، فناسبَ الجمع إشارةً إلى كثرة وسعة رحمة الله تعالى، والنار عذاب، فناسبَ الافراد، كما قال: ﴿رَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]

❁ ومن ذلك الريحُ: فإنَّها جاءتُ إفراداً وجمعاً، فحيثُ ذُكِرَتْ في سياق الرحمة جُمِعَتْ؛ وحيثُ ذُكِرَتْ في سياق العذاب أُفْرِدَتْ؛ لأنَّ رياح الرحمة مختلفة الصفات والهيئات والمنافع، وأمَّا رياح العذاب فإنَّها تأتي من وجهٍ واحدٍ، ولا معارض لها ولا دفع.

نعم خرج عن هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢] حيث وَقَعَتْ مفردةً، والمراد ريح الرحمة، والقياس أن يقول: برياح طيبة، ووجهُ العلماءُ بأمرين: أحدهما لفظي وهو المقابلة في قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، والثاني معنوي وهو أن إتمام الرحمة هناك إنما يحصل بوحدة الريح؛ لأن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجهٍ واحدٍ، وإن اختلفت عليها الرياح كان سببُ الهلاك.

❁ ومن ذلك إفراد السمع وجمع البصر: قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٥] والوجه في ذلك أن السمع غلب عليه المصدرية، فأُفْرِدَ بخلاف البصر؛ فإنه اشتهر في الجارحة وهي العين، والوجه الثاني أن متعلق السمع الأصوات وهي حقيقة واحدة، فناسب الإفراد؛ ومتعلق البصر الألوان وهي مختلفة فناسب الجمع.

❁ ومن ذلك الألباب، فإنه لم يأت في القرآن إلا جمعاً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لَّذِي كَرِيَ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٢١] والوجه في ذلك أن مفردة ثقيل لفظاً، وعند الاحتياج إلى صيغة الإفراد جيء بمصادفه كالقلب، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]

❁ ومن ذلك المشرق والمغرب، جيء تارةً بالإفراد، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] وتارةً بالجمع، كقوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠] وتارةً بالتثنية، كقوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧] فحيث أُفْرِدَ المشرق والمغرب أُريدَ بهما الجهة نفسها؛ وحيث جيء بالجمع أُريدَ بهما التعدد باعتبار فصل الخريف، والربيع، والصيف والشتاء؛ فإن مواقع الطلوع والغروب تتفاوت في هذه الفصول الأربعة، وحيث جيء بالتثنية أُريدَ من هذه المواقع الاثنين^(١).

(١) انظر البرهان: ٦/٤ - ٢١، الإتيان: ٢٥٢/١ - ٢٥٣

الفائدة الثانية

إن لفظ "البار" حيث وُرِدَ في صفة الآدميين قيل في جمعه: الأبرار، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٢] وحيث وُرِدَ في صفة الملائكة قيل: بررة، كما في قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥ - ١٦]

وقال بعضهم: لفظ الأخ حيث وُرِدَ في النسب قيل في جمعه: إخوة كما جاء: ﴿وَأِنْ كَانُوا إِخْوَةً وَرِجَالًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١٧٦] وحيث وُرِدَ في

الصدقة قيل: إخوان ، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [الأحزاب: ٥]

ولكن أُورِدَ على الأول قوله تعالى: ﴿أَوْ إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِمْ﴾ [النور: ٣١] فإنه في النسب ؛ وأُورِدَ على الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] فإنه - كما هو ظاهر - في الصداقة (١).

الفائدة الثالثة

قال الإمام السيوطي: أَلَفَ أبو الحسن الأخفش كتاباً ذَكَرَ فيه جمع ما وَقَعَ في القرآن مُفْرَداً ؛ ومُفْرَداً ما وَقَعَ جَمْعاً ، وأكثره من الواضحات ، ثم ذَكَرَ السيوطي أمثلة مما يخفى ذلك ، وأنا أذكرها مع الإشارة إلى الآيات التي وقعت اللفظة فيها، مع زياداتٍ مني مُلتَقِطاً من كلام غيره من العلماء، وهي هذه :

✽ المَنَّ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى﴾ [البقرة: ٥٧] لا واحداً له.

✽ السَّلْوَى في الآية المذكورة، لم يُسَمَّع له واحد .

✽ النصرَى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى﴾ [البقرة: ٦٢] قيل: جمع نصراني، وقيل: جمع نصير، وقيل جمع نصران.

✽ العَوَانُ في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ﴾

(١) البرهان: ٣٢/٤، الإتيان: ٢٥٣/١

بَيَّنَ ذَلِكَ ✽ [البقرة: ٦٨] قيل: جمعه عَوْنٌ على وزن فَعَلَ كقول الشاعر:

طوال مثل أعناق الهوادي ✽ نواعم بين أبكار وعَوْن

✽ الهَدْيُ، كما في قوله: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦] لا واحداً له ، قلتُ: هذا إذا كان مصدراً بمعنى المفعول، وقيل: هو جمع هَدْيَةٍ كجدي وجَدْيَةٍ.

❁ الإِعْصَارُ في قوله: ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦] جمعُه أعاصير.

❁ الأنصار، كما في قوله: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠] واحدُه نصير.

❁ الأَزالَم، كما في قوله: ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ فِسْقٌ﴾ [المائدة: ٣] واحدُها زَلَمَ كَجَمَل، ويُقال: زُلِمَ بالضم كضَرَد.

❁ مِدْرَارًا كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦] جمعُه مَدَارِير.

❁ أَسَاطِيرُ، كما في قوله: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥] واحدُه أَسْطُورَة، وقيل: واحدُه إِسْطَار، وقيل: إِسْطِير، وقيل: أَسْطُور، وقال الأخفش: لا واحد له كأبَابِيل.

❁ الصُّورُ، كقوله: ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣] قيل: هو جمع واحدُه صورة، وقيل: هو واحدٌ جمعُه الأصوار.

❁ فُرَادَى في قوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤] جمعُ فَرَدَ بفتح الراء، وقيل: بسكون الراء، على خلاف القياس؛ كأنه جمع فَرْدَان كسَكْرَان، وقال الراغب: إنه جمع فَرِيد كَأَسِير وأَسَارَى.

❁ قِنَوَانٌ في قوله: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنَوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] جمع قِنُو، وتثنيته أيضاً قِنَوَان، ولا يُفَرَّقُ بين المثنى والجمع إلا الإعراب.

❁ صِنَوَانٌ كما في قوله: ﴿وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ﴾ [الرعد: ٤] جمع صِنُو، وهو أيضاً يُثَنَّى على وزن واحدِه كقِنَوَان.

❁ الْحَوَايَا في قوله: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا﴾ [الأنعام: ١٤٦] جمع حاوية، كزواية وزوايا، ووزنه فواعل، وقيل: جمع حاوياء كقاصعاء و قواصع، ووزنه أيضاً فواعل، وقيل: جمع حويّة، كظريفة وظرائف، ووزنه فعائل.

- ✽ نَشْرًا ، كما في قوله: ﴿وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا﴾ [المرسلات: ٣] جمع نشور .
- ✽ عِضِينَ في قوله: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] جمع عِضَّة، وكانت في الأصل عِضْوَةً ، فنَقَصَت الواوُ .
- ✽ عِزِينَ في قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧] جمعُ عِزَّة، وهو في الأصل كانت عِزْوَةً .
- ✽ المَثَانِي ، كما في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] جمع مَثْنَى .
- ✽ تَارَةً كما في قوله: ﴿وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥] جمعُها تارات وتير .
- ✽ أَيْقَاطًا في قوله: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] جمع يَقِظ بكسر القاف ، كأنكاد ونكد ، وقيل: بِضَمِّهَا كَأَعْضَادٍ وَعَضْدٌ .
- ✽ الأَرَائِكُ ، كما في: ﴿مُتَكِّئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ [الكهف: ٣١] جمعُ أَرِيكَةٍ ، كما قال غير واحدٍ .
- ✽ سَرِّيَّ في قوله: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] جمعُها سُريَان ، ويأتي جمعه على أُسْرِيَّة .
- ✽ آَنَاءَ ، كقوله: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣] جمعُ أنى كعصا، وقيل: جمعُ إني كِمَعَى ، وقيل: جمعُ أني بفتح فسكون، أو بكسر، فسكون ، كقِرْدٍ ، وقيل: جمعُ إنوَةٍ كِفِرْقَةٍ .
- ✽ الصِّيَاصِي في قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِّنْ صِيَاصِيهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦] جمع صِيصَةٍ أو صِيصِيَّة .
- ✽ مَنَسَاءَةً في قوله: ﴿إِلَّا دَابَّةً الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ﴾ [سبا: ١٤] جمعُها مَنَاسِي .
- ✽ الحُرُورُ ، في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمْتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحُرُورُ﴾ [فاطر: ١٩-٢١] وهو فَعُولٌ مِنَ الْحَرِّ ، وجمعُها

الْحُرُورَ بِالضَّمِّ.

✽ غَرَابِيبُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧] جَمْعُ غَرَبٍ.

✽ أَتْرَابٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [ص: ٥٢] جَمْعُ تَرَبٍّ.

✽ الْآلَاءُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرَّحْمَنُ:] جَمْعُ إِلَى كَمَعِيٍّ وَأَمْعَاءٍ، وَقِيلَ: جَمْعُ أَلَى كَقَفَى.

✽ التَّرَاقِي فِي قَوْلِهِ: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٢٦] جَمْعُ تَرَقُّوَةٍ بِفَتْحِ التَّاءِ، وَضَمِّ الْقَافِ.

✽ الْأُمَشَاجُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الدَّهْر: ٢] جَمْعُ مَشِيجٍ، وَمَشَجٍ، كَأَخْدَانٍ جَمْعُ خَدِيدٍ وَخِدْنٍ بِمَعْنَى الصَّدِيقِ.

✽ أَلْفَافًا فِي قَوْلِهِ: ﴿لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا﴾ [النَّبَأ: ١٥-١٦] جَمْعُ لَفٍّ بِالْكَسْرِ، وَقِيلَ: لَفٌّ بِالضَّمِّ. وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: لَا وَاحِدَ لَهُ، كَالْأَوْزَاعِ وَالْأَخْيَافِ. وَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَأَبُو عُبَيْدٍ: جَمْعُ لَفِيفٍ كَشَرِيفٍ وَأَشْرَافٍ.

✽ الْعِشَارُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ [التَّكْوِير: ٤] جَمْعُ عِشْرٍ، وَقِيلَ: جَمْعُ عُشْرَاءَ، كَنَفَاسٍ وَنُفَسَاءَ.

✽ الْخُنْسُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنْسِ﴾ [التَّكْوِير: ١٥] جَمْعُ خَانِسَةٍ، وَقِيلَ: جَمْعُ خَانِسٍ.

✽ الْكُنْسُ فِي: ﴿وَالْجَوَارِ الْكُنْسِ﴾ [التَّكْوِير: ١٦] جَمْعُ كَانِسَةٍ، وَقِيلَ: جَمْعُ كَانِسٍ.

✽ الزَّبَانِيَّةُ فِي: ﴿سَنَدُعُ الزَّبَانِيَّةَ﴾ [الْعَلَق: ١٨] جَمْعُ زُبْنِيَّةٍ بِالْكَسْرِ كَعُفْرِيَّةٍ، وَقِيلَ: جَمْعُ زَابِنٍ، وَقِيلَ: جَمْعُ زَبَانِيٍّ، وَقِيلَ: لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كَعِبَادِيدٍ.

✽ أَشْتَاتًا فِي: ﴿يَوْمَ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾ [الزَّلْزَل: ٦] جَمْعُ شَتٍّ وَشَتِيَّتٍ.

✽ أَبَايِلُ فِي: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ [الْفِيل: ٣] لَا وَاحِدَ لَهُ، وَقِيلَ:

واحدُهُ يُؤَلِّمُ مِثْلَ عَجُولٍ، وَقِيلَ: يُؤَلِّمُ مِثْلَ إِكْلِيلٍ، وَقِيلَ: يُؤَلِّمُ.

الفائدة الرابعة

مقابلة الجمع بالجمع تارةً يقتضي مقابلة كل فردٍ من هذا بكل فردٍ من هذا، كقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧] أي استغشى كل منهم ثوبه، وتارةً يقتضي ثبوت الجمع لكل فردٍ من أفراد المحكوم عليه، نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] أي اجلدوا كل واحدٍ منهم ذلك العدد. وأما مقابلة الجمع بالمفرد، فالغالب أن لا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي على كل واحدٍ منهم لكل يوم طعامٌ مسكين (١).

٥- فروق دقيقة

في ألفاظ يُظَنُّ بها الترادف

وَقَعَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَلْفَاظٌ يَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا أَنَّهَا مُتَرَادِفَةٌ، وَلَيْسَتْ مِنْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ؛ بَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ دَقِيقِ الْفَرْقِ مَا يَبْهَرُ الْعُقُولَ، وَيُنْبِئُ عَنِ الْبَلَاغَةِ، كَمَا يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنَّ التَّرَادُفَ فِي اللُّغَةِ قَلِيلٌ، وَأَمَّا فِي الْقُرْآنِ إِمَّا نَادِرٌ، وَإِمَّا مَعْدُومٌ، وَقَلَّ أَنْ يُعْبَّرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاهُ؛ بَلْ يَكُونُ فِيهِ تَقْرِيبٌ لِمَعْنَاهُ، وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ (٢).

وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: "عَلَى الْمُفَسِّرِ مَرَاعَاةُ الاسْتِعْمَالَاتِ، وَالْقَطْعُ بِعَدَمِ التَّرَادُفِ مَا أُمُكِّنَ، فَإِنَّ لِلتَّرَكِيبِ مَعْنَى غَيْرَ مَعْنَى الْإِفْرَادِ، وَلِهَذَا مَنَعَ كَثِيرٌ مِنَ

(١) انظر: الإتيان: ٢٥٤/١، البرهان: ٣/٤

(٢) فتاوى شيخ الإسلام: ٣٤١/٣١

المفسرين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد" (١).

فلنذكر هنا من ألفاظ يُظَنُّ بها الترادف طرفاً يسيراً يُوجِبُ البصيرة للطالبين:

﴿الخشية والخوف﴾ : إنّ بينهما فرقاً من وجهين: الأول: أنّ الخشية فوق الخوف؛ لأنها مأخوذة من قولهم: شَجَرَةٌ خَاشِيَةٌ، أي يابسة، وهو فوات الشيء بالكلية، بينما الخوف من قولهم: ناقةٌ خَوْفَاءٌ أي بها داءٌ، وهو نقص لا فوات، على هذا فالخشية أعلى من الخوف، ولذا خُصِّت الخشية بالله تعالى في قوله: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [الرعد: ٢١] والوجه الثاني: أنّ الخشية تكون من عظم المخشي وإن كان الخاشي قوياً، بينما الخوف يكون من ضعف الخائف وإن كان المخوف أمراً يسيراً.

﴿الشحّ والبخل والظنّ﴾: الشحّ أشدُّ البخل، قال الراغب: الشح بخل مع حرص، وأمّا الظنّ ففرّق العسكري بينه وبين البخل بأنّ الظنّ يكون بالعارية، بينما البخل يكون بالهبة، ولهذا يُقال: هو ظنينٌ بعلمه، ولا يُقال: هو بخيلٌ بعلمه؛ لأنّ العلم لا يُمكن أن يهب به، فإنّ الموهوب لا يكون باقياً في الملك بعد الهبة، وإنّما العلم يُعارى.

﴿السبيل والطريق﴾: فالسبيل أغلبٌ وقوفاً في الخير؛ والطريق لا يكاد يُراد به الخير إلا مُقترناً بوصفٍ أو إضافةٍ تُخلصه لذلك.

﴿جاء وأتى﴾: فالأول يُقال في الجواهر والأعيان؛ والثاني في المعاني والأزمان، كما قال تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢] وقال: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١].

﴿المَدّ والإمداد﴾: قال الراغب: أكثر ما جاء الإمداد في المحبوب نحو: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِفَاكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٣] والمَدّ في المكروه نحو: ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩].

﴿سقى وأسقى﴾: إنّ "سقى" من الثلاثي المجرد يُستعمل لما لا كلفة فيه،

(١) البرهان: ٧٨/٤

ولذا ذُكر في شراب الجنة نحو: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الدهر: ٢١] و أنّ "أسقى" لما فيه كلفة، ولذا ذُكر في ماء الدنيا، نحو: ﴿لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] وقال الراغب: الإسقاء أبلغ من السقي لأنّ الإسقاء أن تجعل

له ما سقى منه ويشرب، والسقي أن تُعطيه ما يشرب.

﴿عَمِلَ وَفَعَلَ: إِنَّ الْأَوَّلَ لِمَا كَانَ مَعَ امْتِدَادِ الزَّمَانِ، نَحْوُ: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ﴾ [سبا: ١٣] وَنَحْوُ: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيِدِينَا﴾ [يس: ٧١] لِأَنَّ خَلْقَ الْأَنْعَامِ، وَالشَّمَارِ، وَالزَّرْعَ يَكُونُ بِامْتِدَادِ الزَّمَانِ، وَالثَّانِي عَلَى عَكْسِهِ يَكُونُ لِمَا كَانَ بِالسَّرْعَةِ، نَحْوُ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١] وَنَحْوُ: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ [الفجر: ٦] لِأَنَّهَا إِهْلَاكَاتٌ وَقَعَتْ دَفْعَةً.

على هذا قال الله تعالى: ﴿وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١] لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَصَابِرَةَ عَلَى الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، لَا الْإِتْيَانُ بِهَا مَرَّةً أَوْ بِسُرْعَةٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧] فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ هَهُنَا الْإِمْتِثَالُ بِالسَّرْعَةِ، وَلِذَا جَاءَ بِلَفْظِ الْفِعْلِ.

﴿الْقُعُودُ وَالْجُلُوسُ: فَالْأَوَّلُ لِمَا فِيهِ لَبْثٌ بِخِلَافِ الثَّانِي، وَلِهَذَا اسْتُعْمِلَ الْأَوَّلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] لِأَنَّهُ لَا زَوَالَ لَهُ، وَالثَّانِي فِي قَوْلِهِ: ﴿تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ [المجادلة: ١١] لِأَنَّهُ يُجْلَسُ فِي الْمَجْلِسِ زَمَانًا يَسِيرًا.

﴿الْتِمَامُ وَالْكَمَالُ: قِيلَ: الْإِتِمَامُ لِإِزَالَةِ نَقْصَانِ الْأَصْلِ، وَالْإِكْمَالُ لِإِزَالَةِ نَقْصَانِ الْعَوَارِضِ. وَقَالَ الْعَسْكَرِيُّ: الْكَمَالُ اسْمٌ لِاجْتِمَاعِ أِبْعَاضِ الْمَوْصُوفِ بِهِ، وَالتَّمَامُ اسْمٌ لِلْجُزْءِ الَّذِي يَتِمُّ بِهِ الْمَوْصُوفُ.

قُلْتُ: عَلَى هَذَا فَالْإِكْمَالُ فَوْقَ الْإِتِمَامِ، وَيَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ شَيْءٍ، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]

﴿الْإِعْطَاءُ وَالْإِيتَاءُ: قَالَ الْجَوِينِيُّ: إِنَّ الْإِيتَاءَ أَقْوَى مِنَ الْإِعْطَاءِ فِي إِثْبَاتِ مَفْعُولِهِ؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ لَهُ مَطَاوِعٌ، تَقُولُ: أَعْطَانِي فَعَطَوْتُ، وَلَا يُقَالُ: أَتَانِي فَأَتَيْتُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: فَأَخَذْتُ، وَالْفِعْلُ الَّذِي لَهُ مَطَاوِعٌ أَوْعَفُ فِي إِثْبَاتِ مَفْعُولِهِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا مَطَاوِعَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِعْلَ الْفَاعِلِ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى قَبُولِ فِي الْمَحَلِّ، لَوْلَاهُ مَا ثَبَتَ الْمَفْعُولُ، وَلِهَذَا يَصَحُّ: قَطَعْتُهُ فَاَنْقَطَعَ، أَوْ مَا انْقَطَعَ، وَلَا

يجوز: ضَرَبْتُهُ فأنْضَرَبَ، أو فَمَا أنْضَرَبَ، لأنَّ هذه الأفعال إذا صدرت من الفاعل ثَبَّتَ لها المفعول في المحلّ .

ولذا قال تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩] لأنَّ الحكمة إذا ثَبَّتَتْ في المحلّ دامت، وقال: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] لأنَّ النبي ﷺ وأُمَّتُهُ يَرُدُّوْنَ عَلَى الْحَوْضِ وَرُودَ النَّازِلِ؛ وَيَتَرَكُّونَ ذَلِكَ عَمَّا قَرِيبٍ؛ وَيَنْتَقِلُونَ إِلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ.

❁ **السَّنة والعام:** قال الراغب: الغالب استعمال السَّنة في الحول الذي فيه الشَّدة والجذب، ولهذا يُعَبَّرُ عن الجذب بالسَّنة، والعام ما فيه الرُّخاء والخضب^(١).

٦- قواعد في السُّؤال والجواب

ومن المُهِمَّ أَنْ من أساليب الكلام السُّؤال والجواب عنه، وله مزية على غيره من الأساليب لقوَّة تأثيره في النفوس كما هو مُشاهدٌ، وقد وقع هذا في كلام الله تعالى، وفي هذا الصدد قواعدٌ يُوجِبُ فهمُها البصيرة، وهي هذه:

❁ الأصل في الجواب أن يكون مُطابِقاً للسُّؤال كما جاء في القرآن: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ، قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] فالسُّؤال كان عن الشيء الذي يُنْفَقُ في سبيل الله، فأجَابَ بأنَّه العَفْوُ أي ما زَادَ عن حاجياتهم وَفَضَّلَ منها.

❁ وقد يعدل في الجواب عمَّا يقتضيه السُّؤال تنبيهاً على أَنَّهُ كان من حَقِّ السُّؤال أن يكون كذلك، ويُسمِّيهِ السَّكَّاكِي الأسلوبَ الحكيم. ومثاله ما قال تعالى إخباراً عن قصَّة موسى وفرعون، وهو قوله: ﴿قَالَ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشعراء: ٢٢-٢٣] لأنَّ سُؤال فرعون كان عن ماهية ربِّ العالمين، وهو خطأ فاحشٌ في حقِّ الباري تعالى، ولذا عَدَلَ عنه إلى

(١) انظر: البرهان: ٧٨/٤ - ٨٧، الإتيان: ٢٥٤/١ - ٢٥٦

الجواب الصواب ببيان الوصف المُرْشِدِ إلى معرفته تعالى.

❁ وقد يجيءُ الجواب أعمَّ من السُّؤال للحاجة إليه في السؤال المطروح،

ومثاله قوله: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مَنْ ظَلَمْتُ الْبَرَّ وَالْبَحْرَ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً، لَعْنُ أُنَجِّنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ، قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ، ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٢-٦٤] وقوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَّى قَالَ هِيَ عَصَايَ، أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ [طه: ١٧] زاد في الجواب استلذاً بخطاب الله تعالى.

❁ وقد يجيء الجواب أنقص من السؤال لاقتضاء الحال، كقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ، قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥] فأجاب عن سؤالهم عن التبديل دون الاختراع لوجهين: الأول لما قال الزمخشري من أن تبديل القرآن في إمكان البشر، وأما الاختراع فلا، فطوى ذكره للتنبيه على أنه سؤال محال، والثاني: ما قال الإمام الزركشي: من أن التبديل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكانه، فالاختراع أولى بالنفي.

❁ قد يعدل عن الجواب أصلاً إذا كان السائل مُتَعَتِّاً، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [بنو إسرائيل: ٨٥] فعَدَلَ عن الجواب لأن اليهود إنما سألوا النبي ﷺ عن الروح تعجيزاً أو تغليظاً، إذ الروح يُطْلَقُ على الإنسان، والقرآن، وعيسى، وجبريل، وصنف من الملائكة، فقصد اليهود أن يسألوه، فبأي جواب أجاب قالوا: ليس هو، فأجاب الله تعالى عن ذلك مجملاً، وعَدَلَ عن أصل الجواب.

❁ الأصل في الجواب أن يكون مُشَاكِلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون كذلك، وهو الأصل في الجواب المقدر، إلا أن ابن مالك قال في قولك: زيد في جواب من قرأ؟ إنه من باب حذف الفعل جرياً على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها، قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾ [يس: ٧٥] قال: فلما أتى بالفعل مع فوات مشاكلة السؤال عُلِمَ أن تقدير الفعل أولى.

❁ قال الراغب: إذا كان السؤال للتعريف تعدى إلى المفعول الثاني تارةً بنفسه، وتارةً بـ ”عَنْ“، وهو الأكثر، نحو ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ وإذا

كان الاستدعاء مالا ، فإنه يَتَعَدَّى بنفسه، وبـ ”مِنْ“، والأوّل أكثر، نحو ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ونحو ﴿وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ [المتحنة: ١٠] و﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢] (١).

٧- قاعدة

فى الخطاب بالاسم والفعل

والمشهور عند البيهقيين أنّ الاسم يدلُّ على الثبوت والاستمرار، بينما الفعل يدلُّ على التجدد والحُدُوث ، على هذا فلا يَحْسُنُ وضعُ أحدهما موضعَ الآخر، وإليك أمثلة من القرآن الكريم :

١- قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] جيءَ بالاسم وهو قوله: بِاسِطٌ ، ولو قيلَ: ”يَسِطُ“ بالفعل لم يُفدِ الغرضَ المقصودَ ؛ لأنَّه يُؤذَنُ بمزاولة الكلب البسطَ، وأنَّه يتجدد له شيئاً بعد شيءٍ، فباسطٌ أشعر بثبوت الصفة له.

٢- قوله تعالى: ﴿وَهَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣] جيءَ بالفعل، وقيل: يَرْزُقُكُمْ، فلو قيل: رازقكم لفات المقصود؛ لأنَّ الغرض أن يُنبه على أن رزق الله يتجدد شيئاً بعد شيءٍ .

٣- قال تعالى: ﴿وَجَاءَ وَآبَاؤُهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] فجاءت الحال في صورة المضارع ؛ إذ المراد أن يُفيد أنهم آخذون في البكاء، يُجددونه شيئاً بعد شيءٍ .

٤- قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] قال الإمام الرازي: لما كان الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت أشدَّ أتى فيه بالمضارع ليدلَّ على التجدد .

(١) انظر: الإتقان: ٢٥٧/٢-٢٥٩، البرهان: ٤٤/٤-٤٨

قال الراقم المفتاحي عفا الله عنه: لما كان الحي له أحوالٌ مُتجددةٌ كما هو مشاهدٌ، أتى بفعل المضارع، فإنَّ فعلَ إخراج الحي من الميت يمرُّ بهذه

الأحوال المتجددة من كونه نطفةً، ثم علقةً، ثم مضغةً، ثم لحماً، إلى غير ذلك من الأحوال، فناسب له الفعل بخلاف إخراج الميت من الحي؛ فإنه يكون دفعةً غالباً، فناسب له ما يدل على الثبوت من الاسم.

ثم لا يعزبن عنكم أن هذه القاعدة أنكرها... كما حكى الزركشي والسيوطي.. أبوالمطرف بن عمرو، وحكم عليها بالغرابة، وقال: إن الاسم إنما يدل على معناه فقط، أما كونه يثبت المعنى للشيء فلا. ثم أورد أمثلة من القرآن، ومنها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥] وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦] وغيرهما.

فائدة

قال ابن عطية: سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعاً، كقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ، فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وقوله: ﴿فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٥] وسبيل المندوبات الإتيان به منصوباً، كقوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]

وقال أبو حيان: الأصل فيه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا، قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥] فإن التسليم أولاً مندوب، فجيء بالمصدر منصوباً؛ ورد السلام واجب، فجيء به مرفوعاً، والوجه في ذلك أن الجملة الإسمية أثبتت و أكد من الفعلية (١).

٨- قواعد في العطف

✽ العطف على ثلاثة أقسام:

- ١ - عطف على اللفظ وهو الأصل والكثير، كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣] فعطف الصلوة على الصبر لفظاً.

(١) انظر البرهان: ٦٦/٤-٧٢، والإتقان: ٢٥٩/٢-٢٦١

- ٢ - عطف على المحل كقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ

الْقِيَمَةِ ﴿هُود: ٦٠﴾ قيل: إن "يَوْمَ الْقِيَامَةِ" عطفٌ على محلّ "هذه".

٣ - عطف على المعنى، وأسماءُ البعض عطفاً على التوهم، كقوله ﴿إِنَّا زِينَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [الصف: ٦] قيل: إن "حفظاً" عطف على معنى "إنا زينا السماء الدنيا" لأن المعنى: إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء وحفظاً من كل شيطان مارِد.

✽ اُخْتَلِفَ في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، فَمَنَعَهُ أكثر البيانيّين، وأجازهُ جماعةٌ منهم، وخالفهم كثير من النحويّين، كابن خروف، والصفار وابن عمرو، واستدلُّوا عليه بقوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥] حيث عطف على قوله: ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ وبقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣] حيث عطف على قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] ولكن الزمخشري نازعهم في ذلك وقال في الأولى بأنّه ليس المعتمد بالعطف الأمر، حتّى يطلب له مشاكل؛ بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة ثواب الكافرين، وقال في الثانية بأن العطف على تَوْمِنُونَ؛ لأنّه بمعنى "امنوا"، حكاه السيوطي وقال: و رُدُّ بَأَنَّ الخطاب به للمؤمنين، و بـ "بَشِّر" للنبي، وبأن الظاهر في "تؤمنون" أنه تفسير للتجارة لا طلب، وقال السكاكي: الأمران معطوفان على "قل" مقدرة قبل "يأيها"، وحذف القول كثير.

✽ اُخْتَلِفَ في جواز عطف الإسمية على الفعلية وعكسه، فالجمهور على الجواز، ومنعه البعض، فعلى هذا يصحّ عطف قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسْقٌ﴾ [الانعام: ١٢٠] على قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [سوره انعام ١٢٢] وهو اختيار الحنفية.

✽ وكذا اُخْتَلِفَ في جواز العطف على معمولي عاملين، فَمَنَعَهُ سيبويه، والمبرد، وابن سراج، وابن هشام، وجوزهُ الأخفش، والكسائي، والفراء، والزجاج، خُرِّجَ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ

اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥٠﴾ [الجن: ٣-٥] على قول من قرأ "آياتٍ" بالنصب، وهي قراءة الأعمش والجحدري وحمزة والكسائي، فقوله "واختلاف الليل والنهار" إلى قوله "آياتٍ لقوم يعقلون" من العطف على معمولي عاملين، فالعاملان هما "إن" و"في" وأقيمت الواو مقامهما، فعملت الواو الجرّ في "اختلاف الليل والنهار" والنصب في "آياتٍ لقوم".

❁ واختُلف أيضاً في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فأكثر البصريين على المنع، بينما الكوفيون على الجواز، وخرج عليه المُجيزون قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالجرّ عطفاً على الضمير المجرور في "به"، وقال أبو حيان: والذي نختاره جواز ذلك لوروده في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً^(١).

٩- قواعد في العدد

❁ العدد إذا اشتق منه اسمُ الفاعل كقولنا: رابعة وخامسة وسابعة وغيرها فله استعمالان:

١- أحدهما أن يُراد به واحد من ذلك العدد، فهذا يُضاف للعدد الموافق له، نحو رابع أربعة وخامس خمسة، كقوله تعالى: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ولا يجوز إطلاق هذا في حقّه تعالى، ولهذا أنكر الله تعالى على من يقول ذلك، فقال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وليس في هذه الصورة إلا الإضافة خلافاً لثعلب؛ فإنه أجاز "ثالث ثلاثة" بالتنوين.

٢- والثاني أن يكون بمعنى التصيير، وهذا يُضاف إلى العدد المُخالف له في اللفظ بشرط أن يكون أنقص منه بواحد، كقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] والمعنى: رابع ثلاثة، وسادس خمسة، وهذا يجوز إطلاقه عليه تعالى.

(١) انظر الإتيان: ٢/ ٢٦١-٢٦٣، والبرهان: ١٠١/ ٤-١١٧

﴿إِنْ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْعَدْدُ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ أَوْ مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمْعِ، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ "مِنْ" الْجَارَّةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦١] وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨] وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا مِنَ الْجُمُوعِ أُضِيفَ إِلَيْهِ الْجَمْعُ عَلَى مِثَالِ جَمْعِ الْقَلَّةِ مِنَ التَّكْسِيرِ، وَعَلَّتَهُ أَنْ الْمُضَافُ مَوْضُوعٌ لِلْقَلَّةِ، فَتَلْزَمُ إِضَافَتُهُ إِلَى جَمْعِ قَلَّةٍ طَلَباً لِمُنَاسَبَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمُضَافَ فِي الْقَلَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فَإِنْ "قُرُوءٌ" جَمْعُ كَثْرَةٍ وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى الثَّلَاثَةِ، وَلَوْ جَاءَ عَلَى الْقَاعِدَةِ لَقِيلَ: ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ" بِلَفْظِ جَمْعِ الْقَلَّةِ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِوَجْهِهِ: الْأَوَّلُ: بِأَنَّ وَزْنَ "فَعَلَ" بِالْفَتْحِ يُجْمَعُ غَالِباً عَلَى "فُعُولٍ"، وَأَمَّا جَمْعُهُ عَلَى "أَفْعَالٍ" فَشَاذٌ، فَاخْتِيارُ هُنَا جَمْعِ الْكَثْرَةِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ إِثَاراً لِلْفَصِيحِ، فَأَشْبَهَ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا جَمْعُ الْكَثْرَةِ كَمَا يَقَالُ: ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ، قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ، الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا أُضِيفَ إِلَيْهَا جَمْعُ الْكَثْرَةِ نَظْراً إِلَى كَثْرَةِ الْمُتَرَبِّصَاتِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ تَتَرَبَّصُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، فَعَلَى هَذَا أَنَّهُ الْقَلَّةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُطَلَقَاتِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: حَكَاهُ فِي الْبَسِيطِ عَنْ أَهْلِ الْمَعَانِي. الثَّالِثُ: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ قُرُوءٍ، الرَّابِعُ: أَنَّ الْإِضَافَةَ نَعَتْ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى "مِنْ" الَّتِي لِلتَّبْعِيضِ، وَالْمَعْنَى: ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ مِنْ قُرُوءٍ.

﴿أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ بِمَنْزِلَةِ النِّصُوصِ، وَلِهَذَا لَا يَدْخُلُهَا تَاكِيدٌ؛ لِأَنَّ التَّأَكِيدَ فِي الْأَصْلِ لِدَفْعِ الْمَجَازِ فِي الْكَلَامِ حَيْثُ أُطْلِقَ الْكُلُّ وَأُرِيدَ بِهِ الْبَعْضُ مِنْهُ، وَهَذَا مُنْتَفٍ فِي الْعَدَدِ، وَأُورِدَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ آيَاتٌ لَمْ تَجْرِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فِيهِنَّ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَالْجَوَابُ: أَنَّ التَّأَكِيدَ هُنَا لَيْسَ لِدَفْعِ نَقْصَانِ أَصْلِ الْعَدَدِ، بَلْ لِدَفْعِ نَقْصَانِ الصِّفَةِ. (١)

الباب الرابع

فصل

شروط المفسر و آدابه

بِمَ أَنْ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي بِلَاغَتِهِ وَ بَيَانِهِ أَسْلُوباً فِذّاً مُعْجِزاً ؛ وَ اسْتِدْلَالاً بَسِيطاً عَمِيقاً ؛ وَ أَمْثَالاً خَلَابَةً جَذَابَةً ؛ وَ حِكْماً بَالِغَةً ، وَ قِصَصاً مُخْتَارَةً ، يَجِبُ عَلَى مَنْ هُوَ بِصَدَدِ تَفْسِيرِهِ أَنْ يَكُونَ مَاهِراً فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَ بَارِعاً فِي الْفُنُونِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَدَبِيَّةِ ، وَ مُتَقِظاً ، وَ مُتَقَنّاً ، وَ ضَابِطاً فِيمَا يَقُولُهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، لِذَلِكَ فَالْعُلَمَاءُ بَيَّنُّوا شُرُوطاً عَدِيدَةً ، وَ آدَاباً كَثِيرَةً لِمَنْ يَتَصَدَّى لِلتَّفْسِيرِ . وَ أَنَا أَشِيرُ إِلَى أَطْرَافٍ مِنْ مَقَاصِدِهَا كَرَاهَةَ الْإِطَالَةِ ، وَ خَوْفاً مِنَ الْمَلَالَةِ . وَ أَكْثَرُهَا مِنْ الْإِتْقَانِ لِلْسِّيُوطِيِّ ، وَ الْبَرْهَانِ لِلزَّرْكَشِيِّ ، وَ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ ، وَ مَبَاحِثٍ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ لِلشَّيْخِ مَنَّا عِ الْقَطَّانِ ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَتَزَمِ إِيرَادَ عِبَارَاتِهِمْ بَعِيْنَهَا ؛ بَلْ تَارَةً لَخَصَّصْتُهَا ، وَ تَارَةً فَصَّلْتُهَا بِتَعْبِيرَاتٍ مَنِّي حَسَبَ مَا اقْتَضَى الْمَقَامُ .

شروط المُفسر

❁ يجب على من يتصدى للتفسير أن يعرف خمسة عشر علماً على وجه الإتيان والكمال ؛ وهي : اللغة والنحو ، والتصريف ، والاشتقاق ، والمعاني ، و البيان ، والبديع ، والقراءات ، وأصول الدين ، وأصول الفقه ، وأسباب النزول ، و القصص ، والناسخ والمنسوخ ، والفقه ، والأحاديث المبيّنة لتفسير المحمل و المبهم ، و علمُ الموهبة . وقد مرّ منّا تحقيقُ و تفصيلُ هذه العلوم .

قال العلامة الزمخشري : و هذه العلوم التي لا مندوحة للمفسر عنها ، و إلا فعلمُ التفسير لا بدّ له من التبخر في كل العلوم (١) .

(١) أبجد العلوم : ١٥٧/٢

وقال الإمام النووي: ويحرم تفسيره بغير علم، والكلام في معانيه لمن ليس من أهلها، والأحاديث في ذلك كثيرة، والإجماع منعقد عليه (١).

❁ ومن شروط المفسر أن يكون صحيح الاعتقاد، وأن يلزم سنة الدين، فإنه إن كان فاسد العقيدة ومتهماً بهوى لا يؤتمن على الدنيا، فكيف فيما يقول في أسرار الله تعالى ومراداته؟ ولأنه لا يؤتمن أن يبغى الفتنة، ويغير الناس بليته، وخداعه كدأب الباطنية، وغلاة الرافضة، ولا يؤتمن أن يحمله هواه على تحريف النصوص، والخيانة في الأخبار، لتوافق هواه وبدعته، وليصد الناس عن اتباع السلف، ولزوم طريق الهدى.

❁ ويجب أن يكون اعتماده في التفسير على النقل عن النبي ﷺ، وعن أصحابه رضي الله عنهم، ومن عاصرهم من التابعين، ولا يعدل عن مذاهب الصحابة والتابعين في التفسير.

قال الإمام ابن تيمية: وبالجملة من عدل عن مذاهب الصحابة، والتابعين، وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً بل مبتدعاً؛ أنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله.

❁ يحب عليه أن لا يحاول الإقدام على التفسير بمجرد الرأي والعقل؛ فإنه مزلة الأقدام، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [بني إسرائيل: ٣٦] وقال: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]

❁ ولا يجترئ على التفسير بمجرد الهوى من غير هدى من الله ورسوله، ولا يخضع معاني القرآن أمام ما يهواه نفسه، ويوسوس به، فإنه هو دأب الضالين والمضلين، كما نشاهد ذلك في أهل البدعة والهوى.

❁ وعليه أن يجتنب من البدعة والفسق، قال الزركشي: ”اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي حقيقة، ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة، وفي قلبه بدعة، أو إصرار على ذنب، أو في قلبه كبر، أو هوى، أو حب الدنيا، أو كان غير متحقق بالإيمان، أو

(١) التبيان في آداب القرآن ٨٥

ضعيف التحقيق، أو معتمداً على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر،
أو راجعاً إلى معقوله، وهذه حجب وموانع“ (١).

✽ ويجب الاحتراز عن التفاسير الغريبة، فلا يدكر منها شيئاً إلا على سبيل
التعجب والإنكار، ومثاله قول من قال في ”حم عسق“: إن الحاء حرب عليّ و
معاوية؛ والميم ولاية مروانية؛ والعين ولاية العباسية؛ والسين ولاية السفينانية؛
والقاف قُدوة مهدي.

ومن ذلك ما نقل ابن فورك في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾
[البقرة: ٢٦٠] إن إبراهيم عليه السلام كان له صديق وصفه بأنه قلبه، والمعنى:
ليسكن هذا الصديق إلى هذه المشاهدة إذا رآها عياناً. وهذه هفوات لا يجوز أن
يُفسر القرآن على مقتضاه، فالواجب الحذر عن مثلها.

آداب المفسر:

هذه شروط يتوجب على المفسر أن يلحظها، وأما الآداب فهي ما يلي:
✽ من آداب المفسر صحة المقصد، وحسن النية. وقد قال النبي ﷺ: إنما
الأعمال بالنيات (٢).

فلا يرغب في الدنيا ومتاعها؛ لأنه إذا رغب فيها لا يؤمن عليه أن يتوسل
به إلى غرض من أغراض الدنيا الدنية، فيصده عن صواب قصده، ويفسد عليه
صحة عمله.

✽ ومن آدابه التفكر والتدبر في معاني القرآن وأسراره. وهو أصل الوقوف
عليها، فمن لم يتدبر ويتفكر لا حظ له من معاني القرآن وأسراره.

✽ ومن آدابه أن يكون مُصغياً إلى كلام ربّه، مُلقياً السمع، وهو شهيد
القلب لمعاني القرآن، ناظراً إلى قدرته، ومُعظماً له، ومُفتقراً إلى التفهم بحال
مستقيم، وقلب سليم، وبدعاء، وتضرع، وتمسك، وانتظار للفتح عليه من
الفتاح العليم.

(١) البرهان: ١٨٠/٢ - ١٨١

(٢) رواه البخاري: ١، ومسلم: ٣٥٣٠، و الترمذي: ١٥٧١، والنسائي: ٧٤، وغيرهم

❁ ومن آدابه أَنْ يَكُونُ حَسَنَ الْخُلُقِ، مُؤَدِّباً بِالْآدَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مُهَذَّباً بِالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ، فَإِنَّ الْمَفْسِّرَ فِي مَوْقِفِ الْمُؤَدِّبِ، وَلَا تَبْلُغُ الْآدَابُ مَبْلَغَهَا فِي النَّفْسِ إِلَّا إِذَا كَانَ مِثَالاً يُحْتَذَى فِي الْخُلُقِ وَالْفَضِيلَةِ.

❁ ومن آدابه أَنْ يَمْتَثِلَ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ يَجِدُ قَبُولاً مِمَّنْ يَمْتَثِلُ، وَيَعْمَلُ وَفْقَ مَا يَدْعُو هُوَ إِلَيْهِ أَضْعَافٌ مَا يَجِدُ مِنْ سَمَوِّ مَعَارِفِهِ، وَدَقَّةِ مَبَاحِثِهِ، وَكَثِيرًا مَا يَصُدُّ النَّاسَ عَنْ تَلَقِّي الْعِلْمِ مِنْ بَحْرِ زَاخِرٍ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ لِسُوءِ سُلُوكِهِ، وَعَدَمِ تَطْبِيقِ الْعَمَلِ مَعَ عِلْمِهِ.

❁ ومن آدابه تَحَرِّيُ الصَّدَقِ، وَالضَّبْطُ فِي النُّقْلِ وَالرَّوَايَةِ، فَلَا يَتَكَلَّمُ، وَلَا يَكْتُبُ إِلَّا عَنْ تَثَبُّتٍ لِمَا يَرْوِيهِ حَتَّى يَكُونَ فِي مَأْمَنِ مِنَ التَّصْحِيفِ، وَاللَّحْنِ.

❁ ومن آدابه أَنْ يَتَرَفَّعَ عَنْ سَفَاسِيفِ الْأُمُورِ، وَلَا يَغْشَى أَعْتَابَ الْجَاهِ، وَالسُّلْطَانِ، كَالسَّائِلِ الْمَتَكَفِّفِ.

❁ ومن آدابه التَّوَاضُّعُ، وَلِيُنَّ الْجَانِبَ، فَإِنَّ التَّصَلَّفَ الْعِلْمِيَّ حَاجِزٌ حَصِينٌ يَحُولُ بَيْنَ الْعَالَمِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِعِلْمِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْضُ عَنْ حَسَنِ السَّمْتِ الَّذِي يَكْسِبُ لَهُ هَيِّئَةً وَقَارًا، فَالِلَّائِقِ بِمَقَامِهِ الْجَلِيلِ هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّوَاضُّعِ، وَالْوَقَارِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ وَتَفْرِيطٍ.

فصل

مَنْهَجُ التَّفْسِيرِ

وَمِمَّا يَدْعُو إِلَى الْإِعْتِبَارِ وَالْإِهْتِمَامِ بَعْدَ تَحْلِيلَةِ الْمَفْسِّرِ بِالشُّرُوطِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا، وَبَعْدَ تَرْبِيئِهِ بِالْآدَابِ الَّتِي يُرْعَبُ فِيهَا، أَنْ يَنْهَجَ مَنْهَجَ الصَّوَابِ وَالسَّدَادِ فِي التَّفْسِيرِ، لِيَنَالَ الْمَرَادَ يَقِينًا أَوْ غَالِبًا. وَالْمَنْهَجُ الصَّوَابُ فِي ذَلِكَ هُوَ مَا يَلِي:

❁ أَنْ يَطْلُبَ التَّفْسِيرَ أَوَّلًا مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَمَا أُجْمِلَ فِي مَكَانٍ فَقَدْ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَمَا اخْتَصِرَ فِي مَكَانٍ، فَقَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَإِنَّ أَعْيَاهُ ذَلِكَ

طَلَبَهُ مِنْ أَنْوَارِ السُّنَّةِ ، وَفِي اسْتِبْصَارِ سِيرَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِنَّهَا شَارِحَةٌ لِلْقُرْآنِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِي ذَلِكَ فَالْأَهَمُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ ، فَإِنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَهُمْ نُحُومُ الْمِلَّةِ وَهُدَاةُ الْأُمَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُمْ مَا يَكْشِفُ الْمَرَادَ فَالرُّجُوعُ إِلَى مَنْ عَاصَرَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ أَهَمُّ وَآكَدُ .

❁ وَإِذَا تَعَارَضَتْ أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ أَوْ أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ التَّوْفِيقَ بَيْنَهَا ، فَإِنْ أُمِكنَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا فَعَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ رَدَّ الْأَمْرَ إِلَى مَا ثَبَتَ فِيهِ السَّمْعُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَمْعًا ، وَكَانَ لِلْإِسْتِدْلَالِ طَرِيقٌ إِلَى تَقْوِيَةِ أَحَدِهِمَا ، رَجَّحَ مَا قَوِيَ الْإِسْتِدْلَالُ فِيهِ . وَإِنْ تَعَارَضَتِ الْأَدَلَّةُ فِي الْمَرَادِ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ ، فَيُؤْمِنُ بِمَرَادِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا يَتَهَجَّمُ عَلَى تَعْيِينِهِ ، وَيَنْزِلُهُ مَنْزِلَةَ الْمُجْمَلِ قَبْلَ تَفْصِيلِهِ ، وَالْمُتَشَابِهِ قَبْلَ تَعْيِينِهِ .

❁ وَلَا يَحْتَرِئُ عَلَى تَفْسِيرِ الْمُتَشَابِهَاتِ بِمَجَرَّدِ الرَّأْيِ وَالْعَقْلِ ، فَإِنَّهُ لَا مَسَاحَ لَاجْتِهَادٍ فِي تَفْسِيرِهِ ؛ وَلَا طَرِيقَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالتَّوْقِيفِ بِنَصٍّ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَالسُّنَّةِ ، أَوْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى تَأْوِيلِهِ .

❁ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ التَّفْسِيرَ فِي الْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي ذَلِكَ حَسَبَ مَا فِي وَسْعِهِ مِنَ الطَّاقَةِ ، فَيَبْدَأُ بِالْعُلُومِ اللَّفْظِيَّةِ ، وَأَوَّلُ مَا يَجِبُ الْبِدَايَةَ بِهِ مِنْهَا تَحْقِيقُ الْأَلْفَاظِ الْمَفْرُودَةِ ، فَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ ، ثُمَّ التَّصْرِيفِ ، ثُمَّ الْإِشْتِقَاقِ ، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا بِحَسَبِ التَّرْكِيبِ ، فَيَبْدَأُ بِالْإِعْرَابِ ، ثُمَّ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَانِي ، ثُمَّ بِالْبَيَانِ ، ثُمَّ بِالْبَدِيعِ ، ثُمَّ يُبَيِّنُ مَا هُوَ الْمَعْنَى الْمَرَادُ بِالْآيَةِ ، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْتِنْبَاطِ مِنَ الْآيَةِ ، ثُمَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِشَارَةِ .

❁ وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُبَيِّنَ سَبَبَ النُّزُولِ إِنْ كَانَ هُنَاكَ ، وَأَنْ يَذْكُرَ الْمُنَاسِبَةَ بَيْنَ الْآيَاتِ وَالسُّورِ ، وَأَمَّا الْبَحْثُ فِي أَنَّهُ بَأَيِّهِمَا يَبْدَأُ ؟ فَالتَّحْقِيقُ مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ وَجْهُ الْمُنَاسِبَةِ مُتَوَقِّفًا عَلَى سَبَبِ النُّزُولِ ، فَالْأَوْلَى أَنْ يَقْدَمَ ذِكْرُ السَّبَبِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ الْوَسَائِلِ عَلَى الْمَقَاصِدِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ وَجْهُ الْمُنَاسِبَةِ عَلَى ذَلِكَ فَالْأَوْلَى تَقْدِيمُ وَجْهِ الْمُنَاسِبَةِ (١) .

❁ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَرَّى فِي التَّفْسِيرِ مِطَابَقَةَ الْمَفْسَّرِ ، وَأَنْ يَحْتَرِزَ فِي

(١) البرهان: ٣٤/١

ذلك من نقصٍ عما يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفسّر، أو أن يكون في المعنى زيادة لا يليق بالغرض، أو أن يكون في المفسر زيغ عن المعنى المفسّر، و عدول عن طريقه؛ حتى يكون غير مناسب له، ولو من بعض أنحاءه؛ بل يجتهد في أن يكون وفقه من جميع أنحاءه (١).

✽ وعلى المفسّر مراعاة الوضع الحقيقي، ومراعاة التأليف، وأن يوافق بين المفردات، وتلميح الوقائع، فعند ذلك تتفجر ينابيع الفوائد (٢).

✽ وعلى المفسّر أن يكون محطّ نظره مراعاةً نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التحوُّز في الكلام، فالمفسّر يراعي الاستعمالات في الألفاظ التي يُظنُّ بها الترادف، وأن يقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإن للتركيب معنى غير معنى الأفراد.

✽ وإن كان اللفظ يحتمل معنيين فصاعداً فعليه الاعتماد على الدلائل، والشواهد، دون مجرد الرأي، فإن كان أحد المعنيين أظهرَ وجَبَ الحملُ عليه، إلا أن يقوم دليلٌ على أن المراد هو الخفي، وإن استويا في الظهور والخفاء، والاستعمال فيهما حقيقة فهو على أنواع:

الأول: أن يكون استعماله في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية؛ وفي الآخر حقيقة شرعية، ففي هذا الحمل على الشرعية أولى، إلا أن يدلّ دليل على إرادة اللغوية كما في قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]

والثاني: أن يكون استعماله في أحدهما عرفية، وفي الآخر لغوية، ففيه الحمل على العرفية أولى.

والثالث: أن يتفق المعنيان في الاستعمال لغة أو عرفاً أو شرعاً، وهذا أيضاً على ضربين: الأول: أن يتنافى اجتماعهما، ولم يمكن إرادتهما جميعاً باللفظ الواحد، كالقرء للحيض والطهر، فعلى المفسّر أن يجتهد في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه، فما ظهر له فهو مراد الله تعالى في حقّه غالباً، وإن لم

(١) انظر: البرهان: ١٧٦/٢

(٢) البرهان: ١٧٦/٢

يظهر له شيءٌ، فهل يُتَخَيَّرُ في الحمل على أيّهما شاء، أو يأخذ بالأغلظ حكماً أو بالأخف؟ ففيه أقوالٌ، والثاني: أن لا يتنافياً ويمكن إرادتهما جميعاً، ففيه الحملُ عليهما واجبٌ عند المحققين إلا أن يدلّ دليلٌ على إرادة أحدهما^(١).

✽ ويجب عليه أن يجتنب من ذكر علل النحو، و دلائل أصول الفقه، و مسائل الفقه، و دلائل أصول الدين، و غيرهما كما شحن بعض المفسرين تفاسيرهم بهذه العلوم، والأصل أن يُؤخَذَ من ذلك مسلماً في علم التفسير دون استدلال عليه.

✽ ويجب عليه أن لا يذكُر ما لم يثبت من أسباب النزول وأحاديث الفضائل، و كذا لا يذكُر حكاياتٍ لا تناسب و تواريخ إسرائيلية.

قلت: والمراد بما لم يثبت من الأحاديث ما لم يثبت على وجه صحيح ولا حسن ولا ضعيف، فإنّ الأحاديث الضعيفة لها الاعتبار في الفضائل، ولكن لها شروطاً لا اعتبارها، كما هي مذكورة في كتب الأصول، فعلى المفسر أن يراعي تلك الشروط. وقد ألفتُ في أحكام الأحاديث الضعيفة تاليفاً لطيفاً، فراجعته إن شئتَ التفصيل، وكذا المراد بالأخبار الإسرائيلية ما تُخالف القرآن والحديث، و تُخالف ما هو ثابت في الإسلام، وأما الأخبار الإسرائيلية التي لا تُخالف ذلك، فلا بأس بإيرادها إن كان في تلك الأخبار عبرةٌ و حكمةٌ، وقد تناولنا الموضوعَ فيما سبقَ بتحقيق و تفصيل.

(١) الإتقان: ٢/٢٣٣

الخاتمة

فصل

تدوين التفسير و مراحلہ

التفسير في عهد النبي ﷺ

التفسير و وظيفة النبي ﷺ

ليس خفياً على مسلم أنّ القرآن الكريم كتابٌ عربيٌّ خالصٌ، و نزل على نبيٍّ عربيٍّ، و بواسطته على قوم عرب . و حيثُ أنّ الكلام العربي يشتمل على الحقيقة و المجاز، و التصريح و الكناية، و الإيجاز و الإطناب، و الإجمال و التفصيل، و الإبهام و التبيين، و ما أشبه ذلك من أصناف الكلام، و أساليب البيان، فالقرآن الكريم العربيّ أيضاً يحتوي على كلّ ذلك من صنوف الكلام، و أساليب البيان على حدٍّ سويٍّ، و يستخدم في أساليبه : الحقيقة و المجاز، و الإيجاز و الإطناب، و الكناية و الصراحة، و غير ذلك، على نحو ما تستخدمها العربُ في مُحاوراتهم و أساليبهم، غير أنّ القرآن الكريم يفوق و يعلو غيره بوجوهٍ إعجازيةٍ ذكرها العلماء في موضعه .

انطلاقاً مما قلنا يبدو واضحاً : أن من الطبيعي أن يفهم النبي ﷺ القرآن الكريم من حيث هو كلامٌ عربيٌّ، نزل بلسانه و في أسلوبه، و بالإضافة إلى ذلك تكفل الله لرسوله ﷺ بالحفظ و الجمع في قلبه، ثم بالقراءة و البيان، حيث قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة

[١٧-١٩] وَلَا هَ مِنْ مَنَصَبِ التَّعْلِيمِ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [ال عمران: ١٦٤]

فالنبي ﷺ بُعِثَ لأجل تعليم القرآن، وهو منصبه الجليل ووظيفته العظيم، وقد قام بواجبه قياماً حَسَنًا، وفَسَّرَ القرآن الكريم حسب ما شاء الله تعالى من كلامه وآياته، فالذي يرجع إلى كتب التفسير وإلى كتب السُّنة، يرى ما جاء عن النبي ﷺ في هذا الصدد من تفسير الآيات، وتوضيح الإجمال، وتبيين الإبهام، وتحقيق المراد، وغير ذلك، وقد مرَّ بك من أمثلته طرفٌ في باب مصادر التفسير، فلا معنى لإعادته .

هل النبي ﷺ تناول جميع القرآن بالبيان ؟

ومن الجدير بالذكر ههنا أنه قد اختلفت الآراء بين العلماء : هل النبي ﷺ تناول جميع القرآن بالبيان والتفسير، أو يَبَيِّنُ من ذلك أَقْلٌ قليل لا اعتداد به ، ولا قيمة له ؟

فذهب الذاهبون إلى أحد الطرفين الخارجين عن حد التوسط والاعتدال؛ إمَّا إلى الإفراط، وإمَّا إلى التفريط.

القول الأول وأدلتُه

فَمِنْ زَاعِمٍ يزعم أن النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابه جميع معاني القرآن كما بَيَّنَ لهم ألفاظه، ومن قائلٍ يقول: إنه لم يُبَيِّنْ من معاني القرآن إلا القليل والنادر، فالأول مختار الإمام ابن تيمية ؛ فإنه قال في "مقدمة التفسير": "يجب أن يُعْلَمَ أنَّ النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابه معاني القرآن كما بَيَّنَ لهم ألفاظه (١)."

وربما يُسْتَدَلُّ عليه بوجوه:

الأول: بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] فالآية تُعْطِينَا أنَّ البيان من وظائف النبي ﷺ، وعليه أن يتناول جميع معاني القرآن، فلا بُدَّ أن يكون قد تناوله كُلُّه بالبيان والتفسير، وإلا كان

مُقَصِّرًا فِي أَدَاءِ مَا كَانَ مِنْ مَسْئُولِيَّاتِهِ ، وَهُوَ لَا يُتَصَوَّرُ أَصْلًا فِي حَقِّ مَنْ هُوَ مَعْصُومٌ . الثَّانِي : بِمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرَأُ وَنَا الْقُرْآنَ ، كَعَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَغَيْرَهُمَا : أَنَّهُمْ

(١) فتاوى ابن تيمية : ٣٣١/١٣

كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُجَاوِزُوهَا حَتَّى يَتَعَلَّمُوا مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، قَالُوا : فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا (١) .

الثالث : بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ آيَةُ الرَّبِّ ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ قَبْلَ أَنْ يُفَسَّرَهَا (٢) .

قال السيوطي توجيهاً للاستدلال به : فَدَلَّ فَحَوَى الْكَلَامَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُفَسَّرُ لَهُمْ كُلُّ مَا نَزَلَ ، وَإِنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُفَسَّرْ هَذِهِ الْآيَةُ لِسُرْعَةِ مَوْتِهِ بَعْدَ نَزُولِهَا ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِلتَّخْصِصِ وَجْهٌ (٣) .

النقد على هذا القول :

فهذه أدلة مجموعة ربما يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَ فِي زَمَانِهِ الْقُرْآنَ كُلَّهُ ، وَتَنَاوَلَهُ بِالْبَحْثِ إِفْرَادًا وَتَرْكِيبًا ، وَلَكِنْ فِي الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى هَذَا الْمُدَّعَى نَظَرًا ظَاهِرًا :

أَمَّا أَوَّلًا فَلَا تَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] غَايَةً مَا يَدُلُّ هُوَ عَلَيْهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مِنْ وَظِيفَتِهِ أَنْ يُفَسِّرَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا أُشْكِلَ عَلَيْهِمْ فَهَمَّهُ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنْ وَظِيفَتِهِ أَنْ يُفَسِّرَ كُلَّ مَعَانِيهِ ، مَا أُشْكِلَ مِنْهُ وَمَا لَمْ يُشْكَلْ ، وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ وَمَا لَمْ تَدْعُ .

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَا تَقُولُهُ السَّلْمِيُّ عَنْ عَثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ لَمْ يُجَاوِزُوهَا حَتَّى يَتَعَلَّمُوا مَا فِيهَا ، فَهَذَا لَا يُفِيدُ الْمُدَّعَى لِأَنَّ كُلَّ مَا فِيهِ : أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَلَّمُونَ مِنَ الْقُرْآنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا أُشْكِلَ عَلَيْهِمْ إِذَا احْتَأَجُّوا إِلَيْهِ ، فَأَيْنَ هُوَ مِنْ هَذَا الْمُدَّعَى ؟

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَا تَقُولُهُ عُمَرُ أَيْضًا لَا يَدُلُّ عَلَى مَا هُمْ بِصَدَدِ إِثْبَاتِهِ ، لِأَنَّ غَايَةَ مَا يُفِيدُهُ : أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ كَانَتْ مِمَّا أُشْكِلَ عَلَى الصَّحَابَةِ فَهَمُّهَا ، وَكَانَ لَا بَدَّ لَهُمْ مِنْ

الرجوع إلى النبي ﷺ ، ولم يَتيسَّرْ لهم ذلك لِمَا قُبِضَ قَبْلَ ذلك .

(١) التفسير لابن كثير: ٤/١ ، والقرطبي: ٢٩/١ ، وفتاوى ابن تيمية: ٢٣١/١٣

(٢) أحمد: ٢٣٨ ، وابن ماجه: ٢٢٦٧

(٣) الإتيقان: ٢٦٤/٢

والقول الثاني وأدلته

والقول الثاني هو ما ذهب إليه الخويني فإنه قال - على ما حكاه عنه السيوطي في الإتيقان: وأما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يُعْلَمُ إلا بأن يُسْمَعَ من الرسول ﷺ ، وذلك مُتَعَدِّرٌ إلا في آيات قلائل^(١).

ومن أدلة من ذهب إلى هذا القول

١ - ما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها: قالت: ما كان رسول الله ﷺ يُفسِّرُ شيئاً من القرآن إلا آيا بعدد ، علَّمَه إياهنَّ جبريلُ^(٢).

٢ - ما قالوا: إنَّ رسول الله ﷺ دَعَا لابن عباس رضي الله عنهما بقوله: اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ ، فلو كان رسول الله ﷺ يَبَيِّنُ لأصحابه جميعَ القرآن من ناحية تفسيره وتفهمه ، لَمَا كان لتخصيصه ابنَ عباس بالدعاء له آية فائدة ؛ لأنَّه يلزم حينئذٍ استواءُ الصحابة كُلِّهم في معرفة تأويل القرآن .

النقد على القول الثاني

ولكن هذه الأدلة أيضاً لا تخلو عن نظر و بحث ، ويُمكنُ أن تخلُقَ جَوَّ البحث ، فإنَّ الأوَّلَ فيه مجالُ البحث من حيث الإسناد ، ومن حيث المعنى جميعاً:

أما من ناحية الإسناد ؛ فإنَّ فيه جعفر بن محمد الزبيري ، وهو مِمَّنْ تَكَلَّمَ فيه المُحدِّثون ، قال البخاري: لا يُتَابَعُ في حديثه ، وقال الحافظ أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث^(٣).

وقال ابن جرير الطبري: فيه من العلة التي في إسناده التي لا يجوز معها الاحتجاج به لأحدٍ مِمَّنْ عَلِمَ صحيحَ سند الآثار وفسدَها في الدين ؛ لأنَّ راويه

مِمَّنْ لَا يُعْرِفُ فِي أَهْلِ الْآثَارِ (٤).

(١) الإِتْقَان: ٢٢٣/٢

(٢) انظر: مسند أبي يعلى: ٢٣/٨، وتفسير الطبري: ٦٣/١، وابن كثير: ٨/١ و القرطبي: ٣١/١

(٣) انظر تفسير ابن كثير: ٨/١

(٤) تفسير الطبري: ٦٤/١

وَأَمَّا مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى؛ فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى مَا يَدْعُونَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا كَانَ يُفَسِّرُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئاً إِلَّا آيَاتِ قَلَائِلَ، لِأَنَّ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى، عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ - : أَنَّهُ مَا كَانَ يُفَسِّرُ مِنْ مَغِيْبَاتِ الْقُرْآنِ، وَمِنْ مُجْمَلِهِ، وَنَحْوِ هَذَا، مِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِتَوْفِيقٍ مِنَ اللَّهِ (١).

وقال ابن جرير في تفسير هذا الحديث وما أشبه ذلك ما ملخصه: إنَّ المراد بهذه الآيات القلائل ما لا يُعْلَمُ تأويله إلا بالتوقيف عن الله تعالى، وهذا تأويل صحيح للحديث؛ فإنَّ من القرآن ما استأثر الله تعالى بعلمه، ومنه ما يعلمه العلماء، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها، ومنه ما لا يُعْذَرُ أَحَدٌ فِي جَهَالَتِهِ (٢).

قال الراقم: وقد خطر لي بالبال: أنَّ مراد عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ لم يُفَسِّرْ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ إِلَّا آيَاتِ قَلَائِلَ، وليس المراد أنه لم يُفَسِّرْ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ مُطْلَقاً، وجاء هذا المعنى صريحاً في رواية أبي يعلى، ولفظه: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُفَسِّرُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ إِلَّا آيَاتِ بَعْدَدَ، عَلَّمَهُنَّ جَبْرِيلُ (٣).

فحاصله: أن النبي ﷺ: إِنَّمَا كَانَ يُفَسِّرُ الْقُرْآنَ بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ، فَكَمَا أَنَّ لَفْظَ الْقُرْآنِ مِنَ اللَّهِ كَذَلِكَ مَعْنَاهُ أَيْضاً مِنَ اللَّهِ لَا بِالرَّأْيِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، إِلَّا آيَاتِ قَلَائِلَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُجَازاً فِي الاجتهاد كما هو رأي الجمهور، ففَسَّرَ بَعْضَ الْآيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ حَسَبَ مَا أَدَّى إِلَيْهِ اجتهاده، على هذا فلا دليل فيه على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ، كما لا يخفى على من تَفَكَّرَ وَتَدَبَّرَ.

أعدل الأقوال في الباب

والذي نحتفظ به ونختار من الرأي هو ما بين هذين القولين من الرأي الوسط، وإليه جَنَحَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، ومُجْمَلُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - لَا شَكَّ - بَيَّنَّ مِنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ حَظّاً وَافِراً، وطرفاً كثيراً، ولكن لم يُبَيِّنْ جَمِيعَ مَعَانِيهِ. والوجه في

ذلك : أنَّ القرآن على أنحاءٍ أربعةٍ كما ذكرنا فيما سبق عن ابن عباس رضي الله عنه ،

(١) القرطبي: ٣١/١

(٢) الطبري: ٦٣/١

(٣) رواه أبو يعلى في مسنده: ٢٣/٨

الأول: ما خصَّه الله تعالى بعلمه ، والثاني: ما لا يُعَدَّرُ أحدٌ بجهالته ، والثالث: ما تعرفه العربُ، والرابع: ما يعلمه العلماء ، فالنبي ﷺ إنما كان يُفسِّرُ الكثيرَ من النوع الرابع ، أو بعضَ ما أخفاهُ الله تعالى عن عامةِ الناس من المغيبات ، لأنَّ الله تعالى أمره ببيانه للناس ، وأما النوعُ الأوَّلُ وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه ، فلا سبيلَ إليه لأحدٍ من الخلائق، ولا يمكن للنبي ﷺ أن يُبينه ، وأما النوعُ الثاني فلا ضرورةَ لتفسيره ، حيثُ أنه تَبَادَرُ إلى معرفته الأفهامُ، ولا يُعَدَّرُ أحدٌ بجهالته ، وأما الثالث فلم تكن الحاجةُ تُمسُّ إلى تفسيره وبيانه ، لأنَّهم كانوا من العرب، و القرآن نَزَلَ بلسانهم وأُسلِبَ بهم .

هذه هي المرحلة الأولى من مراحل التفسير ، نجدُ فيها النبي ﷺ يُفسِّرُ ويوضحُ القرآن الكريم ، إمَّا عن طريق ما أفاضه الله تعالى من بركات و ثمرات الوحي ، وإمَّا عن طريق ما مَنَحَهُ الله تعالى إِيَّاه من العقل الكامل ، والفهم البالغ ، ومن المؤهَّلات السامية ، والعلوم العالية ، والمعارف الشريفة .

وقد جَمَعَ الشيخُ السيوطيُّ في الإِتقان ما ورد عن النبي ﷺ من تفسير آيات الله تعالى ، وقال في آخره: هذا ما حضرني من التفاسير المرفوعة المصرَّح برفعها، صحيحها، وحسنها، وضعيفها، ومُرسَلها، ومُعْضَلها ، ولم أُعَوَّلْ على الموضوعات، والأباطيل (١).

بيد أنَّ هذه التفاسير المنقولة عن النبي ﷺ لم تُدَوَّنْ ولم تُرتَّبْ آنذاك، ولكنها كانت محفوظةً في صدور الصحابة بواسطة قوة الحفظ، والاستظهار الموهوب لهم من الله تعالى، وكانت الصحابة يتسابقون إلى مدارستها، وتفهمها، ثم إلى إشاعتها، وتبليغها إلى جيل من الأجيال الصاعدة، وإلى قرن من

القرون الآتية ، و إلى طبقة من الطبقات الناشئة.

(١) الإتيان: ٢٦٣/٢

التفسير في عهد الصحابة

الصحابة أعرّف بالقرآن

ثم بعد غروب شمس النبوة يجيء عهد الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، ومن المعلوم والمسلّم: أنّهم كانوا أعرّف الناس بلغة القرآن - وهي اللغة العربية الفصحى - لكون القرآن عربياً خالصاً، وهي لغتهم الوطنية، وكذلك كانوا أعرّف الناس بوجوه إعجازه، وأعلمهم بأسرار بلاغته، وهذا الذوق فيهم كان عن فطرتهم العربية الصافية، وسليقتهم السليمة السامية، وتمهّرتهم في الفنون البيانية، والصناعة الأدبية. وإضافة إلى ذلك أنّهم كانوا أعرّف من غيرهم ممّن بعدهم بأحوال العرب وعاداتهم، وبكوائف اليهود والنصارى ورُسوماتهم وقت نزول القرآن الكريم، وهو ممّا يُعِين على فهم المرام، والوصول إلى مغزى الكلام، وبالإضافة إلى ذلك فإنّهم كانوا أمة يضرب بها المثل في الذكاء، والألمعية، وقوة الحافظة، وصفاء الطبع، وسيلان الذهن، وحدة الخاطر.

فعلى هذا نستطيع أن نعتقد ونقول: إن الصحابة أحقّ أن يُقال فيهم: إنّهم أعرّف بالقرآن، ومعانيه، ومراداته، ممّن جاء بعدهم.

لماذا احتاجوا إلى التفسير

ومع ذلك كلّ فم أن القرآن الكريم - كما تقدم - يحتوي على الحقيقة والمجاز، والإيجاز والإطناب، والكناية والصراحة، وغير ذلك؛ وبمّ أنه يتضمّن من الوجوه الإعجازية ما أعجز العرب العرباء، وأصحاب البلاغة عن أن يأتوا

بمثله، و بما يُدانيه، ويُساويه في البلاغة والفصاحة ؛ وينتظم من الأساليب البلاغية ما أُخِرَسَ كُلُّ لِسَانٍ وَثُرْتَارٍ، وَأُسْكَتَ كُلُّ مَعَارِضٍ وَ مَكَابِرٍ، وَ هَدَمَ كُلُّ مِجَادِلٍ وَ مَهَاتِرٍ؛ وَ بَهَرَهُمْ بِقُوَّةِ بَيَانِهِ وَأَخَذَ عَلَيْهِمْ مِشَاعِرَهُمْ بِسُطُورَةِ سُلْطَانِهِ؛ وَ أَلْجَأَ جِهَابِذَةَ الْعِلْمِ وَ عِبَاقِرَةَ الْفَنِّ إِلَى الْإِسْتِسْلَامِ وَ الْخُضُوعِ أَمَامَ الْقُرْآنِ وَ بِلَاغَتِهِ، - بِذَلِكَ كُلِّهِ - تَلَجَّوْا - أي الصحابة - في فهم مرادات الله تعالى من كلامه وآياته إلى بيان الرسول ﷺ، وإلى ما لا بد منه من البحث والنظر في العربية وغير ذلك فيما أشكل عليهم فهمه.

ثم من الواضح لمن له نظرٌ في التاريخ والسيرة أنّ الصحابة كلّهم لم يَكُونُوا في درجةٍ واحدةٍ بالنسبة لفهم القرآن، بل نجد مراتبهم تتفاوت، و درجاتهم تتباين بالنسبة لذلك، والمرجع في ذلك إلى تفاوتهم في القوة العقلية والقوة العلمية، وتفاوتهم في معرفة الظروف والملابسات، التي أحاطت بمعاني القرآن الكريم، وكذا تفاوتهم في معرفة معاني مفردات القرآن، فإنهم كانوا لا يتساوون في ذلك؛ بل نجد من بينهم من خفي عليه بعض معاني مفرداته، بينما نجد فيهم من رزق له في ذلك فهمٌ ثاقبٌ بالغٌ.

وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقوم على المنبر و يقرأ: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] ثم يقول: ما الأب؟ أي لا أدري. و مرةً يقوم على المنبر فيقرأ: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧] و يسأل عنه على المنبر، فيقول له رجلٌ من بني هذيل: التَّخَوُّفُ عِنْدَنَا التَّنْقِصُ، ثم أنشده:

تَخَوُّفَ الرَّحْلِ مِنْهَا تَامِكًا قَرْدًا ❁ كَمَا تَخَوُّفَ عَوْدِ النُّبْعَةِ السَّفْنُ

فقال عمر: أيها الناس تمسكوا بدواوين شعركم في جاهليتكم، فإن فيه تفسير كتابكم (١).

وهذا ابن عباس، وهو من بين الصحابة المعروف باسم مفسر القرآن وترجمان القرآن، يقول: كنت: لا أدري ما فاطر السموات؟ حتى أتاني أعرابيَان يتخاصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، والآخر يقول: أنا ابتدئتها (٢).

الصحابة يأخذون التفسير عن الرسول ﷺ

لأجل ذلك فإن الصحابة كانوا يحتاجون إلى النبي ﷺ فيما يُشكل عليهم من معاني القرآن، فكان الواحد منهم إذا واجهته الصعوبة بالنسبة لفهم القرآن رَجَعَ إلى النبي ﷺ في حل الإشكال، وتوضيح الإبهام، وتفصيل الإجمال، وما أشبه ذلك، والنبي ﷺ كان يبين له ما خفي عليه . وإليك بعض الأمثلة في هذا الخصوص :

(١) انظر : الموافقات: ٥٧/٢ - ٥٨

(٢) الطبري: ١٥٩/٧، و الدر المنثور: ١٥٥/٣، وفتح القدير: ١٠٦/٢، وروح المعاني: ١١٠/٧

ذلك، والنبي ﷺ كان يبين له ما خفي عليه . وإليك بعض الأمثلة في هذا الخصوص :

١ - عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٣] شق ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله ! وأينا لا يظلم نفسه ؟ قال: إنه ليس الذي تعتون ، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، إنما هو الشرك (١).

٢ - أخرج الترمذي و صححه، وابن ماجه عن أبي ثعلبة الخشني قال: سألت خبيراً عن هذه الآية : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] قال : سألت عنها رسول الله ﷺ قال: بل ائتمروا بالمعروف، و تناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه ، فعليك بخاصة نفسك ودع العوام (٢).

٣ - روي عن أبي الدرداء ، و واثلة بن الاسقع، وأنس رضي الله عنهم: أن رسول الله ﷺ سُئِلَ عن ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [ال عمران: ٧] فقال: من برت يمينه، وصدق لسانه، وعف بطنه وفرجه، فذاك من الراسخين في العلم (٣).

٤ - أخرج الحاكم و صححه عن أنس قال: سُئِلَ رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ﴾ [ال عمران: ١٤] فقال: القنطار ألف أوقية (٤).

٥ - أخرج الحاكم و صححه عن أنس أيضاً قال: سُئِلَ رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [ال عمران: ٩٧] ما السبيل؟ فقال : الزاد والراحلة (٥).

٦ - أخرج ابن مردويه عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول

- (١) رواه أحمد: ٣٤٠١، ومسلم: ١٧٨، والترمذي: ٢٩٩٣
 (٢) رواه الترمذي: ٢٩٨٤، وابن ماجه: ٤٠٠٤
 (٣) أخرجه القزويني في أخبار قزوين: ٢٧٩/٢، والطبراني في الكبير: ١٥٢/٨، والديلمي: ٢٨٨/٢، والطبري: ١٨٥/٣
 (٤) الإتيقان: ٢٤٦/٢
 (٥) الإتيقان: ٢٤٦/٢

اللَّهُ! ذَكَرَ اللَّهُ الطَّلَاقَ مَرَّتَيْنِ، فَأَيْنَ الثَّالِثَةُ؟ قَالَ: فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ (١).

٧- أخرج ابن جرير بسندٍ جيّدٍ عن عمرو بن قيس الملائي عن رجل من بني أمية من أهل الشام أحسن عليه الثناء، قال: قيل يا رسول الله! ما العدل؟ قال: العدل الفدية. قال السيوطي: مرسلٌ جيّدٌ عضده إسناد متّصل عن ابن عباس موقوفاً (٢).

وهنا أنا لستُ بسبيل الإحصاء، وإنّما ذكرتُ ما ذكرتُ على سبيل النموذج والمثال، فالحاصل أن الصحابة كانوا يأخذون التفسير عن النبي ﷺ فيما يُشكّل عليهم فهمه، وواجهته الصعوبة في إدراكه، وأمّا الذي لم يُشكّل عليهم، فسلّكوا فيه طريق الرأي والاجتهاد مستعينين على ذلك بمعرفتهم بأوضاع اللغة، وأحوال العرب وعاداتهم، وأحوال اليهود والنصارى وقت نزول القرآن، وبمعرفة أسباب النزول، وما أحاطَ بالقرآن من ظروف وملابسات، وما أشبه ذلك من الأمور التي تُعيّن على فهم المراد بالآيات من القرآن.

مزاي تفسير الصحابة

ولا يعزبنّ عنكم أنّ التفسير في عصر الصحابة يمتاز بالمزاي العديدة، والخصائص المتعدّدة، وهي على ما يلي:

الأولى: أنّهم لم يحتاجوا إلى تفسير جميع القرآن، بل كانوا يُفسّرون منه ما أشكّل عليهم فهمه وعمُضَ دركّه، وإنّما فسّر جميع القرآن بعد زمانهم، حيث احتاج إليه الناس لتزايد الغموض والإشكال عندهم بالنسبة لفهم القرآن.

الثانية: أنهم كانوا يكتفون بالمعنى الإجمالي من معانيه بالطريق الساذج؛ ولا يلزمون أنفسهم بتفهم معانيه تفصيلاً؛ ولا يتكلفون في تفسيره تكلف الفلاسفة والمناطق، فيكتفون أن يفهموا من مثل قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] بأنه تعداد لنعم الله تعالى على عباده.

(١) الإتيان: ٢٤٦/٢

(٢) الإتيان: ٢٤٥/٢

الثالثة: لم يكن بينهم كثير الاختلاف في تفسير الآيات وفهم معانيها، كما ظهر ذلك بعد زمانهم، وما كان بينهم من الاختلاف، فأكثره يرجع إلى اختلاف تنوع، لا اختلاف تضاد.

كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية^١

”كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً، وهو وإن كان بين التابعين أكثر منه بين الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع، لا اختلاف تضاد^(١).

الرابعة: كثيراً ما كانوا يقتصرون على توضيح المعنى اللغوي الذي فهموه بأحصر لفظ، مثل قولهم في تفسير قوله تعالى: ”غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ“ أي ”غير متعرض لمعصية“.

الخامسة: كانوا يذكرون أسباب النزول والملابسات التي تُعِينُ على فهم كلام الله تعالى، ولقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه - كما أخرج ابن جرير الطبري وغيره عنه - : والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته^(٢).

السادسة: لم يدون شيء من التفسير في هذا العصر؛ وكان جلُّه عن ظهر القلب، وكانت هذه التفاسير تُروى منثورةً لآيات متفرقة، كما كان شأن الحديث؛ بل اتخذ التفسير في هذه المرحلة شكل الحديث، وجزءاً من

أجزائه ، و فرعاً من فروعِهِ ، ولم يتَّخذ التفسير له شكلاً منظماً ، وأما تدوينه فلم يكن إلا في القرن الثاني .

(١) فتاوى ابن تيمية: ٣٣٢/١٣ - ٣٣٣

(٢) تفسير الطبري: ٦٠/١

التفسير في عهد التابعين

وبعد انصرام عهد الصحابة جاء عصر التابعين، ومن هنا بدأت للتفسير مرحلة ثالثة لعبت دوراً حاسماً في ازدهار و تقدّم علوم التفسير. ومن المعلوم أنّ التابعين هم الذين أخذوا وتلقوا الحديث، والتفسير، والفقه، وسائر العلوم الدينية والإسلامية، عن الصحابة، وهم أفضل ممّن بعدهم علماً، وفقهاً، وصدقاً، وأمانةً، وورعاً، وزهداً. وقد أعطاهم الله تعالى من الذكاء والحافضة ما لا نظير له في أقوام العالم، حتّى كان الرجل منهم ربما يحفظ كلّ ما يسمعه لأوّل مرّة مهما كثر وطال، وإلى جانب ذلك كانوا راضين بقليل المعاش وكفافها من غير ميل إلى رغادة العيش وهناءة الحال، فهم في هذه الحياة الهادئة الوداعة، وتلك العيشة القاصدة الراضية، كانوا يُضحّون بكلّ أوقاتهم في سبيل العلم والفضيلة، ويبدلون كلّ مجهوداتهم في طريق نشر القرآن والسنة، فصاروا بُحوراً متلاطمة الأمواج، وجبالاً ناطحة السحاب. وقد برزّ منهم أعلام أثبات، واشتهروا بالتفسير، وتكلّموا فيه، وفي علومه، وأوضحوا ما خفيّ وعمُض من معاني القرآن ومعارفه.

و مصادره في صدد التفسير خمسة: الأول: كتاب الله حيث أنه يُفسّر بعضه بعضاً، والثاني: تفاسيرُ النبي المنقولة عن طريق الصحابة ﷺ، والثالث: تفاسير الصحابة التي أدّى إليها اجتهادهم، والرابع: ما رُوِيَ عن اليهود

والنصارى من الإسرائيليات ، والخامس : ما فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عن طريق الاجتهاد .

مميزات التفسير في عهد التابعين

يمتاز التفسير في هذه المرحلة الثالثة التي يتصل بعهد التابعين بالمميزات

الآتية:

الأول : من المعلوم بوضوح أنَّ عصر التابعين من القرون التي قال عنها النبي ﷺ: ﴿ خَيْرُكُمْ قُرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ﴾ (١) . لذلك فإنَّ غالبهم كانوا لا يَتَعَمَّدُونَ الكذب ، فالتفسير المرفوعة إلى النبي ﷺ والموقوفة على الصحابة ، التي نُقِلَتْ إلينا عن طريق التابعين فهي ممَّا يسكن إليها النفس ، بيد أنَّ غالب ما وَصَلَتْ إلينا من التفسير عنهم مراسيلٌ ، كما ذكرنا من قبل ، وذكرنا أيضاً قاعدةً في كيفية المعالجة مع المراسيل (٢) .

والثاني : أنه لا يُوجَدُ في تفاسيرهم ما وُجِدَ في تفاسير من بعدهم من حمل ألفاظ القرآن على ما اعتَقَدُوهُ من النظريات المُنْحَرِفَة ، ومن تفسير القرآن بمجرد ما يسوغ أن يُرَادَ به من اللغة العربية من غير نظر إلى المُخاطَب بالقرآن والمُتَكَلِّم به والمنزَّل عليه (٣) .

والثالث : أنه لا يُوجَدُ فيها ما يُحَكِّمُ عليه بالتفسير بالرأي ، وأمَّا الذي رُوِيَ عن مجاهد ، و قتادة ، وغيرهما من التابعين في تفسير القرآن ، فليس من هذا القبيل قطعاً ؛ بل هو من فصيلة التفسير باللغة أو بالعلوم الشرعية ، ولا يُقَالُ لمثل هذا : التفسير بالرأي ، كما تقدم في فصل التفسير بالرأي .

والرابع : لم يكن بينهم اختلافٌ كثيرٌ من ناحية التفسير كما قد كَثُرَ ذلك في أزمنة آتية ، وإنما كان جُلُّ اختلافهم من قبيل اختلاف تنوُّع لا اختلاف تضادٍ ، و الاختلاف بينهم في التفسير وإن كان بالنسبة لمن قبلهم من الصحابة كثيراً ، فهو بالنسبة لمن بعدهم قليلٌ (٤) .

والخامس : لم يَزَلِ التفسير محتفظاً بطابع التلقي والرواية ، ولم يُدَوَّنْ ، ولم يُرتَّبْ إلى عهد التابعين ، وإنما كانوا يَتَنَاقَلُونَ بطريق الرواية عن ظهر قلوبهم ، كما

كان شأن التفسير في عهد الصحابة .

ومع تلك المميزات نجد - مع الأسف - في هذه المرحلة للتفسير أنه

- (١) رواه البخاري: ٢٤٥٧، ومسلم: ٤٦٠٣، والترمذي: ٢١٤٧، وأبو داود: ٤٠٣٨، والنسائي: ٣٧٤٩، وأحمد: ٨٩٧٩
(٢) انظر: مقدمة التفسير لابن تيمية في فتاواه: ٣٤٦/١٣، و٣٥٠
(٣) انظر: مقدمة التفسير لابن تيمية في فتاواه: ٣٤٦/١٣، و٣٥٠
(٤) فتاوى ابن تيمية: ٣٣٢/١٣

قد دَخَلَتِ الإِسْرَائِيلِيَّاتُ فِي الإِسْلَامِيَّاتِ وَتَسَرَّبَتْ إِلَيْهَا، وَالْفَتْ رَوَايَاتُ تَتَضَمَّنُ الْقِصَصَ التَّارِيخِيَّةَ مَعَ مَزِيجٍ مِنَ الْحَوَادِثِ الْمُتَخَيَّلَةِ، الَّتِي تُشَبِّعُ نَهْمَةَ الْمَسْتَمْعِينَ، وَتُثِيرُ إِعْجَابَهُمْ، وَتُرِيحُ فَضُولَهُمْ؛ وَلَكِنَّهَا لَا تُرَوِّي الْغَلِيلَ وَلَا تَشْفِي الْعَلِيلَ، كَمَا قَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ فِيمَا تَقَدَّمَ .

التفسير في عصور التدوين

الخطوة الأولى

إنَّ التفسير كما قد رأينا لم يكن مُدَوَّنًا وَلَا مُرْتَبَأً فِي كُتُبٍ وَصَحَائِفٍ إِلَى عَهْدِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، نَعَمْ هُنَاكَ أَجْزَاءٌ مَنْسُوبَةٌ إِلَى التَّابِعِينَ، رَوَاهَا عَنِ الصَّحَابَةِ، كَصَحِيفَةِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، رَوَاهَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: بِمَصْرِصِ حَيْفَةٍ فِي تَفْسِيرِ رَوَاهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، لَوْ رَحَلَ رَجُلٌ فِيهَا إِلَى مِصْرَ قَاصِدًا، مَا كَانَ كَثِيرًا. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَهَذِهِ النُّسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رَوَاهَا عَنْ معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيراً فيما يُعَلِّقُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ قَوْمٌ: لَمْ يَسْمَعْ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ التفسيرَ؛ وَإِنَّمَا أَخَذَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ أَوْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: بَعْدَ أَنْ عَرَفْتَ الْوَاسِطَةَ وَهُوَ ثِقَةٌ فَلَا ضَيْرَ فِي ذَلِكَ (١).

وكذا نجد جزءاً أو أجزاءً لجماعةٍ من التابعين، منهم أبو روق عطية بن

الحارث الهمداني، ومحمد بن ثور عن ابن جريج، وإسماعيل السدي عن ابن مسعود وابن عباس. وكذا ثبتت نسخة كبيرة عن أبي بن كعب، يرويها أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب. قال السيوطي: وهذا إسناد صحيح، وقد أخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم منها كثيراً، وكذا الحاكم في مستدركه، وأحمد في مسنده (٢).

(١) انظر الإتيان: ٢٤١/٢، وفتح الباري: ٤٣٨/٨

(٢) انظر: الإتيان: ٢٤١/٢

ولكن هذه النسخ التفسيرية لم تكن حافلة وشاملة لجميع آيات القرآن، لذلك لم يُعدَّ هذا العمل تدويناً مُستقلاً، وإنما كان التدوين المستقل للتفسير بعد عصرهم، وإنما كان جُلُّ التفسير آنذاك يتناقل بطريق الرواية كما كان شأن الحديث.

ثم بعد ذلك سار التفسيرُ قدماً إلى الأمام حين أخذ الحديث النبوي مقامه من التدوين، بيد أنه كان حينئذ يُعدَّ باباً من أبواب الحديث، ولم يُفرد له تأليف خاص يُفسر فيه القرآن سورةً سورةً وآيةً آيةً من مبدئه إلى منتهاه؛ بل حيث دُون وُجِعَ الحديث، دُون وُجِعَ بجوار ذلك في تلك الكتب الحديثية ما كان منتشرًا من التفاسير المنسوبة إلى النبي ﷺ وإلى الصحابة والتابعين، ومِمَّنْ جَمَعَ ذلك:

✽ الإمام يزيد بن هارون السلمي (المتوفى: ١١٧ هـ)

✽ الإمام شعبة بن الحجاج (المتوفى: ١٦٠ هـ)

✽ الإمام وكيع بن الجراح (المتوفى: ١٩٧ هـ)

✽ الإمام سفيان بن عيينة (المتوفى: ١٩٨ هـ)

✽ الإمام عبد الرزاق بن همام (المتوفى: ٢١١ هـ)

✽ الإمام عبد بن حميد (المتوفى: ٢٤٩ هـ)

وغيرهم من أئمة الحديث والتفسير، فكان جَمُعُهُم للتفسير في الحقيقة جَمْعاً لِبَابٍ من أبواب الحديث.

الخطوة الثانية

ثم خطا التفسيرُ خطوةً ثانيةً، وذلك حين احتلَّ مقامه من التدوين مُستقلاً، وانفصل عن الحديث، وُجِّعَ ودُوِّنَ في كتبٍ مستقلةٍ باسم التفسير، وُضِعَ التفسيرُ لجميع القرآن سورةً سورةً وآيةً آيةً، على ترتيب المصحف، و مِمَّنْ قامَ بهذا العمل المجيد، و مِمَّنْ تَمَّتْ هذه البُطولةُ على أيديهم:

- ❁ الإمام ابن ماجه (المتوفى: ٢٧٣ هـ)
- ❁ الإمام ابن جرير الطبري (المتوفى: ٣١٠ هـ)
- ❁ الإمام أبو بكر بن المنذر (المتوفى: ٣١٨ هـ)
- ❁ الإمام ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧ هـ)
- ❁ الإمام أبو الشيخ بن حبان (المتوفى: ٣٦٩ هـ)
- ❁ الإمام أبو عبد الله الحاكم (المتوفى: ٤٠٥ هـ)
- ❁ الإمام أبو بكر بن مردويه (المتوفى: ٤١٠ هـ)

وغيرهم من الأئمة. قال الإمام السيوطي: وهذه كلها مُسَنَدَةٌ إلى الصحابة، والتابعين، وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك إلا ابن جرير، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب والاستنباط، و يفوقها بذلك (١).

الخطوة الثالثة

ثم إذا ألقينا نظرةً سريعةً على وقائع التاريخ يَبْدُو لنا واضحاً: أنَّ التفسير لم يقف ههنا؛ بل نَجِدُه يتقدَّمُ خطوةً أخرى بعد ذلك، فتولَّفَ في التفسير تأليفاتٌ، وتُصَنَّفُ فيه تصنيفاتٌ، ولكنَّ الذين قاموا بهذا العمل اختصروا الأسانيدَ، واقتصروا على نقل الأقوال عن الصحابة، والتابعين، وغيرهم، ولكنَّهم لم ينسبوا لقائلها، ومن هنا جاء التباسُ الصحيح بغيره، واختلاطُ الحق بالباطل بحيث صار الناظرُ فيها يَظُنُّها كُلُّها صحيحةً. وكذا دَخَلَتِ الإسرائيلية في التفاسير، وفي الإسلامية، كما قد ذكرنا في بابه. وفي

هذه المرحلة نجد من التفسير بالرأي والاجتهاد قد كثر، وانتشر في أوساط المفسرين، وهذا وإن كان غالبه بالرأي المحمود، لم يخل من التفسير بالرأي المذموم. وكذا استنبطت نواة الخلاف المذهبي وظهرت في هذه المرحلة، وذلك لفشوّ المذاهب المختلفة في العقيدة كالخروج، والاعتزال، والتشيّع، والإرجاء، والقدر، والجبر، وغير ذلك، وكان فيمن تصدّى للتفسير في ذلك العصر من كان ينتحل إلى هذه المذاهب، وبالتالي ظهر وفشّى من التفاسير ما يحمل في طياتها وحواشيها هذه الأفكار والنظريات.

(١) الإتيان: ٢٤٣/٢

قال الإمام السيوطي عن هذا العصر:

”ثم ألف في التفسير خلائق، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال تترى، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل، ثم صار كل من يسنح له قول يورده، ويخطر بباله شيء يعتمد، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ظاناً أن له أصلاً غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح، ومن يرجع إليهم في التفسير حتى رأيت من حكى في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ نحو عشرة أقوال، وتفسيرها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبي ﷺ وجميع الصحابة، والتابعين، وأتباعهم حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافاً بين المفسرين“ (١).

الخطوة الرابعة

ثم نجد التفسير يسير قدمه إلى الأمام، ويصطبغ بألوان مختلفة من الثقافات العلمية، والفلسفية، ومن العقائد المذهبية، والنظريات الجديدة، والاصطلاحات الحادثة؛ لأن الذين تصدّوا لذلك في ذلك العصر فسّروا القرآن على وفق ما لهم من الهوايات والميول إلى شيء من هذه الاتجاهات، وتأولوا القرآن حسب ما أدّى إليه اجتهادهم، سواء كان لهم في ذلك سلف أو لا، وفسّروا حسب ما اعتنقوه من العقيدة والفكرة، فجاء التفسير من هذه الناحية

بألوانٍ متنوعةٍ وطوابعٍ مختلفةٍ.

قال الإمام السيوطي عن هذا العصر وعن هذا التدرّج في التفسير:
 ”ثم صنّف بعد ذلك قومٌ برّعوا في علوم، فكان كلُّ منهم يقتصر
 في تفسيره على الفنّ الذي يغلب عليه، فالنحويّ تراه ليس له همٌّ إلا
 الإعراب، وتكثير الأوجه المُحتَمِلة فيه، ونقل قواعد النحو، ومسائله، و
 فروعه، وخلافياته كالزجاج، والواحدي في البسيط، وأبي حيان في
 البحر والنهر؛ والإخباري ليس له شغلٌ إلا القصص، واستيفائها،

(١) الإِتقان: ٢/٢٤٣

والإخبار عمن سلف، سواءً كانت صحيحةً أو باطلةً كالثعلبي؛ والفقيه
 يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمّهات الأولاد، وربما استطرّد
 إلى إقامة أدلّة الفروع الفقهية التي لا تعلق لها بالآيات، والجواب عن أدلّة
 المخالفين كالقرطبي؛ وصاحب العلوم العقلية خصوصاً الإمام فخر الدين
 قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، وخرّج من شيء إلى
 شيء حتّى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة المورد للآية. قال
 أبو حيان في البحر: جمّع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلاً
 لاحاجة بها في علم التفسير، ولذلك قال بعض العلماء: فيه كلُّ شيء إلا
 التفسير؛ والمُبتدِع ليس له قصد إلا تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه
 الفاسد، بحيث أنه متى لاح له شاردة من بعيد اقتنصها، أو جدّ موضعاً له
 فيه أدنى مجالٍ سارع إليه (١).

فصل

طبقات المفسرين

ممّا لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار أنّ الله تبارك وتعالى اختار لتفسير
 كلامه، وتبيين مراده، من كانت عنده مواهبٌ ومؤهلاتٌ لحمل هذه الوظيفة
 العظيمة، ومن له لياقةٌ وصلاحيّةٌ لحيازة هذا المنصب الجليل، ومن كان
 مُستَوًى علمه عالياً وفائقاً على أقرانه وأمثاله، ومن جدّ وجاهد في سبيله، ولم

يَدَّخِرُ الْجُهْدَ وَالْوَسْعَ فِي هَذَا الْمَجَالِ، وَاحْتَلَّ الْأَوَّلِيَّةَ فِي هَذَا الْمَضْمَارِ. كَيْفَ لَا وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الَّذِي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾

الطبقة الأولى الصحابة

وكان أول مصداقه الصحابة رضي الله عنهم، الذين كانوا بالتفقه والتعلم مغرمين، وبالبحث والتنقيب مولعين، وبكلام الله ورسوله مشغوفين .

(١) الإتيان: ٢٤٤/٢

فاشتهر منهم عشرة : وهم الخلفاء الأربعة، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير. وهناك من تكلم في التفسير من الصحابة غير هؤلاء : كأنس بن مالك، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة رضي الله عنهم، غير أن ما نُقِلَ عنهم في التفسير قليل جداً، ولم يكن لهم من الشهرة بالقول في القرآن ما كان للعشرة المذكورين.

أما الخلفاء فأكثر من رُوي عنه منهم : علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزره جداً . فالمحفوظ عن أبي بكر رضي الله عنه في التفسير آثار قليلة جداً لا تكاد تجاوز العشرة، وأما علي رضي الله عنه فرُوي عنه الكثير، وكان السبب في ذلك تقدم وفاة الخلفاء الثلاثة، واشتغالهم بأمور الخلافة، وبمهام الفتوحات، ومع ذلك أنه كان في وسطهم كثير من علماء الصحابة وفقهائهم الذين كانوا عالمين بكتاب الله، واقفين على أسرارهِ، عارفين بمعانيهِ وأحكامهِ مما جعل الحاجة إلى الرجوع إليهم في التفسير غير كبيرة (١).

وسنتكلم فيما يلي عن الكثيرين من الصحابة في التفسير نظراً لكثرة الرواية عنهم في التفسير، وهم علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي بن كعب.

✽ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه

هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد امتاز من بين الصحابة بخُصُوبة الفكر و غزارة العلم، وقد عاش عليه السلام بعد الخلفاء الثلاثة حتى اشتدَّت الحاجة للناس إلى مفسِّر يُفسِّر لهم القرآن الكريم، لأنَّ رُقعة الإسلام إلى زمانه قد اتَّسَعَتْ، ودُخول الأعاجم فيه قد كَثُرَ، فلا جرمَ كان ما نُقِلَ عن علي بن أبي طالب أكثر ممَّا نُقِلَ عن غيره.

رُوِيَ عن معمر عن وهب بن عبد الله عن أبي الطفيل قال: شهدتُ علياً عليه السلام يخطب ويقول: سَلُونِي، فوالله لا تسألوني عن شيءٍ إلا أخبرتكم،

(١) الإتيان: ٢٣٩/٢، مناهل العرفان: ١٨/٢، والتفسير والمفسرون: ٦٣/١

سَلُونِي عن كتاب الله، فوالله ما من آيةٍ إلا وأنا أعلم، أبليِّلِ نَزَلَتْ أم بنهار؟ أفي سهلٍ أم في جبلٍ؟ (١)

وأخرج ابنُ سعد وأبو نعيم عن علي عليه السلام قال: والله ما نزلت آيةٌ إلا وقد علمتُ فيمَ أنزلتُ وأين أنزلتُ؟ إنَّ ربِّي وهبَ لي قلباً عقولاً، ولساناً سئوولاً (٢).

وممَّا لا بدَّ من الاعتناء به في هذا المقام أنَّ ما صحَّ عن علي عليه السلام في التفسير قليلٌ بالنسبة لما وُضِعَ عليه، والآفة فيه من الشيعة المتطرِّفة الذين تَجَاوَزُوا الحدَّ في حُبِّ علي بن أبي طالب عليه السلام، وأفرطُوا في مدحه. وقصدهم بذلك ترويضُ مذهبهم الباطل وظنهم الفاسد، وهذا هو الوجه في عدم اعتماد أصحاب الصحاح على ما رُوِيَ عنه من التفسير.

وأما ما صحَّ وثبَّت عنه فهو من طريق الأثبات من أهل بيته، أو من أصحاب ابن مسعود، كعبدة السلماني، و شريح وغيرهما.

وممَّا تجدرُ إليه الإشارةُ أنَّ من أهمِّ وأصحَّ الطُّرُق عن علي بن أبي طالب عليه السلام هو الذي اعتمدَ عليه الأئمة، وهو ما يلي:

١ - قال علي بن المديني، وعمرو بن علي الفلاس، و سليمان بن حرب: أصحُّ الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي، ثم اختلف سليمان و ابن المديني فقال سليمان: أجودها أيوب السخيتاني عن ابن سيرين، وقال ابن المديني: عبدُ

اللَّهُ بن عون عن ابن سيرين (٣).

قلتُ: وعبيدة هذا هو عبيدة (بفتح العين) بن عمرو السلماني من تلامذة عبد الله بن مسعود، وسيأتي ترجمته.

٢- قال عبد الرزاق وابن أبي شيبة: أصح الأسانيد: الزُّهري عن علي بن

(١) الإصابة: ٥٠٩/٢، وتهذيب التهذيب: ٣٣٨/٧، والإتقان: ٢٣٩/٢

(٢) حلية الأولياء: ٦٨/١، والطبقات الكبرى لابن سعد: ٢٢٨/٢

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح: ٧، وتدريب الراوي: ٣٥/١، وفتح المغيث: ٣٦/١، وعلوم الحديث للحاكم: ٦٨، تهذيب التهذيب: ٧٨/٧

الحسين عن أبيه عن علي (١).

٣- قال الحاكم: أصح أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي إذا كان الراوي عن جعفر ثقة (٢).

قال السيوطي: هذه عبارة الحاكم، ووافقه من نقلها وفيها نظر، فإنّ الضمير في جده إن عاد إلى جعفر، فجده علي لم يسمع من علي بن أبي طالب، أو إلى محمد فهو لم يسمع من الحسين (٣).

٤- وقال أحمد بن حنبل: ليس بالكوفة أصح من هذا الإسناد: يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن سليمان التيمي عن الحارث بن سويد عن علي (٤).

٥- عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي، قال الترمذي: سمعتُ سليمان بن داود الهاشمي يقول: هذا عندنا مثل حديث الزهري عن سالم عن أبيه (٥).

✽ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

وممن روي عنهم التفسير من الصحابة، وبرز منهم في ذلك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقد روي عنه - كما يقوله السيوطي - أكثر مما روي عن علي رضي الله عنه.

وأخرج ابن جرير الطبري وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته (٦).

(١) انظر: معرفة علوم الحديث: ٦٧، فتح المغيث: ٣٦/١، مقدمة ابن الصلاح: ٧، تدريب

الراوي: ٣٥/١، رسائل في علوم الحديث للنسائي: ٦٨

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: ٦٩، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر: ٢٥٦/١

(٣) تدريب الراوي: ٣٨/١

(٤) النكت على ابن الصلاح لابن حجر: ٢٥٥/١، و تدريب الراوي: ٣٩/١

(٥) الجامع للترمذي، كتاب الدعوات، باب ما جاء عند افتتاح الصلاة بالليل، وانظر أيضاً

النكت على ابن الصلاح: ٢٥٦/١

(٦) تفسير الطبري: ٦٠/١

و أيضاً أخرج عن مسروق قال: كان عبد الله يقرأ علينا السورة، ثم يحدثنا فيها ويُفسرها عامة النهار (١).

وعن مسروق قال: وجدت أصحاب محمد رضي الله عنه مثل الإخاذا يُروى الواحد، والإخاذا يُروى الاثنين، والإخاذا يُروى العشرة، والإخاذا يُروى المائة، والإخاذا لو ورد عليه الناس أجمعون لأصدرهم، وإن عبد الله بن مسعود من تلك الآخاذا (٢).

وأخرج أبو نعيم عن أبي البخري قال: قالوا العلي رضي الله عنه: أخبرنا عن ابن مسعود رضي الله عنه؟ قال: علم القرآن والسنة، ثم انتهى وكفى بذلك علماً (٣).

من هذه الآثار يتضح لنا من مقدار حرص ابن مسعود على تفهم كتاب الله، والوقوف على معانيه، والإحاطة بعلومه ما لا يخفى.

ومن رواته مسروق بن الأجدع الهمداني، وعلقمة بن قيس النخعي، والأسود بن يزيد، وغيرهم. وأما الطرق المروية عنه، التي اعتمد عليها الأئمة فما يلي:

١ - قال ابن المبارك، ووكيع، والعجلي: أرجح الأسانيد وأحسنها: سُفيان بن سعيد الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة بن قيس النخعي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (٤).

- ٢ - قال يحيى بن معين: أصح الأسانيد: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه (٥).
- ٣ - الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وهذه الطريق من أصح الطرق وأسلمها، وقد اعتمد عليها البخاري في صحيحه (٦).

(١) تفسير الطبري: ٦٠/١

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي: ١٦١/١، تفسير القرطبي: ٣٥/١

(٣) الإتيان: ٢٣٩/٢

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم: ٧٠، والنكت على ابن الصلاح: ٢٥٣/١

(٥) معرفة علوم الحديث: ٦٨، مقدمة ابن الصلاح: ٧، والتقريب للنووي مع التدريب: ٣٥/١، وفتح المغيث: ٣٧/١، وتهذيب التهذيب: ٢٢٥/٤

(٦) التفسير والمفسرون: ٨٧/١

- ٤ - طريق مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود، وهذه أيضاً طريقٌ صحيحةٌ لا يعتريها الضعف، وقد اعتمد عليها البخاري في صحيحه أيضاً (١).
- ٥ - طريق الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود، وهذه أيضاً طريقٌ صحيحةٌ يُخرج البخاري منها (٢).

٦ - طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود، وهذه الطريق أيضاً صحيحة، قال عبد الله بن هاشم: خرج علينا وكيع يوماً، فقال: أيّ الإسنادين أحبّ إليكم؟ الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود؟ فقلنا: الأعمش؛ فإنه أعلى. فقال: بل الثاني؛ فإنه عن فقيه عن فقيه عن فقيه، والآخر عن شيخ عن شيخ، وحديثٌ يتداوله الفقهاء خيرٌ من حديثٍ يتداوله الشيوخ (٣).

٧ - طريق السدي الكبير عن مرة الهمداني عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهذه الطريق يُخرج منها الحاكم في مستدركه، ويصحح ما يُخرجُه، وكذا يُخرج ابن جرير منها في تفسيره أشياء (٤).

❀ **أبي بن كعب** رضي الله عنه

وَمِنَ الْمُبَرِّزِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ وَالتَّفْسِيرِ أَبُو بَنِي كَعْبٍ رضي الله عنه،

وهو أيضاً من المُكثِرِينَ في التفسير ومن المشهورين في القراءة ، وهو من أعلم الصحابة بكتاب الله تعالى حتى كان عُمرُ رضي الله عنه يسأله عن النوازل ، و يَتَحَاكَمُ إليه في المُعْضَلَات ، وقال له النبي ﷺ: لِيُهَنَّكَ العلم يا أبا المنذر (٥) .

وأما الطُّرُق الصحيحة التي رُوِيَتْ عنه فقليلةٌ جداً، على حين أنه كَثُرَتْ الروايةُ عنه في التفسير، وذلك لأنه كغيره من الصحابة لم يسلم من الوضع عليه ، فالطريق الصحيحة عنه :

(١) التفسير والمفسرون: ٨٧/١

(٢) التفسير والمفسرون: ٨٧/١

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٥٨/٩، المدخل إلى السنن الكبرى: ٩٥/١، معرفة علوم الحديث: ١١/١

(٤) انظر الإِتقان: ٢٤٢/٢، والتفسير والمفسرون: ٨٩/١

(٥) الإصابة: ١٩/١

١- طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب رضي الله عنه، قال السيوطي: فعن أبي نسخة كبيرة يرويها أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عنه، وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيراً، وكذا الحاكم في مستدركه وأحمد في مسنده (١).

قلت: كذا قال: وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وقد تكلم الأئمة في أبي جعفر الرازي هذا، قال أحمد: ليس بقوي في الحديث، وعن ابن معين قال مرة: كان ثقةً، وقال مرة: يكتب حديثه، ولكنه يخطيء، وقال علي بن المديني: هو ثقة عندنا، وقال عمرو بن علي: فيه ضعفٌ، وهو من أهل الصدق سيء الحفظ، وقال أبو زرعة: شيخٌ يهْمُ كثيراً (٢).

على هذا فالأولى عندي أن يُقال: إنَّ هذا إسنادٌ حسنٌ . والله أعلم.

٢- طريق وكيع عن سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبي بن كعب رضي الله عنه، وهذه يُخرِجُ منها الإمام أحمد في مسنده، وهو أيضاً على شرط الحسن؛ فإنَّ عبد الله بن محمد هذا وإن كان صدوقاً فقد تكلم فيه من جهة حفظه (٣).

عبدُ الله بن عباس رضي الله عنه

وَمِمَّنْ بَرَزَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي التَّفْسِيرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ تَفْسِيرًا، وَهُوَ تَرْجَمَانُ الْقُرْآنِ كَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَفْسِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: نَعَمْ تَرْجَمَانِ الْقُرْآنِ أَنْتَ (٤).

وَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ (٥).
وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَمْرِو يَسْأَلُهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

رُضَ

- (١) الإِتْقَانُ: ٢٤٢/٢
(٢) انظر: تهذيب التهذيب: ٥٧/١٢، وسير أعلام النبلاء: ٣٤٧/٧، والمغني في الضعفاء: ٥٥٠/٢
(٣) انظر: الجرح والتعديل: ١٥٣/٥، والضعفاء والمتروكين: ١٤٠/٢، والكامل لابن عدي: ٢٨١/٤، وتهذيب التهذيب: ١٥١-١٤٦
(٤) رواه الديلمي في مسند الفردوس: ٢٥١/٤
(٥) رواه أحمد: ٢٢٧٤، واللفظ له والبحاري: ٨٠، و١٤٠، ومسلم: ٤٥٢٦، والترمذي: ٣٧٦٠

كَانَتَا رَتَقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴿[الأنبياء: ٣٠]﴾ فَقَالَ: أَذْهَبُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ تَعَالَى، فَأَخْبِرْنِي، فَذَهَبَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: كَانَتِ السَّمَوَاتُ رَتَقًا لَا تُمَطِّرُ وَكَانَتِ الْأَرْضُ رَتَقًا لَا تُنْبِتُ، فَفَتَقْتُ هَذِهِ بِالْمَطَرِ وَهَذِهِ بِالنَّبَاتِ. فَرَجَعَ إِلَى ابْنِ عَمْرِو فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَقُولُ مَا يُعْجِبُنِي جَرَاءُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، فَالآنَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ أُوتِيَ عِلْمًا (١).

وفضائله كثيرة، ذَكَرَ طَرَفًا مِنْهَا ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي الْإِصَابَةِ، وَالسَّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ، وَأَمَّا التَّفْسِيرُ الْمَنْقُولُ عَنْهُ فَهُوَ كَثِيرٌ لَا يُحْصَى وَلِذَلِكَ وَجُوهٌ عَدِيدَةٌ:

- ١- تأخَّرَ زَمَانُهُ حَتَّى اشْتَدَّتْ حَاجَةُ النَّاسِ إِلَى مَنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ التَّفْسِيرُ.
- ٢- اتَّسَاعُ دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ وَكَثْرَةُ دُخُولِ الْأَعَاجِمِ فِيهِ.
- ٣- تَفَرُّغُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلنَّشْرِ وَالِدَّعْوَةِ وَالتَّعْلِيمِ.

وَأَمَّا الطَّرِيقُ الْمَرْوِيَّةُ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ فَكَثِيرَةٌ، وَلَكِنْ تَجِبُ الْحِيطَةُ فِيهَا عُزْرِي إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ مِنَ التَّفْسِيرِ، فَإِنَّهُ قَدْ كَثُرَ عَلَيْهِ فِيهِ الدُّسُّ وَالْوَضْعُ، وَلَقَدْ

قال الخليلي في كتابه: "الإرشاد":

"وهذه التفاسير لكتاب الله الطوال التي أسندوها إلى ابن عباس غير مرضية، ورواؤها مجاهيل، كتفسير جُوَيْرٍ عن الضحاك عن ابن عباس، وعن ابن جريج في التفسير جماعةً رَوَوْا عنه، وأطولها ما يرويه بكر بن سهل الدميّاطي عن عبد الغني بن سعيد عن موسى بن محمد عن ابن جريج، وفيه نظر (٢).

وأما الطُّرُق الصحيحة الجيدة عنه فما يلي:

١ - طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهذه الطريق من جيد الطُّرُق التي رُوِيَتْ عنه، قال الإمام أحمد: بمصرَ صحيفةً في تفسير، رواها علي بن أبي طلحة، لو رَحَلَ رجلٌ فيها إلى مصرَ قاصداً، ما كان كثيراً، وفي

(١) الإصابة: ٣٣٢/٢، الإتيان: ٢٤٠/٢

(٢) الإرشاد للخليلي: ٣٩١/١ - ٣٩٢

رواية قال: من رَحَلَ من طالبي التفسير لتحصيلها لا يُعَدُّ كثيراً (١).

وقال ابن حجر: وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيراً فيما يُعَلِّقُه عن ابن عباس، وقال قوم: لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير، قال ابن حجر: بعد أن عُرِفَت الواسطة وهو ثقة فلا ضير في ذلك (٢).

٢ - طريق قيس عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه، وهذه أيضاً من جيد الطرق عن ابن عباس رضي الله عنه، وهي على شرط الشيخين، وكثيراً ما يُخْرِجُ منها الفريابي والحاكم في مستدركه (٣).

٣ - طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه، وهي طريق جيدة، وإسناده حسن، وقد أخرج منها ابن جريج، وابن أبي حاتم كثيراً، وفي معجم الطبراني الكبير منها أشياء (٤).

ويقول الخليلي في الإرشاد :

”ورَوَى محمد بن ثور عن ابن جريج أي عن ابن عباس نحو ثلاثة أجزاء كبار، وذلك صحَّحوه، ورَوَى الحجاج بن محمد عن ابن جريج نحو جزء، وذلك صحيح متفق عليه؛ وتفسير شبل بن عباد المكي عن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه قريب إلى الصحة؛ وتفسير عطاء بن دينار يُكْتَبُ وَيُحْتَجُّ به؛ وتفسير أبي روق نحو جزء صحَّحوه؛ وتفسير إسماعيل السُّدي (أي السُّدي الكبير) يورده بأسانيد إلى ابن مسعود وابن عباس؛ ورَوَى عن السُّدي الأئمة مثل الثوري وشعبة، لكن التفسير الذي جَمَعَهُ رواه أسباط بن نصر، وأسباط لم يَتَّفِقُوا عليه،

(١) طبقات المفسرين لأحمد الأذنوي: ٢٤١/١، والإتقان: ٢٤١/٢

(٢) الإتقان: وانظر فتح الباري: ٤٣٨/٨

(٣) الإتقان: ٢٤٢/٢

(٤) الإتقان: ٢٤٢/٢

غير أن أمثل التفاسير تفسير السُّدي، فأما ابن جريج فإنه لم يقصد الصحة، وإنما رَوَى ما ذُكِرَ في كل آية من الصحيح والسقيم، وتفسير مقاتل بن سليمان فمقاتل في نفسه ضعُفوه، وقد أدرك الكبار من التابعين، والشافعي أشار إلى أن تفسيره صالح (١).

قيمة التفسير المنسوب إلى ابن عباس رضي الله عنه

ومما يلائم الموضوع أنَّ يُعْلَمَ أنه يُنسَبُ إلى ابن عباس جزء كبير في التفسير، ويُطَبِّعُ هذا الجزء منسوباً إلى ابن عباس، باسم ”تنوير المقياس من تفسير ابن عباس“، وهو من جمع محمد بن يعقوب الفيروز آبادي صاحب القاموس المحيط، ولكن الطريق التي رُوِيَ عنها هذا التفسير إلى ابن عباس ضعيفة جداً، حتى أُطْلِقَ عليه أنه من سلسلة الكذب، فإنه رُوِيَ هذا التفسير عن محمد بن مروان السُّدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، كما هو مذكور فيه عند الكلام عن البسمة، وقد قال الأئمة من أهل الحديث: وأوهى طُرُق ابن عباس طريق الكلبي عن أبي صالح عنه، فإنَّ

انضمَّ إلى ذلك رواية محمد بن مروان السُّدي الصغير فهي سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب (٢).

فالواجب الحِيطَةُ والحذرُ في انتسابه إلى ابن عباس رضي الله عنه، فإنه يَدُّوْ لمن ألقى نظرةً فاحصةً على ذلك التفسير المنسوب إلى ابن عباس أنه من دسيسة الوضّاعين، بالرغم من أنَّ له قيمةً علميةً في دوائر علمية في الغالب بصرف النظر عن وضعه، والدليل على وضعه على ابن عباس أنه ذُكرت فيه أقوالٌ في التفسير نجد ونلمس فيها التناقضَ ظاهراً، ولا يمكن بينها التطبيق والتوفيق، وهذا أكبر شهادةٍ على وضعه على ابن عباس، والله أعلم.

✽ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه

وهو من الصحابة الذين اشتهروا وبرَّزوا في التفسير، وله فضائل كثيرةٌ ليس هذا موضع ذكرها، وروى أحمد والبغوي من طريق واهب

(١) الإرشاد للإمام الحلي: ٣٩٢/١ - ٣٩٨

(٢) انظر: تدريب الراوي: ١٨١/١، والإتقان: ٢٤٢/٢، كشف الظنون: ٤٢٩/١

المعافري عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: رأيتُ فيما يرى النائم كأنَّ في إحدى يدي عسلاً وفي الأخرى سمناً، وأنا ألعقهما، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ فقال: تقرأ الكتابين: التوراة والقرآن، وكان يقرأهما. قال ابن حجر: في سنده ابن لهيعة (١).

وقد ذكرنا في ما سبق كلام ابن حجر في "نكته على ابن الصلاح": أنَّ عبد الله بن عمرو بن العاص حصل له في وقعة اليرموك كُتُبٌ كثيرةٌ من كُتُب أهل الكتاب، فكان يُخبرُ بما فيها من الأمور المغيبة حتى كان بعض الصحابة ربما قال له: حَدِّثْنَا عن النبي ﷺ ولا تُحدِّثْنَا عن الصحيفة (٢).

وقال هو في فتح الباري شرح البخاري: إنَّ عبد الله قد ظفر في الشام بحَمَلٍ حَمَلٍ من كُتُب أهل الكتاب، فكان ينظر فيها ويحدِّثُ منها، فتَجَنَّبَ لأخذه عنه لذلك كثيرٌ من أئمة التابعين (٣).

وإياك أن تفهم من هذا ما يجعلك تخوض مع الخائضين في عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، والذين سلكوه في سلك الذين تظاهروا بالإسلام، ثم كادوا له شر الكيد، و مكرؤوا للمسلمين؛ حتى ضللوهم، نعوذ بالله من سوء الظن بالصحابة والسلف الصالح . قال الواقدي: مات بالشام سنة خمس وستين (٤) .

الطبقة الثانية

التابعون

والطبقة الثانية من أهل التفسير هي طبقة التابعين رحمهم الله تعالى، ونستطيع أن نقسمهم على طبقات ثلاث، الأولى: طبقة أهل مكة، والثانية: طبقة أهل المدينة، والثالثة: طبقة أهل العراق .

(١) الإصابة: ١٩٣/٤

(٢) النكت على ابن الصلاح: ٥٢٣-٥٣٢/٢

(٣) فتح الباري: ٢٠٧/١

(٤) انظر ترجمته في الإصابة: ١٩٣-١٩٢/٤

طبقة أهل مكة المكرمة

لا يخفى عليكم أنه كان أقام ابن عباس رضي الله عنه مدرسة بمكة المكرمة لنشر علوم القرآن والحديث، وكان هو يجلس فيها لأصحابه يفسر لهم القرآن الكريم، ويحدث لهم الأحاديث النبوية، وكان له تلاميذ من أعلام التابعين، فكانوا يتعلمون منه التفسير وعلومه؛ ويسمعون منه الأحاديث النبوية؛ ويروون لمن بعدهم ما تعلموا وسمعوا وحفظوا عنه . ومن أشهر رجال هذه المدرسة: سعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وطاؤس بن كيسان اليماني، وغيرهم من الأعلام الأثبات الثقات .

قال ابن تيمية: وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس كطاؤس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير، وأمثالهم (١) .

وها نحن نذكر طرفاً من فضائل أشهر رجال هذه المدرسة ليتّضح لنا مكانتهم في التفسير ومقدار الثقة بهم والاعتماد عليهم .

✽ سعيد بن جبيرة

هو أبو محمد أو أبو عبد الله ، سعيد بن جبيرة بن هشام الأسدي ، سمع جماعة من الصحابة ، وقُتِلَ شهيداً في شعبان سنة خمس وتسعين ، وله تسع و أربعون سنة على الأشهر ، كان أحد الأعلام ، فقيهاً ، فاضلاً ، عابداً ، ورعاً ، ثقةً ، حجةً ، ويُقال له : جهيد العلماء ؛ حتى أنّ ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه ، كان يقول : أليس فيكم سعيد بن جبيرة ؟

وقال عمرو بن ميمون عن أبيه : مات سعيد بن جبيرة وما على وجه الأرض أحدٌ إلا وهو محتاجٌ إلى علمه ، وقرأ القرآن على ابن عباس . قال سعيد بن جبيرة : ربما أتيتُ ابنَ عباس ، فكتبتُ في صحيفتي حتى أملاًها ؛ ثم كتبتُ في نعلي حتى أملاًها ؛ ثم كتبتُ في كفي (٢) .

(١) فتاوى: ٣٤٧/١٣

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٧٦/١ ، سير أعلام النبلاء: ٣٢١/٤ - ٣٤٠ ، وتهذيب التهذيب: ٢/٤ - ١٤

✽ مجاهد بن جبر

هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي ، المُقْرِى ، المفسّر ، كان أحد الأعلام الأثبات ، كانت ولادته سنة إحدى وعشرين من الهجرة ؛ ووفاته سنة أربع ومائة على الأشهر ، وكان من أوعية العلم ، سمع سعداً ، وعائشة ، وأبا هريرة ، وأم هاني ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، ولزمه مدةً ، وقرأ عليه القرآن ، وعرض عليه القرآن ثلاثَ عرضاتٍ يَقِفُ عند كل آية يسأله : فيم نزلت ؟ وكيف نزلت ؟

وعن الفضل بن ميمون سمعتُ مجاهداً يقول : عرضتُ القرآن على ابن عباس ثلاثين مرةً ، وقال قتادة : أعلم ممّن بقي بالتفسير مجاهد . وقال ابن جريج : لأن أكون سمعتُ من مجاهد أحبّ إلى من أهلي و مالي . وقال عبد السلام بن حرب عن مصعب : كان أعلمهم بالتفسير مجاهد ؛ وبالحج عطاء . وقال ابن

حَبَّان: كان فقيهاً، ورعاً، عابداً، متقناً، وقال ابن سعد : كان ثقةً ، فقيهاً، عالماً ، كثير الحديث .

وكان مجاهد من أوثق أصحاب ابن عباس ، وإن كان أقل رواية عنه في التفسير، لذلك نجد الأئمة كالإمام الشافعي، والإمام البخاري، وغيرهم ، اعتمدوا على تفسيره . وكذا نجد الإمام البخاري ينقل في صحيحه من تفسيره أشياء كثيرة ، وهذا من أكبر شهادة على ثقافته مجاهد وعدالته عنده . وقد وثقه الأئمة من أئمة هذا الشأن كابن معين، وأبي زرعة، والثوري، والعجلي، وابن حبان ، وابن سعد، وغيرهم . ومع ذلك كله فكان بعض الأجلة من العلماء لا يأخذ بتفسيره، والاعتذار منهم في ذلك يُؤخذ مما نُقل عن أبي بكر بن عياش قال: قلت للأعمش ما لهم يقولون تفسير مجاهد ؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب .

وقال الذهبي: ومن أنكر ما جاء عن مجاهد في التفسير في قوله تعالى: ﴿عَلَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] قال: يجلسه معه على العرش .

وهذا هو غاية ما أُخذ على تفسيره: الأول أخذه من أهل الكتاب، والثاني ما جاء عنه مخالفاً لما عليه السلف . وأما صدقه، و ثقافته، وأمانته، وإمامته، فمسلّم لا كلام فيه لأحد . لذا قال النباتي كما في الميزان للذهبي : ذُكر مجاهد في كتاب الضعفاء لابن حبان، ولم يُذكره أحدٌ ممن ألف في الضعفاء، ومجاهد ثقة بلا مدافعة (١) .

❁ عكرمة مولى ابن عباس

هو أبو عبد الله عكرمة البربري المدني الهاشمي مولى ابن عباس ، روى عن مولاه ، وعائشة ، وأبي هريرة ، وعقبة بن عامر، وأبي سعيد، وعلي بن أبي طالب ، وغيرهم . قال العباس بن مصعب المروزي : كان عكرمة أعلم شاكردى (كلمة فارسية معناها تلاميذ) ابن عباس بالتفسير وكان يدور البلدان يتعرض .

وقال داود بن أبي هند عن عكرمة : قرأ ابن عباس هذه الآية : ﴿لَمْ تَعْظُون قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الاعراف: ١٦٣] قال ابن

عباس: لم أدْرِ نجا القوم أو هلكوا، قال: فما زلتُ أبينُ له حتى عرف أنهم قد نجوا، فكساني حلةً.

وقال الفرزدق بن جواس: كنا مع شهر بن حوشب بجرجان، فقَدِم علينا عكرمة، فقلنا لشهر: ألا نأتيه؟ فقال: ائتوه، فإنه لم يكن أمة إلا كان لها حبر، وأن مولى ابن عباس حبر هذه الأمة. وقال جرير عن مغيرة: قيل لسعيد بن جبيرة: أتعلم أحداً أعلم منك؟ قال: نعم، عكرمة.

وعن قتادة قال: كان أعلم التابعين أربعة: عطاء، وسعيد بن جبيرة، وعكرمة، والحسن. وعنه قال: أعلمهم بالتفسير عكرمة، وقال الشعبي: ما بقي أحدٌ أعلم بكتاب الله من عكرمة. وقال الحبيب بن أبي ثابت: اجتمع عندي خمسة: طاؤس، ومجاهد، وسعيد بن جبيرة، وعكرمة، وعطاء، فأقبل مجاهد وسعيد بن جبيرة يلقيان على عكرمة التفسير، فلم يسألاه عن آية إلا فسرها، فلما نفذ ما عندهما جعل يقول: أنزلت آية كذا في كذا، وأنزلت آية كذا في كذا. وقال زيد بن الحباب سمعتُ سفيان الثوري بالكوفة يقول: خذوا التفسير عن أربعة، فذكر فيهم عكرمة، وقال يحيى بن أيوب المصري: سألتُ ابن جريج هل كتبتم عن عكرمة؟

(١) ميزان الاعتدال: ٢٥٦-٢٦، تهذيب التهذيب: ٤٢١٠-٤٣، تذكرة الحفاظ: ٩٢/١

فقلت: لا، قال: فاتكم ثلثا العلم.

وقد اختلف في توثيقه وتضعيفه أئمة الجرح والتعديل، فمنهم من يضعفه ولا يرويه له، ومنهم من يوثقه ويروي له. وأما أقوال من وهَّأ فمدارُها على ما قال الحافظ ابن حجر على ثلاثة أشياء: على رميهِ بالكذب، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء، فهذه الأوجه الثلاثة التي يدورُ عليها جميع ما طعن به فيه، ولكن الحق الذي لا محيد عنه هو أنه لا أساس لهذه المطاعن من الصحة. وقد أجاب عنها جماعة من الأئمة والعلماء؛ وصنفوا في الذب عن ذلك كأبي جعفر الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وأبي عبد الله بن مندة، وأبي حاتم بن حبان، وابن عبد البر، وغيرهم، وذكر كلام هؤلاء الأئمة في الذب عن هذه المطاعن الحافظ ابن

حجر العسقلاني في كتابه "تهذيب التهذيب"، ولخصه في "الهدي الساري مقدمة فتح الباري" فإن شئت التفصيل والتحقيق فراجع إليهما .

وأما الذين وثقوه وصدقوه فهم كثيرون ، كما قال المروزي : أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا ، منهم أحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه ، وأبو ثور ، و يحيى بن معين . ولقد سألت إسحاق عن الاحتجاج بحديث عكرمة ، فقال : عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا ، وتعجب من سوالي إياه ، وقال البخاري : ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة . وقال عثمان الدارمي : قلت لابن معين : أيما أحب إليك عكرمة عن ابن عباس أو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه ؟ قال : كلاهما ، ولم يختر ، قلت : فعكرمة أو سعيد بن جبير ؟ قال : ثقة ، ثقة ، ولم يختر .

وقال ابن مندة : أمّا حال عكرمة في نفسه فقد عدّله أمّة من التابعين ومن بعدهم ، وروى عنه منهم زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين ورفعاؤهم ، وهذه منزلة لا تكاد تُوجدُ منهم لكبير أحد من التابعين ، على أن من جرّحه من الأئمة لم يُمسك عن الرواية عنه ، ولم يستغن عن حديثه ، وكان حديثه متلقًى بالقبول قرناً بعد قرن إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح ، على أن مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه ، وقد أخرج له مع ذلك مقروناً . وكذا وثقه ابن المديني ، وأبو حاتم ، والعجلي ، وابن سيرين ، والنسائي ، وابن حبان ، والطبري ، وابن عبد البر ، وغيرهم من الأئمة المجتهدين من أهل هذا الشأن .

وجملة القول فيه أنه أمينٌ صادقٌ ثقةٌ في روايته ، ومقدم من بين أصحابه في علمه وفهمه ، ولا سيما في العلم بكتاب الله تعالى (١) .

✽ طائوس بن كيسان

هو أبو عبد الرحمن طائوس بن كيسان اليماني الحميري الجندي ، روى عن العبادلة الأربعة ، وعن عائشة ، وأبي هريرة ، وزيد بن أرقم ، وغيرهم ، وروى عنه ابنه عبد الله ، وهب بن منبه ، وسليمان التيمي الزهري ، ومجاهد ، وغيرهم ، وحكى عبد الملك بن ميسرة عنه قال : أدركتُ خمسين من الصحابة ،

ووثقه ابن معين و أبو زرعة . وقال ابن حبان: كان من عبّاد أهل اليمن و من سادات التابعين ، و كان حجّ أربعين حجةً ، و كان مستجاب الدعوة .

ويظهر من كلام عبيد الله بن أبي زياد من تلاميذ ابن عباس أن طاووساً كان من خواص ابن عباس ، وقال عمرو بن دينار : ما رأيتُ أحداً مثل طاووس ، وشهد له ابن عباس بالجنة . وعن طاووس أنه كان يذكر عن ابن عباس : الخلع طلاق ، فأنكره سعيد بن جبير ، فقال طاووس : لقد قرأتُ القرآن قبل أن تُولّد ، ولقد سمعته وأنت إذ ذاك هُمُك لقمُ الثريد . وقال المحدثون : إن روايته عن عائشة وعثمان مرسلة (٢) .

✽ عطاء بن أبي رباح

هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح المكي القرشي مولا هم . روى عن جابر بن عبد الله ، وأسامة بن زيد ، وأوس بن الصامت ، وأياس بن خليفة البكري ، وزيد بن أرقم ، ورافع بن خديج ، وحكيم بن حزام ، وأبي هريرة ، وعائشة

(١) انظر: تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٣٥ - ٢٤١ ، والهدي الساري: ٤٢٥ - ٤٣٠ ، و تذكرة الحفاظ: ٩٥/١ - ٩٦

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال: ١٣/ ٣٥٧ - ٣٦٧ ، طبقات ابن سعد: ٥٤٠/٥ ، وتهذيب التهذيب: ٨/٥ - ١٠ ، تذكرة الحفاظ: ٩٠/١

أم المؤمنين ، وغيرهم ﷺ ، وقد روى عنه خلق كثير منهم ابنه يعقوب بن عطاء ، ومجاهد بن جبر ، وهو من شيوخه ، وليث بن أبي سليم ، ويونس بن عبيد البصري ، وأبو عمرو بن العلاء المقرئ النحوي ، وغيرهم .

وهو ثقة مجمع على ثقته ، و كان أدرك مائتين من أصحاب النبي ﷺ ، و قال عمر بن سعيد : إنّ أمّه أرسلته إلى ابن عباس تسأله عن شيء ، فقال : يا أهل مكة ! تجتمعون عليّ وعندكم عطاء؟ وقال عمر بن سعيد أيضاً عن أمّه: قدّم ابن عمر مكة فسأله ، فقال: أتجمعون لي يا أهل مكة المسائل ، وفيكم ابن أبي رباح؟ وقال محمد بن عبد الله بن عمرو: ما رأيتُ مفتياً خيراً من عطاء ، إنما كان مجلسه ذكر الله لا يفتر ، وهم يخوضون ، وإن تكلم أو سُئل عن شيء أحسن الجواب .

وكان ثقةً، فقيهاً، عالماً، كثير الحديث، قال أبو جعفر: ما بقي أحد على وجه الأرض أعلم بمناسك الحج من عطاء بن أبي رباح، وكان على جانب عظيم من الورع والتقوى، قال ابنه يعقوب: ما رأيتُ أبي يتحفظ في شيء ما يتحفظ في البيوع، وقال سلمة: ما رأيتُ أحداً يريد بهذا العلم وجه الله غير هؤلاء الثلاثة: عطاء، وطاؤس، ومجاهد. وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي: كان عطاء بن أبي رباح عبداً أسوداً لإمرأةٍ من أهل مكة، وكان أنفه كأنه باقلاة. قال: وجاء سليمان بن عبد الملك أمير المؤمنين إلى عطاء هو وابناه، فجلسوا إليه وهو يُصَلِّي، فلما صلى انفتل إليهم، فما زالوا يسألونه عن مناسك الحج، وقد حوّل قفاه إليهم، ثم قال سليمان لابنيه: قوماً، فقاماً، فقال: يا بني! لا تنيا في طلب العلم؛ فإنني لا أنسى دُلَّنا بين يدي هذا العبد الأسود.

وقال أحمد بن محمد: كانت الحلقة في الفتيا بمكة في المسجد الحرام لابن عباس، وبعد ابن عباس لعطاء بن أبي رباح. ومات في سنة أربع عشرة ومائة، وقيل: سنة خمس عشرة بمكة (١).

(١) انظر ترجمته في الطبقات الكبرى: ٤٦٧/٥ - ٤٧٠، تهذيب الكمال: ٦٨/٢٠ - ٨٢، صفوة الصفوة: ٢١٢/٢

✽ ابن أبي مليكة

وهو الإمام شيخ الحرم أبو بكر عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي المكي، روى عن جدّه، وعائشة، وأمّ سلمة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عباس، وابن عمر، وطائفة. وحَدَّث عنه عمرو بن دينار، وأيوب، وابن جريج، وجريير بن حازم، وغيرهم. وتولّى قضاء مكة وطائف لعبد الله بن الزبير رضي الله عنه، وكان مؤدّن الحرم في عهده أيضاً.

قال الذهبي: كان إماماً، فقيهاً، حجةً، فصيحا، مُفَوِّهاً، متفقاً على ثقته، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم، وقال العجلي: مكي تابعي ثقة. وقال ابن حبان: رأى ثمانين من الصحابة، توفي سنة سبع عشرة ومائة (١).

طبقة أهل المدينة المنورة

لا نحتاج ههنا إلى ذكر مكانة المدينة المنورة علماً وعملاً في عصر النبي ﷺ، وفي عصور الصحابة، والتابعين. فلا شك أنها كانت إذ ذاك مهبط الوحي الإلهي؛ ومسكن الرسول العربي المدني، وكان هناك كثير من الصحابة يتعلمون منه؛ ويعلّمون الناس بعده الكتاب والسنة؛ فكانوا يجلسون لأتباعهم يعلمونهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فقامت بها مدرسة التفسير تتلمذ فيها كثير من التابعين، وكان ممن أقام مدرسة للتفسير بالمدينة المنورة أبي بن كعب الصحابي المشهور القارئ المُقرئ ﷺ.

فأبي بن كعب هو المؤسس لمدرسة المدينة كما كان ابن عباس مؤسساً لمدرسة مكة المكرمة، وأرى أن أذكر نبذة من أحوال مشاهير رجالها على ترتيب وفياتهم، وهم ثلاثة: زيد بن أسلم، وأبو العالية، ومحمد بن كعب القرظي.

✽ أبو العالية

هو رفيع بن مهران الرياحي، أدرك الجاهلية، وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين في خلافة الصديق، وكان عبداً لامرأة من بني رياح بطن من تميم، روى

(١) تذكرة الحفاظ: ١٠١/١-١٠٢، تهذيب التهذيب: ٢٦٨/٥، سير أعلام النبلاء: ٨٨/٥-٩٠ عن علي، وابن مسعود، وأبي موسى، وأبي أيوب، وأبي بن كعب، وثوبان، وحذيفة، وابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وعائشة، وغيرهم. وروى عنه خالد الحذاء، وداؤد بن أبي هند، ومحمد بن سيرين، وحفصة بنت سيرين، وثابت البناني، وقتادة، ومنصور، وجماعة.

قال ابن أبي داؤد: لم يكن أحد بعد الصحابة أعلم بالقراءة من أبي العالية، وقد قرأ القرآن الكريم على أبي بن كعب وغيره. وقال أبو عمرو الداني: أخذ أبو العالية القراءة عرضاً عن أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، ويقال: قرأ على عمر.

وعن حفصة عن أبي العالية: قال: قرأت القرآن على عهد عمر ثلاث

مرات، وعن أبي خلدَةَ عن أبي العالية: قال: كنتُ آتي ابنَ عباس، فيُرفَعُنِي على السرير، وقريش أسفل من السرير، فتغامز بي قريش، وقالوا: يُرَفَّعُ هَذَا الْعَبْدُ عَلَى السرير؟ ففطن بهم ابنُ عباس، فقال: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ يَزِيدُ الشَّرَفَ شَرَفًا؛ وَيَجْعَلُ الْمَمْلُوكَ عَلَى الْأُسْرَةِ.

وبعد ما تعلَّم تصدَّى لإفادة العلم إلا أنه لم يكن له رِوَاة، فَذَهَبَ أَكْثَرُ علمه كما قال أبو داود. وَوَجَّهَهُ عِنْدِي مَا قَالَ عَاصِمُ الْأَحْوَل: كَانَ أَبُو الْعَالِيَةِ إِذَا اجْتَمَعَ إِلَيْهِ أَرْبَعَةٌ قَامَ وَتَرَكَهُمْ.

وثقته الأئمة من أهل هذا الشأن، قال اللالكائي: مجمع على ثقته، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وأكبر ما نُقِمَ عليه حديثُ القهقهة في الصلاة، وكلُّ من رواه غيره فمدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية؛ والحديثُ له وبه يُعرَفُ، ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالية، و سائر أحاديثه مستقيمة صالحة. ومات في خلافة الحجاج، وقال أبو خلدَةَ: سنة تسعين وهو الصحيح (١).

(١) ترجمته في التاريخ الكبير: ٣/٣٢٦، تهذيب التهذيب: ٣/٢٤٦، تهذيب الكمال: ٢١٥/٩-٢٢٠، تذكرة الحفاظ: ١/٦١، سير أعلام النبلاء: ٤/٢٠٧-٢١٣، الكامل لابن عدي: ١٦٢/٣-١٧٠.

✽ محمد بن كعب القرظي

هو محمد بن كعب بن سليم أبو حمزة أو أبو عبد الله القرظي المدني، قال يعقوب بن شيبة: وُلِدَ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ سَنَةَ أَرْبَعِينَ. وَقَالَ قَتِيبَةُ: بَلَغَنِي أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَقَالَ أَيْضًا: بَلَغَنِي أَنَّهُ وُلِدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مَا قَالَ قَتِيبَةُ لِحَقِيقَةِ لَهُ، وَإِنَّمَا الَّذِي وُلِدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ هُوَ أَبُوهُ.

رَوَى عَنْ الْعَبَّاسِ، وَعَلِيِّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعُمَرُو بْنُ الْعَاصِ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْجَمِيعَ مَرْسَلٌ، وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، وَمَعَاوِيَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَغَيْرِهِمْ. وَرَوَى عَنْهُ أَخُوهُ عَثْمَانُ، وَالحكم بن عيينة، ويزيد بن أبي زياد، وابن عجلان، وعاصم بن

كليب ، وغيرهم . وكان تابعياً جليلاً ، عالماً بالقرآن ، كثير الحديث ، صالحاً ، تقياً ، ورعاً ، ثقةً كبيراً .

قال ابن حجر: جاء عن النبي ﷺ من طُرُقٍ أَنَّهُ قال: يَخْرُجُ من الكاهنَيْنِ رجلٌ يدرس القرآنَ دراسةً لا يدرسها أحدٌ يكون بعده ، قال ربيعة : كُنَّا نقول: هو محمد بن كعب ، والكاهنان قريظة والنضير ، وقال عون بن عبد الله : ما رأيتُ أحداً أعلم بتأويل القرآن منه .

وشغفه وحبه بالقرآن وتفسيره يظهر ممّا جاء عنه قال: لأنّ أقرأ في ليلتي حتى أصبح ”إذا زلزلت الأرض زلزالها“ و ”القارعة“ لا أزيد عليهما ، وأتفكر فيهما ، و أتردّدُ أحبُّ إليّ من أن أهذّ القرآنَ هذّاً . وقالت له أمّه : يا بني ! لو لا أعرفُك طيباً صغيراً ، و طيباً كبيراً لقلتُ: إنك أذنبت ذنباً موبقاً لِمَا أراك تصنع بنفسك في الليل والنهار ، قال: يا أمّاه ! وما يؤمنني أن يكون الله قد اطلّع علي ، وأنا في بعض ذنوبي فمقتني ، فقال: اذهبْ لا أغفر لك ، مع أنّ عجائب القرآن ترد بي على أمور حتى أنه ينقضني الليل ، ولم أفرغ من حاجتي .

قال ابن حبان : كان من أفاضل أهل المدينة علماً وفقهاً ؛ وكان يقصّ في المسجد ، فسقط عليه وعلى أصحابه سقّفٌ ، فمات هو وجماعة معه تحت الهدم . وقال محمد بن الفضيل البزار: كان لمحمد بن كعب جلساء ، كانوا من أعلم الناس بتفسير القرآن ، وكانوا مجتمعين في مسجد الربرة ، فأصابتهم زلزلة ، فسقط عليهم المسجد ، فماتوا جميعاً . واختلّف في سنة وفاته ، فقليل : مات سنة ثمان مائة ومائة من الهجرة ، وقيل : سبع عشرة ، وقيل وقيل (١)

✽ زيد بن أسلم

وهو زيد بن أسلم أبو أسامة ويقال : أبو عبد الله العدوي المدني ، مولى عمر بن الخطاب ، كان من كبار التابعين ، روى عن أبيه ، وعبد الله بن عمر ، و أبي هريرة ، وعائشة ، وجابر بن عبد الله ، و ربيعة بن العباد ، وأنس ، و سملة بن الأكوع ، و على بن الحسين ، وعبد الرحمن بن ويلة ، و أم الدرداء ، وغيرهم . وقيل: إن روايته عن سعد بن أبي وقاص ، وأبي أمامة ، وزيد ، وأبي سعيد مرسلّة .

وروى عنه أولاده الثلاثة أسامة ، وعبد الله ، وعبد الرحمن ، ومالك بن أنس ، و
أيوب السختياني ، و جرير بن حازم ، وجماعة . كان عالماً بتفسير القرآن ، و
فقيهاً ، جليلاً ، قدوةً ، حجةً ، وثقة الأجلة من أهل هذا الشأن كالنسائي ، وأبي
حاتم ، وأبي زرعة ، وأحمد ، وابن سعد ، وابن خراش .

قال البخاري في التاريخ الكبير : إن علي بن الحسين كان يجلس إلى زيد
بن أسلم ؛ ويتخطى مجلس قومه ، فقال له نافع بن جبير بن مطعم : تتخطى
مجالس قومك إلى عبد عمر بن الخطاب ؟ فقال : إنما يجلس الرجل إلى من
ينفعه في دينه . وقال الواقدي : وكان له حلقة للعلم في مسجد رسول الله ﷺ ، و
قال : له كتاب تفسير روى عنه ابنه عبد الرحمن ، وكان من العلماء العاملين .

نعم قد يُنسب إليه القول بالتفسير بالرأي ، كما قد حكى ابن حجر : أنَّ
حماد بن زيد روى عن عبيد الله بن عمر أنه قال : لا أعلم به بأساً إلا أنه يُفسر برأيه
القرآن ويكثر منه .

قلتُ : والذي أختار في الجواب عنه : أنَّ التفسير بالرأي منه ما هو
محمود ؛ ومنه ما هو مذموم ، كما قد حَقَّقناه في الفصول الماضية ، وقولُ عبيد
الله بن عمر هذا لا يمكن أن يحمل على التفسير بالرأي المذموم ؛ لأن من يُفسر

(١) تهذيب الكمال : ٣٤٧/٢٦ ، تهذيب التهذيب : ٣٧٣/٩ ، صفوة الصفوة : ١٣٢/٢ ، سير أعلام
النبل : ٦٨-٦٥/٥

القرآن بالرأي على هذا المعنى لا يُوثَّق قطعاً بل يُجرَّح ، وقد وثقه هو بقوله : لا
أعلم به بأساً ، وهو من الفاظ التوثيق ، فلا جرم أنه يُحمَلُ على أنه كان يُفسرُ
القرآن بالرأي الذي هو محمود ، وهو ليس بطعن في شيء ، فلا يُعدُّ هذا منه
مَطْعِناً وَمَغْمِزاً في ثقته وعدالته .

فإن قلتُ : فإذا كان هذا ليس بطعن فيه ، فما معنى إنكاره عليه هذا ؟ فهل
هذا إلا طعن منه ؟ قلتُ : كلا ؛ بل يُحمَلُ هذا الإنكارُ على أنَّ عبيد الله كان ممن
يتورَّعون عن القول في القرآن برأيهم كغيره من الصحابة والتابعين ، ولذا أنكر
عليه هذا بمحض اقتضاء الورع ، وإلا لَمَا حكم عليه بالثقة والعدالة . فافهم حقَّ
الفهم .

وقال ابن عجلان: ما هبْتُ أحداً قَطُّ هَيَّيْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمٍ. وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: قال أبو حازم: لقد رأيتنا في مجلس أبيك أربعين حبراً فقهاءً، أدنى خصلة منا التواصي بما في أيدينا، وما رأيتُ في مجلسه مُتَمَارِئِينَ وَلَا مُتَنَازِعِينَ في حديثٍ لا يَنْفَعُهُمَا. مات في خلافة أبي جعفر في أولها، وقال غير واحد: مات سنة ست و ثلاثين ومائة (١).

✽ نافع بن هرمز

وهو الفقيه المحدث أبو عبد الله نافع بن هرمز أو كاؤس المدني مولى عبد الله بن عمر. رَوَى عن ابن عمر، وأبي هريرة، وأبي لبابة بن المنذر، وأبي سعيد، ورافع بن خديج، وعائشة، وأم سلمة، وجماعة. وحدث عنه أولاده أبو عمر، وعمر، وصالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويونس بن عبيد، والزهرري، وأيوب السختياني، وجريز بن حازم، وخلق كثير. وكان تابعياً، كثير الحديث، ثقة، وثقه الأجلة من أئمة الحديث مثل العجلي، وابن خراش، والنسائي، وغيرهم. قال أحمد بن صالح: كان نافع حافظاً، ثبتاً له شأن. وقال الإمام مالك: كنت إذا سمعتُ من نافع يحدث عن عبد الله بن عمر

(١) انظر ترجمته في التهذيب التهذيب: ٣٤١/٣-٣٤٢، التاريخ الكبير للبخاري: ٣٨٧/٣، سير أعلام النبلاء: ٣١٦/٥، تهذيب الكمال: ١٠١٢-١٧، جامع التحصيل: ١٧٨/١ لا أبالي أن لا أسمع من غيره. وقد أثنى عليه مولا عبد الله بن عمر حيث قال: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا بنافع. مات سنة سبع عشرة ومائة، وقال أبو عبيد: سنة تسع عشرة ومائة (١).

✽ عروة بن الزبير

هو الإمام الفقيه المحدث أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، روى عن أبيه الزبير بن العوام، وأخيه عبد الله، وأمه أسماء بنت أبي بكر، وخالته عائشة، وعلي بن أبي طالب، وحكيم بن حزام، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعن خلق كثير. وروى عنه

أولاده عبد الله، وعثمان، وهشام، ومحمد، ويحيى، وسليمان بن يسار، وأبو بردة بن أبي موسى، وصالح بن كيسان، والزهرى، وغيرهم .

قال ابن سعد: كان ثقةً، كثير الحديث، فقيهاً، عالماً، ثباً، ماموناً. وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة، وكان رجلاً صالحاً لم يدخل في شيء من الفتن . و قال قبيصة بن ذؤيب: كان عروة يغلبنا بدخوله على عائشة أعلم الناس . وعده أبو الزناد في فقهاء المدينة السبعة . وقال ابن عينة : كان أعلم الناس بحديث عائشة عروة، وعمره، والقاسم . وقال هشام بن عروة: ما سمعتُ أبي يقول في شيء قط برأيه . وعن حميد بن عبد الرحمن بن عوف: لقد رأيتُ الأكابر من أصحاب النبي وأنهم يسألونه من قصة ذكرها . وقال هشام: كان أبي يصوم الدهر، ومات صائماً . وقال ابن شاذب: كان عروة يقرأ ربع القرآن كل يوم في المصحف؛ ثم يقوم به في الليل .

قال خليفة: في آخر خلافة عمر يقال وُلِدَ عروة، وقال مصعب الزبيري: وُلِدَ عروة لِسِتِّ خلون من خلافة عثمان، والأول أصح . وأما وفاته فقال ابن المديني: مات سنة إحدى أو اثنتين و تسعين، وقيل: سنة أربع و تسعين (٢).

(١) تهذيب الكمال: ٢٩٩/٢٩، تهذيب التهذيب: ٣٦٨/١٠-٣٦٩

(٢) تذكرة الحفاظ: ٦٢/١، تهذيب التهذيب: ١٦٣/٧-١٦٤، تهذيب الكمال: ١٢/٢٠-٢٤

❁ كعب الأخبار

وَمَنْ لَا يَنْسَى مثله في هذا الصدد التابعي الكبير أبو إسحاق كعب بن ماته المعروف بكعب الأخبار، أدرك زمان النبي ﷺ ولم يره؛ وأسلم في خلافة أبي بكر أو في خلافة عمر، وهو الراجح كما قال ابن حجر . وصحب عمر، و أكثر الرواية عنه، وروى عن صهيب، وحدث عنه جماعة من الصحابة منهم ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وأبو هريرة، وخلائق من التابعين .

وكان كثير العلم؛ حتى قال معاوية: ألا إن كعب الأخبار أحد العلماء؛ وإن كان عنده علم كالثمار؛ وإن كنا فيه لمُفْرِطِينَ . وذكر أبو الدرداء كعباً، فقال :

إن عند ابن الحميرية لعِلماً كثيراً. وقال معاوية أيضاً: إن كان لمن أصدق هؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب؛ وإن كنا مع ذلك لنَبْلُو عليه الكذب. قال ابن حجر: أَوَّلَهُ بعضهم: بأن مراده بالكذب عدم وقوع ما يُخْبِرُ به أنه سيقع لا أنه يكذب .

ثم لا يخفى أن كعباً كان يحدث عن الكُتُب القديمة ، ومن الإسرائيليات، والكُتُب التفسيرية مشحونة بها كما يظهر لمن يطالع كتب التفسير. أخرج ابن عساكر من مسند محمد الروياني - على ما حكاه ابن حجر في الإصابة - : من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: إن كل ما تذكرون عن كعب بما يكون، أنه يكون، إن كان قال لكم إنه مكتوب في التوراة فقد كذبكم - إلى أن قال - إنما الذي يُحدثُ به كعب عما يكون من كتب أنبياء بني إسرائيل وأصحابهم ، كما أنتم تُحدثون عن نبيكم وأصحابه .

وكان من مسلمة أهل الكتاب، وكان على دين اليهود ، فأسلم وقدم المدينة ، ثم خرج إلى الشام وسكن حمص ، وتوفي بها سنة ثنتين و ثلاثين في خلافة عثمان (١).

❁ وهب بن منبه

وَمِمَّنْ لَا يُنْسَى مثله المفسرُ الشهير التابعي الجليل وهب بن منبه اليماني

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال: ١٨٩/٢٤ - ١٩٣ ، تهذيب التهذيب: ٣٩٣/٨ ، الإصابة: ٦٤٧/٥ - ٦٥١ ، تهذيب الأسماء: ٣٧٧/٢

الصنعاني، وهو يروي عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمرو، وجابر، وأنس، وأخيه همام بن منبه، وغيرهم . وعنه ابنه عبد الله، وعبد الرحمن، وابن أخيه عبد الصمد .

وهو ثقة، ثبت، كثير الحديث، وثقه الجمهور، قال العجلي: ثقة تابعي كان على قضاء صنعاء . وقال النسائي وأبو زرعة: ثقة، وضعفه عمرو بن علي الفلاس، وقال الذهبي: وروايته للمُسند قليلة؛ وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات ومن صحائف أهل الكتاب .

قال المثنى بن الصباح: لَبِثَ وهب بن منبه أربعين سنةً لم يسب شيئاً فيه الروح؛ ولبت عشرين سنةً لم يجعل بين العشاء والصبح وضوءاً، وقال مسلم الزنجي: لبت وهب أربعين سنةً لا يرقُدُ على فراشٍ؛ وعشرين سنةً لم يجعل بين العتمة والصبح وضوءاً، قال أحمد: وكان يُتَّهَمُ بشيء من القدر، ثم رَجَعَ، وقال غير واحد: إنه مات سنة عشر ومائة (١).

طبقة أهل العراق

ومما لا بُدَّ من الإشارة إليه أنَّ العراق بعد ما فُتِحَ على يد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ وبعد ما مُصِّرَتِ الكوفة والبصرة سنة ١٧ من الهجرة بأمر أمير المؤمنين، صار مُستَقَرًّا لكثير من الصحابة، وبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إلى الكوفة، ليُعَلِّمَ أهلها القرآن، ويُفَقِّهَهُم في الدين؛ ونزل بالكوفة عددٌ كثيرٌ من أجلة الصحابة رضي الله عنهم، حتى قال العجلي في معرفة الثقات: نَزَلَ بالكوفة ألف وخمس مائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونَزَلَ قرقيسيا (وهو ثغر من ثغور الكوفة) ستمائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (٢).

وممن نزل بالكوفة عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، والحسن بن

(١) تهذيب التهذيب: ١٤٧/١١، سير أعلام النبلاء: ٥٤٤/٤-٥٥٧، الطبقات لابن سعد: ٥٤٣/٥

(٢) معرفة الثقات: ٤٤٨/٢

علي، وسعد بن أبي وقاص، ووليد بن عقبة، وخباب بن الأرت، وعمار بن ياسر، وشداد بن الهاد، وأبو الطفيل بن عمرو، وحذيفة بن اليمان، والمغيرة بن شعبة، وغيرهم (١).

وقال الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال بسنده عن ابن سيرين قال: أدركت بالكوفة أربعة آلاف يَطْلُبُونَ العلم، ليس فيهم إبراهيم (٢).

فأصْبَحَتِ الكوفةُ مستقراً ومسكناً للصحابة، ومن الطبيعي أن تكون مستقراً للتابعين وأتباعهم؛ لأنَّ أصحاب علي، وابن مسعود، وغيرهما كان

عدددهم في غاية الكثرة ؛ حتى امتلأت بالقرّاء، والفقهاء، والمحدثين، بحيث أبلّغ بعضُ ثقاتِ أهل العلم - على ما حكاه العلامة الشيخ زاهد الكوثري في مقدمته على نصب الراية - عددَ مَنْ تَفَقَّهَ على ابن مسعود و على أصحابه نحو أربعة آلاف عالم، ولَسْنَا بحاجةٍ إلى سرد أسمائهم لأن أمرهم في غاية الشهرة .
وحكى الرامهرمزي و السيوطي عن ابن سيرين قال: قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث (٣).

فالحاصل أن الكوفة قد صارت معدن العلوم والحكم ؛ ومخزن الإيمان والإسلام، ولذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "بالكوفة وجوه الناس"، وكتب هو إلى أهل الكوفة موجهاً إليهم خطابه بقوله: "إلى أهل رأس الإسلام" وفي رواية بقوله: "إلى رأس العرب". وقال رضي الله عنه: العراق بها كنز الإيمان؛ وهم رمح الله؛ يجزون ثغورهم؛ ويمدون الأمصار، وقال علي رضي الله عنه: الكوفة كنز الإيمان، و حجة الإسلام، وسيفُ الله، ورمحُه يضعه حيث شاء، والذي نفسي بيده لينتصرن الله بأهلها في شرقي الأرض وغربها كما انتصر بالحجاز (٤).

هذه هي الكوفة التي كانت منبع علوم القرآن والحديث المتلاطم الأنوار؛ ومخزن الفقه الإسلامي المحافظ للأسرار، ولكن ممّا يُؤسف له أن

(١) انظر الطبقات لابن خياط: ١٢٦/١ وما بعده، والطبقات لابن سعد: ٥/٦ وما بعده

(٢) العلل ومعرفة الرجال: ٤٤٩/٢

(٣) المحدث الفاصل: ٤٠٨/١، طبقات الحفاظ: ٢٧/١، تدريب الراوي: ٤٠٠/٢

(٤) الطبقات لابن سعد: ٥/٦، معجم البلدان للحموي: ٤٩٢/٤

بعض الناس يجتهدون في الانتقاص من قدرها؛ والانتساب إليها ما لا أساس له من العلم والبرهان جهلاً أو عصبيةً، ولَسْنَا نخوضُ هنا في أقوالهم ؛ وفي الاشتغال بجوابهم، فإنّ في كتب الأئمة ما يُعِينُنَا عن ذلك، وإلى الله المشتكى.

ثم لِيُعْلَمَ أنّ من بين من نَزَلَ الكوفة وتَوَطَّنَهَا وعلا صيته شرقاً وغرباً عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فكانت هناك حلقة العلمية، وهي مدرسة له، وكان يُلقِي الدروس من الكتاب والسنة؛ فيأخذ عنه أصحابه .

وكان ممّن اشتهر في التفسير من أصحابه خمسة، وهم علقمة بن قيس، و

مسروق بن الأجدع، والأسود بن يزيد، ومرة الهمداني، وعبيدة السلماني، واشتهر من غير أصحاب ابن مسعود في التفسير عامر الشعبي، والحسن البصري، وقتادة ابن دعامة السدوسي. ويجدر بنا أن نتكلم عن كل واحد منهم .

لطيفة: عن ابن سيرين قال: كان أصحاب عبد الله بن مسعود عليه السلام خمسة كلهم فيه عيب: عبيدة السلماني أعور؛ ومسروق بن الأجدع أحمق؛ وعلقمة بن قيس أعرج؛ وشريح كوسج؛ والحارث أعور^(١).

❖ علقمة بن قيس

هو الإمام الحجة المجتهد الكبير علقمة بن قيس بن عبد الله أبو شبيل النخعي الكوفي، فقيه العراق وعالمها ومُقرئها، وُلِدَ في حياة النبي ﷺ ولحق الجاهلية، سَمِعَ من عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وأبي الدرداء، وأخذ عنه إبراهيم، وإبراهيم بن سويد النخعي، والشعبي، وطائفة. وجوّد القرآن على ابن مسعود، وتفقّه عليه، ولأزمه حتى رأس في العلم والعمل، وتصدّى بعد علي وابن مسعود عليه السلام للإمامة والفتيا.

وكان من أنبل أصحاب عبد الله بن مسعود، وقال ابن مسعود: ما أقرأ وأعلم شيئاً إلا وعلقمة يقرأه ويعلمه، قال قابوس بن أبي ظبيان: قلت لأبي: لأي شيء كنت تدع الصحابة؟ وتأتي علقمة؟ قال: أدركت ناساً من أصحاب النبي ﷺ

(١) تهذيب الكمال في ترجمة علقمة بن قيس: ٣٠٤/٢٠

وهم يسألون علقمة ويستفتونه . وقيل لابن مسعود: ما علقمة بأقرئنا؟ قال بلى والله إنه لأقرأكم.

وقال علقمة: كنت رجلاً قد أعطاني الله حسن الصوت بالقرآن؛ وكان ابن مسعود يرسل إلي، فأقرأ عليه، فإذا فرغت من قراءة تي قال: زدنا فداك أبي وأمي، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: حسن الصوت زينة القرآن.

قال الإمام الذهبي: كان فقيهاً، إماماً، بارعاً، طيب الصوت بالقرآن، ثبتاً فيما ينقل، صاحب خير وورع، كان يشبه ابن مسعود في هديه ودله وسمته

وفضله.

ومات في ولاية عبيد الله بن زياد في خلافة يزيد بن معاوية سنة اثنتين و ستين^(١).

✦ مسروق بن الأجدع

وهو الإمام الفقيه المجتهد العابد أبو عائشة مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني الكوفي. أخذ عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل. وعنه الشعبي، وأبو الضحى، وأبو اسحاق، وخلق كثير. قال أبو السفر: ما وكدتُ همدانية مثلَ مسروق، وقال الشعبي: ما رأيتُ أطلبَ للعلم منه، وقال: كان مسروق أعلم بالفتوى.

وكان من عباد أهل الكوفة. قال أبو اسحاق: حج مسروق فلم ينم إلا ساجداً على وجهه. وقال أنس بن سيرين عن امرأة مسروق: كان يصلي حتى تورم قدماه.

وهو ثقة جليل وثقه الأئمة من أهل هذا الشأن، ومناقبه كثيرة. قال العجلي: تابعي ثقة، وكان أحد أصحاب عبد الله الذين يقرؤون ويفتون، وكان ورعاً، تقياً. ورؤي: أن خالد بن أسيد بعث إلى مسروق بثلاثين ألفاً، فأبى أن يقبلها. ورؤي عن

(١) تذكرة الحفاظ: ٤٨/١، سير أعلام النبلاء: ٥٣/٤-٦١، تهذيب الكمال: ٣٠٠/٢٠-٣٠٧، تهذيب التهذيب: ٢٤٤/٧-٢٤٥

أبي الضحى: أن مسروقاً شفع لرجل شفاعاً، فأهدى له جاريةً فغضب، وقال: لو علمتُ أن هذا في نفسك ما تكلمتُ فيها، وما أتكلّمُ فيما بقي أبداً. مات بالكوفة سنة اثنتين و ستين، أو ثلاث و ستين^(١).

✦ الأسود بن يزيد

وهو الإمام الفقيه الزاهد أبو عمرو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، أخذ عن عبد الله بن مسعود، وبلال، ومعاذ، وحذيفة، وعائشة، وطائفة سواهم. وحدّث عنه ابنه عبد الرحمن، وإبراهيم، وأبو اسحاق السبيعي، وكان

على أمر كبير من الاجتهاد في العبادة والحج؛ حتى رُوِيَ عن ميمون أبي حمزة: سَافَرَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ ثَمَانِينَ حَجَّةً وَعُمْرَةً لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانَ الْأَسْوَدُ يَخْتِمُ الْقُرْآنَ فِي رَمَضَانَ فِي كُلِّ لَيْلَتَيْنِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ فِي كُلِّ سِتِّ لَيَالٍ. قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: سُئِلَ الشَّعْبِيُّ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، فَقَالَ: كَانَ صَوَّامًا، قَوَّامًا، حَجَّاجًا. قَالَ الذَّهَبِيُّ: وَهُوَ نَظِيرُ مَسْرُوقٍ فِي الْجَلَالَةِ وَالْعِلْمِ وَالثَّقَةِ، وَعَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ: كَانَ الْأَسْوَدُ يَجْتَهِدُ فِي الْعِبَادَةِ؛ وَيَصُومُ حَتَّى يَخْضُرَّ وَيَصْفَرَّ، فَلَمَّا حَضَرَ بَكَى، فَقِيلَ لَهُ: مَا هَذَا الْجَزَعُ؟ قَالَ: مَالِي لَا أَجْزَعُ، لَوْ رَأَيْتَ بِالْمَغْفِرَةِ مِنَ اللَّهِ لِأَهْمَنِي الْحَيَاءُ مِمَّا قَدْ صَنَعْتُ، وَكَانَ مُخْضَرَّمًا أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ. وَمَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ (٢).

❖ مُرَّةُ الْهَمْدَانِيِّ

وهو الإمام الفقيه أبو إسماعيل مرة بن شرحبيل الهمداني الكوفي، ويقال له مُرَّةُ الطَّيِّبِ وَمُرَّةُ الْخَيْرِ لِعِبَادَتِهِ وَخَيْرِهِ وَعِلْمِهِ، وَهُوَ مُخْضَرَّمِي كَبِيرِ الشَّانِ، رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَجَمَاعَةٍ، وَعَنْهُ أَسْلَمَ الْكُوفِيُّ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَزَيْدُ الْيَامِيِّ، وَحَصِينُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرُهُمْ. وَكَانَ لَهُ شَأْنٌ عَجِيبٌ فِي أَمْرِ الْعِبَادَةِ، قَالَ الْحَارِثُ الْغَنَوِيُّ: أَنَّهُ سَجَدَ لِلَّهِ

(١) تهذيب التهذيب: ١٠٠/١٠، تذكرة الحفاظ: ٤٩/١، الطبقات لابن سعد: ٧٦/٦

(٢) تذكرة الحفاظ: ٥٠/١-٥١، سير أعلام النبلاء: ٥٠/٤-٥٣، تهذيب التهذيب:

٢٩٩/١، تهذيب الكمال: ٢٣٣/٣

حَتَّى أَكَلَ التُّرَابُ جَبْهَتَهُ، وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ: رَأَيْتُ مُصَلِّيَ مُرَّةِ الْهَمْدَانِيِّ مِثْلَ مَبْرُكِ الْبَعِيرِ. وَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ سِتِّ مِائَةٍ، وَقِيلَ: كَانَ يُصَلِّي أَلْفَ رَكْعَةٍ. وَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ: كُنَّا نَأْتِي مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ فَيُخْرِجُنَا؛ فَنَرَى أَثَرَ السَّجُودِ فِي جَبْهَتِهِ وَكَفْيِهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَقَدَمَيْهِ، قَالَ: فَيَجْلِسُ مَعَنَا هُنَيْئَةً، ثُمَّ يَقُومُ فَإِنَّمَا هُوَ رُكُوعٌ وَسُجُودٌ.

وهذا هو الوجه في عدم نشر علمه، ولقد صدق الذهبي حيث قال: ما كان هذا الولي يكاد يتفرغ لنشر العلم، ولهذا لم تكثر روايته، وهل يُرَادُ من العلم إلا

ثمرته.

ووثقه الأئمة، وقال يحيى : ثقةٌ ، وقال العجلي ثقة تابعي . قال ابن سعد: وتوفي زمان الحجاج، وكذا قال أبو حاتم، وقال غيره: توفي سنة ست و سبعين (١).

❖ عبدة السلماني

وهو الإمام الفقيه أبو عمرو عبدة بن قيس أو عبدة بن عمرو السلماني الهمداني الكوفي ، تابعي جليل أدرك حياة النبي ﷺ وأسلم قبل وفاته ﷺ بسنتين ولم يرهُ ، سَمِعَ عمرَ ، وعلياً ، وابن مسعود ، وابن الزبير ، وطائفة . وروى عنه الشعبي ، وإبراهيم النخعي ، وأبو حصين ، ومحمد بن سيرين ، وسعيد بن أبي هند، وغيرهم .

وكان عبدة على أمر كبير من العلم والعبادة ، رُوِيَ عن محمد بن سيرين : سألت عبدة السلماني عن تفسير آية من كتاب الله ، فقال: عليك باتقاء الله ، والسداد، فقد ذهب الذين يعلمون فيم نزل القرآن . وقال ابن سيرين: كان أصحاب عبد الله بن مسعود خمسة ، فمنهم من يُقدّم عبدة ، ومنهم من يُقدّم علقمة.

قال الخطيب: وكان من أصحاب عبد الله وعلي ، وكان أحد أصحاب عبد الله الذين يقرؤون ويفتون ، وكان شريح إذا أشكل عليه شيء قال: إن ههنا

(١) سير أعلام النبلاء: ٧٥/٤، حلية الأولياء: ١٦٢/٤-١٦٩ تهذيب التهذيب: ٧٠/١٠

رجلاً في بني سلمان فيه جرأة، فُرِسلهم إلى عبدة. وقال ابن سيرين: ما رأيت رجلاً أشدّ توقياً من عبدة. وقال سفیان: كان عبدة يُوازي شريحاً في العلم والقضاء. ومات سنة اثنتين و سبعين، ويُقال: في زمان المختار (١).

❖ عامر بن شراحيل الشعبي

وهو الإمام الحافظ الفقيه أبو عمرو عامر بن شراحيل ، ويُقال: شراحيل ، والأول هو المشهور، الشعبي الهمداني الكوفي. وُلِدَ في أثناء خلافة عمرص، وروى

عن علي، ويُقالُ مرسلٌ، وعن عمران بن حصين، وجريز بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، وابن عمر، وعدي بن حاتم، والمغيرة بن شعبة، وخلق. وحدث عنه إسماعيل بن أبي خالد، وأشعث بن سوار، ودأود بن أبي هند، وزكريا بن أبي زائدة، والأعمش، وأبو حنيفة، وهو أكبر شيخ للإمام أبي حنيفة وخلق.

عن منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي: أدركتُ خمس مائة من أصحاب النبيا. وقال الحاكم في علوم الحديث: ما سمع من عائشة، ولا ابن مسعود، ولا من أسامة، ولا من علي، ولا من معاذ، ولا من زيد بن ثابت.

وقال مكحول: ما رأيتُ أعلم من الشعبي. وعن أبي حصين: ما رأيتُ أحداً قطُّ أفقه من الشعبي، وعن أبي مجلز: ما رأيتُ أحداً أفقه من الشعبي، لا سعيد بن المسيب، ولا طاؤس، ولا عطاء، ولا الحسن، ولا ابن سيرين. وقال عاصم الأحول: ما رأيتُ أحداً أعلم بحديث الكوفة والبصرة والحجاز من الشعبي. وقال ابن سيرين: ألزم الشعبي، فلقد رأيتُه يُستفتى والصحابة متوافرون.

وعن ابن المديني: قيل للشعبي: من أين لك هذا العلم كله؟ قال: بنفي الاعتماد، والسير في البلاد، وصبر كصبر الجماد، وبكور كبكور الغراب. وقال ابن عيينة: العلماء ثلاثة: ابن عباس في زمانه؛ والشعبي في زمانه؛ والثوري في زمانه. وعن عبد الملك بن عمير: مرَّ ابن عمر بالشعبي وهو يُحدث بالمغازي، قال: شهدتُ القومَ، ولهذا أحفظُ لها وأعلمُ بها مني.

(١) تاريخ بغداد للخطيب: ١١٧/١١-١١٩، الطبقات لابن سعد: ٩٣/٦-٩٥، تهذيب التهذيب: ٧٨/٧

ومن أقواله اللطيفة ما حكى عيسى الحناط عنه، قال: إنما كان يُطلبُ هذا العلم من جَمَعَ النُسكَ والعقلَ، فإن كان عاقلاً بلا نُسكٍ، قيل: هذا لا يناله، وإن كان ناسكاً ولم يكن عاقلاً، قيل: هذا أمر لا يناله إلا العقلاء، ثم قال: لقد رأيتُ اليومَ يطلبه من لا عقلَ له ولا نُسكَ.

وكان الشعبي محتاطاً في التفسير، قال زكرياء بن أبي زائدة: كان الشعبي يُمرُّ بأبي صالح، ويأخذُ بأذنه ويقول: تُفسِّرُ القرآنَ وأنت لا تقرأ القرآنَ،

وروى ابن جرير عن صالح بن مسلم قال: مرَّ الشعبي على السدي وهو يُفسِّرُ القرآنَ فقال: لأنَّ يُضْرَبَ على إستك بالطبل خيرٌ لك من مجلسك هذا.

قال الواقدي: مات سنة خمس و مائة، وقال طائفة من المؤرخين: مات سنة أربع ومائة (١).

❖ الحسن البصري

وهو الإمام المُحدِّث الجليل الفقيه النبيل أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، وُلِدَ لِسَنَتَيْنِ بَقِيَّتَا من خلافة عمر، وأمّه خير مولاة أم سلمة رضي الله عنها، رأى علياً، وطلحة، وعائشة رضي الله عنهن، وروى عن عمر، وسعد بن عباد، وأبي بن كعب، ولم يُدْرِكْهُم، وعن أبي هريرة، وعثمان، وعلي، وابن عمر، وابن عباس، وعثمان بن أبي العاص، ومעقل بن يسار، وخلق من الصحابة والتابعين، و حَدَّثَ عنه حميد الطويل، وأيوب، وقتادة، وبكر بن عبد الله المزني، وجرير بن حازم، وخالد الحذاء، وعطاء بن السائب، وعثمان البتي، ويونس بن عبيد، ومنصور بن زاذان، وآخرون.

قال ابن سعد: كان الحسن جامعاً، عالماً رفيعاً، فقيهاً، ثقةً، ماموناً، عابداً، ناسكاً، كثيرَ العلم، فصيحاً، جميلاً، وسيماً، وكان ما أسند من حديثه وروى عَنْ سَمِعَ منه فهو حجة، وما أُرْسِلَ فليس بحجة.

وكان له شأن عجيب في العلم والزهد، قال أنس بن مالك: سَلُّوا

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ٧٩-٨٨، سير أعلام النبلاء: ٤/ ٢٩٥-٣١٨، تهذيب التهذيب: ٥٨/ ٥-٥٩، تهذيب الكمال: ١٤/ ٢٨-٤٢

الحسن، فإنه حَفِظَ ونَسِينَا، وقال قتادة: ما جالستُ فقيهاً إلا رأيتُ فضلَ الحسن عليه، وقال أيوب: ما رأْتُ عيناى رجلاً قَطُّ كان أفقه من الحسن. وقال بكر المزني: من سرّه أن ينظر إلى أعلمِ عَالَمٍ أدركناه في زمانه، فليُنظر إلى الحسن، فما أدركنا الذي هو أعلم منه. وقال أبو هلال: كنتُ عند قتادة، فجاء خبر بموت الحسن، فقلتُ: لقد كان غمس في العلم غمسةً، فقال قتادة: بل نبت فيه وتحقّبه

و تشربه .

وقال أبو جعفر الباقر: ذاك الذي يشبه كلامه كلام الأنبياء . قال حزم القطعي: رأيت الحسن قدام مكة ، فقام خلف المقام ، فصلّى فجاء عطاء ، و طائوس ، و مجاهد ، وعمرو بن شعيب ، فجلّسوا إليه . وقال أبو بردة : ما أشبه الحسن إلا بنبي . وقال إبراهيم بن موسى الشكري : ما رأيت أطول حزناً من الحسن ، ما رأيتُهُ إلا حسبتُهُ حديثَ عهدٍ بمصيبة .

و كلامه يدلُّ على فقاھته و بصيرته و على زهده و تقواه ، قال عمران القصير: سألتُ الحسنَ عن شيءٍ فقلت: إن الفقهاء يقولون كذا وكذا، فقال: وهل رأيتُ فقيهاً بعينك ، وإنما الفقيه الزاهد في الدنيا؛ البصير بدينه ؛ المداوم على عبادة ربه . و حكى أبو نعيم عن الحسن البصري قال: إن المؤمن يصبح حزينا ، و يُمسي حزينا ، و ينقلب باليقين في الحزن ، و يكفيه ما يكفي العنيزة: الكفُّ من التمر ، و الشربةُ من الماء . و ذكر أبو مروان عن الحسن قال: يحقّ لمن يعلم أن الموت موردّه ؛ و أن الساعة موعده ؛ و القيام بين يدي الله مشهده ، أن يطولَ حزنُهُ . و توفي رحمه الله سنةَ عشر و مائة من الهجرة ، و هو ابن ثمان و ثمانين سنة (١) .

❖ قتادة بن دعامة

هو الإمام المفسر الجليل أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي الأكمه ، و كان عربي الأصل ؛ و سكَنَ البصرة ، يروي عن أنس ، و أبي الطفيل ، و ابن سيرين ، و

(١) حلية الأولياء: ١٣٢/٢ ، سير أعلام النبلاء: ٥٦٣/٤ ، تذكرة الحفاظ: ٧١/١ ، تهذيب التهذيب: ٢٣١/٢ - ٢٣٥

عكرمة ، و عطاء بن أبي رباح ، و سعيد بن المسيب ، و ابن أبي مليكة ، و الحسن البصري ، و غيرهم . و روى عنه أئمةُ الإسلام كأيوب السختياني ، و ابن أبي عروبة ، و معمر بن راشد ، و الأوزاعي ، و مسعر بن كدام ، و شعبة بن الحجاج ، و حماد بن سلمة ، و آخرون .

وكان من أوعية العلم ، وقد مَنَحَهُ اللهُ تعالى من قوة الحافظة ما يُدهِشُ الأذهانَ ويُضربُ به المثلُ ، كما رُوِيَ عن عمرو بن عبد الله ، قال : قَدِمَ قَتَادَةُ على سعيد بن المسيب ، فَجَعَلَ يَسْأَلُهُ أَيَّاماً وَأَكْثَرَ ، فقال له سعيد: أَكُلُّ ما سَأَلْتَنِي تحفظُه؟ قال : نعم ، سَأَلْتُكَ عن كذا فقلتُ فيه كذا؛ وسَأَلْتُكَ عن كذا فقلتُ فيه كذا ؛ حتَّى رَدَّ عليه حديثاً كثيراً ، فقال سعيد: ما كنتُ أَظُنُّ أن الله خلق مثلك . وقال قَتَادَةُ نفسه : ما سمعتُ أَذْناي شيئاً قَطُّ إلا وَعَاهُ قلبي .

وكان أشدَّ توقُّياً من القول بالرأي ، قال هَمَّامٌ سمعتُ قَتَادَةَ يقول : ما أَفتيتُ بشيء من رأيي منذ عشرين سنةً ، وعن أبي عوانة : منذ ثلاثين سنةً ، وعن أبي هلال: منذ أربعين سنةً .

وكان له في علوم التفسير تفوقٌ وإتقانٌ ؛ حتَّى طار صيته في الآفاق ، وقد قال هو : ما في القرآن آيةٌ إلا وقد سمعتُ فيها شيئاً . وقال أبو حاتم: سمعتُ أحمدَ بن حنبل وذكراً قَتَادَةَ ، فأطْنَبَ في ذكره ، فَجَعَلَ ينشر من علمه ، وفقهه ، و معرفته بالاختلاف والتفسير ، وَجَعَلَ يقولُ: عالم بتفسير القرآن واختلاف العلماء ، وَوَصَفَهُ بالفقه والحفظ ، فقال: قل ما تجد من يتقدَّمه ، وأما المثلُ فَلَعَلَّ .

قال الذهبي : هو حجة بالإجماع إذا بَيَّنَّ السَّماعُ ، فإنه مدلسٌ معروفٌ بذلك، قال: وكان يرى القدرَ، نسأل الله العفوَ، ومع هذا فما توقَّفَ أحد في صدقه ، وعدالته ، وحفظه ، ولعلَّ الله تعالى يعذر أمثاله ممَّن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه . ثم قال : إن الكبير من أئمة العلم إذا كَثُرَ صوابه ؛ وعلم تحريه للحق ؛ واتَّسع علمه ؛ وظَهَرَ ذكاؤه ؛ وعُرِفَ صلاحه ، و ورعه ، واتباعه ، يُغْفَرُ زُلُّهُ لِلَّهِ ، ولا نُضَلُّ لَهُ ، ونطرحه وننسي محاسنَه ، نعم لا نقندي به في بدعته وخطئه ، ونرجو له التوبة من ذلك . قلتُ: وهي قاعدة حسنة يجب أن تُحْفَظَ . وكان مولده سنة ستين ، واختُلِفَ في سنة وفاته ، فقيل : سنة سبع عشرة ومائة ، وقيل : سنة ثمانين عشرة ومائة (١) .

❖ محمد بن سيرين

وهو الإمام الربّاني شيخ الإسلام الزاهد الفقيه أبو بكر محمد بن سيرين البصري مولى أنس بن مالك . سَمِعَ أبا هريرة، وعمران بن حصين، وابن عباس، وابن عمر، وطائفة، و حَدَّثَ عنه أيوب ، وجريز بن حازم ، وابن عون ، ومهدي بن ميمون، ويونس، وغيرهم .

قال الإمام الذهبي: وكان فقيهاً، إماماً، غزير العلم، ثقةً، ثبَتاً، علامةً في الفقه، ورأساً في الورع . وقال ابن جرير الطبري: كان فقيهاً، عالماً، ورعاً، أديباً، كثير الحديث، صدوقاً، شهد له أهل العلم والفضل بذلك وهو حجةٌ . وقال ابن عون: لم تَرَ عيناَيَ مثل ابن سيرين . وقال أبو قلابة: رأيتُ ابن سيرين فما رآه أحدٌ إلا ذَكَرَ اللهَ تعالى .

وكان صاحب ورعٍ واتقائه، قال الأشعث: كان محمد بن سيرين إذا سُئِلَ عن شيءٍ من الفقه الحلال والحرام تَغَيَّرَ لونه وتَبَدَّلَ، كأنه ليس بالذي كان . وقال بكر بن عبد الله المزني: من سرّه أن ينظر إلى أروع أهل زمانه، فليُنظر إلى محمد بن سيرين ، فوالله ما أدر كنا من هو أروع منه، وقال مورك العجلي : ما رأيتُ رجلاً أفقه في ورعه ، ولا أروع في فقهه من محمد بن سيرين .

وعن هشام قال: أوصى أنس بن مالك رضي الله عنه أن يغسّله محمد بن سيرين ، ففعل له في ذلك وهو محبوس ، فقال: أنا محبوس ، فقيل: استأذنا الأمير فأذن لك، فقال: إن الأمير لم يحبسني، وإنما حبسني الذي له الحق، فأذن له صاحب حقّ، فخرج فغسّله . وعن ابن شوذب: كان محمد بن سيرين يصوم يوماً، ويُفطر يوماً، وكان الذي يُفطر فيه يَتَغَدَّى فلا يَتَعَشَّى، ثم يَتَسَحَّرُ ويصبح صائماً .

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٧٠/٥-٢٨٣، تهذيب التهذيب: ٣١٥/٨-٣١٩، تهذيب الكمال: ٤٩٩/٢٣-٥١٧

ومع هذا الورع والزهد لم يكن جافياً الطبيعة ؛ بل كان كثير المزاح والضحك ، كما قال يوسف بن عطية: رأيتُ ابن سيرين قصيراً عظيم البطن، له وفرةٌ يفرق شعره ، كثير المزاح والضحك ، يخضب بالحناء . وقالت أم عباد : كنّا نسمع بكاءه في الليل، وضحكه في النهار . وتُوفِّيَ في شوال سنة عشر ومائة (١) .

المفسرون المختلف فيهم والضعفاء

ثم لا بدّ في هذا الصدد من التلويح بالمفسّرين المختلف فيهم والضعفاء، ليكون الطالب على بصيرة. ولا يخفى أن عدد الذين أشرنا إليهم كثير لا يُحصى إلا أن ما لا يُدرَك كُله لا يُترك كُله، فعلياً أن نذكر طائفةً من هذا، وطائفةً من هذا.

ابن جريج

وهو أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز المكي، كان من أوعية العلم، مفسراً، محدثاً، واختُلف في توثيقه، والأكثر أن على أنه ثقة؛ بل قال الحافظ الذهبي: مجمع على ثقته. وضعّفه أبو زرعة، ويحيى بن سعيد. وكان مُدلساً قبيح التدليس، قال الدارقطني: تجنّب تدليس ابن جريج، فإنّه قبيح التدليس، لا يُدلس إلا فما سمعه من مجروح، وقال يحيى بن سعيد: كان ابن جريج صدوقاً، فإذا قال حدّثني فهو سماع، وإذا قال أنبأنا أو أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال فهو شبه الريح (٢).

الضحّاك بن مزاحم

وهو أبو القاسم الضحّاك بن مزاحم الهلالي الخراساني، يروي عن عددٍ من الصحابة، ولم يُثبت له سماع من أحدٍ من الصحابة، وما رواه عن ابن عباس، وأبي هريرة، وغيرهم، ففي ذلك كلّهُ نظر، وإنما لقي سعيد بن جبيرة بالري، و أخذ عنه التفسير، واشتهر بالتفسير، وثقّه أكثر الأئمة وضعّفه يحيى بن سعيد،

(١) حلية الأولياء: ٢/٢٦٣-٢٨٠، تذكرة الحفاظ: ١/٧٧-٧٨، سير أعلام النبلاء: ٤/٤٠٤ - ٦٢٢، تهذيب التهذيب: ٩/١٩٠-١٩١

(٢) سير أعلام النبلاء: ٦/٣٢٥-٣٣٦، تهذيب التهذيب: ٦/٣٥٧، ميزان: ٤/٤٠٤

وقال: كان شعبة لا يُحدّث عن الضحّاك (١).

عطية العوفي

هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي، هو تابعي شهير، روى عن ابن

عباس، وأبي سعيد، وابن عمر، وغيرهم. ضَعَفَهُ الجمهور من الأئمة المحدثين، وقال ابن معين: صالح، وقال ابن سعد: ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، وقال أحمد بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي، فيأخذ التفسير عنه. وكان يُكْنَى بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، يعني يُؤْهِمُ أَنَّهُ أَبُو سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مُدَلِّساً من الثالثة (٢).

الربيع بن أنس

وهو الربيع بن أنس البكري الحنفي يَرْوِي عن أنس بن مالك، وأم سلمة زوج النبي ﷺ ولم يدركها، وأبي العالية، والحسن البصري، وغيرهم. اختلف فيه أقوال الأئمة، فقال العجلي: بصري صدوق، وقال أبو حاتم: صدوق، وهو أحبُّ إليَّ في أبي العالية من أبي خلدة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن معين: كان يَتَشَيَّعُ فَيُفَرِّطُ، وقال ابن حبان في الثقات: الناس يَتَّقُونَ من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً (٣).

السُّدِّي الكبير

وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي، روى عن أنس، وابن عباس، وعنه شعبة، والثوري، والحسن بن صالح، وغيرهم، واختلف في توثيقه وتضعيفه، وثقه أحمد، ويحيى القطان، وضعفه ابن معين، وإبراهيم النخعي، وأبو زرعة. وقيل لإبراهيم: أن السُّدِّي قد أعطي حظاً من علم القرآن، فقال: قد

(١) تهذيب التهذيب: ٢٩٧/٤ - ٢٩٨، ميزان الاعتدال: ٤٤٦/٣

(٢) ميزان الاعتدال: ١٠٠/٥ - ١٠١، تهذيب التهذيب: ٢٠١/٧، تقريب: ٣٩٣/١

(٣) تهذيب الكمال: ٦١/٩ - ٦٢، تهذيب التهذيب: ٢٠٧/٣، التقريب: ٢٠٥/١

أُعْطِيَ حظاً من جهل بالقرآن، وقال الجوزجاني: كذاب شتام (١).

السُّدِّي الصغير

وهو محمد بن مروان السدي الكوفي وهو السُّدِّي الصغير، وهو ضعيف

عند الأئمة، فَتَرَكُوهُ، وَأَتَّهَمَهُ بَعْضُهُمْ بِالْكَذِبِ. وقال ابن عدي: ليس بثقة، و قال: وعامة ما يرويه غير محفوظ، الضعف على رواياته بَيِّنٌ (٢).

مقاتل بن سليمان

هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني صاحب التفسير، أثنى على تفسيره بعضُ الأئمة، فقال الشافعي: الناس عيال على مقاتل في التفسير، وقال عباد بن كثير: ما بقيَ أحدٌ أعلمُ بكتاب الله منه. وقال ابن المبارك: ما أَحْسَنَ تفسيره لو كان ثقةً. والجمهور من الأئمة ضَعَّفوه، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال عمرو بن علي: كَذَّاب. قال ابن حجر: كَذَّبُوهُ، وَهَجَرُوهُ، وَرُمِيَ بِالتَّجْسِيمِ (٣).

الكلبي

وهو أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي المفسر، كان مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ وَالتَّشْيِيعِ. قال سليمان وليث بن أبي سليم: كان بالكوفة كَذَّابَان: أَحَدُهُمَا الْكَلْبِيُّ، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: تَرَكَه يَحْيَى، وَابْنُ مَهْدِي. وقال أبو حاتم: مجمعون على ترك حديثه، هو ذاهب الحديث، لَا يُشْتَغَلُ بِهِ، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو معروف بالتفسير، وليس لأحدٍ أطول من تفسيره، وَحَدَّثَ عَنْهُ ثَقَاتٌ مِنَ النَّاسِ، وَرَضَوْهُ فِي التَّفْسِيرِ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَفِيهِ مَنَاكِيرٌ، وقال الجوزجاني: كَذَّاب ساقط،

(١) تهذيب التهذيب: ٢٧٤-٢٧٥، ميزان الاعتدال: ٣٩٥/١-٣٩٦

(٢) الكامل لابن عدي: ٢٦٣/٦، ميزان الاعتدال: ٣٢٨/٦، تهذيب التهذيب: ٣٨٧/٩

(٣) تهذيب التهذيب: ٢٤٩/١٠-٢٥٣، تقريب: ٥٤٥/١، ميزان الاعتدال: ٥٠٦/٦

وقال الأصمعي عن قرّة بن خالد: كانوا يرون أن الكلبي يزرف يعني يكذب (١).

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم

وهو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي المدني، ضَعَّفَهُ جُمْهُورٌ

المُحدِّثين ؛ حتى قال ابن الجوزي: أَجْمَعُوا على ضعفه ، وقال ابن عبد الحكم : سمعتُ الشافعي يقول: ذَكَرَ رجلٌ لِمَالِكٍ حديثاً مُنْقَطِعاً، فقال: اذْهَبْ إلى عبد الرحمن بن زيد يُحدِّثُكَ عن أبيه عن نوح عليه السلام . وقال ابن سعد: كان كثيرَ الحديث ، ضعيفاً جداً. وقال ابن خزيمة : ليس هو مِنَّ يَحْتَجُّ أهلُ العلمُ بحديثه لسوء حفظه ، هو رجلٌ صناعته العبادةُ والتَّقشُّفُ، وليس من أحلاس الحديث (٢).

فصل

تعريف وجيز بأهم وأشهر التفاسير

حيثُ أنَّه ينبغي لمن يتَصَدَّى لتحصيل التفسير وعلومه أن تكون عنده معرفة بأهم وأشهر التفاسير المدونة المتداولة لدى العلماء الأعلام ، نرى من الملائم هنا أن نُعرِّضَها بتعريفٍ وجيزٍ ، بيدَ أنه لا يخفى أنه لا يمكن أن يُستَقْصَى جميعُ الكتبِ المؤلفة في الباب ، ولذا فإنَّنا نقتصر على بعض الكتب التفسيرية التي لاقت التقدير والشهرة عند أرباب العلم والفضل ، فإنَّه ما لا يُدْرِكُ كُلُّهُ لا يُتْرَكُ كُلُّهُ.

١- جامع البيان في تفسير القرآن

هو تفسير ألفه الإمام المحدث الحجة أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، وُلِدَ رحمه الله بطبرستان سنة ٢٢٤ هـ ، وَرَحَلَ في طلب العلم وهو ابن اثني عشر سنةً ، وطَوَّفَ في الأقاليم ، وصار إماماً في التفسير والتاريخ ، وَجَمَعَ من العلوم ما لم يُشاركه فيها أحدٌ من أهل عصره ، فكان عالماً بالقران ، بصيراً بالحديث ، فقيهاً في الأحكام ، عارفاً بأقوال السلف من الصحابة والتابعين ، ناقداً في

(١) تقريب: ٤٧٩/١، تهذيب التهذيب: ١٥٧/٩-١٥٨

(٢) تهذيب التهذيب: ١٦١/٦، ميزان الاعتدال: ٢٨٢/٤-٢٨٣

الرجال، خبيراً بعلل الحديث. قال ابن خزيمة : ما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير، ومات ببغداد سنة عشر وثلاث مائة (٣١٠) (١).

وتفسيره هذا يُعْتَبَرُ من أهم وأقدم التفاسير، فله أولية من ناحية تقدُّم

الزمان ، وأولية من ناحية الصناعة ، ويُعَدُّ عند المفسرين مرجعاً أولياً نظراً إلى ما فيه من التزام إيراد الأحاديث والآثار ؛ واستنباط الأحكام والمسائل ؛ وتوجيه الأقوال والروايات ؛ وإيراد القراءات ؛ والتمييز بين الصحيح والسقيم ؛ والاجتناب عن مطاوعة البدع واتباع الأهواء .

قال ابن تيمية : وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحُّها تفسير ابن جرير الطبري ، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة ؛ وليس فيه بدعة ؛ ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير والكلبي (٢) .

وتفسيره هذا يقع في ثلاثين جزءاً من الحجم الكبير ، وقد كان أوسع عمّا هو عليه الآن ، وقد سلك المؤلف في هذا التفسير مسلكاً وهو :

١ - أنه إذا أراد أن يُفسّر الآية يقول : القول في تاويل قوله تعالى كذا وكذا ، ثم يأخذُ يُفسّر الآية ، ويستشهد على ذلك التفسير بما جاء عن النبي ﷺ و الصحابة في تفسير الآية بسنده .

٢ - وإذا كان في تفسير الآية قولان أو أكثر ، فإنه يعرض كلّ ما قيل فيها ، ثم يستشهد على كل قول بما جاء عن الصحابة والتابعين ، ثم إمّا يتعرض لتوجيه الأقوال أو لترجيح بعضها على بعض .

٣ - قد يتعرض لناحية اللغة والإعراب في الآية إن دعت الحال إلى ذلك ، لا سيما إذا كان مادة اللفظ مختلفاً ، ويستشهد على ذلك بالآثار عن الصحابة والتابعين ، أو بالأقوال عن الماهرين ، أو بالأشعار عن الشعراء الجاهليين .

(١) طبقات المفسرين للسيوطي: ٩٦- ٩٧ ، طبقات المفسرين للأدري: ٤٨- ٥٠ .

(٢) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : ٣٨٥/١٣

٤ - قد يتعرّض لاستنباط الأحكام والمسائل الفقهية التي يمكن أن تُؤخذ من الآية الكريمة ، وألفاظها ، ويُورّد الأدلة عليها تارةً إجمالاً ، وتارةً تفصيلاً .

وله ميزات عديدة

١- التزم صاحبه أن يُورَدَ في تفسير الآيات ما وَرَدَ عن النبي ﷺ وأصحابه من التفسير الماثور، والتزم أيضاً ذكر الأسانيد إلا أنه في الأغلب لا يتعقبها بتصحيح وتضعيف، وقد يتعرّض لتصحيحها وتضعيفها.

٢- التزم أن لا يُفسّر الآيات بمجرد الرأي؛ بل يُشدّد الإنكار على أصحاب الرأي المستقلين في التفكير، القائلين بحُرِّيَّة الفكر في التفسير، ولا يخرج عن مذاهب الصحابة والتابعين والسلف الصالح في تفسير الآية.

٣- ولا يذكر فيه مالا طائل تحته، ولا يهتمُّ بالأُمور التي لا تعني ولا تفيد.

٢- معالم التنزيل

ألّفه الإمام المحدث الفقيه أبو محمد حسين بن مسعود الفراء البغوي المتوفى سنة ٥١٦ هـ، تفقّه على القاضي حسين، وسمِعَ الحديث منه. وكان البغوي إماماً في التفسير، والحديث، والفقه، وكان ورعاً، تقياً، زاهداً، عابداً، وله من المناقب ما لا يُحصى (١).

وكتابه "معالم التنزيل" قال فيه صاحب كشف الظنون: هو كتاب متوسط في التفسير، نقل فيه عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم ما وَرَدَ في تفسير القرآن (٢).

وقال الخازن في مقدمة تفسيره واصفاً لمعالم التنزيل: إنه من أجلّ التصانيف في التفسير، وأعلاها، وأنبهها، وأسناها، جامع للصحيح من الأقوال، عارٍ عن الشبهة والتصحيف والتبديل، مُحَلَّى بالأحاديث النبوية، مُطَرَّرٌ بالأحكام الشرعية، مُوَشَّى بالقصص الغريبة وأخبار الماضين العجيبة، مُرَّصَعٌ بأحسن

(١) انظر ترجمته في طبقات المفسرين للسيوطي: ٤٩ - ٥٠.

(٢) كشف الظنون: ١٧٢٦/٢.

الإشارات، مُخرَجٌ بأوضح العبارات، مفرَّغ في قالب الجمال بأفصح المقال (١).

وقال الإمام ابن تيمية: وقد سُئِلَ عنه أيّ التفاسير أقربُ إلى الكتاب والسنة، الزمخشري، أو القرطبي، أم البغوي، أم غير هؤلاء؟ قال: أما التفاسير

المستول عنها، فأسلمها من البدعة، والأحاديث الضعيفة، البغوي لكنه مختصر من تفسير الثعلبي، وحذف منه الأحاديث الموضوعة، والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك (٢).

وطريقة مؤلفه

١ - أنه يتعرض لتفسير الآية بلفظ موجز، وينقل ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه في التفسير من الأحاديث والآثار، ولكن لا يذكر الأسانيد غالباً، والسر في ذلك أنه ذكر إسناده إلى كل من يروي عنه في مقدمة تفسيره فلا حاجة إلى إعادته.

٢ - أنه يتحرى الصواب والصحيح في ما يروي عن الرسول ﷺ، ويعرض في الأغلب عن المناكير والأباطيل، إلا أنه في بعض الأحيان يتساهل في ذلك، ويروي عن الكلبي وغيره من الضعفاء.

٣ - وقد يورد بعض الإسرائيليات من غير أن يتعقب عليها، ولذا - كما أرى - قال الكتاني في الرسالة المستطرفة: إنه يوجد فيه (أي في تفسير البغوي) من المعاني والحكايات ما يحكم بضعفه ووضعه (٣).

٤ - لا يتعرض في الأغلب لمباحث الإعراب، ونكت البلاغة، ويتحاشى العلوم التي لا صلة لها بعلم التفسير، نعم قد يتطرق إلى الصناعة اللغوية والنحوية لكشف السترن وجه المعاني المرادة، إذا دعت الحال إلى ذلك.

٥ - وأحياناً يذكر ما أورد على ظاهر النظم القرآني من الإشكالات والشبهات، ثم يجيب عنها بما يشفي العليل، ويروي الغليل من الاقتضاء الصناعية أو العقلية.

(١) التفسير والمفسرون: ٢٣٦/١

(٢) فتاوى شيخ الإسلام: ٣٨٦/١٣

(٣) الرسالة المستطرفة: ٨٧

٣- تفسير القرآن العظيم

ألفه الإمام الجليل الحافظ الناقد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير الدمشقي، ولد سنة ٧٠٠ هـ، وتوفي سنة ٧٧٤ هـ، وكان إماماً في

التفسير، والحديث، والتاريخ، وقدوة العلماء الراسخين، والحفاظ الناقلين، وعمدة أهل المعاني والعلوم. سَمِعَ من ابن السويدي، وابن الشحنة، والآمدي، وابن عساكر، وغيرهم، ولَا زَمَ المِزِي؛ وأَخَذَ عن ابن تيمية؛ وَفُتِنَ بِحُبِّهِ؛ وَأُمْتُحِنَ بسببه (١).

وتفسيره من أشهر وأهم ما دُوِّنَ في التفسير المأثور، قال السيوطي في طبقات الحفاظ: وله التفسير الذي لم يؤلَّفَ على نمطه مثله.

وأما الأمور التي يمتاز بها فهي

١ - أنه يُفسِّرُ الآيةَ بعبارةٍ سهلةٍ، ويَهْتَمُّ بتوضيح الآية بآيةٍ أخرى، ويُقَارِنُ بين الآيتين لتبيين المعنى وتحقيق المراد. وهذا التفسير أكثر سرداً للآيات المناسبة في المعنى الواحد.

٢ - أنه يذكر الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية مُسَنَّدَةً إلى أصحابها مع الكلام عليها جرحاً وتعديلاً حسب ما يقتضيه نظر المحدث الناقد، فيُضَعِّفُ بعض الروايات و يُصَحِّحُ بعضاً آخر على ما تقتضيه صناعة الحديث.

٤ - أنه يُنبِّهُ في الغالب على ما وَقَعَ في التفسير المأثور من المنكرات التي دخلته من باب الإسرائيليات، ويحدِّث منها على وجه الإجمال تارةً، وعلى وجه التعيين والبيان تارةً أخرى.

٣ - أنه إذا كان في تفسير الآية أقوال؛ فإنه يَرَجِّحُ بعض الأقوال على بعض، مع إيراد الأدلة على ما يذهب إليه من تلك الأقوال.

٤ - أنه يَدْخُلُ في المناقشات الفقهية عند ما يفسِّرُ آيةً من آيات الأحكام، و يذكر أقوال العلماء، ومذاهبهم تارةً تفصيلاً وتارةً إجمالاً، ويُورِدُ أدلَّتْهم، ولكنه مع هذا مُقْتَصِدٌ في ذلك كُلِّهِ.

(١) انظر ترجمته في ذيل تذكرة الحفاظ: ٥٧/١-٥٩، طبقات الحفاظ للسيوطي: ٥٣٤/١

٤ - الدرر المنثور في التفسير المأثور

هو من تأليفات الإمام الحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي. وُلِدَ رحمه الله تعالى في رجب سنة:

٨٤٩ هـ، وتُوفِّي سنة: ٩١١ هـ، أخذ عن شيوخ كثيرين، ونال الإمامة في العلوم العديدة، والفنون الكثيرة، حتى قيل: إنه كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه، وبلغ عدد مؤلفاته ما يزيد على خمس مائة مؤلف.

وتفسيره هذا المُسمَّى "بالدر المنثور" يقع في سبعة مجلدات، وقد عني بجمع ما ورد في التفسير من الأحاديث والآثار عن النبي والصحابة وعن التابعين غير أنه لم يتحرر الصواب والصحيح؛ بل جمع كل ما وجد في التفسير صحيحاً أو ضعيفاً أو باطلاً. وهذا تفسير لخصه مؤلفه من كتابه الآخر في التفسير الموسوم بـ"ترجمان القرآن" كما قال هو في مقدمة "الدر المنثور"، وإليك نصه:

"فلما ألفت كتاب "ترجمان القرآن"... وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ... وتم بحمد الله في مجلدات، فكان ممّا أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرجة منها واردات، رأيت قصوراً أكثر الهمم عن تحصيله، ورغبتهم في الاقتصار على متون الأحاديث دون الإسناد و تطويله، فلخصت منه هذا المختصر مقتصراً فيه على متن الأثر، مُصدراً بالعزو والتخريج إلى كل كتاب معتبر" (١).

قلت: سلك فيه العلامة السيوطي طريق الجمع من دواوين الرواية؛ لأنه كان رجلاً مُغرماً بالجمع وكثرة الرواية، ثم هو - كما أشرنا قبل - لم يتحرر الصحة فيما جمع في هذا التفسير؛ بل جمع فيه كل ما جاء في التفسير المأثور صحيحاً كان أو ضعيفاً أو باطلاً، وخلط بين الحق والباطل كما هو دأبه في أكثر كتبه. ولذا فعلى الباحث والناظر فيه أن لا يقبل كل ما يجد فيه من غير إجراء عمل التحقيق.

(١) مقدمة الدر المنثور: ٣

٥ - مفاتيح الغيب

هو لمؤلفه الإمام أبي عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسين بن علي التميمي الرازي المتوفى سنة: ٦٠٦ هـ، جمع كثيراً من العلوم،

و نَبَغَ فيها، وصارَ إماماً في كثير من العلوم الشرعية والعقلية، لا سيما في التفسير، والكلام، واللغة. قال ابن خلكان: شهرته تُغني عن استقصاء فضائله؛ و تصانيفه في علم الكلام والمعقولات سائرة (١).

وتفسيره "مفاتيح الغيب" المعروف بـ "التفسير الكبير" جمع فيه من العلوم والأصول، ومن الاستنباطات والمعاني، ومن المباحث الفياضة، والنكات الغريبة، ما يمتاز بها عن غيره من التفاسير، إلا أنه خرج بذلك عن التفسير وعلومه. ولذا نقل السيوطي عن أبي حيان: جمع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلاً لا حاجة بها في علم التفسير، ولذلك قال بعض العلماء: فيه كل شيء إلا التفسير (٢).

و بالرغم من ذلك لا يُنكر أنه كتاب أشبه ما يكون بموسوعة في علم الكلام والعلوم الكونية الطبيعية، إلا أنه لم يُكمله، كما قال ابن خلكان: جمع فيه كل غريب وهو كبير جداً لكنه لم يُكمله، وصنف الشيخ نجم الدين أحمد بن محمد الفمولي تكملةً له، وتوفي سنة: ٧٢٧ هـ، وقاضي القضاة شهاب الدين بن خليل الدمشقي كمل ما نقص منه أيضاً (٣).

وأما ميزاته فنُجمِلُها فيما يلي من الأمور:

١ - أن الإمام الرازي يذكر فيه المناسبة بين الآيات بعضها مع بعض؛ وبين السُّور بعضها مع بعض، بل كثيراً ما يذكر أكثر من مناسبة، وهو علمٌ لطيفٌ جداً قلَّ من تنبه لذلك. ولقد قال هو - كما كحاه الزركشي والسيوطي - إنِّي رأيتُ جمهورَ المفسرين مُعرضين عن هذه اللطائف غير مُتنبهين لهذه الأسرار.

(١) طبقات المفسرين للسيوطي: ١١٥

(٢) الإتيان: ٢٤٤/٢

(٣) كشف الظنون: ١٧٥٦/٢

٢ - أنه يُكثر من الاستطراد إلى العلوم الرياضية، والطبيعية، وغيرها من العلوم الحادثة، على الوجه الذي كانت هي في عهده، ويعرض من أقوال الفلاسفة، والمناطق ما يناسب الآية في نظره. ثم هو قد يُنازعهم في تلك العلوم والأقوال،

وقد يُوافِقُهم فيها إذا كانت توافق مع مذهب أهل السنة ، إلا أنه كان في إيراد الإشكالات من المخالفين وتقرير دلائلهم نشيطاً قوياً ؛ وفي الجواب عنها من أهل السنة والجماعة ، وفي إيراد أدلتهم متكاسلاً ومقصراً ، ولذا قال ابن حجر : وكان يُعابُ بإيراد الشبهة الشديدة ، وبقصر في حلّها ؛ حتى قال بعض المغاربة يُورِدُ الشبهة نقداً ، ويحلّها نسيئةً ، ونُقِلَ عن سراج الدين المغربي أنه كان يقول : يورد شبهة المخالفين في المذهب والدين على غاية ما يكون من التحقيق ، ثم يُورد مذهب أهل السنة والحق على غاية من الوهاء (١).

٣- أنه يذكر مذاهب العلماء والفقهاء في المسائل الفقهية ، مع إيراد الأدلة إلا أنه يرجح في الغالب ما ذهب إليه الإمام الشافعي لكونه شافعيّاً.

٤- أنه يذكر المسائل الأصولية ، والمسائل النحوية ، والبلاغية ، استطراداً ، إلا أنه قليل بالنسبة إلى ما يذكره من المسائل الكونية والفلسفية .

٦- أنوار التنزيل و أسرار التأويل

للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، المتوفى سنة ٦٨٥ هـ أو سنة ٦٩١ هـ . وكان إماماً ، مبرزاً ، نظاراً ، صالحاً ، متعبداً ، كثير العلم ، وغزير العلم ، وله مصنفات جليلة في العلوم المختلفة (٢).

ومن أهم ما صنّف كتابُ التفسير أسماه ” أنوار التنزيل و أسرار التأويل “ جَمَعَ فيه بين التفسير والتأويل ، وهو في الأصل مختصر من تفسير الكشاف للزمخشري ، ولكنه حَذَفَ منه ما كان فيه من النزغة الاعتزالية ، ومع هذا لم يسلم في بعض المواضع من الوقوع فيما وقع فيه الزمخشري من الانحراف عن مسلك

(١) لسان الميزان: ٤٢٨/٤

(٢) انظر ترجمته في كشف الظنون: ١٨٧/١

أهل الحق والسنة ، كقوله : حملُ الملائكة العرشَ ليس على الحقيقة ؛ بل هو مجاز عن حفظهم وتديبرهم للعرش .

قال في كشف الظنون: وتفسيره هذا كتابٌ عظيم الشأن غنيٌّ عن البيان، لخص فيه من الكشاف ما يتعلق بالإعراب والمعاني، والبيان، ومن التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة، والكلام، ومن تفسير الراغب ما يتعلق بالاشتقاق، وغوامض الحقائق، ولطائف الإشارات الخ (١).
وأما ميزاته فنقول:

- ١ - أنه يُورد ما بلغه من عظماء الصحابة، و علماء التابعين، ومن بعدهم، من السلف الصالحين في تفسير الآيات من كلام الله العزيز، ولا يذكر من الإسرائيليات إلا بالإشارة إلى ضعفها.
- ٢ - أنه يهتم أحياناً بذكر القراءات، ولكنه لا يلتزم المتواتر منها؛ بل ربما يذكر الشاذ. والوجه فيه - كما نرى - هو عدم الاهتمام بذكر المتواتر، لا عدم العلم كما يقوله البعض.
- ٣ - أنه يتعرض للصناعة النحوية، وما يتعلق بالمعاني، والبيان، وما يتعلق بالاشتقاق، عند كثير من الآيات إلا أنه لا يُوسّع فيه كما توسّع صاحب الكشاف؛ بل يكتفي منه على قدر الضرورة.
- ٤ - أنه يعمل فيه رأيه وعقله حتى يستنبط من كلام الله تعالى نكتاً بارعة، و لطائف رائعة، ثم يوردها في أسلوب رشيق، ونمطٍ وجيز، وعبارة دقيقة قد لا يهتدي إلى حقيقتها إلا ذو بصيرة ثاقبة، وفطنة نيرة.
- ٥ - وقد يتعرض للمسائل الفقهية بدون توسّع واستفاضة، ويميل في الأغلب لتأييد مذهب الإمام الشافعي وترويجه لكونه مقلداً له.
- ٦ - أنه قد يتعرض للمسائل الكلامية، ويهتك الأستار عن أسرار المعقولات، وغوامض الحقائق، ولطائف الإشارات باعتدالٍ وتوسطٍ.

(١) كشف الظنون: ١٨٧/١-١٨٨

- ٧ - أنه إذا مرَّ بآية من الآيات التي فيها ذكرُ نعماء الله تعالى، ومظاهر الكون، فإنه يخوض في مباحث الكون، والطبيعة، حسب ما سلك الإمام الرازي في مثل

هذه الآيات.

انتباه: قال في كشف الظنون: وأما أكثر الأحاديث التي أوردها في أواخر السُّور، فإنه لكونه مِمَّن صفت مرآة قلبه، وتعرض لنفحات ربه، تَسَامَحَ فيه، و أَعْرَضَ عن أسباب التجريح والتعديل، ونَحَا نحوَ الترغيب (١).

٧- البحر المحيط

صنّفه العلامة الشهير الإمام الجليل أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الشهير بأبي حيّان المتوفى سنة: ٧٤٥ هـ. وقرأ القرآن على الخطيب عبد الحق بن علي، ثم على الخطيب أبي جعفر بن الطباع، ثم على الحافظ أبي الأحوص، وسمع من كثير من العلماء، فصار إماماً في العلوم الكثيرة من اللغة، والنحو، والتصريف، والتفسير، والحديث، وتراجم الرجال، وغيرها (٢).

قال الذهبي: "هو الإمام العلامة، ذوالفنون، حجة العرب، عالم الديار المصرية، وصاحب التصانيف البديعة، وله عملٌ جيّدٌ في هذا الشأن، وكثرة طلب، وقال العلائي: كان علامةً كثيرَ النقل والاطلاع جدّاً إلى ما لا يُوصَفُ، لكنّه ظاهر التصرف جامدٌ في البحث، وكان لسانه مسترسلاً في الوقعة في الناس جدّاً إلى آخر عمره، لا يتورّع عن ذكر أحدٍ، سواء كان من أئمة الإسلام المتقدمين، أو المتأخرين" (٣).

وتفسيره هذا متداول بين أهل العلم، ويُعدُّ عندهم مرجعاً أولياً نظراً إلى ما فيه من ذكر وجوه الإعراب، وتحقيق اللغات، والإشارة إلى ما يتعلق بعلم البيان، والمعاني، والبديع، والتفسير المأثور، والتوجيه بين الأقوال التفسيرية، والقراءات المختلفة، والمباحث الفقهية، وأقوال الفقهاء الأربعة مع إيراد الأدلة على مذاهبهم، وغير ذلك من العلوم والمباحث.

(١) كشف الظنون: ١٨٧/١

(٢) انظر ترجمته في ذيل تذكرة الحفاظ: ٢٥-٢٦، الوفيات للسلامي: ٤٨٣/١-٤٨٤

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ: ٢٥/١-٢٦

٨- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم

مؤلفُ هذا التفسير هو الإمام أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي المتوفى: ٩٨٢ هـ ، وكان من بيتٍ عُرفَ أهلُه بالعلم والفضل ، تَلَمَّذَ لكثير من العلماء الأجلَّة ، واستفاد منهم علماً جَمّاً ، فطار صيته شرقاً وغرباً ، وصار إماماً في التفسير ، وغيره من العلوم .

وكتابه هذا في التفسير المُسمَّى ” بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم “ غايةً في بابه ، ونهايةً في حسن الصوغ ، وجمال التعبير ، وفيه من أسرار البلاغة القرآنية ، والنكات البديعة ، والإشارات اللطيفة ، والفوائد البهية ما ليس في غيره . وله من الشهرة والمنزلة بين أهل العلم ما لم ينل غيره ، وهو كتاب نفيس ليس بالطويل المُمِلُّ ولا بالقصير المُخِلُّ ، ووقع له التلقِّي بالقبول من العلماء الفحول ، وشهد له كثير منهم بأنه كتاب لم يبلغ غيره من الكتب المدونة في التفسير إلى ما بَلَغَه من رتبة الاعتبار (١) .

ولها من المزايا ما يلي:

١ - منها أنه يكثر مؤلفه فيه من أسرار البلاغة القرآنية ، ويهتم بالكشف عنها غاية الاهتمام ؛ حتى يظهر سرُّ إعجازه في نظمه وأسلوبه ، وكذا نلاحظ عليه أنه يتعرض أحياناً للناحية النحوية إذا كانت الآية تحتل وجوهاً من الإعراب .

٢ - منها أنه كثيراً ما يهتم بإبداء وجوه المناسبة بين الآيات من غير إسهاب وإطناب ، كما أنه يتعرض أحياناً لذكر القراءات المختلفة بدون توسُّع وإفراط فيه .

٣ - منها أنه لا يكثر من ذكر الإسرائيليات ، وإن دعت إلى ذكرها من مصلحة لا يذكرها إلا مقروناً بالإشارة إلى ضعفها . ولذا فإنه لا يعقب عليها بعد ذكرها في الغالب ، لعلَّه يكتفي بهذه الإشارة . وقد يتساهل في ذلك ويروِّي

(١) انظر كشف الظنون: ٦٥١/١

بعض القصص عن الضعفاء كالكلبي ، وغيره من غير تعقُّب عليها ، ولكنه قليل

بالنسبة لما يتعقب عليها بالإشارة.

- ٤ - منها أنه لا يُكثَرُ من ذكر الخلاف بين الفقهاء؛ ولا يُولَّعُ بذكر المسائل
الفقهية، والمناقشات المذهبية، نعم يتعرض لذلك على سبيل الإجمال والإيجاز.
٥ - منها أنه لا يخلط التفسير بما لا يتصل به من العلوم الكونية، والرياضية،
والفلسفية، وغيرها، وكذا لا يُسْرِفُ فيما يضطر إليه من التكلم عن بعض النواحي
العلمية؛ بل يكتفي منها على قدر الضرورة.

٩- روح المعاني

وهو من تأليفات الإمام المفسر المحقق أبي الثناء شهاب الدين السيد
محمود الألوسي البغدادي المتوفى سنة: ١٢٧٠ هـ، وكان شيخ العلماء في
العراق، وآية من آيات الله العظام، ونادرة من نواذر الأيام. جَمَعَ كثيراً من
العلوم والفنون، وصار علامة في المنقول والمعقول، وإماماً في الفروع
والأصول (١).

وتفسيره "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" من
أهم ما صُنِّفَ في الباب، وأجله وأوسع وأجمع، أفرغ مؤلفه فيه كل ما كان
في وسعه، وبَدَلَ كل مجهوداته ليكون هذا التفسير جامعاً لآراء السلف
الصالح روايةً ودرايةً، مشتملاً على أقوال الخلف بكل أمانة وعناية، حاوياً
على الأشتات من العلوم، وعلى الأطراف من الفنون، وناظماً فيه ما يفهم
بطريق العبارة وما يفهم بطريق الإشارة.

وأما الميزات فهي ما يلي

- ١ - أنه يتعرَّضُ مؤلفه فيه غالباً لإبداء المناسبة بين الآيات، بعضها ببعض،
وبين السُّور بعضها ببعض، ويكثر من ذلك، وقد يذكر في ذلك وجوهاً عديدةً.

(١) التفسير والمفسرون: ٣٥٢/٢ - ٣٦١

- ٢ - أنه كثيراً ما يتعرض لمباحث اللغة، والنحو، والتصريف، والعلوم البلاغية

بحيث ينكشف المراد؛ و يظهر سرُّ الإعجاز، ويُكثر من الكلام في مسائل النحو وصناعته، ويتوسّع في ذلك إلى حدٍّ يكاد يخرج تفسيره عن وصف كونه تفسيراً، ويستشهد على المعاني اللغوية، وعلى القواعد النحوية، والأصول الصرفية بأشعار العرب، وهو شديد العناية بذلك.

٣ - قد يذكر القراءات المختلفة، ولكنه لا يتوسّع فيه، ولا يتقيد بالمتواتر منها، ويُوفّق بينها توفيقاً حسناً، إذا دعت الحاجة إليه.

٤ - ويُورد أسباب النزول للآيات التي أنزلت على السبب من كتب الأحاديث والتفسير، وإذا كان في سبب النزول أقوال يُحاكم بينها، فيصحّ بعضها، ويُضعّف بعضها. ويلتزم أن يفسر الآيات على وفق ما جاء عن النبي، وأصحابه، وما جاء عن السلف.

٥ - يستوفي المذاهب الفقهية، وأدلتها، إذا تكلم عن آيات الأحكام من القرآن الكريم، من غير أن يتأثر بنزعة التعصب المذهبي.

٦ - أنه شديد النقد للإسرائيليات التي تُخالف الشرع؛ وللأخبار المكذوبة التي لا أصل لها، وإذا يُورد من ذلك شيئاً نبّه على ما فيه من المناكير.

٧ - ويُكثر الكلام على المسائل الكلامية، ويُكرّر على الفرق الضالة المضلّة، كالمعتزلة، والرافضة، والخوارج، والقدرية، والجهمية، وغيرهم، ويتعقب عليهم بأدلة باهرة، وبراهين قاطعة، وأجوبة مُفحمة.

٨ - أنه قد يستطرد إلى الكلام في الأمور الكونية، ويذكر كلام أهل الهيئة، والحكمة، من الفلاسفة والمناطق. ثم هو قد يُقرُّ به، ويُقبل منه ما يرتضيه؛ وقد ينقد عليه، ويُنكر منه ما لا يرتضيه.

٩ - أنه يتكلم عن التفسير الإشاري الصوفي بعد الفراغ من الكلام عن كلِّ ما يتعلق بظاهر الآية، ويحترم في ذلك كلام الصوفية الصافية، قدّس الله أسرارهم.

١٠ - التفسير المظهرى

ألفه الشيخ العلامة القاضي محمد ثناء الله العثماني الفاني فتى المتوفى سنة ١٢٢٥ هـ، اشتغل بحفظ القرآن الكريم في طفولته، وأكمّله وهو ابن سبع

سنين، ثم رشح العناية لأخذ العلوم الشرعية والعقلية، لدى علماء مصره "فاني فت"، فتبحر فيها وتبرع، وتَفَوَّقَ فيها وتَخَصَّصَ، ثم ارتحل إلى دهلي، ولزم العلامة الأوحـد المحدث الناقد الشاه ولي الله الدهلوي، فسمع منه الحديث، وتفقه عليه. وأخذ الطريقة النقشبندية أولاً من الشيخ خواجه محمد عابد السنامي، ثم ارتقى في حضن الشهيد الشيخ العلامة ميرزا جان جانان مظهر رحمه الله تعالى، ثم رجع إلى وطنه، وتولَّى القضاء، والإفتاء؛ وأفنى أوقاته في نشر وترويج العلوم الشرعية، وتاليف الكتب القيمة العديدة في مختلف العلوم والفنون. وكان عالماً بارعاً، وفاضلاً مُحَقِّقاً، ومفسراً ماهراً، ومحدثاً ناقداً، وفقيهاً نبيلاً، وورعاً، تقياً، زاهداً، مُقْبِلاً على الله.

وتفسيره الموسوم باسم "التفسير المظهري" تفسير مبسوط يحتوي على عشرة مجلدات ضخمة، وسمّاه بـ "التفسير المظهري" يعتري إلى شيخه العلامة ميرزا مظهر جان جانان. وأما الميزات التي يمتاز بها هذا التفسير فهي على ما يلي:

١- أنه يهتمُّ صاحبه أن يُوضِّح مراد الآية بعبارَةٍ واضحة، وأكثر ما يلتزم في هذا الصدد أنه يفسر الآية بالآية الأخرى.

٢- أنه يسرد الأحاديث، والآثار، التي رُوِيَتْ في التفسير معزياً إلى من خرَّجها من أئمة المحدثين، وأنه يُورد الأسباب التي أنزلت عليها الآيات عن كتب الأحاديث، والآثار. وأنه يذكر كلام الأئمة في تحقيق الأحاديث، والآثار صحَّةً وضعفاً، وأنه يتحرى الصواب والصحيح من ذلك.

٣- أنه يتجنَّبُ الإسرائيليات غالباً، وربما يذكرها إذا لم تخالف أصول الإسلام، وأما إذا خالفت الكتاب والسنة، فهو أشدُّ إنكاراً عليها.

٤- أنه كثيراً ما يستطرد إلى الكلام على المسائل الفلسفية، والمنطقية، مع الرد عليها بأدلة كافية شافية، وكذا يُكثر الكلام على المسائل الكلامية مع الرد على الفرق الضالة المضلة، ومع تأييد مذهب إليه السلف الصالح من الحق والصواب.

٥- أنه مُوَلِّع بإيراد القراءات المختلفة، والكلام عليها مع التوفيق والتطبيق

بينهما ، إذا دعت الحاجةُ إليه .

٦ - أنه يذكر المسائل الفقهية ، ومذاهب الأئمة فيها ، مع إيراد الأدلة بكل أمانة ، ومع إقامة الحجة على الراجح والصواب من ذلك بكل دقة .

٧ - أنه لا يتعرض في الغالب للمباحث التي لا صلة لها بعلم التفسير ، وإنما يذكر أحياناً ما ظهر له من النكات البديعة ، والأسرار الغامضة ، في هذا الصدد .

١١ - بيان القرآن

هو من مؤلفات حكيم الأمة مُجَدِّد الملة الشيخ العلامة أشرف علي التهانوي المتوفى سنة: ١٣٦٢ هـ ، وُلِدَ في بيئة دينية خالصة ، بقرية ”تهانه بهون“ التابعة لمدينة ”مظفر نگر“ ، وَحَفِظَ القرآن الكريم ، وتعلَّم مبادئ الفارسية ، والعربية على أيدي أساتذة مَهَرَةٍ ، ثم رَحَلَ إلى ”دار العلوم ديوبند“ وهو قد بلغ الخامسة عشر من عمره ، وتلقَّى جميع الفنون العربية ، والأدبية ، و العلوم العقلية والشرعية ، وتلمَّذ على العلماء الكبار الذين جَدَّدُوا ذكريات القدماء في سعة اطلاعهم ، وجودة إتقانهم ، ودقة فهمهم . منهم الإمام الكبير والفقيه الجليل والفيلسوف الشهير مولانا محمد قاسم النانوتوي ، والإمام الجليل والمجاهد العظيم العلامة محمود حسن الديوبندي ، والمحقق البارِع العلامة الشيخ المحدث محمد يعقوب النانوتوي ، وغيرهم . فتمهَّر في العلوم الشرعية ، وفاق في الفنون العقلية ، و دَحَرَ الأقران والأخذان . وكان من نعومة أظفاره مُكَبِّاً على العلوم ، ومُولِعاً بالطاعات ، وبعيداً عن اللهو واللعب ؛ حتى صار أكبر مرجع للعلماء والعامة في الهند ، وأعظم مركز للدين والملة ، و لُقِّبَ بحكيم الأمة و مُجَدِّد الملة . وقد شهد العلماء في ذلك الوقت بأنه وحيد عصره في العلوم والفنون ، وفريد دهره في الزهد والعبادة ، بحيث لا يجارى فيها ولا يبارى .

و كان رحمه الله تعالى أكثر الناس تاليفاً في عصره ؛ حتى ترك خلفه نحو ألف كتبٍ مطبوع ، ما بين صغيرٍ وكبيرٍ . ومن ذلك تفسيره الموسوم باسم ”

بيان القرآن“ باللغة الأردنية ، التي هي لسان أوساط المسلمين في الهند وباكستان ، وهو تفسيرٌ بديعٌ مُوجَز في أربعة مجلداتٍ ضخمةٍ ، يحوى أبحاثاً علميةً هامةً ، وأفكاراً دقيقةً نادرةً ، وفوائدٌ مُبتكرةً غريبةً ، ومعارفٌ بديعةً خلّابةً . وقد جمع العلامة المرحوم فيه من التفسير ، والنحو ، والبلاغة ، والفقه ، والكلام ، والتصوف ، بقدر ما يحتاج إليه الإنسان لحلّ مباحث القرآن الكريم ، ولأخذ مغزاه ، ومرمّاه .

وهو بالرغم من أنه يحتوي على هذه العلوم والمعارف يشتمل على عبارةٍ موجزةٍ علميةٍ جامعةٍ ، مع حسن تعبير يستهويك وسلامة تفكير يروعك ، وهو مصداق ما قيل : خير الكلام ما قلّ ودلّ .

وبالحق أقول : إنما يعرف الرجل مقدار هذه البُطولة ، وفخامة هذه المأثرة إذا رجع إليها بعد ما طلب التفسير من المطولات الضخمة ، التي جمع فيها الغثّ والسمين ، وخلط الحق بالباطل ، ومزج الحابل بالنابل ، حتى ربما يصير الطالب والباحث فريسةً الحيرة ، ولا يقدر على التمييز بين الحق والباطل ، والصحيح والسقيم ، والغثّ والسمين .

وبالإضافة إلى ما قلنا فله من المزايا الأخرى ما نقول :

- ١ - هو تفسير جامع لصحيح أقوال السلف الصالح في تفسير الآيات . ويكتفي صاحبه في الأغلب على ذكر قول راجح أو صحيح ، ويُغفل عن غيره .
- ٢ - وهو حاوٍ على الأحاديث والآثار التي جاءت في تفسير الآيات عن النبي ﷺ ، وأصحابه رضي الله عنهم ، ومن تبعهم بإحسان ، مسندةً إلى من رواه من المُحدّثين .
- ٣ - أنّ صاحبه مجانبٌ كلياً عن التفسير بالرأي ، وعن الإسرائيليات التي لا تُوافق مع الشرع ؛ بل يُشدّد الإنكار على ذلك .
- ٤ - أنّه يهتمّ كبير الاهتمام بإبداء المناسبة بين الآيات بعضها ببعض ، وبين السُور بعضها ببعض ، وله رحمه الله في مناسبة الآيات والسُور كتابٌ لطيفٌ جامعٌ سماه ” سبق الغايات في مناسبة الآيات “ .

- ٥ - أنه يُورد الأسباب في تفسير الآيات ، التي نزلت عليها ، مع القصد والاعتزان في إيرادها .
- ٦ - أنه يذكر بعد ما يتكلم عن التفسير المأثور ، ما ظهر له ولغيره من الصوفية الصافية من التفسير الإشاري ، وأكثر ما يأخذ من تفسير ”روح المعاني“ للآلوسي البغدادي .
- ٧ - أنه يأتي من العبارات الجامعة الدقيقة في تفسير الآيات بما يُزيل الإشكالات ، والاعتراضات ، التي أُورِدَتْ على القرآن والإسلام ؛ و بما يذهب بالطعون والشبهات ، التي أُثيرت من اليهود ، والنصارى ، وغيرهم من الكفار على تعاليم وأحكام الإسلام .
- ٨ - أنه التزم كلياً أن لا ينحرف في التفسير عما كان عليه أسلافنا الصالحون من الصحابة ، والتابعين ، وجمهور العلماء من لدن عهد النبي إلى يومنا هذا .

١٢ - معارف القرآن

هو تفسير باللغة الأردية ، مقبولٌ مشهورٌ بين أوساط المسلمين في الهند وباكستان ، وبين مَنْ لسانهم ”الأردو“ في عالم الإسلام . أُلّفه العلامة الشيخ المفتي محمد شفيع الديوبندي المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ ، وُلِدَ في قرية ”ديوبند“ ، ونشأ بها في بيئة علمية دينية ، وحفظ القرآن الكريم ، وقرأ على والده الشيخ محمد ياسين رحمه الله أكثر الكتب الفارسية والعربية من المقرر الدراسي في مدارس الهند ، ثم التحق بـ ”دار العلوم ديوبند“ ، وهو ابن ستة عشر ، لتكميل العلوم العالية ، وتلمذ على جماعة من العلماء الكبار ، منهم إمام العصر العلامة المحدث أنور شاه الكشميري ، والشيخ المفتي عزيز الرحمن العثماني ، وشيخ الإسلام المحدث شبير أحمد العثماني ، والشيخ العلامة الكبير المحدث الجليل سيد أصغر حسين الديوبندي ، والشيخ العلامة الشهير الأديب الكبير الفقيه النبيل محمد إعزاز علي الأمروهي ، وغيرهم . ثم أخذ الطريقة من شيخ الشيوخ العلامة المجدد أشرف علي التهانوي ونال الخلافة منه .

وكان رحمه الله عالماً، فقيهاً، مفسراً، محدثاً، مصنفاً، ومدرساً، عابداً، زاهداً، تقياً. وصنّف كتباً كثيرة في مختلف العلوم، لا سيما في الفقه والفتاوى، ومن ذلك تفسيره ”معارف القرآن“، وهو يحوي ثمانية مجلدات ضخمة، وله من الميزات ما نذكر فيما يلي:

- ١- أنه أولاً يوضح المراد بالآية بعبارة جامعة واضحة، بحيث يشفي العليل، ويروي الغليل، ويبلغ القارئ إلى مغزى القرآن الكريم وهدفه.
- ٢- أنه يُورد في الغالب ما ورد في التفسير من الأحاديث، والآثار، عن النبي ﷺ، والصحابة رضي الله عنهم، والتابعين، عزوا إلى الكتب التي أخذ منها.
- ٣- أنه يلتزم أن يكون التفسير موافقاً لما ذهب إليه أسلافنا الصالحون، ولا ينحرف عن ذلك شيئاً، ولا يُجوز ذلك قطعاً.
- ٤- أنه لا يخلط التفسير بالمباحث والعلوم، التي لا علاقة لها بالتفسير وعلومه، إلا أنه قد يستطرد إلى العلوم الكونية الحديثة، بقدر ما تحتملها ألفاظ القرآن الكريم، وبقدر ما يحتاج إليها المرء للاهتمام والاعتبار بها.
- ٥- أنه يهدف في الغالب إلى إخراج المعاني والعلوم، وإلى إبداء الأسرار والمعارف، التي فيها وسائل الهداية والإصلاح لنوع البشر، وهو عين ما يهدف إليه القرآن الكريم.
- ٦- أنه لا يذكر الإسرائيليات؛ بل يُشدّد الإنكارَ عليها في الغالب، إذا لم توافق مع الشريعة الإسلامية، وأما إذا وافقت، أو لم تخالف فقد يذكر منها شيئاً، إذا كان فيها من مصلحة دينية من دفع إشكال، أو إقامة حجة، وغير ذلك.
- ٧- أنه جَمَعَ فيه بين ترجمة القرآن الكريم التي ألفه الشيخ العلامة المحدث المفسر رفيع الدين الدهلوي نجل الشيخ العلامة الشاه ولي الله الدهلوي، وخلاصة التفسير عن العلامة الشيخ أشرف علي التهانوي في تفسيره ”بيان القرآن“، وإضافةً إلى ذلك جمع فيه آراء السلف الصالحين، وأقوال الخلف الراشدين، بكل أمانة وعناية.

١٣ - معارف القرآن الإدريسي

من تصانيف الشيخ الأجلّ الحافظ المحدث المفسّر المتكلم محمد إدريس الكاندهلويّ المتوفى سنة: ١٣٩٤ هـ، حفظ القرآن الكريم، وهو ابن تسع سنين، ثم ارتحل إلى "تهانه بهون"، والتحق بمدرسة العلامة الشيخ أشرف علي التهانوي، وتعلّم النحو، والصرف، والمنطق، من العلوم الآلية، ثم لحق بمدرسة "مظاهر علوم" بمدينة "سهارنفور" للعلوم العالية من التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، وغير ذلك، واستفاد من فطاحل العلماء مثل العلامة المحدث مولانا خليل أحمد السهارنفوري، والعلامة الشيخ عبد اللطيف السهارنفوري، والعلامة ثابت علي وغيرهم. ثم التحق بـ "دار العلوم ديوبند" لإتقان علوم القرآن، والحديث، وتلمذ على المحدث الكبير أنور شاه الكشميري، والعلامة المحدث شبير أحمد العثماني، والشيخ المفتي عزيز الرحمن العثماني وغيرهم.

فبرع وفاق في العلوم، وتخصّص وتمهّر في الفنون، وبعد تخرجه في العلوم اشتغل بالتدريس والتصنيف، وظهرت من قلمه السيال كتبٌ عديدة في شتى العلوم والفنون، ومن ذلك تفسيره "معارف القرآن" الذي نحن بصدد تعريفه، ومن ذلك "التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح".

وتفسيره هذا تفسير مبسوط يحتوي على ثمانية مجلداتٍ كبيرة، وأما المزايا التي بها هبّت عليه ريحُ القبول فهي ما يلي:

١ - أنه التزم أن يوضح فيه المطالب القرآنية، ويشرح الأهداف الربانية، بعبارات جامعة واضحة جلية، بحيث يبلغ إلى مغزى القرآن من ليس عنده كبير علم، ودقيق فهم.

٢ - أنه ذكر فيه ما يُرشّد إلى ربط الآيات بعضها ببعض.

٣ - أنه أورد من الأحاديث والآثار ما جاء عن النبي ﷺ، والصحابة رضي الله عنهم، والتابعين مفسراً للآيات القرآنية، وشارحاً للمراتب الربانية، واهتم في هذا الخصوص بإيراد الصحيح، والقوي منها دون الضعيف، والباطل.

- ٤ - أنه ذكر من اللطائف الغريبة ، والفوائد العجيبة ، والنكات النادرة ، استنباطاً من القرآن الكريم ، ما يُثْلَجُ الفؤَادَ ، و ما يَشْرَحُ الصدورَ .
- ٥ - أنه حَقَّقَ فيه المسائلَ ، والمباحثَ التي كانت مُشْكِلَةً صَعْبَةً ، وتَحَرَّى الصوابَ والحقَّ من الغلط والباطل .
- ٦ - أنه رَدَّ وأنكَرَ على الملاحدة ، والزنادقة ، والمتنوّرين هنا وهناك ، و أجاب عن الاعتراضات ، والشبهات التي أوردوها على أحكام الإسلام والقرآن .
- ٧ - أنه التزم كلياً أن لا ينحرفَ عمّا كان عليه السلف الصالح من الصحابة ، و التابعين ، في تفسير القرآن الكريم ، وهو مولعٌ أشدَّ الولوع بأن يعرض على الأمة الإسلامية ما فهمه في هذا الخصوص أسلافنا الكرام ، و جمهور العلماء من لدن عهد النبي ﷺ ، والصحابة رضوان الله عليهم ، إلى يومنا هذا من غير انتعاش وانكماش .

خاتمة الكلام

هذا ما أردت إيراده ، ويسّر الله لي تحريره في هذه العجالة ، والحمد لله على ما أنعم به عليّ من تسويده و تسديده ، ثم من تبييضه ، وقد وقع الفراغ من ذلك كله بعد العصر من يوم الأربعاء لسبع عشرة خلون من ذى الحجة سنة : ١٤٢٦ من الهجرة . وأسأل الله تعالى أن يجعله نافعاً للمسلمين ، وأن يُدِيمَ النفعَ بهذا الكتاب إلى يوم الدين ، وأن يختاره خالصاً لوجهه الكريم ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

مَشَتْ

فَهْرِسْتُ الْمَحْتَوَيَاتِ

الموضوعات	الصفحة
تقريظ العلامة سماحة الشيخ محمد علي الصابوني	٢
تقريظ العلامة العالم الجليل سلمان الحسيني الندوي	٥
تقريظ الأديب الشهير العالم النبيل نور عالم خليل الأميني	٧
التقديم من المحدث الجليل الشيخ سعيد أحمد البالنوري	١١
التصدير من المؤلف	١٥

الباب الأول في المبادئ فصل

التفسير في اللغة و الاصطلاح	١٩
التفسير في اللغة	١٩
التفسير اصطلاحاً	٢٠
معنى التأويل	٢١
الفرق بين التفسير و التأويل	٢٢
وجه التسمية	٢٣
تحقيق ألفاظ ذات صلة	٢٣
١ - القرآن	٢٣
٢ - السُّورة	٢٤
٣ - الآية	٢٥
٤ - الطوال	٢٦
٥ - المئون	٢٦
٦ - المثنائي	٢٦
٧ - المفصل	٢٦

فصل

٢٧.....	حكم التفسير، وشرفه، و موضوعه، و غرضه، و فوائده.
٢٧.....	حكم علم التفسير.
٢٩.....	شرف التفسير.
٣١.....	موضوع علم التفسير.
٣١.....	غرض علم التفسير.
٣١.....	فوائد علم التفسير.

فصل

٣٣.....	ماهي الحاجة إلى علم التفسير؟
---------	------------------------------

الباب الثاني في المقاصد

فصل

٣٨.....	علوم القرآن
٤٢.....	١ - علم الأحكام
٤٣.....	٢ - علم الجدل و المناظرة
٤٤.....	٣ - علم التذكير بآلاء الله
٤٧.....	٤ - علم التذكير بأيام الله
٤٧.....	٥ - علم التذكير بالموت وما بعد الموت

فصل

٤٩.....	العلوم التي يحتاج إليها المفسر
٥٠.....	١ - العلوم العربية
٥٤.....	٢ - العلوم الشرعية
٦٢.....	انتباه أول
٦٣.....	انتباه ثان

فصل

أقسام التفسير	٦٥
تفسير معنى و تفسير إعراب	٦٥
التفسير على أربعة أنحاء	٦٥
التفسير على ثلاثة أنواع	٦٧
١ - التفسير بالرواية	٦٧
٢ - التفسير بالدراية	٦٧
٣ - التفسير بالإشارة	٦٧
التأويل على قسمين	٦٧

فصل

المآخذ المعتبرة في التفسير

المآخذ الأولى

القرآن	٦٩
القرآن يُفسَّرُ القرآن	٧٠
تفسير القرآن بالقرآن على أنواع	٧٠

المآخذ الثانية

الحديث	٧٣
حجية الحديث في تفسير القرآن	٧٣
شروط قبول الحديث في التفسير	٧٥
أنواع التفسير في الحديث	٧٨
السُّنة تُفسَّرُ ما أُجْمِلَ من القرآن	٧٩
السُّنة تُخصَّصُ العام من القرآن	٧٩
السُّنة تُقيَّدُ ما أُطلق في القرآن	٨١
كيف تُفسَّرُ السُّنة، القرآن؟ (فصل مهم من كلام الشاطبي)	٨٢

المأخذ الثالث

- أقوال الصحابة..... ٨٤
- ملحوظات حول تفسير الصحابة..... ٨٥
- ما هو حكم تفسير الصحابة؟..... ٨٥
- حكم خبر مَنْ ينظر إلى الإسرائيليات..... ٨٧
- شرائط قبول تفسير الصحابي..... ٨٩
- فوائد غريبة..... ٨٩

المأخذ الرابع

- أقوال التابعين..... ٩٢
- ملاحظات..... ٩٢

تذئيل

الأول

- معرفة أسباب النزول..... ٩٥
- معنى سبب النزول..... ٩٥
- فوائد معرفة أسباب النزول..... ٩٧
- طريق معرفة أسباب النزول..... ١٠١
- تعدد الأسباب وطريق التعامل معها..... ١٠٤
- قد يتعدد النازل مع توحد السبب..... ١٠٨
- ملاحظات حول سبب النزول..... ١١٠

الثاني

- أحاديث التفسير في الميزان..... ١١٤
- كلمة الإنصاف في هذا الموضوع..... ١١٦
- الانتباه..... ١١٧

الثالث

- الاختلاف في التفسير وأسبابه وأحكامه..... ١١٩

- اختلاف تنوع وصوره..... ١١٩
- اختلاف تضاد وصوره..... ١٢١

المأخذ الخامس

- اللغة العربية..... ١٢٣
- شرح غريب القرآن..... ١٢٤
- حكم الاحتجاج بالشعر الجاهلي..... ١٢٤
- هل في القرآن كلمات غير عربية؟..... ١٢٧

المأخذ السادس

- العقل السليم..... ١٢٩
- الانتباه..... ١٢٩
- حكم التفسير الإشاري الصوفي..... ١٣٠
- أقسام التفسير ومعنى التفسير الإشاري..... ١٣٠
- (١) التفسير بالرواية (٢) التفسير بالدراية (٣) التفسير بالإشارة..... ١٣٠
- نماذج التفسير الإشاري من كلام الصوفية..... ١٣١
- حكم التفسير الإشاري..... ١٣٢
- المانعون و أدلتهم..... ١٣٢
- المُجِيزُونَ و أدلتهم..... ١٣٤
- قولُ فصل في الباب..... ١٣٧
- كلام شيخ الإسلام ابن تيمية..... ١٣٩
- كلام الإمام الشاطبي..... ١٤٠
- الفرق بين تفسير الصوفية والباطنية..... ١٤١
- كلامُ الشيخ الإمام أشرف على التهانوي..... ١٤٢
- شروطُ التفسير الإشاري..... ١٤٤

فصل

المآخذ التي لا عبرة لها في التفسير

الاول

- الأخبار الإسرائيلية..... ١٤٥
- معنى الإسرائيليات..... ١٤٥
- كيف دَخَلَتِ الإسرائيلياتُ في الإسلاميات..... ١٤٦
- أثر الإسرائيليات في التفسير..... ١٤٧
- حكم الأخبار الإسرائيلية..... ١٤٨
- ملاحظات حول الإسرائيليات..... ١٥٠

الثاني

- مجرد العقل والرأي..... ١٥٣
- معنى التفسير بالرأي..... ١٥٣
- الكلام على أحاديث تتعلق بالتفسير بالرأي..... ١٥٥
- قولُ فصلٍ في التفسير بالرأي..... ١٥٨

الثالث

- العلوم الفلسفية والطبيعية..... ١٥٩
- هل التفسير يحتاج إلى العلوم الفلسفية؟..... ١٦٠
- ملحوظة حول تفاسير الفلاسفة..... ١٦٣
- التفسير والعلوم الكونية الحديثة..... ١٦٤
- ملحوظات هامة..... ١٦٦
- خاتمة البحث..... ١٧٣

فصل

الاتجاهات المنحرفة في التفسير وأسبابها

- أسباب الانحراف في التفسير..... ١٧٦

- ١- الاتجاه المنحرف بسبب عدم الأهلية..... ١٧٦
- ٢- إخضاع معاني القرآن أمام نظريات فاسدة..... ١٨٢
- ٣- الانحراف بسبب التأثير بآراء أهل الزمان..... ١٨٧
- ٤- الاتجاه المنحرف بسبب صرف النظر عن موضوع القرآن..... ١٩٢

الباب الثالث

في المباحث المتفرقة

فصل

- المحكم والمتشابه..... ١٩٥
- إطلاقات لغوية في المحكم والمتشابه..... ١٩٥
- إطلاقات اصطلاحية في المحكم والمتشابه..... ١٩٦
- حكم المحكم والمتشابه..... ١٩٧

فصل

- الناسخ والمنسوخ..... ٢٠٠
- اتفاق أهل الملل إلا اليهود على جواز النسخ..... ٢٠٠
- الفرق بين النسخ والبداء..... ٢٠١
- النسخ في اللغة..... ٢٠٢
- معنى النسخ الاصطلاحي..... ٢٠٣
- أقسام المنسوخ..... ٢٠٣
- أنواع النسخ..... ٢٠٣
- النسخ في الشرع له تقسيمات..... ٢٠٣
- تقسيم أول: وباعباره ينقسم إلى نوعين..... ٢٠٤
- ١- النسخ الصريح..... ٢٠٤
- ٢- النسخ الضمني..... ٢٠٤
- تقسيم ثان: وباعباره له قسمان..... ٢٠٤

٢٠٤.....	١- النسخ الكلي
٢٠٥.....	٢- النسخ الجزئي
٢٠٥.....	فوائد مهمة
٢٠٥.....	الفائدة الأولى
٢٠٦.....	الفائدة الثانية
٢٠٧.....	الفائدة الثالثة
٢٠٧.....	الفائدة الرابعة

فصل

٢٠٩.....	مناسبة الآيات والسُّور
٢١١.....	المناسبة في الآيات
٢١٢.....	١- التنظير
٢١٢.....	٢- المضادة
٢١٢.....	٣- الاستطراد
٢١٢.....	٤- حُسْنُ التخلُّص
٢١٢.....	٥- الانتقال
٢١٣.....	٦- حُسْنُ الطلب
٢١٣.....	انتباه
٢١٥.....	إفادة
٢١٥.....	المُنَاسَبَةُ بَيْنَ السُّور
٢١٦.....	إفادة

فصل

٢١٦.....	المكي والمدني
٢١٦.....	تعريف المكي والمدني
٢١٧.....	ملحوظات
٢١٨.....	علامات يعرف بها المكي والمدني من السور

فصل

- ما يوههم التعارض والاختلاف وموقف المُفسّر عنده ٢١٩
- فائدة ٢١٩
- كلام الصحابة في هذا المبحث ٢١٩
- كلام التابعين في هذا المبحث ٢٢١
- طريق المُعالِجَة عند التَّعَارُض ٢٢٣
- بعض الآيات المُتَعَارِضَة وكلامُ العلماء في ذلك ٢٢٦

فصل

- التكرار في القرآن الكريم حقيقته و فوائده ٢٢٩
- الفائدة الأولى ٢٢٩
- الفائدة الثانية ٢٣١
- الفائدة الثالثة ٢٣١
- الفائدة الرابعة ٢٣٣
- الفائدة الخامسة ٢٣٥
- الفائدة السادسة ٢٣٦

فصل

- قواعد مُهِمَّة تَمَسُّ إليها الحاجة في التفسير ٢٣٨
- ١ - الضمائر ٢٣٨
- ٢ - التذكير والتانيث ٢٤٣
- ٣ - التعريف والتنكير ٢٤٤
- ٤ - الإفراد والجمع ٢٤٨
- ٥ - فروقٌ دقيقةٌ في ألفاظ يُظنُّ بها الترادف ٢٥٥
- ٦ - قواعد في السؤال والجواب ٢٥٨
- ٧ - قاعدة في الخطاب بالاسم والفعل ٢٦٠

٨ - قواعد في العطف ٢٦١

الباب الرابع

في شروط المفسر و آدابه ومنهجه

١ - شروط المفسر ٢٦٤

٢ - آداب المفسر ٢٦٦

٣ - منهج التفسير ٢٦٧

الخاتمة

فصل

تدوين التفسير و مراحلہ ٢٧١

التفسير في عهد النبي ا ٢٧١

التفسير و وظيفة النبي ا ٢٧١

هل النبي ا تناول جميع القرآن بالبيان ؟ ٢٧٢

القول الأول وأدلتہ ٢٧٢

النقد على هذا القول ٢٧٣

القول الثاني وأدلتہ ٢٧٤

النقد على القول الثاني ٢٧٤

أعدل الأقوال في الباب ٢٧٥

التفسير في عهد الصحابة ٢٧٧

الصحابة أعرف الناس بالقرآن ٢٧٧

لماذا يحتاجون إلى التفسير ؟ ٢٧٧

الصحابة يأخذون التفسير عن الرسول ٢٧٨

مزايا تفسير الصحابة ٢٨٠

التفسير في عهد التابعين ٢٨٢

مميزات التفسير في عهد التابعين ٢٨٢

٢٨٤.....	التفسير في عصور التدوين
٢٨٤.....	الخطوة الأولى
٢٨٥.....	الخطوة الثانية
٢٨٦.....	الخطوة الثالثة
٢٨٧.....	الخطوة الرابعة

فصل طبقات المفسرين

الطبقة الأولى

٢٨٨.....	الصحابة
٢٨٩.....	أمير المؤمنين علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small>
٢١٩.....	عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small>
٢٩٣.....	أبي بن كعب <small>رضي الله عنه</small>
٢٩٤.....	عبد الله بن عباس <small>رضي الله عنه</small>
٢٩٧.....	قيمة التفسير المنسوب إلى ابن عباس
٢٩٧.....	عبد الله بن عمرو بن العاص <small>رضي الله عنه</small>

الطبقة الثانية

٢٩٨.....	التابعين
٢٩٩.....	طبقة أهل مكة المكرمة
٢٩٩.....	سعيد بن جبير
٣٠٠.....	مجاهد بن جبر
٣٠١.....	عكرمة مولى ابن عباس
٣٠٣.....	طاؤس بن كيسان
٣٠٣.....	عطاء بن أبي رباح
٣٠٥.....	أبن أبي مليكة
٣٠٥.....	طبقة أهل المدينة المنورة

- أبو العالية ٣٠٥
- محمد بن كعب القرظي ٣٠٧
- زيد بن أسلم ٣٠٨
- نافع بن هرمز ٣٠٩
- عروة بن الزبير ٣١٠
- كعب الأحبار ٣١١
- وهب بن منبه ٣١١
- طبقة أهل العراق** ٣١٢
- علقمة بن قيس ٣١٤
- مسروق بن الأجدع ٣١٥
- الأسود بن يزيد ٣١٦
- مُرّة الهمداني ٣١٦
- عبيدة السلماني ٣١٧
- عامر بن شراحيل الشعبي ٣١٨
- الحسن البصري ٣١٩
- قتادة بن دعامة ٣٢٠
- محمد بن سيرين ٣٢٢
- المفسرون المختلف فيهم والضعفاء** ٣٢٣
- ابن جريج ٣٢٣
- الضحاك بن مزاحم ٣٢٣
- عطية العوفي ٣٢٤
- الربيع بن أنس ٣٢٤
- السُّدي الكبير ٣٢٤
- السُّدي الصغير ٣٢٥
- مقاتل بن سليمان ٣٢٥

- الكليبي ٣٢٥
- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٣٢٦

فصل

تعريف وجيز بأشهر وأهم كتب التفسير

- ١- جامع البيان في تفسير القرآن ٣٢٦
- ٢- معالم التنزيل ٣٢٨
- ٣- تفسير القرآن العظيم ٣٢٩
- ٤- الدر المنثور في التفسير المأثور ٣٣٠
- ٥- مفاتيح الغيب ٣٣١
- ٦- أنوار التنزيل و أسرار التأويل ٣٣٣
- ٧- البحر المحيط ٣٣٤
- ٨- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٣٣٥
- ٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٣٣٧
- ١٠- التفسير المظهر ٣٣٨
- ١١- بيان القرآن ٣٤٠
- ١٢- معارف القرآن ٣٤٢
- ١٣- معارف القرآن ٣٤٣
- خاتمة الكلام ٣٤٥



المآخذ والمراجع

اقتصرت هنا على ذكر الكتب التي جرى العزو إليها استقلالاً، بقيد اجزائها وصفحاتها، وأغفلت عن الكتب التي راجعت إليها، ولكنني لم أثبت لها العزو أصلاً، وعن الكتب التي لم يجر العزو إليها استقلالاً.

- ١- القرآن الكريم
- ٢- أنوار التنزيل و أسرار التأويل ، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البضاوي ، المتوفى سنة ٦٨٥ هـ
- ٣- الإمام لادلة الأحكام ، لعز الدين بن عبد السلام السلمي أبي القاسم ، المتوفى سنة ٦٦٠ هـ
- ٤- الإتقان في علوم القرآن ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ
- ٥- الإصابة في تمييز الصحابة ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ
- ٦- أبجد العلوم ، للعلامة صديق حسن خان القنوجي ، المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ
- ٧- إرشاد الفحول ، للعلامة المحقق محمد بن علي بن محمد الشوكانبي ، المتوفى سنة ٢٥٠ هـ
- ٨- الإحكام في الأصول ، للعلامة أبي الحسن علي بن محمد الآمدي ، المتوفى سنة ٥٥١ هـ
- ٩- الأحاديث المختارة ، للإمام الضياء أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي ، المتوفى سنة: ٦٤٣ هـ
- ١٠- إرشاد طلاب الحقائق ، للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي ، المتوفى سنة ٦٧٩ هـ

- ١١- أسباب النزول ، للإمام عليّ بن أحمد الواحد أبي الحسن الواحدي ،
المتوفى سنة ٤٦٨ هـ
- ١٢- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، للعلامة أبي الحسن
علي بن سليمان للمرداوي
- ١٣- إرشاد العقل السليم ، للإمام المفسر محمد بن محمد العمادي أبي
السعود ، المتوفى سنة ٩٥١ هـ
- ١٤- الإرشاد ، للإمام خليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي أبي يعلى ،
المتوفى سنة ٤٤٦ هـ
- ١٥- أسرار التكرار ، للعلامة محمود بن حمزة بن نصر الكرماني
- ١٦- إعلاء السنن ، للعلامة مولانا ظفر أحمد العثماني ، المتوفى سنة
١٣٩٤ هـ
- ١٧- إعتقاد أهل السنة ، للإمام هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي
أبي القاسم ، المتوفى سنة ٤١٨ هـ
- ١٨- أصول البزدوى ، للإمام فخر الاسلام علي بن محمد البزدوي ،
المتوفى سنة ٨٧٩ هـ
- ١٩- البرهان في علوم القرآن ، للإمام محمد بن بهادر بن عبد الله
الزركشي أبي عبد الله ، المتوفى سنة ٧٩٤ هـ
- ٢٠- البدائع ، للإمام العلامة مولانا أشرف علي التهانوي ، المتوفى سنة
١٣٦٢ هـ
- ٢١- بيان القرآن ، للإمام العلامة مولانا أشرف علي التهانوي المتوفى
سنة ١٣٦٢ هـ
- ٢٢- التفسيرات الأحمدية ، للعلامة الشيخ أحمد المدعو بملا جيون
جونفوري ، المتوفى سنة ١١٣٠ هـ
- ٢٣- تفسير الطبري ، للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري
أبي جعفر ، المتوفى سنة ٢٢٤ هـ

- ٢٤- تفسير القرآن العظيم ، للإمام الجليل إسماعيل بن كثير الدمشقي القرشي ، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ)
- ٢٥- تنزيل القرآن ، للإمام محمد بن الشهاب الزهري ، المتوفى سنة : ١٢٤ هـ
- ٢٦- تفسير الصنعاني ، للمحدث عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المتوفى سنة ٢١١ هـ
- ٢٧- تأويل مشكل القرآن ، للإمام العلامة ابن قتيبة الدينوري
- ٢٨- التبيان في آداب القرآن ، للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٩ هـ
- ٢٩- التدوين في أخبار قزوين ، للإمام عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني
- ٣٠- تاريخ الخلفاء ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ
- ٣١- تاريخ بغداد ، للإمام المحدث أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة: ٤٦٣ هـ
- ٣٢- تهذيب الأسماء ، للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة: ٦٧٩ هـ
- ٣٣- التاريخ الكبير ، للإمام المحدث محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفى سنة: ٢٥٦ هـ
- ٣٤- تهذيب الكمال ، للإمام المحدث يوسف بن ذكي عبد الرحمان الميزي المتوفى سنة: ٧٤٢ هـ
- ٣٥- تذكرة الحفاظ ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، المتوفى سنة : ٧٦٥ هـ
- ٣٦- تهذيب التهذيب ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى: سنة: ٨٥٢ هـ

- ٣٧- التمهيد ، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري ،
المتوفى سنة: ٤٦٣ هـ
- ٣٨- تعليقات على مقدمة اعلاء السنن ، للعلامة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة
- ٣٩- التعريفات ، للعلامة علي بن محمد بن علي الجرجاني ، المتوفى سنة
٧٤٠ هـ
- ٤٠- التواجه بما يتعلق بالتشابه ، للإمام العلامة مولانا أشرف علي
التهانوي ، المتوفى سنة: ١٣٦٢ هـ
- ٤٢- التفسير والمفسرون ، للدكتور محمد حسين الذهبي
- ٤٣- الجامع لأحكام القرآن ، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد
الأنصاري القرطبي ، المتوفى سنة: ٦٧١ هـ
- ٤٤- جواهر القرآن ، للعلامة جوهري الطنطاوي
- ٤٥- جامع العلم والعلماء ، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد
البر النمري ، المتوفى سنة: ٤٦٣ هـ
- ٤٦- جامع الترمذي ، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سبورة
الترمذي ، المتوفى سنة: ٢٦٩ هـ
- ٤٧- الجامع الصغير ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر
السيوطي ، المتوفى سنة: ٩١١ هـ
- ٤٨- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، للإمام أحمد بن علي أبي
بكر الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة: ٤٦٣ هـ
- ٤٩- جامع التحصيل ، للإمام العلامة أبي سعيد بن خليل العلائي ،
المتوفى سنة: ٧٦١ هـ
- ٥٠- الجرح والتعديل ، للإمام سليمان بن خلف بن سعد أبي الوليد
الباجي ، المتوفى سنة: ٤٧٤ هـ
- ٥١- الحسامي ، للعلامة الفقيه أبي عبد الله حسام الدين محمد بن
محمد ، المتوفى سنة: ٦٤٤ هـ

- ٥٢- حلية الأولياء ، للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ،
المتوفى سنة : ٤٣٠ هـ
- ٥٣- الدر المنثور ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر
السيوطي ، المتوفى سنة : ٩١١ هـ
- ٥٤- ذيل تذكرة الحفاظ ، للعلامة الشيخ أبي المحاسن محمد بن علي
الدمشقي ، المتوفى سنة : ٧٦٥ هـ
- ٥٥- روح المعاني ، للعلامة المفسر سيد محمود الآلوسي البغدادي ،
المتوفى سنة : ١٢٧٠ هـ
- ٥٦- الرسالة ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة : ٢٠٤ هـ
- ٥٧- الرسالة المستطرفة ، للإمام محمد بن جعفر الكتاني ، المتوفى سنة :
١٣٤٥ هـ
- ٥٨- زاد الميسر ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمان ابن علي الجوزي ،
المتوفى سنة : ٥٩٧ هـ
- ٥٩- السنن الصغرى ، للإمام أبي عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي
النسائي ، المتوفى سنة : ٣٠٣ هـ
- ٦٠- سنن أبي داود ، للإمام سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني ،
المتوفى سنة : ٢٧٥ هـ
- ٦١- سنن ابن ماجه ، للإمام محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني ،
المتوفى سنة : ٢٧٥ هـ
- ٦٢- سنن الدارمي ، للإمام أبي عبد الله بن عبد الرحمن التيمي ،
السمرقندي الدارمي ، المتوفى سنة : ٢٥٥ هـ
- ٦٣- السنن ، للإمام سعيد بن منصور ، المتوفى سنة : ٢٢٧ هـ
- ٦٤- السنن الكبرى ، للإمام أبي عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي
النسائي ، المتوفى سنة : ٣٠٣ هـ
- ٦٥- سير أعلام النبلاء ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، المتوفى

سنة: ٧٦٥ هـ

٦٦- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، للدكتور مصطفى السباعي

٦٧- شعب الإيمان ، للإمام أحمد بن حسين بن علي أبي بكر البيهقي ،

المتوفى سنة: ٤٥٨ هـ

٦٨- شرح الفقه الأكبر ، للإمام الشيخ علي بن سلطان الملا علي القاري ،

المتوفى سنة: ١٠٤١ هـ

٦٩- شرح العقائد النسفية ، للعلامة سعود بن عمر التفتازاني ، المتوفى

سنة: ٧٩٢ هـ

٧٠- الصحيح الجامع ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفى

سنة: ٢٥٦ هـ

٧١- الصحيح الجامع ، للإمام أبي الحسين مسلم ابن الحجاج بن مسلم

القشيري ، المتوفى سنة: ٢٦١ هـ

٧٢- الصحيح ، للإمام محمد بن حبان أحمد التميمي البستي ، المتوفى

سنة: ٣٥٤ هـ

٧٣- صفوة الصفوة ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمان ابن علي الجوزي ،

المتوفى سنة: ٥٧٩ هـ

٧٤- الضعفاء ، للإمام المحدث أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ،

المتوفى سنة: ٤٣٠ هـ

٧٥- الضعفاء والمتروكين ، للإمام المحدث عبد الرحمان بن علي

الجوزي ، المتوفى سنة: ٥٧٩ هـ

٧٦- الطبقات الكبرى ، للإمام محمد بن سعد أبي عبد الله البصري

الزهري ، المتوفى سنة: ٢٣٠ هـ

٧٧- طبقات المفسرين ، للإمام أحمد بن محمد الأذروي

٧٨- طبقات المفسرين ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر

السيوطي ، المتوفى سنة: ٩١١ هـ

- ٧٩- طبقات الحفاظ ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة : ٩١١ هـ
- ٨٠- الطبقات ، للعلامة ابن خياط أبي عمر الليثي ، المتوفى سنة : ٢٤٠ هـ
- ٨١- العقائد النسفية ، للعلامة عمر نجم الدين بن محمد بن أحمد النسفي ، المتوفى سنة : ٥٣٧ هـ
- ٨٢- علوم الحديث ، للإمام الحافظ أبي عمر الشهر زوري المعروف بابن الصلاح ، المتوفى سنة : ٦٤٣ هـ
- ٨٣- علم أصول الفقه ، للعلامة عبد الوهاب الخلاف المصري
- ٨٤- العلل ومعرفة الرجال ، للإمام الفقيه المجتهد أحمد ابن حنبل الشيباني ، المتوفى سنة : ٢٤١ هـ
- ٨٥- فتح القدير ، للعلامة الشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكانى ، المتوفى سنة : ١٢٥٠ هـ
- ٨٦- في ظلال القرآن في تفسير القرآن ، للعلامة سيد قطب شهيد المصري
- ٨٧- فتح الباري في شرح البخاري ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة : ٨٥٢ هـ
- ٨٨- الفوز الكبير في أصول التفسير ، للإمام الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي ، المتوفى سنة : ١١٧٦ هـ
- ٨٩- فتح القدير ، للإمام العلامة كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام الحنفي ، المتوفى سنة : ٦٨١ هـ
- ٩٠- مجموعة الفتاوى ، للإمام شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، المتوفى سنة : ٢٧٢ هـ
- ٩١- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث ، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ، المتوفى : ٩٠٤ هـ
- ٩٢- الفتوحات المكية ، للإمام محي الدين ابن عربي الطائي ، المتوفى سنة : ٦٣٨ هـ

- ٩٣- قلائد المرجان في النسخ والمنسوخ ، للعلامة مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي ، المتوفى سنة: ١٠٣٣ هـ
- ٩٤- كتاب الزهد ، للإمام المحدث عبد الله بن المبارك ، المتوفى سنة: ١٨١ هـ
- ٩٥- كشف الظنون ، للشيخ مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي ، المتوفى سنة: ١٠٩٨ هـ
- ٩٦- الكامل في ضعفاء الرجال ، للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبي أحمد الجرجاني ، المتوفى سنة: ٣٦٥ هـ
- ٩٧- لباب النقول في أسباب النزول ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة: ٩١١ هـ
- ٩٨- لسان الميزان ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ
- ٩٩- معالم التنزيل ، للإمام حسين بن مسعود الفراء البغوي أبي محمد ، المتوفى سنة: ٥١٦ هـ
- ١٠٠- معاني القرآن ، للإمام أبي جعفر النحاس ، المتوفى سنة: ٢٣٨ هـ
- ١٠١- مفردات القرآن ، للإمام أبي القاسم الحسين بن أحمد الراغب الأصفهاني ، المتوفى سنة: ٥٠٢ هـ
- ١٠٢- مناهل العرفان ، للعلامة الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني
- ١٠٣- مباحث في علوم القرآن ، للعلامة الشيخ مناع القطان
- ١٠٤- الموطأ ، للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس ، المتوفى سنة: ١٧٩ هـ
- ١٠٥- مسند اسحاق ، للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنزلي ، المتوفى سنة: ٢٣٦ هـ
- ١٠٦- المسند ، للإمام الفقيه المجتهد أحمد ابن حنبل الشيباني ، المتوفى سنة: ٢٤١ هـ
- ١٠٧- مسند الفردوس ، للإمام أبي شجاع شيرويه الديلمي ، المتوفى سنة: ٥٠٩ هـ

- ١٠٨- المعجم الأوسط ، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ،
المتوفى سنة: ٣٦٠ هـ
- ١٠٩- المعجم الكبير ، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ،
المتوفى سنة: ٣٦٠ هـ
- ١١٠- المصنف ، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ،
المتوفى سنة: ٢٣٥ هـ
- ١١١- المستدرک ، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، المتوفى
سنة: ٤٠٥ هـ
- ١١٢- المصنف ، للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المتوفى
سنة: ٢١١ هـ
- ١١٣- مجمع الزوائد ، للإمام علي بن أبي بكر الهيثمي ، المتوفى سنة :
٨٠٧ هـ
- ١١٤- مفتاح الجنة ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر
السيوطي ، المتوفى سنة: ٩١١ هـ
- ١١٥- الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف . كويت
- ١١٦- الموافقات في أصول الأحكام ، للحافظ أبي إسحاق إبراهيم
الشاطبي، المتوفى سنة: ٧٩٠ هـ
- ١١٧- المستصفى من علم الأصول ، للإمام أبي حامد محمد بن محمد
الغزالي ، المتوفى سنة: ٥٠٥ هـ
- ١١٨- المصنف من علم النسخ والمنسوخ ، للإمام أبي الفرج عبد
الرحمان ابن علي الجوزي، المتوفى سنة: ٥٧٩ هـ
- ١١٩- معرفة علوم الحديث ، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري
المتوفى سنة: ٤٠٥ هـ
- ١٢٠- المحدث الفاصل ، للإمام حسن بن عبد الرحمان الراهرمزي ،
المتوفى سنة: ٣٦٠ هـ
- ١٢١- معرفة الثقات ، للإمام أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن

- العجلي ، المتوفى سنة : ٢٦١ هـ
- ١٢٢- المعجم البلدان ، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي ، المتوفى سنة : ٦٢٦ هـ
- ١٢٣- المقدمة ، للعلامة عبد الرحمن بن خلدون ، المتوفى سنة : ٨٠٨ هـ
- ١٢٤- الموضوعات ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمان بن الجوزي المتوفى سنة : ٥٧٩ هـ
- ١٢٥- ميزان الاعتدال ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، المتوفى سنة : ٧٦٥ هـ
- ١٢٦- الناسخ والمنسوخ ، للإمام هبة الله بن سلامة بن نصرالمقري ، المتوفى سنة : ٤١٠ هـ
- ١٢٧- الناسخ والمنسوخ ، للعلامة علي بن أحمد ابن حزم الظاهري أبي محمد ، المتوفى سنة : ٤٥٦ هـ
- ١٢٨- الناسخ والمنسوخ ، للإمام أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس ، المتوفى سنة : ٣٣٩ هـ
- ١٢٩- نور الأنوار ، للشيخ العلامة أحمد المدعو بملا جيون الجونفوري ، المتوفى سنة : ١١٣٠ هـ
- ١٣٠- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول ، للعلامة جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، المتوفى سنة : ٧٧٢ هـ
- ١٣١- ناسخ القرآن ومنسوخه ، لهبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم المتوفى سنة : ٧٣٨ هـ
- ١٣٢- النكت على ابن الصلاح ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة : ٨٥٢ هـ
- ١٣٣- يتيمة البيان لمشكلات القرآن ، للعلامة المحدث محمد يوسف البنوري ، المتوفى سنة : ١٣٩٨ هـ

مَشَتْ